

سلسلة المؤلفين مبادئ التاريخ والأدب ومصادره

2

عامية قرطبة في عصر الخلافة

أحمد الطاهري



منشورات
عكاظ

卷之六

۲

2

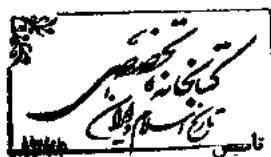
12

سلسلة المعتمد بن عباد

تعتبر سلسلة المعتمد بن عباد للتاريخ الأندلسي ومصادره أول سلسلة تعنى بالتاريخ الأندلسي يصدرها ناشر مغربي. تشمل أساسا مجموعة من الدراسات الجامعية المتخصصة والجادة حول التاريخ الأندلسي ومصادره، وضعها متخصصون في التاريخ الأندلسي في الجامعات المغربية وفي دول إسلامية وأوربية كليبيا والعراق وإسبانيا.

تضم هذه السلسلة

- الدكتور محمد بن عبود،
مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره
- أحمد الطاهري،
عامة قرطبة في عصر الخلافة
- الدكتور عبد الواحد ذنون طه،
الفتح والاستقرار في شمال إفريقيا والأندلس
- الدكتور حسن الوراكلي،
لسان الدين بن الخطيب : دراسة وبليوغرافية
- الدكتور أمين توفيق الطيبي،
'كتاب البيان' أو مذكرات عبد الله بن بلقين آخر أمراء بني زيري
بغرناطة
- إبراهيم القادري بوتشيش،
أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي



عامّة قرطبة في عصر الخلافة

دراسة في التاريخ الاجتماعي الأندلسي

أحمد الطاهري

منتشورات
عكاظ

رقم الأيداع القانوني : 1988/619
© 1989 منشورات عكاظ
مطبعة عكاظ 12 زنقة أبو نواس - الرباط



تقديم

يسعدني أن أقدم لجمهور القراء والمهتمين بالمعرفة التاريخية تلميذا نابها من خيرة من جلس مني مجلس الدرس. استهل عمله الأول في حقل الدراسات التاريخية ببحث رائد عن «عامه قرطبة في عصر الخلافة».

وبهذا العمل أثبت الباحث طول باع وسعة اطلاع واقتدار في التعامل مع النصوص قراءة واستكناها وغوصا وراء الحقائق وفق منهج أثبت رجحانه على كافة المناهج في دائرة العلوم الانسانية ألا وهو المنهج «الاجتماعي التاريخي» ووفقا لرؤية شمولية تحيط بكافة الظواهر التاريخية على أساس عامل الوحدة والتكامل في حركة التاريخ وصورته، ألا وهي الرؤية المادية.

ولقد استلزم هذا الوضوح المنهجي إعدادا نظريا طويلا في حقل المناهج والنظريات بما أهله للوصول إلى قناعة تامة بالمنهج المختار والرؤية المحددة.

ولعل لهذا المنهج وتلك الرؤية دور واضح في اختيار موضوع البحث ألا وهو طبقة العوام التي أهملت من لدن المدرسة المثالية في تفسير التاريخ، تلك التي انصب اهتمامها على التأريخ للحكام.

لم يكن هذا الاختيار بالأمر الهين، ذلك أن المادة التاريخية المتراكمة في الحوليات السياسية شحيحة في معلوماتها عن الطبقات الكادحة فلم تحفل باخبارها إلا نادرا. لذلك كان على الباحث التوجه إلى مظان أخرى ككتب الطبقات والجغرافيين والملل والنحل والأدب والفقه والخراج والنوازل وغيرها من المظان التي طالما أغفلها دارسو التاريخ المحدثين.

في دأب وأناة تعقب الباحث موضوعه في سائر المظان المتاحة وجمع من المادة الثرية المتنوعة ما أهله لدراسة الموضوع لأول مرة فيما نعلم.

وبفضل سلامة المنهج أظهر الباحث قدرات فذة في تحليل الروايات ومقارنتها وتحقيق الأحداث والوقائع وعرضها في أسلوب جديد يعمد إلى التوثيق في رصد الحقائق وتعليلها وتفسيرها إن لم يكن تنظيرها.

وانطلاقاً من وضوح الرؤية قدم الباحث بناء متكاملاً لموضوع البحث إذ تعرض لخطط قرطبة وحدد مضارب ومواطن العامة بها تحديداً دقيقاً. كما نجح في تحديد شرائح هذه الطبقة فضلاً عن تبيان وضعيتها بين سائر الطبقات الأخرى؛ مصححاً بذلك أخطاء الدارسين الذين يفهمون البناء الطبقي من خلال عمل العصبية العنصرية أو الطائفية المذهبية. لقد اعتمد الباحث في تحديد هذا البناء على مسح اقتصادي شامل لانماط الانتاج السائدة والهامشية. وعرض لقوى الانتاج في ضوء ما توصل إليه دون اعتساف، فتفرد بذلك عن الكثيرين من الباحثين الذين يشاركونه المنهج والرؤية لكنهم يلوون عنق الحقائق لتنسجم مع مقولاتهم المسبقة.

وقد اقتضته الأمانة العلمية أن يبرز — مع ذلك — تأثيرات العصبية والادبولوجية المذهبية في مجتمع لم تحسم فيه قضية الصراع بشكل نهائي. والجديد أنه قدم تفسيرات مقنعة لتلك الاشكالية في إطار القوانين العامة للمادية التاريخية. الأمر الذي يشكل في نظري إسهاماً في إضافة الجديد إلى الجوانب النظرية فيما يتعلق بشكل حركة التطور في مجتمعات ما قبل الرأسمالية.

وقد نجح عن براعة في رصد وضعية العامة في الهرم الاجتماعي؛ قدرته على تفسير مظاهر الحياة الاجتماعية لهذه الطبقة تفسيراً علمياً مقنعاً.

وقد أهله هذا النجاح لنجاح جديد حين اعتمد مقولة «الصراع الطبقي» في تفسير التاريخ السياسي والعسكري متجاوزاً في ذلك النظريات التقليدية التي ترى أن التاريخ السياسي له قوانينه الخاصة وعوامله الكامنة فيه التي تشكل صيرورته وحركته.

لذلك أصبح من اليسير بعد ذلك كله أن يقدم الباحث صورة مقنعة عن ثقافة العوام باعتبارها انعكاساً طبيعياً لأوضاعهم الاقتصادية — الاجتماعية.

إن العمل بشكله الراهن وبتأسكه العضوي الصارم وباتساق ظواهره المتنوعة، دليل لا يرقى إليه الشك على سلامة المنهج وصدق الرؤية. وإن براعة العرض الموثق المحقق دليل آخر على تمكن الباحث من أدوات منهجه واقتداره الفذ الذي أهله لأن يولد مؤرخاً من خلال عمله الأول.

إن ما أثاره هذا العمل — من خلال لجنة المناقشة — قمين بأن يجعله يثير المزيد من القضايا ويحسم الكثير من التساؤلات التي تعترض سبيل الباحثين في حقل التاريخ الإسلامي. وفضلاً عن ذلك، فلسوف يثير القرائح ويشحذ الهمم نحو دراسة «الكادحين» من صنّاع التاريخ الحقيقيين الذين أغفلهم القدامى وتجاهلهم المحدثون.

وحسبي فخراً واعتزازاً بهذا العمل وتقديراً لصاحبه أنني بدأت مع طلاب الدراسات العليا مشروعاً طموحاً يتبنى التأريخ للعوام في كافة حواضر العالم الإسلامي الوسيط. وحسب صاحبه فخراً واعتزازاً بقيمة عمله أنه أنيط بشرف الريادة.

أخيراً — أرجو أن يتقبل الباحثون والدارسون هذا العمل بما يستحق من تقدير، وأرجو للباحث مواصلة الجهود على ذات السبيل.

والله ولي التوفيق

الدكتور محمود اسماعيل

أستاذ التاريخ الإسلامي

كلية الآداب — جامعة عين شمس القاهرة

مقدمة

لعب عامة قرطبة دورا بارزا في تاريخ الأندلس خلال عصر الخلافة. وأثروا بعمق في أحوالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بل وتحكموا في مصيرها بسيطرتهم على مقاليد السلطة مرارا. بحيث لا نبالغ إذا اعتبرناهم طرفا أساسيا، لا يمكن باغفاله فهم أية قضية من قضايا تاريخ الأندلس فهما متكاملان.

ولا يخفى التأثير البالغ الذي مارسه الخلافة الأموية على مختلف الأصعدة في مجموع الحوض الغربي للبحر المتوسط، وامتداد إشعاعها الحضاري إلى مختلف أرجاء العالم. وبالمثل عكست التطورات العالمية أصداءها على مجريات التاريخ الأندلسي. لذا فالوقوف على دور العامة كفيل بالقاء أضواء جديدة على قضايا التاريخ الوسيط عامة. ولا غرو، فما زال الجدال⁽¹⁾ حول الأسباب الكامنة وراء التراجع عن منجزات عصر الخلافة، ساري المفعول. دون أن يكون بمقدور ما قدم من تعليقات⁽²⁾ أن تحسم في القضية. إن عجز الحجابة العامرية عن حل أزمة

(1) إن التراجع عما تحقق خلال القرن العاشر الميلادي بمختلف مناطق العالم الاسلامي، أثار — وما زال — تساؤلات العديد من المفكرين والدارسين من مختلف التخصصات. بل تحولت إلى قضية محورية مطروحة على الفكر العربي منذ عصر نهضته. وقد كثر اللجاج فيما بين الأفراد والتيارات السياسية والفكرية وكثرت التعليقات والتفسيرات، واستمرت القضية هي هي، كل مرة يعاد طرحها من زاوية جديدة، حتى غدا ذلك معلما من معالم أزمة الفكر العربي المعاصر.

(2) سواء ما قدم في اطار المناقشات النظرية التي دارت حول اشكالية الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية، وما ساهم به مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، أو ما تضمنته العديد من كتب التاريخ والاقتصاد من آراء في الموضوع.

الخلافة الأموية، وفتح آفاق جديدة للتصور، أدى إلى قيام ثورة العامة. على أثرها تسلموا السلطة ليطرحوا مشروعا بديلا سرعان ما سقط هو الآخر في خضم الصراعات المريرة التي اصطلاح على تسميتها بعصر الفتنة. ومع هذا العصر يبدأ توقيت الانتكاسة. في إبراز تحركات العامة إذا، ما يساهم في الكشف عن جذور التراجع الحضاري بالغرب الاسلامي.

وفضلا عن ذلك، فالدعوات إلى عقلنة وعلمنة التاريخ الاسلامي، لم تجد بعد صداها المطلوب خصوصا بالنسبة للتاريخ الأندلسي، الذي مازال يفتقر إلى الوضوح في كثير من مناحيه، لا سيما فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾ ومن البديهي أن الكشف عن هذه الجوانب يستلزم دراسة الطبقات المنتجة، باعتبارها تتحمل ثقل النشاط الاقتصادي وتكون الغالبية العظمى في قاعدة الهرم الاجتماعي كما تتعذر هذه الدراسة بمعزل عن هذا النشاط وهذا الهرم. تناول عامة قرطبة من هذا المنطلق، يعني الوقوف على المحور الذي من خلاله تتحدد طبيعة المرحلة التاريخية، والأنماط الانتاجية والعلاقات الاجتماعية خلال عصر الخلافة.

ورغم ما لدور عامة قرطبة من أهمية في فهم تاريخ الأندلس، السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لم تخصص لهذا الموضوع — فيما نعلم — أية دراسة مستقلة. بل وحتى كتب التاريخ العام أهملته إهمالا يكاد يكون مطلقا. ما ورد عن العامة في بعضها لا يتعدى بعض الاشارات القليلة الأهمية. نادرة هي الدراسات⁽⁴⁾ التي تنهت إلى أهميتهم، لكن في سياق تناولها لقضايا أخرى. حقيقة أن هناك فيضا من الأبحاث عن الجوانب الاقتصادية المختلفة، من فلاحية وسكة وعمارة وتجارة، والاجتماعية من عادات وتقاليد وطوائف، لكنها لم تول اهتماما يذكر للعامة.

على العكس، يبدو أن القدماء كانوا أكثر انصافا. فأبو بكر الزبيدي ألف كتابا لغويا في «لحن العامة»⁽⁵⁾ كما جمع الزجاجي عديدا من أمثال عوام الأندلس، وهو

(3) رغم ذلك الفحص من الدراسات التي تناولت هذه الجوانب. يقول الحبيب الجنتحاني في مداخلة بدتوة ابن حيان بالرباط: «إن نشر نصوص جديدة مثل المقتبس يمكن الدارسين من سد بعض الثغرات، ومحاولة تدارك النقص وخاصة في مجال التأريخ الاقتصادي والاجتماعي وهو مجال ما تزال العناية به بين الباحثين العرب محدودة وما يزال التأريخ السياسي والعسكري أو الفكري طاغيا».

(4) محمود اسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الاسلامي: دار الثقافة: الطبعة الأولى: البيضاء: 1980.

(5) ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة: نشر عزت العطار الحسيني: مطبعة السعادة مصر 1956 ج 1: 328.

الذي نشره ابن شريفة. وفي المشرق، ألف الجاحظ كتابا في «أخلاق أهل البطالة»⁽⁶⁾ مع ذلك، ففي العبارة التي نقلها المقرئ⁽⁷⁾ عن الجاحظ بقوله: «ولشطار الأندلس من النوادر والتكينات والتركيبات وأنواع المضحكات ما تملأ الدواوين كثرت... إلا أن مؤلفي هذا الأفق طمحت همهم عن التصنيف في هذا الشأن»، ما يكشف عن موقف قدماء أهل القلم من العامة. على أي، فما قبل عن عامة قرطبة في المصادر القديمة التي تناولت عصر الخلافة، يقتصر على عرض بعض تحركاتها السياسية في فترة محدودة لا تتجاوز سنوات الفتنة. ما عدا ذلك، فقد ورد عفوا متناثرا وقليل في ثناياها.

من الطبيعي في ظل هذا الوضع أن تعثر سبيل من يتصدى لمعالجة هذا الموضوع، عديد من المصاعب. فكتابات السلف في الغالب الأعم تحمل بلا هوادة على العامة، ولا تتورع عن سبهم والتغليظ لهم. إذا كانت نظرة الاحتقار واللامبالاة قد أثرت سلبا على كمية المادة التاريخية، فمن شأن هذا الحقد الطبقي، تقديم العامة في صورة شوهاء زائفة. ومما زاد هذه الصورة رسوخا أن أغلب الدارسين يتعاملون مع أقوال السلف كحقائق مسلمة. إذا كان في هذا ما يفسر الظلام الذي يحيم على أكثر جوانب الموضوع، فطغيان التاريخ الرسمي على كتابات السلف، وسقوط أغلب الدراسات الحديثة في نظرة ضيقة ترى في الأندلس مجرد حقل للصراعات الدينية والطائفية، من شأنه أن يزيد المشكلة تعقيدا. إلى درجة أن أحد الدارسين⁽⁸⁾ يئس من إمكانية تناول الجانب الاجتماعي بالبحث التاريخي العادي، كما فضل غيره⁽⁹⁾ الصمت عن الابداء برأي فيما يتعلق ببعض الجوانب الاقتصادية.

حري بالمتجرد لدراسة العامة إذا، أن يتنبه إلى المزالق والعثرات التي قد تحول دون بلوغ هدفه. من ثم ضرورة التسلح بالنقد في مواجهة المصادر التي نستقي منها المادة العلمية، والحذر في التعامل مع الدراسات المعاصرة التي تمس بعض جوانب الموضوع.

(6) الجاحظ : التاج في أخلاق الملوك : دار الفكر : بيروت 1955 : 40.

(7) نفع الطيب : تحقيق إحسان عباس : دار صادر : بيروت 1968 : ج 3 : 156.

Guichard, P, AL-Andalus, Estructura antropologica de una sociedad islamica, Barral, (8) Barcelona 1976, p 9

(9) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ترجمة بدر الدين قاسم : دار الحقيقة : الطبعة الثانية : بيروت 1977 : 146.

للتغلب على شح المادة التاريخية، أصبح لزاما إجراء قراءة واسعة في مختلف المصادر لجمع ما يمكن جمعه من النصف المتناثرة. ولا غرو، فكم من مصدر ثانوي، قدم عفوا مادة في غاية الأهمية. كما تم حشد مصنفات متنوعة : تاريخية، فقهية، جغرافية، أدبية، لتتظافر على انتشار ما يمكن انتشاله من طي النسيان. ومن المتعارف عليه أن النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية قاسما مشتركا بين مختلف الطبقات، كما أن الفعل السياسي والعسكري لا يتم إلا في إطار وضع وبنية معطاة. من ثم، فبسلامة المنهج يمكن الاستعانة بما هو واضح للكشف عن الغامض.

حتم ذلك الانطلاق من دراسة وضعية الأرض للوقوف على جذور الانحلال الذي أصاب البنيات والعلاقات القديمة، ومن ثم رصد العوامل التي أثرت في كثافة، طبيعة، ودور الطبقات المنتجة بداخل العاصمة. وذلك في ضوء معاناة العديد من المظاهر الدالة عن عمق التحولات الطارئة على أندلس الخلافة. بناء على ذلك، يمكن تناول ما استجد من ازدهار في القطاعات الاقتصادية المدنية من تجارة وصناعة، مع ما لذلك من تأثير على العامة. تمكن هذه الخطوة المنهجية من حصر العناصر الأساسية التي بدونها يعتذر فهم التحولات التي طرأت على التركيب الاتني — الطائفي والطبقي للعامة. وبالمثل فدراسة هذه الجوانب الاجتماعية كخطوة ثانية، هي التي توفر الأساس الموضوعي لمعاناة نشاط العامة السياسي. إن الربط جدليا بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من شأنه إغناء هذه الجوانب جميعا، وتقديم عامة قرطبة في صورة واضحة متكاملة. كما أن محاولة لم كل ظاهرة جزئية بالبحث عن أبعادها ومظاهرها السياسية والفكرية والدينية، مع الغوص في نفس الوقت للكشف عن جذورها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، دون إغفال مقارنة ما يمكن مقارنته مع ظواهر مماثلة لها ببقية العالم الاسلامي، كفيل بإبعاد خطر الاسقاطات المنهجية وحث أطراف الموضوع على اغناء بعضها البعض في تماسك.

وقد أمكن لم شتات الموضوع وتغطية فصوله المختلفة بفضل ما قدمته المصادر من مادة تاريخية. ويمكن تصنيفها إجرائيا كالتالي :

أولا : الكتب والمصنفات التاريخية :

من المتعارف عليه أن ثروة هائلة من التصانيف في تاريخ الأندلس، قد عبث بها يد الدهر، فلم يصل منها سوى شذرات متفرقات نقلها المتأخرون. ولعل أفضل

مثال على ذلك «كتاب ابن حيان الكبير المعروف بالمتين في نحو ستين مجلدة» (10) و«كتاب التاريخ الكبير» (11) لعبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن شهيد «وهو أزيد من مائة سفر» وكتاب «المآثر العامرية» (12) لحسين بن عاصم، وغيره من التصنيفات التي تواترت أسماؤها في المصادر اللاحقة.

وتعتبر كتابات ابن حيان من أهم المصادر التي استقيننا منها معلوماتنا. ففضلا عما قدمته القطع المنشورة من المقتبس، حفظت مصنفات المتأخرين (13) مادة غزيرة منقولة عن مختلف مؤلفاته المفقودة. وقد أجمع الدارسون على إبراز سلامة منهجه ودقة معلوماته وموضوعيته، مما يجعله غنيا عن التعريف. فضلا عن كونه معاصرا للخلافة الأموية وشاهد عيان مدقق في أحداث الفتنة. ولعل في توليته منصب «صاحب الشرطة» (14) بقرطبة ما ساعده على الاحتكاك بقضايا العامة. مع ذلك، فانتسابه بالولاء لبني أمية، ونزعه الأرستقراطية وإحساسه بعظمة الأندلس يدعو إلى التحفظ مما أورده عن العامة. ولا غرو، فعلى غرار بقية أهل القلم لم يدخر وسعا في السخرية منهم واحتقارهم.

وقد ساهم كل من المؤرخ المجهول صاحب كتاب «أخبار مجموعة» وابن القوطية في كتابه «تاريخ افتتاح الأندلس»، في تقديم معلومات طيبة — على قلتها — خصوصا فيما يتعلق بوضعية الأرض وبعض نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية، مع إشارات مقتضبة لعامة قرطبة. ولا تقل الترجمة التي خصصها مؤرخ مجهول آخر (15) لعبد الرحمن الناصر، من تحقيق بروفنسال وغارسيا غومس، عنهما أهمية. والجدير بالذكر أن هؤلاء جميعا من المعاصرين للخلافة الأموية.

وثمة نص لمؤرخ مجهول، ورد عرضا في كتاب «ذكر مشاهير أهل فاس في القديم» غاية في الأهمية، بما يتضمنه من معلومات دقيقة، أفادت في عرض شرائح

(10) المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 181.

(11) ابن بشكوال : الصلاة : تحقيق كوديرا : مطبعة روخس : مجريط : 1882 : م 1 : 321. وهو من المعاصرين لفترة الخلافة، إذ توفي سنة 393 هـ.

(12) ابن الأبار : التكملة : المرجع السابق : ج 1 : 272.

(13) أمثال ابن بسام وابن الخطيب وابن بشكوال وابن عذارى وابن خلدون وابن سعيد والمقرئ وغيرهم.

(14) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 566.

(15) يرجع أحد الدارسين، أن يكون محمد بن معاوية المعروف بابن الأحرر أحد أحفاد هشام خليفة دمشق، هو صاحب هذه الترجمة. = Imamuddine, S.M. Sobre el autor de la cronica anonima,

AL-Andalus, Vol XXI, 1956.

غامة قرطبة وتركيبها الأثني — الطائفي وروابطها الحرفية. كما أمكن الوقوف على مخطوط إسباني عن تاريخ مدينة قرطبة لمؤرخ مجهول في المكتبة الوطنية بمadrid تحت رقم 2077، يتضمن إشارات عابرة لكنها مفيدة عن ثروات قرطبة وبعض عناصرها الأثنية.

أما ذخيرة ابن بسام، فبرغم طابعها الأدبي وتواضع صاحبها في ميدان التاريخ، وإغفاله لأحداث هامة، فهي تقدم مادة غزيرة أضاعت كثيرا من جوانب الموضوع. وتستمد أهميتها من أصالة مصادرها، وحسبنا ما حفظته من نصوص ابن حيان. إلا أن في حرص صاحبها الشديد على الرفع من شأن الأندلس افتخارا واعتزازا ما يئنه إلى ما قد تطوي عليه من مبالغات. وبالمثل يحتل كتاب أعمال الأعلام لابن الخطيب باجماع الدارسين، مكانة هامة بين مصادر التاريخ الأندلسي. ولا غرو، فمادته عن عصر الخلافة تفوق في غزارتها ودقتها الكثير من التصانيف الأخرى. ولا يخلو كتابه «الاحاطة في أخبار غرناطة» من إشارات مفيدة. ورغم كونه نسبيا من المتأخرين⁽¹⁶⁾ يبدو أن منصبه كوزير أول في الدولة النصرية مكّنه من الاطلاع على مصادر ومعلومات جيدة وأصيلة. وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والعمرانية أفادنا كتاب ابن غالب «فرحة الأنفس في ملح أهل الأندلس». كما ساعد على تحقيق المعلومات الجغرافية الواردة عند البكري وأحمد الرازي باعتبارهما من مصادره. وكذلك على التأكد من صحة النقول التي اقتبسها منه المقرئ.

ويحتل ابن عذاري وتاريخه المشهور بالبيان المغرب مكانة أساسية، رغم تأخره النسبي، بين كتب التاريخ العام التي تناولت عصر الخلافة، بما يقدمه من تفاصيل عن الأحداث السياسية وبما يمتاز به من دقة في المعلومات والتواريخ. إلا أن تحيزه النسبي للبربر يدعو إلى تناول معلوماته عن أحداث الفتنة بشيء من الحذر.

وعلى الرغم من قلة تمحيص أبي العباس المقرئ، وعدم استناد الروايات إلى أصحابها، وكونه من المتأخرين، فكتابه «نفح الطيب» يعتبر «أوفى المصادر العربية في تاريخ الأندلس وآدابها»⁽¹⁷⁾ ومما يزيد من قيمته شموليته لمختلف مناحي الحياة: الاقتصادية والسياسية والأدبية، ونقله عن مصادر مفقودة. وعلى الرغم

(16) فقد ألف كتابه «أعمال الأعلام» فيما بين سنتي 774 و 776 هـ.

(17) الحبيب الجنحاني: المقرئ صاحب الطيب: دراسة تحليلية: دار الكتب الشرقية: الطبعة الأولى: تونس 1955: 65.

من ميوله المروانية وتأثير ما شاهده من انقطاع لآخر العرب بالأندلس على كتاباته، فقد غطى بمادته الغزيرة جوانب هامة من مختلف فصول الموضوع. وهو ما ينطبق على القسم المخصص لقرطبة من كتاب «المغرب في حلى المغرب» لابن سعيد الأندلسي.

كما وقفنا على مادة جيدة وإن كانت مقتضبة في كتب مختلفة. مثل «طوق الحمامة» لابن حزم، وكتابي «الحوادث والبدع» و«سراج الملوك» لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، وكتاب «طبقات الأمم» لابن صاعد الأندلسي، وكذلك مجموعة رسائل لابن الخطيب جمعها أحمد مختار العبادي تحت عنوان «مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب في المغرب والأندلس»، افادت كثيرا في معالجة الأوضاع الاجتماعية.

أما أمثال العوام في الأندلس «لأبي يحيى الزجاجي، الذي حققه ابن شريفة في قسمين، فيعتبر المنبر الذي نتعرف من خلاله على مواقف وتفكير العامة بشكل مباشر، وإن كانت هناك صعوبة لتحديد الإطار التاريخي لبعضها.

ولم ندخر وسعا في الاطلاع على المصنفات العامة التي تمس الموضوع من قريب أو بعيد، مثل مقدمة وتاريخ ابن خلدون، والعقد الفريد لابن عبد ربه، ومصنفات الجاحظ، ورسائل اخوان الصفا والمقامات الأدبية للحريري والكامل لابن الأثير والاعلاق النفيسة لابن رسته وتجارب الأمم لمسكويه وبيتمة الدهر للثعالبي ومروج الذهب للمسعودي وتحفة الأمراء لجلال الصائغ وغيرها.

ثانيا : كتب الطبقات والتراجم والانساب :

لا تخفى أهمية هذه الكتب في سد الثغرات المتعلقة بالنواحي الاجتماعية، التي مازالت تعتبر إلى اليوم من أكثر جوانب التاريخ الاسلامي غموضا. وقد سجل الدارسون مدى اهتمام الأندلسيين بالتأليف في هذه المواضيع. وعلى الرغم من كثرة ما عبثت به يد الدهر⁽¹⁸⁾ فما سلم منها يقدم معلومات مفيدة للموضوع. حقيقة أنها تقتصر على التعريف بالبيوتات من الخاصة وأهل القلم، ولا تتناول العامة إلا

(18) أوردت المصادر القديمة أسماء كثير من كتب التراجم والطبقات والانساب التي أصبحت في حكم المفقود. انظر على سبيل المثال : ابن الأبار : التكملة : المرجع السابق : ج 2 : 564 ، 619 ، 692 ،

عرضا. غير أن ذلك لا يقلل من أهميتها كمصادر أساسية. فمنها استقينا أغلب المادة عن تطور البنى الاجتماعية وعن التركيب الاثني الطائفي والطبقي للامة. وبما أن أغلب تجار عصر الخلافة من أهل القلم، فقد مكنتنا من تتبع صيرورة النشاط التجاري البالغ التأثير على أوسع الجماهير القرطبية. أضافة لما أمكن استخلاصه من معلومات عن التيارات الفكرية والسياسية التي لا يخفى تأثيرها في توجيه العامة والتنظير لثوراتها.

نخص منها بالذكر كتاب «قضاة قرطبة» لأبي عبد الله الحشني (ت 371 هـ) وتاريخ «علماء الأندلس» لأبي الوليد ابن الفرضي (ت 403 هـ) باعتبارهما معاصرين للخلافة الأموية. وإذا كان في اعتماد الأول على الرواية الشفهية (19) ما يدعو إلى التحقيق فيما أورده من اخبار، فالثاني يفصح في مقدمة كتابه عن أصالة مصادره. ولا تقل «جبهة أنساب العرب» لابن حزم (ت 456 هـ) عنهما أهمية. بل وفي احتفاظها بذيول تبين أنساب الاسر البربرية التي دخلت الأندلس في عهد الأمويين، وانساب مشاهير المولدين، وبيان التوزيع الجغرافي لمختلف الأسر، ما يجعلها فائقة الأهمية. والجدير بالذكر أن ابن حزم كان لا يخفى «تشيعه لأمرأ بني أمية ماضيهم وياقيهم بالمشرق والأندلس، واعتقاده لصحة أمامتهم وانحرافه عن سواهم من قريش» (20).

ولا تخفى أهمية كل من «جذوة المقتبس» للحميدي (ت 488 هـ) و«بقية الملتبس» للضي (ت 599) وصلة ابن بشكوال (ت 578 هـ) بالنسبة لكل من يتجرد لدراسة أي جانب من تاريخ الأندلس. ينطبق نفس الشيء على مصنفات ابن الأبار، وبالأخص كتاب «التكملة لكتاب الصلة»، و«الحلة السيرة» و«اعتاب الكتاب». أما تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب «المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» للنباهي، فعلى الرغم من تأخره، لا يقل عن باقي المصنفات أهمية. والجدير بالذكر أنه احتفظ على نص فريد عن مظاهرة للامة خلال الحجابة العامرية.

ولم نغفل الاطلاع على بقية الكتب مثل مطمح الأنفس لابن خاقان و«القصد والامم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم» لابن عبد البر الثوري، والدياج المذهب لابن فرحون.

(19) فكثيرا ما استعمل عبارة: أخبرني من أثنى بهم، ذكر بعض أهل القلم، وعما حكاه فلان.

(20) ابن بسام: الذخيرة: احسان عباس: دار الثقافة: بيروت 1978: ق 1 - م 1: 142.

ثالثا : كتب الحسبة والخراج والأحكام السلطانية :

إن أية دراسة عن المدن الإسلامية وعامتها من أهل الحرف، لا يمكنها أن تستغني عن كتب الحسبة. وأهمها بالنسبة للأندلس كتاب أبي عبد الله محمد بن أحمد السقطي المالقي، الذي استفدنا منه كثيرا في دراسة الروابط الحرفية وعلاقتها ببعضها ببعض وبالدولة. والجدير بالذكر أن السقطي تولى منصب المحتسب، مما يفسر دقة معلوماته، وتحامله على العامة وأهل الحرف. وممن خلف كتابا نفيسا آخر في شؤون الحسبة وواجبات المحتسب محمد بن أحمد بن عبدون من أهل أشبيلية، نشره ليفي بروفنسال في المجلة الأسبوية. ويعتبر كتاب «نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري» (ت 589 هـ) رغم اهتمامه بالمشرق، مفيدا للموضوع. فهو يساعد على معاناة بعض عناصر وحدة الظاهرة على مستوى العالم الإسلامي. كما أفاد كتاب «والي المدينة» (21) الذي صنّفه الامبراطور البيزنطي ليون السادس خلال القرن العاشر الميلادي عن الروابط الحرفية بالقسطنطينية، في المقارنة مع نظيراتها بالأندلس. وهناك كتاب آخر في «أحكام السوق» (22) ليحيى بن عمر (ت 289 هـ) الذي نشأ بقرطبة واستقر بالقيروان. إلا أنه من أهل القرن الثالث مما يقلل من أهميته بالنسبة لعصر الخلافة. بصرف النظر عما ورد في نفس الموضوع لدى الماوردي (ت 450 هـ) في «الأحكام السلطانية» وفي مقدمة ابن خلدون ولدى غيره من الفقهاء والكلاميين (23)

أما كتب الخراج والأحكام والنوازل والفتاوي الفقهية، فقد أضاءت عدیدا من الجوانب المتعلقة بوضعية الأرض والعلاقات المتمحورة حول العوائد الزراعية والسلع التجارية. نخص منها بالذكر نوازل ابن سهل (ت 486 هـ) (24) لما لها من

(21) معروف باليونانية باسم *Esparchicon Biblion* وله ترجمة فرنسية بعنوان : *Le livre de prefet ou l'Edit de l'Empereur Leon le sage sur les corporations de Constantinople*. وقد نقله الباز العربي

إلى العربية من ترجمة انجليزية وألحقه بكتاب نهاية الرتبة للشيزري.

(22) حققه حسن حسني عبد الوهاب ونشره بتونس سنة 1975. وقد سبق لمحمود علي مكي أن نشره في صحيفة الدراسات الإسلامية بمليد، عدد 1956، المجلد 4.

(23) أمثال الغزالي وابن تيمية وابن جماعة وابن الأخوة : وقد جمع نيوقلا زيادة نصوصا لهم في كتاب «الحسبة والمحتسب في الإسلام» : المطبعة الكاثوليكية : بيروت 1963.

(24) خصص لها التهامي الزموري دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا بجامعة السوربون. وقد تم نشر النص المحقق في مجلة هيسريس : م 1 : 1973. كما اتخذها نصوح النجار موضوعا لرسالة دكتوراه. وأخيرا تكونت مجموعة عمل من محمد عبد الوهاب خلافاً، ومحمود علي مكي ومصطفى كامل اسماعيل لدراسة وتحقيق مخطوطات النوازل ونشرها في أقسام صدر منها إلى الآن 4 كتب.

أهمية قصوى في الكشف عن مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. خصوصا وان أغلب النوازل تتعلق بعصر الخلافة، وصاحبها ممن تولى القضاء. وهناك كتابين هامين عن «الخراج» الأول لأبي يوسف يعقوب ابن ابراهيم، المعاصر لهرن الرشيد، والثاني ليحيى ابن آدم القرشي، أفادا، رغم طابعهما النظري الفقهي، في تناول وضعية الأرض. كما ساهمت المنظومتين الفقهيتين : المرشد المعين لعبد الواحد بن عاشر، وتحفة الحكام لابن عاصم، في توضيح بعض الحقائق بصدد علاقات الانتاج المتمحورة حول الأرض بالمجتمعات الاسلامية. ولا يخلو كتاب «الاحكام في أصول الأحكام» لابن حزم من بعض الاشارات العابرة. أما «كتاب الفلاحة» لأبي الخير الاندلسي (عاش في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس) فقد أمدنا بمعلومات قيمة عن التقنيات الزراعية والخبرات الفلاحية ونوعية المحاصيل.

رابعا : كتب الجغرافيا :

من أهم مصادرنا في كتب الجغرافيا، نص قيم للمؤرخ الأندلسي أحمد الرازي (ت 344 هـ) ويعتبر أصله العربي في حكم المفقود. كما ضاعت الترجمة البرتغالية التي وضعها جيل بيريس. وقد عثر ليفي بروفنسال على نص شبيه في نفس اللغة نقله إلى الفرنسية ونشره في مجلة الاندلس، المجلد الثاني عشر 1953 تحت عنوان La Description de L'Espagne فضلا عن معاصرة الرازي للخلافة الأموية، فإن كتابه حافل بفيض من المعلومات عن المناجم والمحاصيل الفلاحية والطرق التجارية بقرطبة وغيرها من كور الأندلس.

وثمة مصدر آخر غاية في الأهمية، وهو «يومية قرطبة» لعريب بن سعيد(25) المعاصر للحكم المستنصر. ويتضمن معلومات دقيقة عن المواسم الفلاحية والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها القرطبيون يوما بيوم طول السنة. فضلا عن أهمية مذكره عن اعياد العجم في الكشف عن بعض خصائص الحياة الاجتماعية.

(25) هناك اختلاف بين الدارسين حول مؤلف هذا الكتاب. وهناك من نسب إلى ربيع بن زيد الأسقف المعروف باسم ريسموندو، وحظي كلاهما بعناية الحكم المستنصر. ويعتقد دوزي أن الكتاب لشخص ثالث لخص الكتابين في كتاب واحد، ولقد عثر جرمو على نسخة من الترجمة اللاتينية لتقويم ربيع بن زيد، وتبين بعد مقارنتها بتقويم عريب بن سعيد أنها ترجمة مع بعض الزيادات لتقويم عريب انظر : بلنشا : تاريخ الفكر الأندلسي : ترجمة حسين مؤنس : الطبعة الأولى : مكتبة النهضة المصرية : القاهرة : 1955 : 487.

ويزودنا ابن حوقل في كتابه «صورة الأرض» بمادة طيبة عن أندلس الخلافة — ان لم تكن فريدة في بعض الأحيان — فقد دخل قرطبة في خلافة الناصر وعان مختلف المنجزات العمرانية والاقتصادية والسياسية. وابدى شغفا ودقة تثير الانتباه في تسجيل دخل الدولة ومواردها وخيراتها وطرقها ومسالكها. مما حدا بكثير من الدارسين إلى اتهامه بالتجسس للفاطميين. لذلك ففي تشييعه وتحامله على الأمويين ما يدعو إلى التحفظ من معلوماته. كما زودنا الادريسي في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» بمادة طيبة عن شبكة المواصلات الأندلسية والخدمات التجارية المختلفة. ينطبق نفس الشيء على كتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للمقدسي (من أهل القرن العاشر الميلادي) رغم ما يكتنف معلوماته من اضطراب ناتج عن عدم معرفة المؤلف بطبيعة البلاد واعتماده على الرواية الشفهية فيما أثبتته عن الأندلس.

ولم ندخر وسعا في البحث عن المادة العلمية لدى بقية الجغرافيين. ونخص منهم بالذكر الاصطخري في كتابه «مسالك الممالك»، و«آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني، و«المسالك والممالك» لابن خرداد به، و«مختصر البلدان» لابن الفقيه، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي، و«كتاب الجغرافيا» لابن سعيد المغربي وغيرهم.

كذلك لم نغفل دراسات المحدثين من العرب والمستشرقين، فيما الفوه من كتب أو نشره بالدوريات العلمية، فاطلعنا على كتابات أحمد مختار العبادي وأحمد بدر ومحمد عبد الله عنان وعبد العزيز سالم وحسين مؤنس وغيرهم من المتخصصين في تاريخ الأندلس. كما استفدنا من دراسات ليفي برونسسال ودوزي وموريس لومبار وكلود كاهن وبلنسيا وبلباس وغارسيا غومس وسيمونيت وغيرهم.

وقد حفلت دوائر المعارف والدوريات العربية والأجنبية بأبحاث ومقالات مختلفة أنارت بعض جوانب الموضوع. مثل مجلة معهد المخطوطات العربية وصحيفة الدراسات الإسلامية ومجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول. ومن الموسوعات والدوريات الأفرنجية : *Historia de Espana, AL-Andalus, Hesperis-Tamuda, Journal Asiatique, Cuadernos del congreso de estudios sociales.*

وبفضل ما توفر من مادة تاريخية أمكن دراسة الموضوع في ثلاثة فصول.

وقد خصص فصل تمهيدي لمعالجة عامة قرطبة عشية ظهور الخلافة، من حيث فعاليتها الاقتصادية ووضعيتها الاجتماعية ونشاطها السياسي، مسبقا بعرض لتطور

المدينة عمرانيا وديموغرافيا، وأفرد الفصل الأول لدراسة دور عامة قرطبة الاقتصادي في عصر الخلافة، تناولت فيه وضعية الأرض ونشاط العامة في الميدان الفلاحي والصناعي والتجاري. أما الفصل الثاني فقد خصص لمعالجة البنية الاجتماعية لطبقات العامة، من حيث تركيبها الاثني — الطائفي وبنائها الطبقي ومظاهر حياتها الاجتماعية. وشمل الفصل الثالث دور العامة في النشاط السياسي منذ قيام الخلافة الأموية إلى نهاية عصر الفتنة. وفي الخاتمة أوجزنا ماتمخضت عنه الدراسة من نتائج.

ولا يفوتني في هذا المقام أن اتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لاستاذي الدكتور محمود اسماعيل عبد الرزاق، الذي تولى الاشراف على هذا البحث وتعهده برعايته وتوجيهه.

الفصل التمهيدي

عامة قرطبة عشية ظهور الخلافة

مأن يتحرر قارئ الحوليات التاريخية من نظرة الاحتقار واللامبالاة تجاه طبقات العامة، ينكشف له التأثير البالغ الذي مارسه على التطور التاريخي للمجتمعات الإسلامية بالشرق والمغرب على السواء. في حين يتأكد خطأ تعميم الفكرة القائلة بأن «التمردات الكبرى في العصر الوسيط قد انطلقت جميعها من الريف»⁽¹⁾، فلقد اختزنت العامة بكبريات المدن والعواصم الإسلامية قدرات هائلة على زعزعة البنيات القائمة، فجرتها في أكثر من مناسبة. مما يسقط زعم أحد الدارسين⁽²⁾ بأن «الاسلام لم يعرف حركات تحررية مدنية كبرى».

وفي الأندلس، يعتبر عصر الخلافة، مصداقا لمعينة هذه الظاهرة. ولا مناص من الرجوع خطوة زمنية إلى الوراء لوضع اليد على بعض خلفياتها، قصد تكوين نظرة أكثر شمولاً على تطورها.

أسهبت الدراسات قديما وحديثا في الاشادة بقرطبة، باعتبارها إحدى كبريات المدن التي عرفها التاريخ الوسيط، ومركز اشعاع حضاري كبير بالمغرب الاسلامي. فهل يجب النظر إليها بصفتها «المدينة الكبيرة التي ليست أكثر من معسكر للأمراء جرى تركيبه فوق البنية الاقتصادية الحقيقية»⁽³⁾ أم باعتبارها إفرازا لمخط إنتاجي متقدم عن باقي الأنماط السائدة في أغلب مجتمعات العصور الوسطى. احتوت إلى جانب الأجهزة الادارية والعسكرية، طبقات منتجة ؟

(1) ماركس : نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية : تقديم هوبزباوم : دار ابن خلدون : الطبعة الأولى : بيروت 1974 : 112.

(2) Henri Terrasse, L'Islam d'Espagne, Plon, Paris 1958, p. 63

(3) ماركس : المرجع السابق : 70.

الحقيقة أن دور وطبيعة قرطبة يتحددان بارتباط مع صيرورة التطور العام الذي شهدته الأندلس. فعلى الرغم من اتخاذها عاصمة⁽⁴⁾ لمجموع البلاد منذ السنوات الأولى للفتح الإسلامي، فلقد تارجحت بين تحقيق وفقدان سيطرتها الفعلية.

ففي أواخر عصر الامارة، ازدادت ظاهرة الانتزاع لتشمل جميع⁽⁵⁾ كور الأندلس وأقاليمها. حتى أصبحت البلاد حسب صاحب البيان⁽⁶⁾ «جمرة تحترق، ونارا تضطرم شقاقا ونفاقا». وسواء أكانت هذه الصراعات ذات محتوى قبلي وعرقي⁽⁷⁾ أو على العكس، حركات اجتماعية طبقية⁽⁸⁾ فإن احتدامها كاد أن يعصف بالامارة الأموية التي «لم يبق منها إلا الاسم فوق ظهر منبر قرطبة»⁽⁹⁾ إلى درجة أن الأمير عبد الله لم يعد يعرف «إلى أين يصرف وجهه»⁽¹⁰⁾ الشيء الذي دفعه إلى التزام «التقوى وإظهار النسك»⁽¹¹⁾ ولعل في هذا ما يفسر قول البعض⁽¹²⁾ بأن إمارة الأندلس أصبحت «غرما أكثر منها غنا».

تكشف هذه الوضعية عن مدى التمزق السياسي الذي لحق بالأندلس، ومدى الشلل الذي أصاب الامارة. إن تأصيل اللامركزية السياسية بالبلاد يعني تهميش قرطبة كعاصمة، فلم يعد تأثيرها يتجاوز أسوارها.

(4) هناك اختلاف حول تاريخ تحويل العاصمة من إشبيلية إلى قرطبة. تم هذا الاجراء خلال ولاية أيوب بن حبيب الفهري حسب المؤرخ المجهول، في حين يذكر صاحب البيان أنه تم خلال ولاية خلفه الحر بن عبد الرحمن الثقفي. انظر: أخبار مجموعة: مؤلف مجهول: مخطوط المكتبة الوطنية بمدرسة رقم 4995: ورقة 11. ابن عذاري: البيان المغرب: تحقيق كولان/بروفيسال: دار الثقافة: الطبعة الأولى: بيروت 1970: ج 2: 25.

(5) هناك لوائح مفصلة بأسماء الثائرين بالأقاليم، والمناطق التي استقلوا بها. انظر: البيان المغرب: ج 2: 133 - 38.

ابن الخطيب: أعمال الأعلام: نشر بروفسال: المطبعة الجديدة: رباط الفتح: 1934: 30.

(6) المرجع السابق: ج 2: 157.

(7) يقول ابن الخطيب بهذا الصدد: «أذا كان من يصل الأندلس من العرب والبرابر أشراقا يأنف بعضهم الأذعان لبعض، وقد ركز معظم الدارسين على إبراز هذه الصراعات بهذه الصفة. انظر: أحمد بدر: الأندلس وحضارتها من الفتح حتى الخلافة: مطابع ألف باء: الطبعة الثانية: دمشق 1972: 230 - 39.

(8) قال ابن حيان متحدنا عن عمر ابن حفصون ببشتر: وكان مؤالفا للفسال، مستصحباً للاراذل لم تسم به همة إلى مروة. مما يكشف عن طبيعتها الاجتماعية. انظر: القنيس: نشر شاليتا/طورينطي: المعهد الاسباني - العربي للثقافة: مدريد 1979: ج 5: 139.

(9) ابن الخطيب: المرجع السابق: 30.

(10) نفس المصدر والصفحة.

(11) أخبار مجموعة: المرجع السابق: نشر لافونتي القنطرة: الأكاديمية الملكية للآثار: مدريد 1867: 150.

(12) أحمد بدر: تاريخ الأندلس: عصر الخلافة: مطابع ألف باء: دمشق 1974: 4.

على أن اللامركزية هذه، حملت في طياتها عوامل انهيارها. فالصراعات الإقليمية افضت إلى اختلال التوازن من جديد لصالح السلطة المركزية. بدأت أعراض ذلك منذ السنوات الأولى من حكم الناصر الذي استطاع إعادة بسط سلطة الدولة على «سبعين حصنا»⁽¹³⁾ في أول عملياته العسكرية. تساقطت بعدئذ المراكز الثائرة «مدينة مدينة»⁽¹⁴⁾ لينتهي الأمر باستعادة قرطبة لسلطتها على «جميع أقطار الأندلس»⁽¹⁵⁾

إن تدعيم هذه التطورات الجديدة، تطلب إعادة النظر في مجموع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁶⁾ وكذا إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والعسكرية⁽¹⁷⁾ وهي المهام التي تجرّد الخلفاء الأمويون والحجاب العامريون لتحقيقها طوال القرن الرابع الهجري.

على أي، فظهر دولة موحدة، تمتعت بمركزية سياسية متينة، يعني أن قرطبة استعادت مكانتها في قلب الحياة السياسية الأندلسية⁽¹⁸⁾ ولا تخلو عبارة الحجاري⁽¹⁹⁾ بهذا الصدد من دلالة عميقة، إذ جعلها «من بلاد الأندلس بمنزلة الرأس من الجسد»، أي المركز العصبي الذي انعقدت فيه كل تناقضات البلاد. ولعل في هذا مايفسر التأثير البالغ الذي مارسه طوال عصر الخلافة على مجريات الأمور بكل الغرب الاسلامي.

استمدت قرطبة أهميتها — إلى جانب كونها عاصمة سياسية — من دورها الاقتصادي. ساعد على ذلك، ما توفرت عليه من «ميزات متعددة»⁽²⁰⁾ تحدث عنها المؤرخون بإسهاب. فبالإضافة إلى موقعها على ضفة الوادي الكبير وسط «المحراث العظيم»⁽²¹⁾ أحد أكبر وأجود السهول الأندلسية، واشراف سلاسل

(13) Una cronica anonima de Abd Al Rahman III, Provencal, Madrid 1950, p 33

(14) أخبار مجموعة : المرجع السابق النشر : 153.

(15) ابن سعيد الأندلسي : المغرب في حل المغرب : تحقيق شوقي ضيف المعارف : القاهرة : بدون تاريخ : ج 1 : 177.

(16) سيم تفصيل ذلك لاحقا.

(17) سيم تفصيل هذه النقطة لاحقا.

(18) يؤكد على ذلك أحد الدارسين بقوله : «تمركزت كل الحياة السياسية الأندلسية بقرطبة، في حين لم يبق خارجها أي دور للأقاليم». انظر : Cagigas, I, Minorias etnico-religiosas, los mozarabes, T II, p. 378

(19) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 157.

(20) Ahmed Razi, La description d'Espagne, Provencal, Al-Andalus, Vol XVIII 1953, p. 64.

(21) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 460

جبلية غنية بالفروة الخشبية من شمالها، نعمت «بمناجم معدنية جد غنية» (22) دون اعتبار مالموقعها «واسطة بين الكور» (23) الأندلسية، من أهمية، استراتيجية وتجارية. ولا غرو، فلقد ركز ابن خلدون (24) على أهمية تكامل هذه العناصر في ازدهار الأمصار.

وضعت هذه الامكانيات موضع استغلال مكثف خلال عصر الخلافة. وادى ذلك إلى بروز قطاعات انتاجية نشيطة، جنب شبكة معقدة من الخدمات المختلفة. وليس أدل على ذلك مما أوردته المصادر بسخاء من معلومات حول المحلات والدروب الحرفية (25)، والمناجم الصناعية (26) والأسواق والقيساريات والخوانيت التجارية (27) وغير ذلك.

تؤكد هذه الملاحظات أن العاصمة الأموية لم تكن مجرد مؤسسة طفيلية تعيش على حساب البادية (28)، كما أنها لم تكتف بدور السوق الاستهلاكية للثروات المتراكمة من جراء الضرائب. على العكس، تحولت إلى أكبر منطقة للإنتاج الفلاحي والصناعي بمجموع الأندلس، وأهم مركب للخدمات المختلفة. تجلت هذه الحقائق بوضوح في عدة مظاهر.

حقيقة، لم تكن قرطبة عند الفتح الاسلامي سوى مدينة اقطاعية صغيرة، يحيط بها سور «حصين» (29) يحميها من الهجمات الخارجية. ولم تتحول إلى ظاهرة مدنية حقيقية إلا في عصر الخلافة «حين تكامل أمرها» (30) فأصبحت «منذ زمن

Historia de la ciudad de Cordoba, autor anonimo, Mss de la Bib. nacional, Madrid, fol 3 (22)

(23) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 459

(24) المقدمة: تحقيق علي عبد الواحد والي: لجنة البيان العربي: الطبعة الأولى: القاهرة 1960: ج 3: 837 - 39.

(25) عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس: دار النهضة العربية: بيروت 1971: ج 1: 181

(26) القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد: بيروت 1960: 552.

(27) يذكر المقرئ أن عدد الخوانيت بقرطبة وصل إلى ألف وأربعمائة وخمسة وخمسون. انظر: المرجع السابق: ج 1: 541.

(28) جرى نقاش بين أندري برونو وجان بونسي حول علاقة البادية بالمدينة بالغرب الاسلامي. فبينما يؤكد الأول على الطابع الطفيلي للمدينة المغربية الوسيطة، يتحول فيها المديون إلى طبقة مستغلة للقرويين، ينتقد الثاني هذه النظرة واصفا لها بالسطحية. انظر: Sur le Feodalisme, CERM, Paris

1974, pp. 211-20

(29) أخبار مجموعة: المرجع السابق المخطوط: 5

(30) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 2: 232.

عبد الرحمن الثالث من أكبر مدن العالم الاسلامي» (31) لا ينفي هذا ما عرفته من تطور خلال فترة الامارة. فقد استمرت «قرطبة في الزيادة منذ الفتح الاسلامي إلى سنة أربعمائة» (32) تجلت أبرز مظاهر ذلك في اندفاع العمارة خارج الأسوار، اضطرت أحد قضاة الجماعة إلى اصدار «حكم في مقبرة الربض ومتبى أقطارها» (33) مع ذلك اعترت هذا التطور فترات ركوص. وخير مثال على ذلك «هدم الربض القبلي حتى صار مزرعة» (34) معنى هذا، أنه على الرغم من تأصل جذور قرطبة في ماضيها التاريخي (35) فعصر الخلافة هو الذي يقدم العناصر الأساسية لمعابيتها كظاهرة مدنية كبرى.

أسهت الدراسات (36) التي تعرضت للعاصمة الأموية في تفصيل تلك العناصر. لكن وفق نظرة بانورامية، ترى مشاهد العظمة والازدهار في قصورها الفخمة، ومناها الجميلة ومسجدها الجامع، ومدنها الملوكية : الزهراء والزاهرة، وضخامة الأموال التي أنفقت في تحفها الفنية النادرة. رغم ما لهذه المظاهر من دلالة، تبقى بالشكل الذي طرحت به مبتورة وعاجزة عن تقديم الجواب الشافي للسؤال المطروح.

إن أول ما يثير الانتباه، هو مدى الاتساع العمراني الذي شهدته قرطبة الخلافة. فلقد كانت «في تقسيمها خمس مدن يتلو بعضها بعضا» (37) ولذلك اعتبرها أحد المستشرقين (38) «تجمعا حضريا جد ضخما بالنسبة لذلك العصر». حدد ابن بشكوال (39) عدد الأحياء المكونة لهذه المدن الخمس في «واحد

(31) علي حسني الخربوطي: الاسلام في حوض البحر المتوسط: دار العلم للملايين الطبعة الأولى: بيروت 1970: 119.

(32) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 458.

(33) الحشني: قضاة قرطبة: الدار المصرية للتأليف والترجمة: 1966: 49.

(34) ابن سعيد الأندلسي: المرجع السابق: ج 1: 42.

(35) يقول المقرئ بهذا الصدد: «وهي مدينة عظيمة أزلية من بنيان الأوائل» المرجع السابق: ج 1: 460.

(36) انظر: عبد العزيز سالم: المرجع السابق: ج 1: في أماكن متعددة، محمد عبد الله عنان: الآثار الأندلسية

الباقية: مؤسسة الخانجي: الطبعة الثانية: القاهرة 1961: 20 - 21 Balbas, L.T., Ciudades

Hispano-musulmanes, Inst. Hispano-arabe de cultura, passim

(37) الادريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: مقتبس من شكيب أرسلان: المحلل

السندسية: المطبعة الرحمانية: الطبعة الأولى: مصر 1936: ج 1: 136

(38) Provencal, l'Espagne mus. au X^e S. Paris 1932, p. 231

(39) بينما يعددها صاحب البيان في ثمانية وعشرين ربضا، بإضافة الزهراء والزهرة اللتين أسقطتهما ابن بشكوال. كما أدخل القصة المركزية في الحساب باعتبارها ربضين على ما يبدو. يقول ابن الخطيب بهذا الصدد: «القصة العتيقة واسطة البلد وكان ينقسم إلى ربضين». انظر: ابن عذاري: المرجع

وعشرين ربضاً: تسعة منها بالجانب الغربي للمدينة المركزية، وسبعة بالجهة الشرقية(40) ثلاثة فقط بالجانب الشمالي، واثنان بالجهة الجنوبية. «كل ربض منها يعد أكبر مدينة من مدائن الأندلس»(41) الأخرى. ولاغربة في ذلك، فقد دار ابن حوقل(42) حول سور الربض المركزي وحده «غير يوم قدر ساعة». ويقدر طول هذا السور حسب بعض الروايات(43) بحوالي «ثلاثة وثلاثين ألف ذراع». وفي أواخر عصر الخلافة، حفر خندق حول مجموع قرطبة، بلغ «ذرع دوره من جهاته الأربع ثلاثة وعشرون ميلاً»(44) رغم ما يمكن أن تحمله هذه الأرقام من مبالغات، فهي أقرب إلى الصواب منه إلى الخطأ. يؤكد على ذلك ابن حوقل(45) — الذي لا تخفى أهمية ملاحظاته، باعتباره شاهد عيان ومتحامل على الأندلسيين — بقوله: «وكانت الأبنية تتصل بين قرطبة والزهراء» إلى درجة «أنه كان يمشي فيها لضوء السرج المتصلة عشرة أميال»(46)

اتسعت دائرة النمو العمراني — على ما يبدو — لتشمل كل الأعمال(47) التابعة مباشرة للعاصمة، والتي بدت كضاحية قروية ضخمة، عكس ما كان عليه الوضع عشية ظهور الخلافة، حين «هت القرى بالخلاء والناس بالجللاء»(48) عن أحواز قرطبة. لم يتجل ذلك في مجرد إعادة تعمير ما تخرب منها(49) بقدر

السابق: ج 2 : 232، ابن الخطيب: المرجع السابق: 120، المقرئ: المرجع السابق: ج 1 : 465 — 66.

(40) حافظت هذه المنطقة إلى اليوم على اسم الشرقية La ajerquia

(41) ابن الخطيب: المرجع السابق: 120.

(42) صورة الأرض: دار مكتبة الحياة: بيروت 1979: 108.

(43) المقرئ: المرجع السابق: ج 1 : 458

(44) اختلفت الدرامات حول مسافة دور قرطبة. فهي لا تتجاوز أربعة عشر ميلاً حسب البعض، في حين تفوق ستة عشر ميلاً حسب آخرين. انظر: ابن الخطيب: المرجع السابق: 121. المقرئ:

المرجع السابق ج 1 : 466 الفزويني: المرجع السابق: 552. ابن غالب: فرحة الأنفس في تاريخ

الأندلس: مجلة معهد المخطوطات العربية: المجلد الأول: ج 1: القاهرة 1955: 296

(45) المرجع السابق: 107.

(46) المقرئ: المرجع السابق: ج 1 : 456

(47) يحددها المقدسي في ثلاثة عشر رستااق، هي: «أرجونة، فسطة، شوذر، مارتش، قباناش، فج بن

لقيط، بلاط مروان، حصن بلكونة، الشنيدة، وادي عبد الله، قرسيس، المائدة، حيان». في حين يكتفي

ابن غالب بالقول: «وقرطبة من الأقاليم عدة في مسافة سبعين ميلاً في الطول». ويقول المقرئ: «فمن

أعمال قرطبة استجة، بلكونة، قبرة، رندة، غافق، المدور، واسطبة وبيانة واليسانة والقصور وغيرها».

انظر: المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: دي خوية: الطبعة الثانية: برلين: ليدن

1906: 222 — 23. ابن غالب: المرجع السابق: 306. المقرئ: المرجع السابق: ج 1 : 165.

(48) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 2 : 132.

(49) مثل قرية شقندة الواقعة على الضفة الأخرى من الوادي الكبير مقابل قرطبة.

مايتضح من خلال بروز عدد كبير من القرى الجديدة (50)، بلغت في مجملها «بخارج قرطبة ثلاثة آلاف قرية» (51)، ومثل أرباض المدينة، وضعت هذه القرى تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية. وليس أدل على ذلك من إقبال مفتيها كل «يوم جمعة للصلاة مع الخليفة بقرطبة، يسلمون عليه ويطلبون له بأحوال بلدهم» (52)، تكشف هذه الحقائق عن عمق التأثير الذي مارسه قرطبة في اتجاه تمدين باديتها.

نحن إذن أمام حاضرة عظمى، اتخذت شكل منطقة مدنية حقيقية. مع العلم أن نمطا انتاجيا اقطاعيا وفلاحيا يعجز عن انجاز مثل هذا المشروع.

تمثل كثافة سكان قرطبة — خلال عصر الخلافة — معلما كاشفا عن جوانب هامة من القضية، ودعما للحقائق السابقة. ولقد كانت هذه النقطة محل خلاف بين الدارسين. فمنهم (53) من بالغ في تضخيم العدد، فجعله مليوني نسمة. بينما لا يتجاوز المليون حسب البعض (54)، على العكس ذهب آخرون (55) إلى التقليل من حجم سكان العاصمة، بتحديدده في مائة ألف نسمة فقط. رغم ذلك، اعتبره عبد العزيز سالم (56) «رقما كبيرا للغاية بالنسبة لسكان المدن في العصور الوسطى». في حين اتفقت الأغلبية الساحقة (57)، على تحديد سكان قرطبة في «نصف مليون» نسمة.

حقا، ليس معقولا أن تستوعب مدينة قروسطية، ذات بنية اقطاعية كل هذه الأعداد من السكان. من ثم تبدو وجهة ملاحظة عبد العزيز سالم السالفة. فالمتعارف عليه، أن المدن المليونية ظاهرة خاصة بالعصر الحديث، رافقت التحول الرأسمالي والثورة الصناعية. رغم ذلك، فتعميم هذه المقولة على تاريخ كل المجتمعات ينم عن مجازفات. فالأرقام التي يوردها هؤلاء — على ضخامتها — ليست مجرد

(50) نجد أسماء كثير من القرى القرطبية في ثنايا المصادر، مثل : بشكلار، كشكيان، جالطة، ربيعة، وزغة، كرتش إلخ...

(51) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 458

(52) نفس المصدر والصفحة

(53) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 41

(54) الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية : مقال سعيد عبد الفتاح عاشور : مجلة عالم الفكر : المجلد

(1) : العدد 1 : يونيو 1980 : 87

(55) Balbas, L, op. cit, t I, p. 104

(56) المرجع السابق : ج 1 : 176

(57) مثل محمد عبد الله عنان وموريس لومبار، بروفيسال ودونورك.

تخمينات خيالية. فهناك من القرائن ما يؤكد صحة منحها. فعندما زار ابن حوقل (58) قرطبة خلال منتصف القرن الرابع الهجري لم يجد «لا بالجزيرة والشام ما يدانيها في كثرة أهل». مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل أمنية اضطرت الخليفة الناصر منذ سنة 317 هـ إلى «تثليث خطة الشرطة» (59) وما تراكم قضايا الجوار ومشاكل التكديس السكاني أمام المحاكم القرطبية (60) إلا مظهرا لذلك.

لم تقتصر المصادر القديمة على مثل هذه القرائن العامة. بل أوردت نتائج لعمليات احصائية حقيقية، جرت خلال عصر الخلافة. يقول المقرئ (61) «واحصيت دور قرطبة التي بها وأرباضها أيام ابن أبي عامر، فكان مائتي ألف دار وثلاثة عشر ألف دار وسبعين دارا. وهذه دور الرعية، أما دور الأكابر والوزراء والكتاب والأجناد وخاصة الملك فستون ألف دار وثلاثمائة دار». واضح أن عدد الدور يفوق الرقم الذي أورده بلباس مجموع سكان قرطبة. ومهما قللنا من معدل أفراد الأسرة القاطنين بالمسكن الواحد، نحصل على نتائج تفوق بكثير ماتم الاجماع عليه من طرف الأغلبية.

إن استكناؤه هذا النص، يكشف عن حقيقة هامة. فقرطبة، إلى جانب كونها المركز الرئيسي للطبقة الحاكمة بجميع شرائحها، ولأجهزتها الادارية والعسكرية، احتضنت أكبر تجمع للسود والعامة، ليس بالأندلس فحسب بل بمجموع الغرب الاسلامي. يؤكد ذلك ابن حيان (62) فيما أورده عن عملية احصائية أخرى جرت لاحقا، إذ يقول : «عدد دور الرعايا والسود الواجب على أهلها المبيت في السور أيام الفتنة مائة ألف دار حاشا دور الوزراء وأكابر الدولة». إن مقارنة بسيطة بين العمليتين الاحصائيتين تدفع إلى الشك في نتائجهما. هكذا يبدو الأمر لأول وهلة. لكن الحقيقة عكس ذلك تماما. فالاحصاء الثاني يؤكد نتائج الأول، علما بأن قرطبة قد تعرضت لعملية تخريب واسعة النطاق، عمرانيا وديموغرافيا. صفوة القول، أن هذا الاتساع العمراني، وهذه الكثافة السكانية، ماهي إلا مظاهر كاشفة عن المكانة التي احتلتها قرطبة كعاصمة لدولة مركزية في البنية

(58) المرجع السابق : 107.

(59) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 252.

(60) أحكام بن سهل : مخطوط المكتبة العامة : الرباط : رقم د 1728 : في أماكن متعددة.

(61) المرجع السابق : ج 1 : 541.

(62) انظر : ابن غالب : المرجع السابق : 296.

الاقتصادية الأندلسية، خلال عصر الخلافة. مكنتها هذه المكانة من التحكم بمصير البلاد وآفاق الحضارة العربية — الإسلامية بالأندلس. من ثم أهميتها كحقل لدراسة طبقات العامة خلال هذه الفترة التاريخية. على أن تقدير الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة، ومدى انعكاس التغييرات التي مست الأندلس على دور هذه الطبقات الاجتماعية، يتطلب — منهجيا — الرجوع خطوة إلى المرحلة السابقة مباشرة لقيام الخلافة.

من المتعارف عليه، أن دور الطبقات الاجتماعية يتحدد في إطار النمط الانتاجي السائد بمجتمع معين، وموقع الطبقة المراد دراستها في مجموع العملية الاقتصادية. من ثم تبرز أهمية النقاش الذي احتدم ومازال، بين الدارسين حول تحديد طبيعة النمط الانتاجي الذي ساد المجتمعات العربية — الإسلامية الوسيطة. وعلى الرغم مما لفتح ملف هذه القضية المحورية من أهمية في تحرير تاريخنا من قيود النظرة التقليدية، التي لم ترفه سوى الجانب العسكري والديني، فالمجهودات التي بذلت إلى حد الآن، لم تفض إلى إزالة اللبس وتبديد الظلام. ويرجع سبب ذلك — على ما يبدو — إلى طغيان هاجس تأكيد نجاعة المنهج وكونيته على حساب استعماله عمليا، بالغوص في معضلات التاريخ الاسلامي لفكها. ولقد وفرت عنا احدى الدراسات (63) عناء تأكيد الطابع القطاعي للنمط الانتاجي السائد بالأندلس.

لا ينفي هذا وجود خصوصيات مميزة لكل مرحلة، في سياق تطور المجتمع الأندلسي، منذ الفتح إلى ما بعد الخلافة. عكس ماذهب إليه أحد الدارسين (64) بان الحكم الاسلامي مثل «استمرارية نفس الخصائص القطاعية السائدة سابقا بمملكة طليطلة القوطية».

من البديهي، أن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يركز عليه النظام القطاعي. يفصح ابن عبدون (65) بوضوح عن هذه الحقيقة بالأندلس إذ قال : «الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله، والصالح جله، وفي الحنطة تذهب

(63) محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الاسلامي : دار الثقافة : البيضاء : الطبعة الأولى : 1980 : ج 22 : 24.

(64) Barbero A.Y Vigil M, la Formation del feudalismo en la peninsula iberica, 2ed. barcelona 1979, p. 231

(65) le Traite d'Ibn Abdun in Journal asiatique, Provençal TCC XXIV, p. 195.

النفوس والأموال، وبها تملك المداخن والرجال، وببطلاتها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام». غير أن ما قيل عن الفلاحة بالأندلس — على قلته — والتبجيل الذي حظت به، قابله صمت عن دور الفلاحين. عبر عن ذلك أحد الدارسين (66) بقوله: «أنا نكاد نجهل كل شيء عن كثير من مظاهر الحياة القروية» الأندلسية. فما نصادفه من معلومات عن هذه الطبقات المنتجة في ثنايا المصادر، يكاد ينحصر في الشتائم والتهم ضدها. فالفلاحون الأندلسيون حسب البعض (67) يمتازون «بالمكر والخبث». في حين، لم يجد ابن عبدون (68) «في الأرض أولى بالتأديب» منهم، فالفلاح «سارق، مفسد، ظالم» (69).

إن أهل القلم الذين أصدروا مثل هذه الأحكام، برهنوا على مدى أمانتهم في القيام بالمهمة الأيديولوجية المنوطة بهم، وهي تبرير الاستغلال والاضطهاد الاقطاعي، وطمس الدور الحقيقي للطبقات المنتجة. فلنحاول نفرض بعض الغبار عن الدور الاقتصادي لفلاحي قرطبة عشية ظهور الخلافة.

أشرنا سلفاً، إلى مدى التهميش الذي لحق بقرطبة قبيل اعلان الخلافة بها. فاستقلال السلطات المحلية والاقليمية بمناطقها عن الأمر، يعني تحويل أغلبية الأراضي المقطعة سابقاً للجماعات العسكرية مقابل خدماتها الدفاعية، من اقطاع استغلال إلى اقطاع تمليك. وليس أدل على ذلك، من عجز الناصر لاحقاً على استئصاله دفعة واحدة، فاضطر إلى إلحاق «جملة الجند بالارزاق الواسعة والقطائع الفاضلة» (70) على الرغم مما انطوى عليه هذا الاجراء من تهديد لسلطته المركزية. وما «تفشي ظاهرة الكور المجندة» (71) بمجموع الأندلس، الا دليلاً على مدى تأصل الاقطاع العسكري، ولعل أبرز مظهر لذلك «كثرة ما كان فيها من الحصون والمعقل القائمة» (72) يذكر الادريسي (73) أسماء كثير من تلك التي كانت قائمة

Dufourcq Ch E, la vie quotidienne dans l'Europe médiévale sous domination arabe, Hachette (66)

1978, p. 94

(67) أبو الخير الأندلسي: كتاب الفلاحة: التهامي الناصري: الطبعة الأولى: المطبعة الجديدة: فاس

1357 هـ: 9

op. cit, p. 247 (68)

loc. cit, (69)

(70) ابن حيان: المرجع السابق: ج 5: 55

(71) محمود اسماعيل: المرجع السابق: ج 2: 33

(72) ابن عذارى: المرجع السابق: ج 2: 196. يذكر ابن حيان أسماء أكثر من 134 حصناً.

انظر: المرجع السابق: ج 5: في أماكن متعددة.

(73) انظر: شبيب أرسلان: المرجع السابق: ج 1: في أماكن متعددة.

بأحواز قرطبة. ولعل في هذا مايفسر تخصيص ديوان لهذا النوع من الاقطاعيات من طرف الأمراء، سمي «خطة القطع»⁽⁷⁴⁾

رغم ذلك، حافظ أهل القلم ممن كان له دور اديولوجي واداري ضروري لاستمرار النظام، على إقطاعياتهم الشاسعة، في ظل سلطة الجند. فعندما استدعي أبو الغمر بن فهد من طرف الأمير عبد الله لتولي قضاء الجماعة، وجده «غائبا في ضيعته بقبرة»⁽⁷⁵⁾ وعلى نهج قواد الجند، حولت هذه الشريحة استغلالياتها ملكيات متوارثة. وعلى سبيل المثال، ملك زهير بن مالك البلوي الأراضي التي منح حق استغلالها لجده بفحص البلوط، فأصبحت «تنسب إليه»⁽⁷⁶⁾ ثم أورثها بعده عقبه الذين يعرفون «ببني أبي الأفلح»⁽⁷⁷⁾ كنتيجة لذلك، كثرت الصراعات داخل الأسرة الاقطاعية الواحدة حول تقسيم التركة، كما حدث لأبناء «أصبغ بن خالد من تقاسمهم قرية قبناش وزيد من أعمال وابة»⁽⁷⁸⁾ بأحواز قرطبة. في ظل هذه الوضعية المتأزمة، لم يتوان قواد الجيش والبيروقراطيين عن استعمال كافة أشكال الاضطهاد والقسر للاجهاز على الأراضي الخراجية وباقي أشكال ملكية الأرض. يدل على ذلك ما صرح به مجموعة من عوام قرطبة عندما علموا رغبة الأمير في تولية قضاء الجماعة لابن فهد السالف الذكر، إذ قالوا : «فإن ولاه أكل أموالنا برغبته وحرصه وأنهلك أحباسنا»⁽⁷⁹⁾

قصارى القول، أن تجدير هذا الشكل من الاقطاع، يعني تحويل السواد الأعظم من فلاحي قرطبة أفنانا بدون أرض، مفروض عليهم تقديم السخرة لأسيادهم. وقفت هذه النظم عاجزة عن الحفاظ على وسائل الانتاج الفلاحي، وعما كان قائما من منشآت. فاهتماماتها انحصرت في الحصول على العائد المالي السريع، تاركة الفلاح والأرض عرضة للكوارث الطبيعية. وهو ما حدا بابن خلدون⁽⁸⁰⁾ إلى التحامل عليها وانتقادها، إذ يقول : «ومن أشد الظلمات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق». تجلّى ذلك في عدة أمثلة.

(74) ابن الأبار : الحلة السراء : حسين مأنس : الشركة العربية للطباعة والنشر : الطبعة الأولى : القاهرة 1963 : 233.

(75) الحشني : المرجع السابق : 100

(76) ابن الغرضي : تاريخ علماء الأندلس : الدار المصرية للتأليف والترجمة : القاهرة 1966 : 153.

(77) نفس المصدر والصفحة.

(78) أحكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : ورقة 76

(79) الحشني : المرجع السابق : 100

(80) المرجع السابق : ج 2 : 683

فحمل الأودية بالمياه كثيرا ما «خرب الأسداد والأرجاء» (81) وعندما «عظم السيل بقرطبة، انهدم رجل من قنطرة» (82) بينما جرف وادي تاجه في إحدى فيضاناته «ثمان عشرة قرية» (83) بديهي أن يؤدي هذا الوضع إلى تخريب المزارع. فلقد «انقطع الحرث» (84) بأحواز قرطبة «واستولى الفساد في كل وجه» (85) فعدت «البلاد خرابا» (86)

إن الدليل القاطع على ما أصاب وسائل الانتاج من تراجع، يكمن في نوال سنوات القحط والمجاعات (87) وتفشي الأمراض والأوبئة في صفوف الفلاحين، فاقت في خطورتها وسرعة تعاقبها، السابقة منها واللاحقة. فمجاعة سنة ثلاث وثلاثمائة «شبهت بمجاعة عام ستين» (88) في حين وصلت الفاقة في مجاعة سنة خمس وثمانين ومائتين، «أن أكل الناس بعضهم بعضا» (89) بل ولقد نالت هذه الكوارث بقرطبة «جملة من وجوهها وبياض أهلها» (90) حتى الأسرة الحاكمة لم تسلم من مخاطرها. فلقد «مات فيها لأمير المؤمنين الناصر ولد» (91) ما كان لهذه الكوارث أن تصل إلى هذا الحد، في مجتمع تتوفر فيه امكانيات سقوية ومنشآت فلاحية ووسائل قادرة على مواجهة تحديات الطبيعة.

إن تدني وسائل الانتاج بهذا الشكل، يكشف عن طبيعة العمل العضلي الشاق، وصعوبة الظروف المادية التي كبلت قدرات القوى المنتجة أثناء أداء وظيفتها الانتاجية.

ومن جانب آخر، كان النظام الاقطاعي خلال هذه الفترة يمر بإحدى أزماته الحناقطة. تجل ذلك في مظاهر متعددة، أبرزها، احتدام النزاعات المحلية والاقليمية. رسم ابن عذاري (92) الخطوط العريضة لهذه الوضعية بقوله : «أفضت الخلافة

(81) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 89

(82) نفسه : 140

(83) نفسه : 89

(84) نفسه : 121

(85) أخبار مجموعة : المرجع السابق : القنطرة : 151

(86) ابن خاقان : مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس : مطبعة السعادة : 1352 هـ : 43

(87) تقدم الحوليات التاريخية معلومات مستغنية بهذا الصدد.

(88) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 109

(89) ابن أبي زرع : الأنس المطرب : دار المنصور للطباعة والنشر : 1973 : 97

(90) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 169

(91) نفسه : 168

(92) نفسه : 121

إليه (يعني الناصر) وقد تخيفها النكت، ومزقها الشقاق، وحل عراها النفاق، والفتنة مستولية، والدجنة متكاثفة، والقلوب مختلفة، وعصى الجماعة منصدة، والباطل قد أعلن، والشر قد اشتهر، وقد تمالأ أهل الأيمان حزب الشيطان، وصار الناس في ظلماء ليل داج لاشراف لصاحبه، ولا أقول لنجومه، وتألب على أهل الاسلام أهل الشرك».

ومما زاد من خطورة الوضع، إصرار المتصارعين على تحطيم بعضهم بعضا اقتصاديا. فعندما هاجم الأمير عبد الله كورة البيرة «حطم زرعها، وهشم ثمارها»⁽⁹³⁾ وكذلك فعل بكورة رية «فأضرم قرى وادي نسقانية وما حوالها نارا»⁽⁹⁴⁾ لم يكن الناصر بعده أقل تحريبا، فلقد جاب قرى الأندلس وكورها «يقطع ثمارهم ويحطم معاشهم»⁽⁹⁵⁾ رد الثوار بحملات ماثلة. فابراهيم بن حجاج «نصب لاحواز قرطبة منها حربا وحربا»⁽⁹⁶⁾ وسار أبنائوه على سيرته في «الاغارة على الأحواز القرطبية»⁽⁹⁷⁾ ولم يدخر جنود ابن حفصون وسعا «فاضروا بأقاليم قرطبة وضيقوا عليهم حتى أغاروا على أغنام قرطبة»⁽⁹⁸⁾

حقيقة أن هذه الحملات الاستنزافية «قد عمت بضرها كل بلدة»⁽⁹⁹⁾ بالاندلس، لكن كورة قرطبة كانت الأكثر تضررا، باعتبارها محط تركيز الجميع حتى «لم يبق بالقنانية قرية الا غشيتها الخيل، وعمتها الذلة والويل»⁽¹⁰⁰⁾

ومن البديهي أن يقع ثقل هذه الأمور على كاهل الفلاحين. رغم ذلك، لم يتورع الاقطاعيون عن ارهاقهم بمزيد من المطالبات، مستعملين لتحقيق ذلك، أشد أنواع التنكيل. يكشف ابن القوطية⁽¹⁰¹⁾ عن هذه الحقيقة بقوله : «وكانت سنة لم يزرع فيها حبة، ولا رفعت فأوصله محمد إلى نفسه فقال له العشور ماترى فيه. قال إنما يؤخذ العشور بسبب الزراعة والرفع، ولم تزرع رعيتك ولا رفعت فانفق من أهرائك وبيوت أموالك... فقال لا، والله لا قلدتك تحريك حبة واحدة

(93) نفسه 147

(94) نفسه 140

(95) نفسه 162

(96) نفسه 135

(97) ابن الخطيب : المرجع السابق : 40

(98) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 123

(99) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 80

(100) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 132

(101) افتتاح الأندلس : عبد الله أنيس الطباع : دار النشر للجامعيين 1957 : 106 - 107

منه... فرجع حمدون بن بسيل المعروف بالأشهب، وكان من البغاة، فسأل ولاية المدينة على أن يتضمن إيراد العشور حتى هتك الستور، وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق».

يكشف هذا النص عن قصر رؤية الطبقات المسيطرة، وعدم حفاظها على الحد المعاشي الأدنى الضروري لاستمرارية القوى المنتجة في أداء مهمتها الاقتصادية. «فكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة»⁽¹⁰²⁾ إلى درجة، أنهم كانوا يدفنون في قبور جماعية «لقلة من يقوم بهم»⁽¹⁰³⁾ ولاغرو، فلقد «كاد ينقطع النسل»⁽¹⁰⁴⁾ بالأندلس.

دفعت هذه الظروف بالكثير من الفلاحين إلى الهروب «فكثر الجلاء»⁽¹⁰⁵⁾ عن البوادي نحو المناطق التي يتوفر فيها حد أدنى من الأمن. وقد كانت قرطبة على مايلدو، مركز استقطاب بهذا الصدد.

يفصح ابن حيان⁽¹⁰⁶⁾ عن نتائج هذه الأوضاع بقوله : «قل ظهور الحنطة في الأسواق». بما يكشف عن التدهور الشامل الذي عرفته الزراعة خلال هذه الفترة، وكذلك عن طابعها الاكتفائي المحلي. وليس أدل على ذلك، مما طرأ على خراج الأندلس من نقصان. فبعدما كان يربو عن «ألف ألف دينار في السنة»⁽¹⁰⁷⁾ خلال ازدهار الامارة «قل الخراج»⁽¹⁰⁸⁾ إلى مادون ثلاثمائة ألف دينار. ترتب عن ذلك ارتفاع خطير في مستوى المعيشة، حتى «بلغ قفيز القمح بكيل سوق قرطبة ثلاثة دنانير دخل أربعين»⁽¹⁰⁹⁾.

نخلص إلى أن سيادة العلاقات الاقطاعية وتراجع وسائل الانتاج، أثر على طبيعة شرائح طبقات الفلاحين بتحول أغلبهم إلى أقنان فاقدن للملكية الأرض، كما قلص من كثافتهم العددية وبالتالي من دورهم الانتاجي.

تأرجحت نظرة المجتمعات العربية — الاسلامية الوسيطة إلى الحرف

(102) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 109

(103) ابن أبي زرع : المرجع السابق : ج 2 : 97

(104) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 97

(105) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 124

(106) نفسه : 103

(107) المقرئ : المرجع السابق : ج 5 : 146

(108) نفسه : 352

(109) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 109

والصناعات بين التقدير والاحتقار. فمن المفكرين (110) من غالى في تبجيلها وإبراز أهميتها، والدور الكبير لممارستها، في حين، يميز ابن خلدون (111) بين صناعات شريفة وضرورية، وأخرى «تابعة وممتهنة» ذليلة. بينما يرى المقرئ (112) في اتخاذ الصنائع «تميزاً» لصاحبها عن غيره. رغم ذلك، اتفقت الأغلبية على شتم هذه الفئة الاجتماعية والتقليل من أهميتها. فهم حسب البعض (113) «أوباش أسواق، وحمقى ماله من خلاق». ويصفهم ابن عبدون (114) «بالخسيسين والعتاة من ضروب الصناع والعمال». ولم يتورع الغساني (115) من اعتبار الصناعات منها «يتداولها السقطة والرعاع وأراذل القوم». بلغت هذه التهمة من الشيوع أن قللت من تحفظات بعض المؤرخين المعاصرين (116) فراحوا يرددون بعض مقاطعها. إن في هذا ما يقلل من صحة زعم أحد الدارسين (117) بأن «الصناعة وأربابها كانت موضع عطف وتقدير عدد من الكتاب والمفكرين المسلمين».

معنى هذا، أن الدور الاقتصادي للصناع والحرفيين قد تعرض لعملية طمس شاملة. في حين عجز الموقف المستنير عن تعرية جميع حقائقه — رغم أهمية الخيوط المتناثرة التي قدمها بهذا الصدد — أما الدراسات المعاصرة، فما زالت بعيدة عن تكوين صورة شاملة وواضحة عن هذه القضية. وهو ما جعل أحد المستشرقين (118) يقول: «لكن البحث لم يتم في هذا الموضوع ولا يسعنا أن نقول فيه شيئاً يذكر». الحاصل، استمرار هذا الجانب من تاريخنا ملغزاً.

على أن تلازم نظرتين متناقضتين للحرف والحرفيين في تراثنا، ليس مجرد انعكاس للمواقف الفكرية لأصحابها. أكثر من ذلك، فهو دليل على تعاقب الأزدهار

(110) رسائل اخوان الصفا : خير الدين الزركلي : المطبعة العربية : مصر 1928 : ج 1 : 221

(111) المرجع السابق : ج 3 : 931

(112) المرجع السابق : ج 1 : 220

(113) ابن الخطيب : المرجع السابق : 54

op. cit, p. 210 (114)

(115) رحلة الوزير في اقتكاك الأسر : الفريد البستاني : منشورات مؤسسة الجنرال فرانكو : طنجة

1940 : 45

provençal, op. cit, p. 232 (116)

(117) الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية : مقال لأحمد مختار العبادي : مجلة عالم الفكر : المجلد

11 : العدد 1 : يونيو 1980 : 133

(118) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية : ترجمة بدر الدين قاسم : دار

الحقيقة : بيروت 1977 : 146

والتراجع الصناعي في الدولة الإسلامية. أفصح عن ذلك الحريري⁽¹¹⁹⁾ بقوله : «وأما حرف أولي الصناعات، فغير فاضل عن الأقوات، ولا نافعة في كل الأوقات». وهو ما يؤكد عليه ابن خلدون⁽¹²⁰⁾ بربطه الازدهار الصناعي «بكمال العمران الحضري». هكذا، فمثلما هدفت نظرة الاحتقار للحرف لدى المجتمعات القديمة، إلى تبرير تحريم الحرفيين من حقوق المواطنة، والدفاع عن أبدية العلاقات العبودية، فلقد تجردت في المجتمعات الإسلامية للدفاع عن النظام الاقطاعي وأساسه الفلاحي. في حين كانت نظرة التبجيل دفاعا عن الاقتصاد المدني والعلاقات الجديدة المرتبطة به.

هكذا، فإذا كانت النظرة الأولى تدفعنا إلى ضرورة اقتحام دور صناع قرطبة بالدرس، فالملاحظة الثانية تنبه إلى مزالق اغفال خصائص كل مرحلة تاريخية، وتحث على النظر إلى القضية في تطورها وارتباطها بالعناصر الأخرى.

من المفيد اثبات نص لابن القوطية⁽¹²¹⁾ بالغ الأهمية في الكشف عن العناصر التي تحكت في دور الصناع القرطبيين عشية ظهور الخلافة، إذ يقول : «فلما ركب أول يوم ولي فيه المدينة إلى القصر، قيل له قتل بالقصابين في شيرة. فقال نؤتي به، فلما صار بين يديه أمر بانزال القتل على الرصيف لعله يمر به أحد يعرفه، وأمر بتقديم الشيرة إليه فنظر إلى شيرة جديدة فقال علي بالحصارين كلهم، تجارهم وعمال الايدي، فلما اتى بهم، قدم إلى نفسه وجوهم فقال لهم : عمل الشيرات والقفاف مشته أو يعرف بعضهم عمل بعض، فقالوا له : بل يعرف بعضنا عمل بعض، ونعرف أعمال أهل الكور من أعمالنا بقرطبة. فأمر بابرار الشيرة إليهم فقالوا : هذه من عمل فلان وهو في الجماعة واقف، فأمر بتقديمه فقدم إليه فقال : نعم هذه الشيرة اشتراها مني بالامس فتى عليه هيئة خدمة السلطان ووصفه كذا، فقال الشرط والمشترون هذه صفة فلان الأخرس...»

التحليل الأول لهذا النص يبرز، أن أغلبية الصناعات القرطبية كانت تتم في إطار الروابط الحرفية. وهو ما أكدته معظم الدارسين. لكنهم اختلفوا حول طبيعتها. فمنهم⁽¹²²⁾ من اكتفى بالتساؤل «هل كان التنظيم حكوميا أم مستقلا عن

(119) المقامات الأدبية : الطبعة الثالثة : مصر 1950 : 419

(120) المرجع السابق : ج 3 : 924

(121) المرجع السابق : 91

(122) كلود كامن : المرجع السابق : 139

الدولة». وهل سائر الأسلوب الروماني أم شابه نظام البلديات في أوروبا. يجيب بروفنسال⁽¹²³⁾ عن هذا السؤال بتأكيد اختلاف التنظيم الحرفي بالأندلس عن نظيره بالشرق الإسلامي وكذا بالغرب الأوروبي. يجاربه في ذلك شالميتا⁽¹²⁴⁾ الذي يرى بأن التنظيم الحرفي بالأندلس كان «مفروضا من طرف الدولة»، وأن في ذلك ما يكفي تمييزها عن الروابط بأوروبا الغربية. يعارض لومبار⁽¹²⁵⁾ هذا الرأي، استنادا على أن «المذهب هو الذي يميز الأخوية الإسلامية» عن سواها. هكذا تمحورت نقاشات المؤرخين حول «موضوع التشابه والاختلاف بين الأصناف الإسلامية والنقابات الأوربية»⁽¹²⁶⁾ ولذلك، فبدل أن تلقى الأضواء على القضية، يبدو أنها ساهمت في تكريس اللبلة بصدد هذا. ولعل سبب ذلك راجع لعدم النظر إلى الروابط الحرفية في ارتباطها ببنية اجتماعية واقتصادية محددة، وفي تطورها كعلاقات تبعا للتطورات الطارئة على الأصدعة الأخرى. إضافة إلى أنه من القصور إجراء مقارنة على مستوى بعض العناصر المظهرية، في وقت لم يكتمل فيه التصور بعد حول بنية، طبيعة وخصائص هذه الروابط.

فعمية ظهور الخلافة، أدى تاصل الاقطاع ونشتت وحدة البلاد وتخريب المدن إلى تراجع تقسيم العمل بين المدن والبادي. فاسحا المجال للوحدات المستقلة — بما فيها قرطبة — إلى الانطواء في إطار اقتصاد اكتفائي مبعثر. فاصبح جزء هام من الانتاج الصناعي يتم في إطار منزلي مغلق. يدل على ذلك ماأوردته الخشني⁽¹²⁷⁾ عن أحد قضاة الجماعة بقرطبة، اذ قال : «جلس يقضي في بيته، وخادمه تنسج في ناحية البيت». ساهمت هذه الظاهرة في تشتيت قوى الانتاج الصناعي، وفي تقليص الأسواق المفتوحة للمنتوجات الحرفية. كما قلصت من علاقات التبادل بين البوادي وقرطبة.

ولم تكن الصناعات الأميرية المحتكرة من طرف القصر لتشذ عن هذه القاعدة. فلقد اندرج المنتزون على اتخاذ صناعات ترفهم الخاصة بقصورهم. فابن حجاج مثلا اتخذ «باشيلية طرز يطرز فيها على اسمه كفعل السلطان»⁽¹²⁸⁾

España musulmana Hasta la caída del Califato de Córdoba, trad. García Gómez in Historia (123) de España, T.V. España Calpe, 2è ed. Madrid 1957, p. 178

El señor del socio en España, Inst. Hispano-árabe de cultura, Madrid 1973, p. 201 (124)

(125) الإسلام في عظمته الأول : ترجمة ياسين حانظ : دار الطليعة : الطبعة الأولى : بيروت 1977 : 140

(126) أحمد مختار العبادي : المرجع السابق : 137

(127) المرجع السابق : 51

(128) ابن عدي : المرجع السابق : ج 2 : 127

إن هذا التراجع في الطلب عن منتوجات الحرفيين، ومزاومة الفلاحين الفارين من البوادي، دفع بالروابط الحرفية القرصية نحو التمسك بالطابع العائلي الوائي للمهارة الحرفية. ويورد ابن حزم (129) بهذا الصدد، أن البيازة كانت حرفة متوارثة في أسرة «بني قطين» بقرية اختيانة. يمكن استنتاج تفشي هذه الخاصية من أحد أمثال عامة الأندلس (130)، مما ساهم في ازكاء حدة التنافس داخل الحرفة الواحدة بين وحداتها، كما يستفاد من مثال عامي آخر (131)، ولعل في هذا ما يفسر سعي الوحدات نحو التميز عن غيرها بواسطة الرفع من جودة منتوجاتها.

يكشف نص ابن القوطية من جانب آخر على ضعف تقسيم العمل بين الصناعة والتجارة. فصانع الشيرة، كما يتضح من كلامه، يتكلف كذلك ببيع منتوجات عمله. يؤكد السقطي (132) هذه الفكرة بقوله: أن الأصناف «يجمعون بين التجارة والصناعة». في حين، يسجل ابن حيان (133) إمكانية توقف الحرفي عن الصناعة لمدة معينة ليتفرغ لعملية التسويق، بقوله على لسان أحدهم: «ووضعت ثيابي على مخلاة كنت أوعيت فيها أشياء من حرفتي لأتجر بها في موسم العيد».

أثرت هذه العوامل مجتمعة على وسائل الإنتاج الصناعي وأدواته، فتراجعت وتدنى مستواها التقني. وليس أدل على ذلك من عجز أوراش صناعة السفن بالعاصمة عن بناء مراكب قادرة على مواجهة مياه البحر المحيط. يتضح ذلك من نص لابن عذاري (134) يقول فيه: «فلما كملت المراكب بالانشاء، قدم عبد الحميد بن مغيث عليها، فلما دخل البحر تقطعت المراكب كلها وتفرقت ولم يجمع بعضها إلى بعض». معنى هذا أن الصناعات قد تراجعت نحو إنتاج ماهو كافي وبسيط لأجل الاستهلاك المنزلي والشخصي، اعتمادا على مواد خام فلاحية. نقرأ ذلك في اقتصار المصادر التاريخية التي تناولت هذه الفترة بالإشارة لحرف مثل: الفخارين، الكوايين، المشاطين، الخراطين، الخياطين...

ساهمت السلطات من جهة أخرى، في تكييل الحرفيين والصناع بسياسة جبائية جائرة. ولم تتورع عن ممارسة أقسى أنواع الاضطهاد لأرغامهم على مسايرتها.

(129) جبهة أنساب العرب : نشر بروفنسال : دار المعارف : القاهرة 1948 : 344

(130) إذ قالوا : «صنعة ولدك ولو كان حشاش». انظر : الزجاجي : أمثال العوام بالأندلس : تحقيق بن

شريعة : مطبعة محمد الخامس : فاس 1971 : القسم 2 : 359

(131) إذ قالوا : «صاحب صنعتك عدوك ولو كان أخوك». نفس المصدر والصفحة

(132) في آداب الحسبة : نشر بروفنسال/كولان : المطبعة الدولية : باريس 1931 : 20

(133) المرجع السابق : ج 5 : 446

(134) المرجع السابق : ج 2 : 104

كما يتضح من نص للخشني (135) يقول فيه : «فولي السوق حينئذ ابراهيم بن حسين بن عاصم وأمره بالاجتهاد وعهد إليه بالتحفظ وأذن بالتنفيذ في القطع والصلب بلا موامرة منه ولا استئذان».

ولعل أبرز مظهر لما أصاب القطاع الصناعي من انهيار، يتجلى في تراجع الحياة الحضرية. ففي سنة خمس وثلاثمائة «وقعت نار عظيمة بسوق قرطبة فأحرقت حوانيت المشاطين والخراطين» (136) وعندما هاجمت جيوش الأمير عبد الله قبلئذ رية، «أحرقت أرباض الحاضرة» (137) يفصح ابن حبان (138) عن نتائج ذلك بقوله : «وأقفر كل مدينة».

نتهي إلى القول بأن الظروف السائدة، أثرت في اتجاه تهميش دور الصناع وإفراز الصراعات في صفوفهم على أسس غير طبقية. كما قلصت من حجم قواعدهم باقصاء العديد منهم عن الممارسة بالقطاع.

أكدت أغلب الدراسات المعاصرة على دور التجارة كنشاط اقتصادي رئيسي بالمدينة الإسلامية. ولقد لاحظنا سلفا مدى ارتباط الصناعة والحرف بهذا النشاط بقرطبة، في وقت كان فيه الحرفي، صانعا وتاجرا في آن واحد. وعلى الرغم مما نعم به النشاط التجاري من ثناء في المجتمع الإسلامي الوسيط، فلقد تميز من حيث تطوره بالاضطراب والعجز عن ارساء قواعد متينة وثابتة له بالمدن. يوضح ذلك الحريري (139) بقوله : «أما بضائع أهل التجارات فعرضة للمخاطر وطعمة للغارات». كان لهذا الاضطراب أبلغ الأثر على أوسع شرائح عامة المدن التي ارتبط مصيرها ونشاطها بهذا القطاع.

ففي الأندلس أفضى انقراض وحدة البلاد إلى فقدان قرطبة لهيمنتها على الطرق التجارية ومنافذها الخارجية، فانتعشت بعض المناطق الساحلية على حسابها. يتحدث ابن حبان (140) عن يبشتر كيف «احتوت على كل فائدة ومنعت عن سواها كل عائدة». وذلك لهيمنتها على الموانئ الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة، والتي كان بها للثائر بن حفصون وأصحابه «عدة من المراكب البحرية يسفرونها إلى

(135) المرجع السابق : 103

(136) ابن حبان : المرجع السابق : ج 5 : 142

(137) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 143

(138) المرجع السابق : ج 5 : 228

(139) المرجع السابق : 419

(140) المرجع السابق : ج 5 : 228

أرض العدو في المير والتجارات ويقضون بها الحاجات فيتسعون أعظم التسعة» (141) حتى غدت العاصمة محاصرة تجاريا من جميع الجهات. نستنتج ذلك من نص لابن القوطية (142) يقول فيه : «وصفت طاعة ابن حجاج لعبد الله وأورد الهدايا وصلحت أحوال قرطبة بانفتاح باب اشبيلية إليها، وكان سببا بانفتاح الغرب كله بالمير إليه». معنى هذا أن الحالة كانت عكس ذلك تماما، قبل وبعد الصلح بين الطرفين.

يضاف إلى هذا، انعدام الأمن. فتربص الجماعات العسكرية بالطرق التجارية، واغارتها على قوافل التجار أصبحت من الأمور العادية. يقول ابن حيان (143) «وامتنعوا بحيلهم الأشب، وهو متوسط بين كورتي البيرة وجيان، وعلى قارعة طريق بجانة، فرضة الأندلس القبلية، فكان من سلك ذلك الطريق من صادر ووارد لا يسلم من عادية أهل ذلك الحصن، وكانوا يخيفون السبل ويسفكون الدماء ويسلبون الأموال». يتضح من محتوى هذا النص، ان اتخاذ مثل هذه الحصون، يمثل هذه المواقع، كان موجها بالأساس لنهب التجار.

ليس من الغريب أن تنتعش في ظل هذه الظروف ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق وجماعات الصعاليك، في صفوف العامة، مدنيون وقرويون. «اذ كانوا مع استيلاء الجوع يغاورون من قرب منهم ويغدرون على من مر بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعاش ومستجلبى المير» (144) حتى غدت «السبل مخوفة» (145).

كنتيجة لهذه الوضعية، لم تعد قرطبة تستورد من البضائع «الا البند اليسيرة واللقى الحقيمة» (146) ترتب عن ذلك ارتفاع خطير في الأسعار، مس الضروريات والكماليات على السواء. فلقد بلغ ثمن كساء عراقي واحد في البزازين بقرطبة «أربعة وعشرين دينارا ونصف دينار» (147) ان تراجع الطلب على نطاق واسع، أثر بعمق على طبيعة التجارة، فانكششت تدريجيا نحو الكماليات ومواد الترف

(141) نفسه : 87

(142) المرجع السابق : 129

(143) المرجع السابق : ج 5 : 179 - 80

(144) ابن عذاري : المرجع السابق : 2 : 168

(145) ابن خاقان : المرجع السابق : 43

(146) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 228

(147) الحشني : المرجع السابق : 95

الموجهة لسوق محدودة من ذوي الدخل المرتفع، الذين كانوا مقصودين «بالغرائب والطرف» (148).

إن هذا الركود الشامل الذي شل الحركة التجارية بالعاصمة كان له وقع خطير على التجار المتوسطين والصغار. وكذلك على فئات شاسعة من العامة المرتبطين بهذا النشاط : جلاسين، حمالين، دلالين، خزانين، إلخ... حتى أصبح التاجر موضع سخرية الجميع، كما يكشف عن ذلك أحد أمثال العامة (149).

لم يكن ذلك ليعفيهم من الضرائب الحكومية، التي تنوعت وارتفعت : وظيفة، قبالة، مغارم، إضافة للضرائب الشرعية. لم يعد إذن بمقدور صاحب السوق استخلاصها دون استعمال أبشع أنواع التنكيل. لذا «كان شديدا على أهل القيم، يضرب الباعة ضربا شديدا» (150).

ترتب عن هذه العوامل، انسحاب عدد كبير من التجار عن ممارسة أنشطتهم، لينظموا إلى قوافل ماعرف في المصادر القديمة بالرعاع الفالتين. يستفاد ذلك من أحد أمثال العامة (151)، ومن كان محظوظا منهم، هاجر بعيدا عن الأندلس نحو «بلاد المغرب» (152).

على أن مخاطر هذه الوضعية شملت كذلك الشرائح العليا من التجار. فبعدما أغرم الأمير محمد أحد كبار تجار قرطبة المعروف بابن القصبي، أمر بغرم ورثته «ثلثا ثانيا مما في أيديهم من المال فغرموه... فكان سبب فقرهم» (153)، مما يدل على اندماج فئات منهم في صفوف العامة. معنى هذا أن التجارة أصبحت حكرا على ذوي الجاه والسلطة، من كبار بيروقراطيي الإمارة. يورد الخشنى (154) نصا بالغ الدلالة على هذا التحول. فلقد اضطر قاضي الجماعة إلى الاستعانة بشخص «كان بصيرا بالتجر عارفا بوجوهه... فأودعه خمسة آلاف دينار وقال له حركها واتجر بها». إن جهل هذه الشريحة التجارية الجديدة بقوانين التجارة، لايسعها إلا الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب.

(148) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 127

(149) بقوهم : «جالس في الدكان يشرد الدبان». الزجاجي : المرجع السابق : ق 1 : 1975 : 245

(150) ابن حيان : المرجع السابق : قطعة محمود علي مكى : مطابع الأهرام : القاهرة : 1971 : 212

(151) بقوهم : «ترك التجر، تجره». الزجاجي : المرجع السابق : ق 1 : 245

(152) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 54

(153) الخشنى : المرجع السابق : 84

(154) نفسه : 101 - 102

إن مثل هذه الظروف جد ملائمة لأزدهار الرأسمال الربوي، الذي ساهم مع السلطة في تصفية ما تبقى من التجار المفلسين، بل تعدت دائرة عمله المدن نحو البوادي. ولقد سيطر التجار اليهود على هذا القطاع، كما يستفاد من بعض أمثال العامة⁽¹⁵⁵⁾، كما نعموا بنفوذ واسع. يدل على ذلك اضطرار قاضي الجماعة إلى إنصاف أحد تجارهم من الأمير في موضوع جارية، إذ قال: «إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير بباطل وقد شهد عندي قوم من التجار فليأمر الأمير بإنصافه»⁽¹⁵⁶⁾

نخلص إلى أن جميع الظروف كانت تعمل في اتجاه تقويض دعائم النشاط التجاري، عصب الحياة المدنية.

لعل الجانب الاجتماعي هو الذي تعرض أكثر من غيره للطمس والبلبلة. ساعد على ذلك ندرة المعلومات التي تقدمها المصادر، عربية كانت أم لاتينية. مما دفع بأحد الدارسين⁽¹⁵⁷⁾ إلى التساؤل عن إمكانية اللجوء إلى وسائل أخرى للبحث، مع تأكيده على صعوبة بل واستحالة تناول هذا الجانب بالبحث التاريخي العادي⁽¹⁵⁸⁾، رغم ما ينطوي عليه هذا الرأي من مبالغة، فلقد تم استغلال الجهل بصدد التاريخ الاجتماعي لتحويله ميدانا لسجال بين الدارسين، اتخذ في الغالب صبغة أيديولوجية لا علمية. هدف بالنسبة للبعض⁽¹⁵⁹⁾ إلى تأكيد الذوبان السريع للعناصر «الدخيلة» — اثنيا وحضاريا — في الوسط الأسباني. وذلك تحت تأثير عقدة ماضٍ عربي إسلامي غير مرغوب فيه. في حين، اتجه الأمر بآخرين نحو إبراز حفاظ الفاتحين على نقاوتهم العرقية، في إطار استمرارية بنياتهم القبلية

(155) إذ قالوا: «حاج بقطاع، يهودي يقضيها». المقصود بالقطاع، النقد. انظر: الزجالي: المرجع السابق: ق 2: 182

(156) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس: نشر بروفنسال: دار الكتاب المصري: الطبعة الأولى: القاهرة 1948: 57.

(157) Guichard P, *Al Andalus estructura antropologica de una sociedad islamica en occidente*.

Barral, Barcelona 1976, pp. 302-15

بأسبانيا، ووسائل الري المستعملة محليا، وكذلك مما تقدمه المصادر عن العادات والسكن واللباس وأسماء الأماكن والأعلام والنسب، مع تسجيل تحفظه من مزالق طرحه هذا.

ibid, p. 9 (158)

(159) أمثال، سيمونيت، ريبوا، بيدال، ألبرنوس وغيرهم من أقطاب المدرسة الأسبانية التقليدية، ومن جاراها.

والعشائرية⁽¹⁶⁰⁾ فراحوا يخططون لوضع خرائط للتوزيع الاثني بالاندلس⁽¹⁶¹⁾ استنادا على بعض التحاليل الانثروبولوجية. هكذا لم تجد الدراسات الغير المتخصصة بدا من تناول الوضع الاجتماعي بسطحية وبدون اكتراث.

لهذا نصطدم عند التجرد لدراسة الوضعية الاجتماعية لعامة قرطبة كجزء، بغموض الكل. وأول ما يثير الانتباه، هو الخلط في استعمال مقاييس التصنيف الاجتماعي، بين المضمون الاثني — الطائفي، والمضمون الطبقي. فعسكريا يتم تقسيم المجتمع الأندلسي إلى سكان أصليين مغلوبين، وفاتحين طارئين، وصقلية مرتزقين⁽¹⁶²⁾ في حين، تحدد النظرة الدينية السكان في ثلاث طوائف أساسية : المسلمون، المسيحيون واليهود. بينما تفرقنا المقاييس الاثنية والقبلية في تشابك لا مخرج منه⁽¹⁶³⁾ على أنه من الشائع لدى المؤرخين، الخلط بين هذه الرؤى لتخريج خريطة اجتماعية تتضمن : العرب، البربر، المولدون، المستعربون، اليهود والصقلية. فما موقع عامة قرطبة في هذه الفسيفساء ؟ وقبل ذلك ما المقصود بالعامة ؟ وماهي الفئات التي تندرج تحت هذا المفهوم.

إن النظر إلى الكيان الاجتماعي في تقسيمه الطبقي، ليس غريبا عن الفكر العربي — الاسلامي الوسيط. فكثيرة هي المصادر التي وضعت تصنيفات للطبقات الاجتماعية. مميزة اياها، تارة حسب الوظائف⁽¹⁶⁴⁾ وتارة حسب المستوى الثقافي⁽¹⁶⁵⁾ وأخرى حسب المستوى المعاشي أو المعايير الأخلاقية. وهكذا، لتخرج بلوائح تطول أو تقصر باختلاف المقاييس. على أن المشاع لدى القدامى هو التمييز بين طبقتين رئيسيتين هما : الخاصة والعامة⁽¹⁶⁶⁾ وعلى الرغم من عدم خضوع هذا التصنيف لضوابط دقيقة، فلقد حددت مجموعة من الخصائص المميزة للفئات التي ينسحب عليها كل مفهوم على حدة. فالعامة من هذا المنطلق هم الذين يتصفون أخلاقيا بالمكايسة والمماحكة والفجور والبعد عن المروءة⁽¹⁶⁷⁾

(160) ibid, pp. 57-61

(161) ibid, pp. 285-457, Provencal, Espagne mus. au Xè s. op. cit, p. 27

(162) سورديل، دومنيك وجانين : الحضارة العربية في عصرها الذهبي : ترجمة حسني زينة : دار

الحقيقة : الطبعة الأولى : بيروت 1980 : ج 1 : 69

(163) انظر : كلود كامن : المرجع السابق : 192

(164) اخوان الصفا : المرجع السابق : ج 1 : 248

(165) المسعودي : مروج الذهب : دار الرجاء : مصر 1938 : ج 2 : 335

(166) تزرع المصادر القديمة بمفاهيم مرادفة للعامة، مثل : السواد، الفوغاء، الدهماء، الرعاع، الحرافيش، أهل المسكة...

(167) ابن خلدون : المرجع السابق : ج 3 : 917 — 22

إضافة إلى «الكذب والتصنع والملق» (168)، وغيرها من الأخلاق الذميمة. وهم دينياً، العاجزون عن «التمييز بين الفاضل والمفضول»، والفضل والنقصان، ولا معرفة للحق من الباطل» (169)، وثقافياً، الجاهلون الذين «لم يستضيئوا بنور العلم» (170) في حين، يتسمون سياسياً «بالعناد»، ثم هم موكلون ببغض القادة وأهل الثراء والنعمة، يتمنون النكبة... ويترقبون الدائرة (171)، ولقد كان لإخوان الصفا (172) أكثر تدقيقاً وانصافاً بتحديدهم العامة في أولئك الذين «فتيت أبدانهم في خدمة أهلها (يعنون الدنيا) وكثرت همومهم من أجلها ولم يحفظوا بشيء من نعيمها ولذاتها».

رغم ذلك، فما زال الخلط بهذا الصدد طاغياً على الدراسات المعاصرة. فمفهوم العامة ينطبق بالنسبة لكلود كاهن (173) على «من لا يملكون وسيلة ثابتة من وسائل الرزق». في حين يعمله آخرون (174) على كل الذين «عاشوا حياة شاقة». ولعل حصره في «القوى المنتجة» (175) أقرب إلى الصحة. ومن الخطأ، على ما يبدو، اعتماد مقياس نظري جاهز لحصر العامة، خصوصاً وأنهم ليسوا طبقة اجتماعية واحدة محددة. فالمفهوم ينسحب على بعض الفئات، ويرتفع عنها تبعاً لطبيعة المرحلة التاريخية.

هكذا، فلنستند على الوضعية الاقتصادية بقرطبة عشية ظهور الخلافة لتحديد عامتها. من هذا المنطلق، يمكننا الخروج بالصورة التالية :

1 — الطبقة المنتجة : وتحتوي على شريحتين : الأولى لا تملك وسائل الانتاج وتتضمن : متعلمي الحرف والصناع بالمدينة، الفلاحين الأقنان والرعاة بالبادية. والثانية تملك وسائل انتاجها، وتجمع بين أرباب الحرف والفلاحين الصغار الذين حافظوا على أراضيهم في ظل سيادة الاقطاع. تعرضت هذه الطبقة لانحسار شديد في حجم قاعدتها الاجتماعية، نتيجة لما أصاب النشاط المنتج من تدهور. رغم ذلك استمرت تشكل نواة العامة وقلبها النابض.

(168) الطرطوشي : سراج الملوك : الطبعة الأزهرية : الطبعة الأولى 1319 هـ : 125.

(169) المسعودي : المرجع السابق : ج 2 : 335

(170) نفس المصدر والمصفحة. انظر كذلك : الطرطوشي : المرجع السابق : 56

(171) الجاحظ : الرسائل : مطبعة التقدم : الطبعة الأولى : مصر 1324 : 180

(172) المرجع السابق : ج 1 : 258

(173) المرجع السابق : 135

(174) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p. 110

(175) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 193

2 - الشغيلة الغير المنتجة : ويمكن التمييز بصدها بين مقدمي الخدمات الضرورية لحياة المدينة، أمثال الباعة والتجار الصغار⁽¹⁷⁶⁾، السقائين والقائمين على النظافة والنقل والبناء، وبين أهل الخدمات الثانوية : الحراسة، الخدمات المنزلية وغيرها. ولقد انضم إلى صفوفها جملة من متوسطي التجار الذين تعرضوا للافلاس.

3 - العاطلون : وهو الذين صنفهم إخوان الصفا⁽¹⁷⁷⁾ كطبقة قائمة بذاتها، تحت اسم «الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ». ولقد اصطلاح أحد الدارسين⁽¹⁷⁸⁾ على تسميتهم، العامة الرثة. ويبدو أن قاعدتهم الاجتماعية قد اتسعت بشكل ملحوظ عشية ظهور الخلافة، بانضمام عديد من الحرفيين والتجار والفلاحين ممن تضرروا من الانهيار الاقتصادي، إلى صفوفهم. ولعل في استفحال ظاهرة «أهل الشر»⁽¹⁷⁹⁾ والفساد واللصوصية، ما يؤكد ذلك. مما اضطر فقهاء قرطبة إلى إصدار فتاوي حثت ولاية المدينة على تغليظ العقاب، «إلى أن قتلوا على عنقود سرقة شخص من كرم وما أشبه ذلك، فلم ينته اللصوص»⁽¹⁸⁰⁾ ولقد كانت هذه الفئة من الناحية النظرية في حالة انتظار فرصة للعمل.

إذا فالعمل والكدح، منتجا كان أم غير منتج هو المحور الذي جمع بين كل فئات العامة. كما جمعت بينها وحدة المصالح والمصير تجاه الطبقة الاقطاعية بجميع شرائحها : الجاية للضرائب الفارضة للسخرة، المسترقة للخدم، القامعة للجميع. لا ينفي هذا وجود تناقضات ثانوية في صفوف العامة. بين أرباب الحرف المالكين للوسائل اليدوية والصناع والمتعلمين الخاضعين لاستغلالهم. بين التاجر المالك للسلعة والباعة الذين يسوقونها. بين العامة المنتظمين في الروابط ومنافسهم من المهاجرين الجدد.

السؤال الذي نخلص إليه هو، هل شكلت العامة كيانا اجتماعيا متجانسا ؟ يتفق الجميع على أن الأندلس شهدت عملية اندماج واسعة النطاق بين الأجناس والأثنيات. وتقدم المصادر القديمة من المعلومات مافية الكفاية لتأكيد

(176) يصف ابن خلدون التاجر الصغير بأنه «سافل الطور محالف لأشرار الباعة وأهل الغش والخلافة».

المرجع السابق : ج 3 : 922

(177) المرجع السابق : ج 1 : 248

(178) عبد الله حنا : تحركات العامة الدمشقية : مجلة الطريق : العدد 4/3 : غشت 1980 : 88

(179) أحكام بن سهل : القسم المنشور من طرف التهامي الزموري : مجلة هيريس : الرباط

1973 : عدد 14 : 76

(180) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 219

هذه الظاهرة على مستوى الارستقراطية الحاكمة والقيادات العسكرية وأهل القلم. لكن الأمر يختلف عند الحديث عن العامة، مما فسح المجال لاستمرار الاعتقاد بأن أغلبهم كان من السكان الأصليين، باعتبارهم المغلوبين على أمرهم.

يكشف ابن القوطية⁽¹⁸¹⁾ بهذا الصدد عن عدم انتهاء العنصر العربي لطبقات العامة، بقوله أن الصميل بن حاتم «خطر يوما بمؤدب يؤدب الصبيان وهو يقرأ : وتلك الأيام نداولها بين الناس، فقال له الصميل نداولها بين العرب فقال له المؤدب بين الناس فقال الصميل... والله أني أرى هذا الأمر سيشر كنا فيه العبيد والسفال والأراذل». يؤكد على ذلك المؤرخ المجهول⁽¹⁸²⁾ باعتباره عوام قرطبة طرفا ثالثا خارج الصراع القبلي بين القيسية والجمانية.

ربما انطبقت هذه الحقيقة على المراحل الأولى للحكم العربي بالأندلس. لكن الأمر على ما يبدو قد تغير بعدئذ. فمعلوم أن العرب الداخلين إلى الأندلس لم يكونوا كلهم أسيادا، بل رافقهم «جراثيمهم ومواليهم»⁽¹⁸³⁾ ولقد اضطر كثير من هؤلاء⁽¹⁸⁴⁾ إلى احترام المهن التي اعتبرت آنذاك ذليلة، فاستمروا بذلك في عداد العامة. إضافة لما كان لعدم الاستقرار السياسي، وانفجار الصراعات حول النفوذ داخل الطبقة الأرستقراطية، من دور في فقدان كثير من الاسر العربية لمواقعها في السلطة، وانحدارها إلى أسفل الدرك الاجتماعي. تقدم لنا المصادر القديمة عدة أمثلة بهذا الصدد، فابن بسام الوزير تعرض لنقمة الأمير «ولم يزل ورثته في ارتكاس وسفال»⁽¹⁸⁵⁾ ونفس الشيء حدث لأسرة أخرى «فلم يزل بنونادر يسفلون حتى انقطعت بيتهم»⁽¹⁸⁶⁾ بصرف النظر عما كان للتحويلات الاقتصادية التي حدثت عشية ظهور الخلافة، ومصادرة املاك التجار، واضطرابهم إلى الامتهان مع العامة⁽¹⁸⁷⁾ من دور في إضافة مزيد من الدم العربي لعامة قرطبة. أما فيما يخص البربر، فمن الصواب تمييز تيار الهجرة لتقديم الخدمة العسكرية

(181) المرجع السابق : 63

(182) المرجع السابق المخطوط : 31

(183) ذكر مشاهير أهل فاس في القدم : مجهول : مخطوط المكتبة العامة بالرباط : د 1394 : ورقة 21

(184) يقول المؤرخ الأندلسي المجهول في الورقة الواردة في : نفس المصدر والصفحة متحدثا عن العرب : «ومن احترق منهم فاحترق بفلاحة وخدمة أجنات غلة وغرس ونسج حرير وبيع...».

(185) ابن القوطية : المرجع السابق : 77

(186) نفسه : 78

(187) الخشنى : المرجع السابق : 83 - 84

عن تيار الهجرة للاندماج في القطاعات الاقتصادية والخدمات المدنية⁽¹⁸⁸⁾، فالأول تم على دفعات سجلتها الحوليات التاريخية، في حين اتخذ الثاني شكل حركة مستمرة تحكمت في حجمها الظروف العامة بالعدوتين. ولا يسعنا المجال لتتبع صيرورة التطورات العامة بشمال افريقيا والتي كانت وراء هذه الحركة. وعلى الرغم من تأكيد أغلبية الباحثين⁽¹⁸⁹⁾، على اشتغال البربر بالفلاحة والرعي «وممارسة المهن الدليلة» أي اندماجهم في العامة، فلقد اصرروا على تحديد المجال الجغرافي لنشاطهم بالمناطق الجبلية دون السهول الخصبة، وبالبادي دون المدن⁽¹⁹⁰⁾ مستندين في ذلك إلى القول باعتياد البربر على الحياة البدوية في المناطق الوعرة⁽¹⁹¹⁾ نجد تنفيذ هذا الادعاء الواهي فيما يورده مؤرخ أندلسي مجهول⁽¹⁹²⁾ من حديث عن بربر الأندلس، بقوله : «وأهل الحاضرة منهم احترفوا ظفر الحلفة وخدمة الأونية أي السلل للزرع وقتل القنب والمحارث والبرادع للبهائم والحبال والشطاطيب لكنس الديار وصيادة الطيور للأكل والحملان في الأسواق وحملان الزرع إلى الديار وبيعه في الأسواق وخرز الدلياء وجلب الماء والبناء وطبخ الجير والجبس ونحو ذلك». مما يؤكد على انتهاء جزء هام من عامة قرطبة للعنصر البربري.

ومن المعلوم أن جزءا لا يستهان به من سكان الأندلس حافظ على انتمائه للعقيدة المسيحية. خصوصا وإن الحكم العربي — الاسلامي لم يعمل على اجتثاث الاقطاع القوطي من جذوره، ولا على تجميد فعل مؤسساته الدينية (الكنيسة) والادارية، تمشيا مع توصيات الفقه الاسلامي فيما يخص وضعية أهل الذمة في المجتمعات الاسلامية، ومحاولة لدخ هذه الطائفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. حقيقة أن هذه الطائفة قد تعرضت لعملية انصهار واضحة في الوسط الجديد. وما تسميتها بالمستعربة الا دليلا على ذلك. لكن إلى حدود نهاية عصر الامارة، لم تكن الشروط قد نضجت بعد ليم الانصهار الكلي. ففي بعض المناطق الأندلسية استمرت أغلبية السكان من المستعربين⁽¹⁹³⁾ إلى درجة أن الناصر عندما استرجع

(188) عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : 80

(189) أحمد بدر : المرجع السابق : عصر الخلافة : Provençal, Espana musulmana, op. cit, p. 79 238

(190) يقول المؤرخ الأندلسي المجهول بهذا الصدد : «وأما البربر فمن كان من أهل الحاضرة استقر في المدن، وأما من كان من أهل البادية استقر في القرى انظر : ذكر مشاهير أهل فاس : المرجع السابق : 21

(191) Palencia A. G, Aspectos sociales de la Espana arabe, escuela social de Madrid 1946, p. 6

(192) ذكر مشاهير أهل فاس : المرجع السابق : 21

(193) يقول ابن عذاري متحدئا عن منت روي باليرة، «وكان جبلا ممتعا بعيد المرام كثير السكان من

عجمة : المرجع الساب : ج 2 : 182

مدينة أبدة اضطر إلى تولية «عريف من العجم عليها» (194) ولعل في هذا ما يفسر موقف ابن حفصون «وتذبذبه بعد إظهاره الاسلام، وتنصره» (195) مما يدل على الأهمية العددية لهذه الطائفة عشية ظهور الخلافة، تجل ذلك بالنسبة لقرطبة في استمرار «نشاط تسعة أديرة على الأقل» (196) بأحوازها المباشرة. بصرف النظر عما تقدمه المصادر القديمة من معلومات مستفيضة (197) عن الظاهرة ذاتها بداخل العاصمة.

وعلى الرغم من التحاق بعض المستعربين بخدمة السلطة الأموية، وحفاظ جزء منهم على مستواه الاجتماعي ككفة داخل الطبقة الاقطاعية، فإن أغلبهم بالبوادي كانوا «يعالجون فلاحه الأرض، وعمران القرى، يرأسهم أشياخ من دينهم، أولوا حنكة ودهاء ومدارة، ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم» (198) أما المدنيون منهم فقد اشتغلوا بالحرف والخدمات المختلفة. لذلك شكلوا شريحة مميزة داخل العامة.

أما الجزء الأكبر من سكان الأندلس الأصليين، فقد تحولوا إلى الاسلام. سواء كان ذلك عن اعتقاد، أو هرباً من أداء الجزية، أو محاولة للتسلل إلى مراكز السلطة (199) فلقد خرجوا عن دائرة التأثير الايديولوجي للكنيسة. حقيقة أن أعداداً هامة منهم وصلت إلى مراكز قيادية داخل الجيش والجهاز الاداري والقضائي، كما أصبح بعضهم أهل قلم مرموقين، لكن السواد الأعظم استمر في عداد العامة. يؤكد ذلك المؤرخ الاندلسي المجهول (200) بقوله : «أما من أسلم من أهلها فمن كان منهم بالبادية فاكتسبوا البقر والغنم والحرث والعسل، وأهل الجبال منهم فكانوا يغرسون الأجناد والفواكه وقطع الخشب وطبخ الفحم ومن ولى البحر منهم فكانوا يجلبون الحوت والسردين ويصنعون السفن وآلاتهم وإلى غير ذلك».

(194) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 131

(195) Cronica anonima, op. cit, p. 76

(196) Dufourcq, op. cit, p. 83

(197) تتعلق بالكتائب والمقابر والصراعات الدينية مع السلطات، والأعياد السنوية والعادات الاجتماعية. إضافة إلى قضايا المستعربين أمام المحاكم القرطبية.

(198) ابن الخطيب : الاحاطة : تحقيق عبد الله عنان : مكتبة الحائبي : الطبعة الثانية : القاهرة 1973 : ج

1 : 107

(199) كما يتضح من هذا القول : «قال الأمير محمد لو أن قوماً كان مسلماً ما استبدلناه، فلما بلغه الخبر

أشهد على اسلامه فولاء الكتابة». انظر : ابن القوطية : المرجع السابق : 110

(200) ذكر مشاهير أهل فاس : المرجع السابق : 21

ينطبق نفس الشيء على الطائفة اليهودية، التي كانت لها أحياء خاصة بقرطبة. ولعله من الخطأ اعتبار أعضائها جميعاً من الممارسين للتجارة البعيدة المدى ولاعمال الصيرفة والصباغة. على الرغم من تأكيد المصادر القديمة (201) على كونهم «أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود بسائر بلاد المسلمين». فهذا القول لا ينسحب إلا على فئة محدودة. أما الأغلبية فكانت من الحرفيين والسوقة والصناع وممارسين هم كذلك لمهن ذليلة، كما يستفاد من كلام جد مفصل للمؤرخ الأندلسي المجهول (202)

يضاف إلى هذه الطوائف، خليط من العناصر والأجناس، انتموا إلى مناطق مختلفة : شمالاً باروبا، جنوباً بافريقيا، وشرقاً بآسيا، قدموا إلى الأندلس في اطار تجارة الرقيق. وعلى الرغم من التحاق اغليتهم بالخدمة العسكرية (203) وجزء لا يستهان به بخطط الملك وخاصة الدولة، فان نسبة مهمة اشتغلت بالخدمات المنزلية لدى الخواص.

نخلص إلى أن الفرد في انتائه لعامة قرطبة، وقع في تمزق وسط تعدد الانتماءات : الانتماء لطبقة تجمعها بها ظروف مادية وسياسية واجتماعية مشتركة. الانتماء لطائفة توحيدها معها عقيدة. الانتماء لعنصر يشترك معه في اللغة والتقاليد والتاريخ، بل وأحياناً الانتماء لقبيلة أو عشيرة تجره إليها العصبية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلاشي التماسك في اطار الامة والجماعة، بانفراط وحدة البلاد في ظل التششت الاقطاعي، أدركنا خطورة هذه التعددية على الفعل السياسي لهذه الطبقة.

هل استطاعت عامة قرطبة أن تحول ثقلها الاقتصادي وحجمها الاجتماعي إلى قوة فاعلة على المستوى السياسي ؟

كثيرة هي الوقائع التي ترد على هذا السؤال بالإيجاب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما ولي يغازم بن عثمان قضاء الجماعة بقرطبة «ثارت العامة به» (204) فلم يجد الأمير عبد الرحمن بدا من الاسراع بعزله. كما اضطر الأمير عبد الله

(201) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 132

(202) ذكر مشاهير أهل فاس : المرجع السابق : 21

(203) يقول ابن القوطية متحدثاً عن الأمير عبد الله : «وقد كان استكثر من الرجال والشجعان وابتاع

العبيد، حتى بلغ عددهم خمسة آلاف فارس سوى الرجال». المرجع السابق : 125

(204) ابن حيان : المرجع السابق : قطعة محمد علي مكى : 202. الحفشي : المرجع السابق : 54

بعده إلى التراجع عن قراره بتعيين أحد القضاة تحت ضغط العامة (205) ولعل السمة السيئة (206) التي كانت لديهم عن أحد وزرائه هي التي دفعت بالناصر لاحقا إلى الاقدام على سجنه وقتله.

الحقيقة أن تحركات العامة لم تتوقف عند حد التأثير في بعض قرارات السلطة، كما لم تنحصر في مجرد مواجهة القائم على هذه الخطوة أو تلك، بل كثيرا ما اتخذت شكل ثورات مسلحة عارمة (207) هزت قرطبة ومعها مجموع الأندلس. ولقد كفانا ابن سعيد (208) مؤونة تأكيد الفعالية السياسية لعامة قرطبة بقوله : «الا أن عامتها أكثر الناس فضولا، وأشهرهم تشغيبا، ويضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك والتشجيع على الولاة».

رغم ذلك فلا مناص من التساؤل عما إذا كانت عامة قرطبة فعلا صاحبة القرار في تحركاتها السياسية هذه، أم كانت مجرد ورقة ضغط سياسية في أيدي قوى أخرى. فالعامة لم تترىخامر السالف الذكر إلا بعدما كان الفقهاء قد «تمالأوا عليه، فافشوا ذمه، وأبدوا عيبه وكرهوه في الناس» (209) كما أن تحركهم بشأن اسقاط أبي الغمر بن فهد، كان بايعاز من خصومه الفقهاء الذين عقدوا اجتماعا مستعجلا (210) لنفس الغرض. ولاغرو، فلقد بلغت سلطة الفقهاء المالكين على العامة إلى درجة أنه «كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت أنفاسه، فان زل بشبهة رجوه بالحجارة أو حرقوه قبل أي يصل أمره للسلطان» (211) وهو بالضبط ما حدث لبقي بن مخلد عندما أحضر إلى الأندلس «مصنف أبي بكر بن شيبه وقرىء عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف وبسطوا العامة عليه ومنعوه من قراءته» (212)

(205) كما يستفاد من نص للخشني يقول فيه : «... فوجدت جملة من الساكنين يكون أنفسهم ويقولون عزم الأمير أن يولي ابن فهد فان ولاء أكل أموالنا بهرغبته وحرصه وأنتهك أحباسنا. فقال الأمير : والله ان فيه لرغبة ثم أدخل الوزراء فاعلمهم أن رأيه قد حال عن ابن فهد فأشار الزجالي بالحبيب». المرجع السابق : 100

(206) راجع ماأورده ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 175

(207) المقصود هنا ثورتي المرض خلال حكم الأمير الحكم الذي سمي لذلك بالربضي. ولقد وردت تفاصيلهما في أغلبية المصادر.

(208) انظر : المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 154 - 55

(209) ابن حيان : المرجع السابق : قطعة محمد علي مكى : 202

(210) انظر تفاصيل ذلك عند الخشني : المرجع السابق : 100

(211) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 220

(212) الضي : بغية المتلئس : تحقيق كوديرا/رييرا : مطبع روغنس : جبريط 1884 : 16 - 17

عانت عامة قرطبة، إضافة لهذا الاستيلاء الفكري، من تناقضات داخلية قللت من دورها كقوة سياسية قادرة على مباشرة التغيير. فالكنيسة استطاعت أن تستقطب أعدادا متزايدة من عامة المستعربين لترج بهم فيما عرف في المصادر العربية «بحركة الاستخفاف»، ولدى المصادر اللاتينية بحركة «شهداء قرطبة» (213) ولقد اتخذت صبغة انتحارية. فهذا «رجل من النصارى (تقدم) مستقتلا لنفسه» (214) وتلك «نصرانية زعمت أن عيسى هو الله وقالت كذب محمد فيما ادعى» (215) وهكذا. لم تكن فئة المولدين أقل جرأة لتعلن عن تعاطفها مع الثوار المولدين المنتزين بالأقاليم. فلقد اشتهر سعدون السرنياقي، أحد المنتزين بغرب الأندلس في أواسطهم باسم «السورور الباقي» (216) مما يكشف عن تعليق آمالهم في الخلاص على يد هذه الثورات.

هناك من الأسباب، ما يفسر التوجهات الطائفية لدى هذه الفئات من العامة، فالفقهاء لم يتورعوا عن التشكيك في اسلام المولدين، فلقد أجمعوا على الشهادة بأن قومس بن انتيان، كاتب الأمير عبد الله قد «مات على النصرانية» (217) بل ولقد انفسح المجال من جديد لاستلهم الحزازات التقليدية بين العرب والموالي. فعندما أقدم الأمير محمد على إسناد قضاء الجماعة لأحد الموالى (218) «شق ذلك على العرب وتأثروا منه وتكلموا فيه» (219) لنفس السبب صرح أحد أهل القلم من العرب قائلا : لست والله أَرْضَى أن تستشيرني مع بقي بن مخلد في مجلس واحد، وتجعلني له نظيرا» (220) بلغت هذه الظاهرة من العمق، أن مالت بأهم ثورة أندلسية عندئذ — ثورة عمر بن حفصون — عن طبيعتها الاجتماعية الثورية لتتخذ صبغة عنصرية متزايدة كما يستشف من تصريح لرعيمها قائلا

(213) ركرر كل من سيمونيت وكاجيكاس على ايراد تفاصيل هذه الحركات بتعصب شديد للمسيحية

والغيرة الشوفينية على اسبانيا. انظر : Simonet I.J, Historia de los mozarabes de Espana,

Madrid 1897, passim, Cagigas, op. cit, passim

(214) الحشني : المرجع السابق : 108

(215) أحكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : 101

(216) ابن القوطية : المرجع السابق : 107

(217) عبر الفقيه محمد بن يوسف بن مطروح عن استنكاره لزور هذه الشهادة واصفا ابن انتيان بأنه

«القومس السجاد العباد حمامة هذا المسجد». الحشني : المرجع السابق : 76

(218) وهو عمرو بن عبد الله بن ليث القبة الذي ولي غطلة قضاء الجماعة بقرطبة للأمير محمد سنة

محسين ومائتين : نفسه : 67 — 68

(219) نفس المصدر والصفحة

(220) نفسه : 112

لاتباعه : «اذلتكم العرب، واستعبدتكم، وانما أريد أن أقوم بشاركم» (221)

واضح بأن السخام العصبية والنزعات العقائدية، قد انفلتت من عقابها لتمارس دورها في تفكيك العامة إلى طوائف متناحرة. ليس أدل على ذلك، من تأجيل تنفيذ الأعدام في أحد المستخفين بالنبي «إلى يوم عيد الفطر كي يبىء للعامة الخارجين من صلاة العيد مشهدا يروق لهم» (222)

لم يكن ذلك ليقفل من تخوفات السلطة الأموية ولا من حذرهما تجاه العامة، باعتبارهم مصدر اضطراب لا تؤمن عواقبه. لذلك اندرجت في كثير من المناسبات على امتصاص سخطهم بواسطة بعض التنازلات الاقتصادية. فلم تكن الازمة المالية الخائفة التي أصابت الامارة لتنع الأمير محمد من أن يكون «مهيلا بأمور رعيتة، مراقبا لمصالحها، ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود والبعوث» (223) على نهجه سار الأمير المنذر «فتحيب إلى أهل قرطبة والرعايا بأن اسقط عنهم عشر العام وما يلزمهم من جميع المغم» (224)

تطورت بعدئذ علاقة السلطة بالعامة، من مجرد التقارب المحتاط، إلى تحالف صريح، وذلك تحت تأثير التطورات السياسية الخطيرة التي هزت أركان امارة عبد الله. «فالأمر تفاقم في ولايته وتفاوتت بعد قرب تداركها، ففرقت أجناده وعجز عن نصره قواده» (225) لم يجد الأمير، نتيجة تخلي الجميع عنه من مخرج لحكمه سوى الاستناد على العامة، مما يفترض حدوث تغير في التوجهات السياسية للامارة، وهو بالضبط ما كشف عنه ابن عذاري (226) بقوله : «فلا يتعذر على ضعيف ايصال بطاقة ييده، ولانها مظلمة على لسانه، وكان أهل المكنات وذوو المنازل والأقدار يتحفظون من كل أمر يوجب الشكوى بهم، ويتقيضون عن التحامل على من دونهم». ليس من الغريب أن يتحول هذا التحفظ والانقباض في صفوف الخاصة إلى السير في خط المعارضة للامارة، الذي رسمته القوى الاقطاعية المنتزعة بالأقاليم. ولعل في تحامل أهل القلم (227) على الأمير عبد الله ما

(221) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 114

(222) أحمد بدر : المرجع السابق : من الفتح حتى الخلافة : 204

(223) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 109

(224) نفسه : ج 2 : 114

(225) أخبار مجموعة : المرجع السابق المنشور : 150

(226) المرجع السابق : ج 2 : 153

(227) «فلقد ذكره الامام أبو محمد بن حزم فصرح بالحمل عليه وقال كان قتالا ثبوت عليه الدماء».

انظر : ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 29

يفصح عن ذلك. لم يبق أمام العامة إذا سوى التجرد للدفاع عن الامارة من الانهيار، باعتبارها الاطار السياسي الذي يحفظ ما تبقى من مصالحهم ضد تجاوزات الاقطاع. وهناك من القرائن ما يؤكد هذا الدور السياسي الذي نيط بعامة قرطبة. فالأمير عبد الله أقام سردابا تحت قصره للاتصال بزعماء العامة في مامن من غائلة العسكر (228) ولقد رسم لنا أحد الشعراء (229) طبيعة الوضعية السياسية عندئذ بما لا يدع مجالا للشك في هذه التطورات، إذ قال :

«ما يرتجي العاقل في مدة الرجل فيها موضع الرأس» (230)
فالرجل حسب الشاعر هم العامة، ممثلين في شخص الأمير عبد الله، أصبحوا في موضع الرأس، أي في قمة الهرم السياسي.

خلاصة القول، أن التمزق السياسي وتأصل الاقطاع العسكري وتراجع الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الحقبة، كان له أبلغ الأثر في تفكيك عامة قرطبة وتقزيم دورها، على كافة المستويات. فهل كان لهذه الوضعية أن تستمر في إطار التحولات العميقة التي شهدتها الأندلس خلال عصر الخلافة. هذا ما نعرض له بالرصد والدرس.

(228) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 153. محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 98
(229) وهو أبو عبد الله بن يحيى الملقب بالقلقاط. وردت ترجمته عند الحميدي في الجذوة، وعند ابن عذاري في البيان. كما ذكره السيوطي في بنية الوعاة وابن سعيد في المغرب. وأورد الثعالبي في بئمة الدهر مقتطفات من شعره، وأثبت صاحب النفع قصة حدثت له مع ابن عبد ربه. هناك اختلاف في كنيته بين من لقبه بالقلقاط والقيفاط والقلفاطي.
(230) ابن سعيد الأندلسي : المرجع : السابق : ج 1 : 111

الفصل الأول

دور عامة قرطبة الاقتصادي
في عصر الخلافة

أولا : في القطاع الفلاحي :

وضعية الأرض :

لم تحظ وضعية الأرض بالاهتمام الكافي من المؤرخين القدماء. في حين، أبدى الفقهاء على اختلاف مذاهبهم انشغالا واضحا بها منذ عهد مبكر. غير أن تناولهم غلب عليه الطابع النظري الفقهي⁽¹⁾ مما قلل من أهمية المعلومات الصادرة عنهم⁽²⁾ عند التجرد لتحديد وضعيتها القانونية في زمان ومكان معينين. ولعل في هذا مايفسر اقتصار الدراسات الأندلسية على معرفة ماإذا كان أهل البلاد الأصليين قد حافظوا على أراضيهم⁽³⁾، أم انتقلت ملكيتها إلى أيدي الفاتحين⁽⁴⁾، هكذا، استمرت قضية الأرض «من ألغز معضلات التاريخ الاسلامي»⁽⁵⁾، رغم ذلك، فلا مناص من تناول هذا الجانب باعتباره أساسيا في الكشف عن تطور عامة قرطبة، وإن اقتضى الأمر الاستعانة باستنتاج الأحداث السياسية. فما هي إذا الوضعية التي أصبحت عليها الأرض بالأندلس، في إطار تلك التحولات العميقة والشاءلة التي طرأت على البلاد خلال القرن الرابع الهجري.

أشرنا سلفا، إلى وقوع أغلبية الأراضي بالأندلس في يد الجند الاقطاعي، فتكرس بذلك التمزق السياسي. عندئذ بات مسلما أن أي مشروع لاعادة توحيد

(1) انظر : أبو يوسف : كتاب الخراج : نشر المكتبة السلفية : الطبعة الثانية : القاهرة 1352 هـ. ابن آدم القرشي : كتاب الخراج : نشر جوينبول : بريل ليدن 1895 : 4 - 5. أحكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : 39 الماوردي : الأحكام السلطانية : دار الكتب العلمية : بيروت 1978 : 137 - 38.

(2) وهذا لا ينفي وجود فتاوى فقهية تتناول قضايا محددة في الزمان والمكان.

(3) كما يذهب باربرو/ببخل : Barbero y Vigil, op. cit p 209.

(4) انظر : Provençal, España musulmana, op. cit, p 112.

(5) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 25.

البلاد لا بد أن يمر عبر تغيير الهياكل العقارية. الأرض إذا، هي القضية التي تمحور حولها الصراع⁽⁶⁾، بين السلطة المركزية ممثلة في عبد الرحمن الناصر⁽⁷⁾ والسلطات المحلية والاقليمية ممثلة في الجند الاقطاعي وأصحاب المعازل والثغور. لذلك أصر الناصر عند كل انتصار عسكري على «النظر في ازعاج من وجب ازعاجه إلى قرطبة ممن كانت نفسه تائفة إلى الفتنة»⁽⁸⁾ تمهيدا لادماجهم في الجيش المركزي بالحضرة، والحاقهم «في الديوان حسب مقاديرهم وغناهم»⁽⁹⁾ حتى صار الكثير من «ثوار الأندلس يرتزقون»⁽¹⁰⁾ من خزينة الدولة.

معنى هذا، انه قد تم احلال الارتزاق محل اقطاع الأرض في علاقة السلطة المركزية بالجند. وهو ما تأكد لاحقا، فعندما جند الناصر بعض البربر الطنجيين كان «قاصرا لهم على أقل الرواتب، مصرفا لهم في أشق الخدمة»⁽¹¹⁾ ولم يكن خلفه الحكم المستنصر ليغير من هذه القاعدة شيئا، سوى أنه زاد في مرتبات الجند «فنعشهم بعتاء»⁽¹²⁾ على نفس النهج سار بعدهما المنصور بن أبي عامر، فعمم نظام المرتبات الشهيرة ليشمل «جميع الأجناد العامين من الفرسان خاصة من سائر الطبقات والأحرار وجميعهم مرتزقون في الديوان»⁽¹³⁾

إن تعطيل دور الجند الاقطاعي المنتزعي بالأقاليم، و«اخلاء تلك المواضع منهم»⁽¹⁴⁾ لم يكن بدون ثغرات. فسرعان ما استغل فلاحو بعض الجهات هذا الوضع «فامتنعوا عن أداء الجباية وخرجوا إلى المعصية»⁽¹⁵⁾ مما طرح مشكلة إيجاد سلطة بديلة مجردة من امكانيات إعلان الثورة أو الاستقلال عن قرطبة، وفي نفس الوقت لها قدرة على ضمان جباية الضرائب والخراج. لذلك تجرد الناصر لبناء

(6) تعرضت المصادر التي تناولت هذه الفترة، للحدث بإسهاب عن تفاصيل هذا الصراع، مركزة على ابراز الجانب العسكري.

(7) علما بأن الفقه الاسلامي يترك مجالا واسعا للخليفة كي يجتهد في تحديد وضعية الأرض، باعتباره صاحب الحق الشرعي عليها. وبهذا الصدد قال يحيى بن آدم القرشي: «والأرض إن شاء الامام وقفها وإن شاء قسمها»: المرجع السابق: 5. انظر كذلك، أبو يوسف: المرجع السابق: 63 - 67.

(8) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 2: 197.

(9) ابن حيان: المرجع السابق: ج 3: 80.

(10) ابن القوطية: المرجع السابق: 131.

(11) ابن حيان: المرجع السابق: قطعة الحجري: دار الثقافة: بيروت 1965: 190.

(12) نفسه: 191.

(13) ابن الخطيب: اعمال الاعلام: 165. بل ولقد تكلفت الدولة بتوفير العدة والسلاح والخيول وكل ما يحتاج إليه الجيش: 114 - 20.

(14) ابن عذاري: ج 2: 161.

(15) ابن حيان: المرجع السابق: ج 5: 486.

جهاز اداري مدني(16) اختار أعضائه من «ثقات رجاله»(17) يرتبطون في تعيينهم وعزلهم بقراراته. اسندت لهذا الجهاز مهمة الجباية، في حين وكل جيش الحضرة المركزي لارغام الفلاحين على أدائها في حالة العصيان(18) ان تقسيم المهمة الواحدة إلى مهمتين، يتكلف بتنفيذهما جهازان منفصلان، يعني انتفاء ضرورة الالتجاء إلى اقطاع الأرض مقابل الخدمة العسكرية.

حقيقة، استمرت ظاهرة الكور المجندة خلال عصر الخلافة. لكن، يبدو انها اقتصرت على بعض القبائل الشامية(19) التي برهنت منذ البداية على مساندتها لسياسة الأمير(20) ورغبتها في التكيف مع الوضع الجديد. وفي هذا مايفسر نعمتهم من طرف الرازي(21) بـ«أجناد أهل الطاعة». على أن استمرار هذه الجماعات العسكرية شيء، وطبيعة العلاقات التي ربطتها بالخلافة من جهة وبالأرض من جهة ثانية، شيء آخر. علما بان السلطات العسكرية المتواجدة خارج العاصمة كانت ترزخ تحت مراقبة شديدة. فابن أبي عامر عين قاضيا على الغرب ليكون «عينا على العسكرية»(22)

ولعل أبرز مظهر لافول الاقطاع العسكري، مالحق بالحصون من تهديم، حتى «عادت كورة رية، على ماكان بها من الحصون المانعة والمعاقل القائمة، ليس بها جبل مضبوط»(23) ان شمولية عملية الهدم لختلف مناطق الأندلس، واسناد الناصر تنفيذها لاحد وزرائه(24) يزيل الشك في أن تكون مجرد نتيجة طبيعية للعمليات العسكرية. لم تكن مدينة اشبيلية ذاتها لتسلم من هذا الاجراء، فلقد «جمعت

(16) يورد المؤرخ المجهول لائحة الولاة الذين عينهم الناصر على المدن والكور الأندلسية سنة 317 هـ. Cronica anonima, op. cit, p 83-85 وهي نفس اللائحة التي سطرها ابن حيان. وقد تعرض كثير من الأفراد المنصوص عليهم فيها للعزل وإعادة تعيينهم لاحقا : المرجع السابق : ج 5 : 253 - 54.

(17) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 161.

(18) يقول ابن حيان عن الفلاحين الذين رفضوا أداء الجباية : «فلما بلغهم خروج الجيش إليهم، أقبلوا عما هموا به، ولا ذوا بالطاعة، وسألوا الأمان». المرجع السابق : ج 5 : 486.

(19) وهم : «جند دمشق وهم أهل البيرة، ثم جند حمص وهم أهل كورة اشبيلية، ثم جند قسرين وهم أهل كورة رية». نفسه : المحجي : 57. انظر كذلك ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 244.

(20) يقول ابن حيان : «فكان أول من استجاب لأمره وصحح طاعته أهل جند دمشق الذين هم أهل كورة البيرة فيبادروا بالهجم إلى باب سدته والقوا بمقاليلهم إلى الخليفة وتخلوا له عن حصونهم ومعاقلهم دون أمان طلبوه ولا عهد اعتقدوه». المرجع السابق : ج 5 : 58.

(21) انظر : نفسه : 85.

(22) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 253.

(23) نفسه : ج 2 : 197.

(24) وهو عبد الحميد بن بسيل : نفس المصدر والصفحة.

الأيدي على هدم أسوارها فسويت بالأرض» (25) رغم ذلك، وجب «التمسك» (26) ببعض الحصون، لا لتكون مراكز عسكرية، بل محطات ومنازل تجارية (27) مما يشير إلى تحول نمط الانتاج، في اتجاه تغليب الطابع التجاري.

وليس أدل على هذا التحول، من مواقف الناصر المعادية للاقطاع العسكري. فقد «أجأ أكابر الأجناد ووجوه القواد والوزراء من العرب وغيرهم إلى الخضوع له والوقوف عند أمره ونهيه» (28) بل، لم يتورع عن سبهم والسخط عليهم كلما سنحت له الفرصة بذلك (29) وعندما وفدت سفارة أوتون الأول (30) على قرطبة، لم يتمالك عن إبلاغها انتقاداته للطابع الاقطاعي لنظام الاميراطور (31).

لم يكن الجند الاقطاعي بالأندلس ليقف مكتوف الأيدي أمام هذه التطورات. فعندما جرد الناصر صائفة إلى دار الحرب سنة خمس وثلاثمائة «تداعى أهل الأدهان في الدين منافقي أهل الثغر، إلى الاسراع في جر الهزيمة» (32) أملا في زعزعة الدولة. لم يتوقف الأمر عند مجرد المعارضة والخذلان، بل تعداه إلى تدبير محاولة انقلابية كادت تفقد السلطة الأموية توازنها، فيما عرف بهزيمة الخندق المشهورة التي منى بها الناصر في جليقية سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (33) أجمع المؤرخون على تحميل مسؤوليتها لقواد الجيش. يقول ابن حيان (34) «وبدا من قوم من وجوه الجند في هذا اليوم النفاق، لأضغان احتملوها على السلطان، ففتقوا الصفوف، وشارعوا في الحرب وجروا على المسلمين الهزيمة».

وهو نفس ما أفصح عنه صاحب أخبار مجموعة (35) بقوله : «فتواطأ أهل

(25) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 80 على الرغم من خطورة هذا الهدم على أمنها من الهجمات البحرية الخارجية.

(26) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 197.

(27) مثل حصن القليعة وحصن مراد على الطريق الرابطة بين قرطبة واشبيلية وغيرها من الحصون التي ذكرها الادريسي. انظر شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 134 - 35

(28) أخبار مجموعة : المرجع السابق : القنطرة : 153.

(29) كما يتضح من مضمون رسالة بعثها الناصر إلى قائد جيوشه بالثغر، أحمد بن أسحق القرشي : نفسه : 156 - 57.

(30) حسب ابن عذاري، دخلت هذه السفارة قرطبة سنة 342 : المرجع السابق : ج 2 : 218.

(31) انظر نص ذلك عند : Dozy R, Histoire des musulmans D'Espagne, lyde 1932, T II, p. 153.

(32) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 136. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 170.

(33) هناك اختلاف حول تاريخ هذه المعركة. فابن حيان يحدده في 327 هـ. المرجع السابق : ج 5 : 432. بينما جعله صاحب أخبار مجموعة سنة 326 هـ. المرجع السابق : القنطرة : 155 - 56.

(34) المرجع السابق : ج 5 : 436 - 37.

(35) المرجع السابق : القنطرة : 155.

الحفاظ من رجاله ووجوه أجناده على ما كان من انهمامهم في الغزوة». وفي نفس الموضوع قال ابن الخطيب (36) «وجرت الهزيمة على المسلمين طائفة من جند الناصر لدين الله حسدته ماهياً له الله من الصنع». فما عسى أن تكون اذا تلك الاضغان التي احتملوها على السلطان ؟ وما هو الصنع الذي هياه الله حتى يثير «حسد» قواد الجند ؟ لاشك أن مصادرة أراضيهم وتحويلهم مجرد مرتزقين، كان الدافع الرئيسي إلى اتخاذ مثل هذه المواقف. على أي، فمجرد وجود معارضة بهذا العنف كاف لتأكيد ذلك.

أدرك الناصر أن حياته أصبحت مهددة في خضم هذا الصراع. فتوقف «من وقته ذلك على الغزو بنفسه» (37) ولعل في ذلك ما يفسر اتخاذه للزهراء مدينة ملوكية (38) يتحصن بها. خصوصاً وان الصراع قد وصل إلى مستوى التصفية الجسدية. فلقد «أمر صاحب المدينة بالقبض على عشرة» (39) من وجوه فرسان الجند، الذين سارعوا إلى الانهزام يوم الخندق كانوا قياماً في الصف سماهم وأمر بإعلانهم فوق الخشب» (40) على أي، فتركيز المعارضين على شخص الناصر، لدليل عن مدى إصراره على اجتثاث الاقطاع العسكري.

ورغم ذلك، يبدو أن هزيمة الخندق، أقنعت الناصر باستحالة السير بمخططة في تصفية هذا الشكل من الاقطاع حتى النهاية. يتجلى ذلك في إبقائه على العلاقة التقليدية القائمة على إقطاع الثغور مقابل الخدمة العسكرية. فقلد «مدن الثغر الأعلى، الممانعة الدروب على أكابر ساكنيها ووراثتها عن الأجداد والآباء... فقسم بلادهم بينهم حصصاً، وجدد لهم ولأعقابهم بعدهم على أقسامهم» (41) وهي نفس العلاقة التي ربطت الخلافة الأموية بحلفائها بالمغرب. كما يستفاد من رسالة بعث بها الناصر لابن أبي العافية، يقول له : «وكل ما توسعت فيه، وفتح الله عليك به كان لك ولولدك ولعقبك اقطاعاً من أمر المؤمنين لك» (42) ولعله من المفيد

(36) أعمال الأعلام : 42.

(37) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 437. اخبار مجموعة : القنطرة : 156.

(38) يقول ابن حيان : «واشدت على الناصر لدين الله نكبته في غزوته هذه... فأثير عليه بعكس هم إلى أغلب اللذة عليه وكان البنيان، فجاج عليه — زعموا — من يومئذ وقصد الاستغراق فيه، فأنشأ مدينة الزهراء المرجع السابق : ج 5 : 437.

(39) أورد ابن الخطيب رقماً مغايراً تماماً، بتحديد عدد المصلوبين في ثلاثمائة فارس. أعمال الاعلام : 42.

(40) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 446.

(41) نفسه : 437 — 38.

(42) نفسه : 312.

اثبات نص لأحد شيوخ الجند، اذ قال : وكانت الأرض «مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين ويروونهم كما يروى التاجر تجارته وكانت الأرض عامرة والأموال وافرة والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة» (43)

ما أن نجرد هذا النص من قناعه الايديولوجي، الهادف إلى إبراز الاقطاع العسكري بمظهر تقدمي (44) تتضح أهميته في الكشف عن استمرار التملك العسكري للأرض خلال عصر الخلافة. ليس بالمناطق الثغرية فحسب، بل بعموم الأندلس — وإن كان بدرجات متفاوتة — ان الاقرار باجهاز المنصور عليه لخير دليل على مراعاة المرحلة في استئصال شأفته، مما سمح باستمراره كشكل هامشي في عديد من المناطق. الأحواز المباشرة لقرطبة ولكبريات الحواضر، هي وحدها التي تند عن هذه القاعدة، علما بأن الأراضي القريبة من العمران، لا يجوز «اللامام أن يأذن في أحيائها ولا أن يقطعها لما في ذلك من التضييق والضرر» (45)

رغم ذلك، لم ينته الاقطاع العسكري بهذا الاجراء العامري — عكس ما يفهم من النص — ففي حوار جرى بين المنصور وأحد قواد جيشه (46) قال الأخير : «أعطيتني من الضياع ما نصب علي منها من الأطعمة ماملأ بيوتي واخرجني عنها».

إن هذا التناقض : رغبة السلطة المركزية في القضاء على الاقطاع العسكري من جهة، واضطرارها إلى الاعتماد عليه من جهة ثانية، مؤشر مفيد عن طبيعة الخلافة الأموية المرتكزة على انماط انتاجية متنافرة، وهياكل زراعية معقدة. هذه نقطة ضعف لازمتها لتعصف بها في النهاية.

صفوة القول، أن الاقطاع العسكري استمر كشكل هامشي للملكية الأرض بالأندلس، ورئيسي بالثغور. رغم هامشيته فخطورته تبقى ماثلة مادام حيا. وهو ما عبر عنه عامة قرطبة في أحد أمثالهم (47) بما يكشف عن امكانية اتساعه لاحقا.

(43) الطرطوشي : المرجع السابق : 107.

(44) لأغرابية في ذلك، مادام صاحبه من شيوخ الجند، يتحدث بمنطق طبقة الاجتماعية. ولقد وضحتنا سلفا خطأ هذه المقولة. وستوضح لنا لاحقا الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ما عرفته الأندلس من تقدم خلال عصر الخلافة.

(45) أبو الخير الأندلسي : المرجع السابق : ص : ز. وفي هذا الصدد يقول ابن رشد متحدثا عن الأراضي المحيطة بالحواضر : «لأنها لم كالمساحة للديار نفس المرجع والصفحة».

(46) وهو وانمار بن أبي بكر البرزالي من البربر المغاربة. المقري : المرجع السابق : ج : 1 : 417.

(47) بالقول : «عطي للبربري شبر، طلب ذراع». الزجالي : المرجع السابق : ق : 2 : 375.

ساد اقطاع الأرض مقابل الخدمات الادارية، جنب الاقطاع العسكري في أندلس ما قبل الخلافة، كوجهين لثمن واحد مكرس للتمزق السياسي والتخلف الاقتصادي. «فعلوا الهمم وشموخ الانوف وقلة الاحتمال لثقل الطاعة» (48)، خصائص اشتركت فيها البيروقراطية مع القادة العسكريين. فهل تعرض هذا الشكل لنفس المالحق بالاقتاعات العسكرية، خلال التحول الكبير الذي عرفته أندلس الخلافة ؟ علما بان عبد الرحمن الناصر «هادن طائفة وارتعن أخرى واستنزل إلى حضرته أخرى وغلب بالسيف أخرى» (49)، بما يدفع إلى التحفظ من تعميم النتائج السابقة.

هناك شبه اجماع من طرف المهتمين بتاريخ الأندلس، عربا ومبشرين، على ابراز سياسة الناصر المعادية للاستقرارية العربية. لم تنقصهم في ذلك الدلائل التي تعج بها المصادر القديمة. لكن ما يهم هنا، ليس الارستقراطية ككل، بل شريحتها البيروقراطية فقط. كما لا يهم الصراع في حد ذاته، بل خلفياته ونتائجه على وضعية الأرض.

يورد ابن عذاري (50) بهذا الصدد نصا بالغ الدلالة في الكشف عن سياسة الخلافة الأموية تجاه البيروقراطية بقوله : «أمر الناصر بقتل موسى بن زياد... وكان قد ولي الوزارة في أيام عبد الله وكثرت مطالبته للناس ورفع عليه وتحككه بهم، وكان يجاهر بكراهة أمير المؤمنين». واضح أن الهدف من هذا القرار، هو الوقوف في وجه جشع هذا الوزير، الذي كثرت مطالبته للناس، أي توسيع ممتلكاته على حساب الفلاحين، مستغلا في ذلك موقعه في الجهاز الاداري. وما قدرته على الجهر بمعارضته للسياسة الجديدة الا دليلا على مدى قوة البيروقراطية خلال السنوات الأولى من حكم الناصر. لقيت اسرة بني اسحق المروانيين (51) التي شغل افرادها مراكز وزارية، مصيرا مماثلا «فصاروا في مجال الظنون فسطا بهم الناصر وغربهم في النواحي» (52) بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، ليصبحوا بذلك في «غمار الناس» (53) ولم يتردد عن «ضرب المغارم الثقيلة على من استبقى

(48) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 41

(49) نفس المصدر والصفحة

(50) المرجع السابق : ج 2 : 175

(51) إن قمع أسرة مروانية تنتمي للبيت الحاكم بهذا الشكل، يطل الادعاءات الرائجة التي تفسر التاريخ الأندلسي بمنظور عرقي قبلي. مما يؤكد على الطبيعة الطبقية لصراعات هذه الفترة.

(52) ابن خلدون : كتاب العبر : المطبعة المصرية : بولاق 1284 هـ : ج 4 : 139

(53) نفس المصدر والصفحة

من أهلها واذلهم بمسئف العمال غاية الاذلال حتى دانت له البلاد وانتقاد له أهل العنادة (54)، بما يكشف عن الاتجاه نحو تقزيم الدور السياسي للبيروقراطية واقتلاع جذورها الاقتصادية.

على أن توحيد البلاد وإعلان الخلافة بالأندلس، تطلب مزيدا من الخدمات الادارية، بالعاصمة والأقاليم على السواء. وليس أدل على ذلك من ارتفاع عدد الوزراء من ستة أفراد إلى ستة عشر، في ظرف لا يتجاوز أربعة عشر سنة (55) ولا غرو، فلقد تجرد الخلفاء لبناء جهاز إداري جديد، اختلف عن سابقه حجما (56) وطبيعة. من مظاهر جدته، كثرت قرارات العزل (57) التي غالبا ما طالت شخصا أو عدة أشخاص، لتتخذ أحيانا شكل تعديل حكومي شامل (58) ومن جانب آخر، يبدو أن نقل الموظف الواحد وباستمرار من خطة لأخرى، أصبح قاعدة عامة. «فمحمد بن عبد الله الحروي» (59) نقل بالتتابع من خطة العرض إلى ولاية السوق، ومنها إلى ولاية المدينة، في ظرف لا يتعدى سنتين. حتى غدى السخط (60) على الموظفين وحسبهم (61) من الأمور العادية. إن مثل هذه الاجراءات كفيلة بترويض الجهاز البيروقراطي الذي فقد تدريجيا سلطاته التقريرية ليصبح مجرد أداة تنفيذية طيعة في يد الخليفة. مما يدفع إلى التساؤل عما إذا كان لهذا التحول مضمونا اقتصاديا.

يثبت عبد الرحمن الناصر ذاته هذه الحقيقة بقوله : «ما بال رجال من خاصتنا توسعوا في دنيانا فطفقوا يحتجون الأموال، ويضيعون تعمدنا، هم يرون غليظ مؤنتنا على شؤننا التي بقدرتها صلاح أحوالهم ورفاهية عيشتهم، ويعلمون أن

(54) اخبار مجموعة : القنطرة : 154

(55) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 242

(56) يدل على ضخامة هذا الجهاز ما أورده المقرئ عن دور سكنى الموظفين بقرطبة قائلا : «وإما دور الأكابر والوزراء والكتاب والأجناد وخاصة الملك فستون ألف دار وثلاثمائة دار». المرجع السابق :

1 : 541. ومن المفيد الرجوع إلى لائحة الولاة بالأقاليم. انظر : ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 253 - 54. وكذلك : *cronica anonima op. cit.*, pp. 83-85

(57) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : في أماكن متعددة

(58) ففي سنة 329 هـ، «عزل الناصر لدين الله جميع الوزراء لسبب انكره عليهم» نفسه : ج 5 : 470. ابن الأثير : أعتاب الكتاب : تحقيق صالح الأشر : مجمع اللغة العربية : الطبعة الأولى : دمشق

190 : 1961

(59) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 79

(60) فالوزير أحمد بن إسحق القرشي : «بقي معزولا مسخوطا عليه». نفسه : ج 5 : 390

(61) فصاحب السكة سعيد بن جساس «سخط عليه» (الناصر) وحسبه مهانا» نفسه : ج 5 : 486

أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قسطاس الموزين، قاسم عماله ارباحهم» (62) بما يكشف عن اتجاه الدولة نحو مصادرة جزء من املاك البيروقراطية. وما الاستشهاد بسياسة عمر بن الخطاب المشهورة في مجال ملكية الأرض، إلا دليلاً على صحة هذا الاعتقاد. وهو ما تؤكد لاحقاً اثناء خلافة الحكم الذي أنكر على عماله بالأقاليم ما استحدثوه من «زيادات فاحشات يعاملون بها الرعية ظلماً لهم» (63) فلم يتردد عن «مصادرة رجال أبيه وقبض نعم خدومه والوزراء الذين لم يزالوا في صحبته» (64)

لم تقو اذن، الأجهزة البديلة التي ترعرعت في عصر الخلافة على التجدر سياسياً واقتصادياً — على منوال بيروقراطية عصر الامارة — فعلى نهج الحكم، افتتح المنصور عهده بإسقاط «رجال الحكم من سائر الطبقات : الكتاب والعمال والقضاة والحكام وأصحاب السيوف والأقلام ومزقهم وأقام بازائهم من تخريجه واصطناعه رجالاً سدوا مكانهم» (65) قافلاً بذلك أبواب التوسع الاقتصادي واقتناء الضياع في وجوههم. وخير مثال على ذلك، ماأورده ابن حزم (66) عن «قتل أحمد بن مغيث واستئصال آل مغيث والتسجيل عليهم ألا يستخدم بواحد منهم أبداً حتى كان سبباً لهلاكهم وانقراض بيتهم فلم يبق منهم إلا الشريد»، حتى غدا «مايتصل به السلطان من مصادرات ومثل ذلك ما لايرجع إلى قانون» (67) مصدراً من مصادر بيت المال.

ينسحب نفس الشيء على الجهاز البيروقراطي العامري، الذي كان هشا في تكوينه، بدون جذور اقتصادية. فحتى كبار الكتاب العامريين الذين تفانوا في خدمته، لم يسلموا من المضايقات. يكشف عن ذلك ابن الأبار (68) بقوله : ان أحمد بن سعيد بن حزم لما «تناهت حاله في الجلالة، وأملته الخاصة والعامة، اتهمه المنصور بأنه زهي برايه، وأنس من عجب بشأنه، فصرفه عن الوزارة وأقصاه عن الخلافة». وهو نفس المصير الذي لقيه عبد الملك بن ادريس الجزيري أحد اكابر الدولة العامرية «فصرفه عن الكتابة ثم أخرجه عن قرطبة واعتقله باحدى

(62) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 225

(63) نفسه : ج 2 : 239

(64) ابن حوقل : المرجع السابق : 107

(65) ابن بسم : الذخيرة : احسان عباس : دار الثقافة : بيروت 1978 : ق 4 : م 1 : 61

(66) طوق الحمامة : مكتبة عرفة : مطبعة البرهان : دمشق 1349 هـ : 35

(67) ابن الخطيب : اعمال الاعلام : 114

(68) اعتاب الكتاب : المرجع السابق : 191

القلاع» (69)، «على فرط حاجته إلى خدمته» (70)، ولم يكن ابنه عبد الملك المظفر بعده أقل جرأة في «حسم أطماع الكتاب» (71)، مما يؤكد على حذر السلطة المركزية الدائم من خطورة تجذر البيروقراطية من جديد.

ولعل في هذا ما يفسر درء المنصور على «استكتاب الجهلة، والاستعانة بالضعفة واستكفاء العجزة ممن قلت معرفته» (72)، فاسحا لهم المجال «للكفض في حلبة كتاب الرسائل» (73)، ومن خصائص هذا الصنف المرتقي في الدواوين، المكتسح للأجهزة الإدارية، رضاه «بحظه من الزمان لا يتشوف إلى الزيد ولا ينحذر من النقصان» (74)، معنى هذا أن البيروقراطية قد تحولت من طبيعتها كشريحة أرستقراطية حاكمة، تسيطر على جزء من وسائل الإنتاج، لتصبح طبقة إدارية متوسطة محدودة الدور والفعالية، ومهمشة على مستوى الإنتاج.

يمثل إحلال العطاء النقدي والمرتبات الشهرية محل إقطاع الأرض، في علاقة السلطة المركزية بالبيروقراطية، أبرز مظهر لهذا التحول. ولاغرو، فلقد خصص ديوان بقرطبة سمي «ديوان قريش» (75) للعطاء. استفاد منه أهل القلم الذين قدموا خدمات للخلافة سواء كانوا أندلسيين أو وافدين من الشرق (76)، كما كان للشعراء، الذين لا تخفى أهميتهم الدعائية، «ديوان يرتزقون فيه على مراتبهم» (77)، لم يقتصر نظام المرتبات على مجال دون آخر، بل كان شاملا لجميع الخطوط. فعندما فصل الناصر ولاية السوق عن أحكام الشرطة، وجعلها مستقلة «صير لوالها ثلاثين

(69) نفسه : 193

(70) نفسه : 196

(71) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 24

(72) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 106

(73) نفسه : ق 1 : م 2 : 388

(74) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 52

(75) ابن الفرضي : المرجع السابق : 116. ابن الأبار : الحلة السواء : 231

(76) فعندما وفد محمد بن أحمد على قرطبة قادما من مصر سنة 343هـ، «أثبت الناصر في ديوان قريش» : ابن الفرضي : المرجع السابق : 116. ويبدو أنه اشتغل جاسوسا للأمويين في الدولة الفاطمية. فقد تعرض للاعتقال بالبهدية وهو في طريقه إلى الأندلس. وهناك من المؤشرات ما يدل على أن الأمويين كان لهم جهاز للمخابرات. فعلم بن محمد بن هشام القرشي من أهل القيروان تنقل مرارا بين قرطبة والقيروان. لذلك «امتحن مع عبيد الله الشيعي بأن سجنه» : نفسه : 121. ومن الملاحظ أن الناصر «أجرى عليه العطاء في ديوان قريش» : نفس المصدر والصفحة. وهو نفس التوسع الذي حصل عليه عبد الملك بن محمد بن أمية عندما دخل قرطبة قادما من بيت المقدس سنة 306هـ.

(77) نضبي : المرجع السابق : 148

دينارا في الشهر» (78) في حين، بلغ مرتب «والي المدينة مائة دينار» (79) كما أصبحت خطة المظالم مستقلة في يد محمد بن طلحس، الذي «أجري عليه الرزق لها، فكان أول من ارتزق بهذه الخطة» (80) وكذلك فعندما استحدثت الشرطة الوسطى «ترتب رزقها وسطا بين رزقي العليا والصغرى» (81) ولم يكن ابن أبي عامر نفسه في بداية أمره سوى موظفا «أجري عليه في ذلك الوقت خمسة عشر دينارا في الشهر بالموازنة» (82) واضح من خلال هذه الأمثلة، ان العهد الذي كانت فيه الدولة تقطع الأرض اضطرابا للداريين قد ولى.

تأرجح موقف البيروقراطية من هذه الاجراءات المناهضة لمصالحها، بين الركون إلى الطاعة والتمرد العنيف. غير عن ذلك ابن الخطيب (83) في قوله : «وهذا الصنف المنازع المنافس بين أن يصمت فيموت بدائه أو يجهر بالمنازعة فينتهي إلى قدر الله وقضائه فلم تسعهم يومئذ إلا الجاملة». مع ذلك، فكثيرهم الذين عبروا صراحة عن مواقفهم. فعبد الله بن اسحق الوزير «اتهمه الناصر بالخلاف» (84) فتعرض لسخطه. وهو نفس المصير الذي لقيه أحمد بن سعيد بن حزم بتجرته على التصدي لسياسة المنصور في اقضاء كبار الكتاب عن الخدمة والاستبدال بغيرهم. وفي مثل هذا السبيل كان غضبه على كاتبه عبد الملك بن ادريس الجزيري» (85) تجاوزت المعارضة على ما يبدو، مستوى المواقف الفردية لتتلور في شكل حركات انقلابية خطيرة (86)، زعزعت الخلافة الأموية في أكثر من مناسبة.

(78) ابن سعيد الأندلسي : المرجع السابق : ج 1 : 46

(79) نفس المصدر والصفحة

(80) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 416

(81) نفسه : ج 5 : 232

(82) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 251

(83) أعمال الاعلام : 53

(84) ابن خلدون : العبر : ج 4 : 139

(85) ابن الأبار : اعتاب الكتاب : 195

(86) يبدو أن ثورة عبد الله على أبيه الناصر سنة 338 هـ، تدخل في هذا الاطار. فقد أنكر على أبيه «سوء سيرته وجوره» : ابن حزم : الجمهرة : 94. مع العلم أن القمع الناصري قد وجه خلال هذه الفترة من حكمه، ضد المنتزعين من الجند والبيروقراطيين. كما أن أغلب أتباع عبد الله كانوا من أهل القلم، أشهرهم أحمد بن محمد بن عبد البر، الذي اعتبره ابن الأبار منظر هذه العملية، انظر : الحلة السراء : 207 — 208. إضافة إلى التعاطف الكبير الذي حظت به من طرف الفقهاء وأهل القلم من المعاصرين له واللاحقين. فلقد أننى الضبي على عبد الله، معتبرا إياه من الفضلاء : بغية المتلصص : 338. ولم يخلف ابن حزم أسفه الشديد عن مقتل : الجمهرة : 94. تجاوز ابن الخطيب ذلك إلى الحكم بشرعية حركته الانقلابية، بالقول : ان «جماعة من أهل قرطبة بايعوه بالخلافة وكان أهلا

ان دل هذا على شيء، فإنما يدل عن مدى عمق الاستئصال الذي تعرضت له حقوق البيروقراطية على الأرض.

مع ذلك، فلا بد من التحفظ عن إصدار أحكام نهائية. علما بان الخلافة الأموية لم تصل بها الثورية إلى حد أحداث تغيير جذري في هياكل ملكية الأرض. تجلّى ذلك في ارتكاز سلطتها على بعض البيوتات العربية العريقة التي استمرت تلعب دورا هاما في الأجهزة الادارية. فلقد اجتمع في دولة الناصر «من عليّة الرجال وسروات الكتاب خدمة لم يخدم الملوك مثلهم في فضل آدابهم واتساع أفهامهم مع المروءة الظاهرة والسيرة الجميلة»⁽⁸⁷⁾ كما أن صعود المنصور إلى قمة السلطة كان بفضل مساندة «أعالي الوزراء وأعاضم الدولة»⁽⁸⁸⁾ الذين «كانوا في الوقت أزمة الملك وقوام الخدمة ومصاييح الأمة»⁽⁸⁹⁾ بما يشكف عن استمرار الاقطاعيات البيروقراطية طوال عصر الخلافة. أكد ذلك الوزير أبي عامر أحمد بن عبد الملك بن شهيد، بقوله : «وأصل اصطفاؤنا لتلك الضيعة وسائر أخواتها أن المنصور — رضي الله عنه — استعمل أبي عبده على تلك الجهة الشرقية تسعة أعوام توالى»⁽⁹⁰⁾ ان أهم ما يكشف عنه هذا النص هو التخلي عن أسلوب اقتطاع الأرض مقابل الخدمات الادارية، ليحل محله أسلوب آخر يمكن تلخيصه في العبارة التالية : استغلال المكانة في الجهاز البيروقراطي لتوسيع الاقطاعيات. ولقد وصل الأمر ببعض إلى حد خرق القوانين الشرعية، كما فعل «ابن السليم فيما اقتطعه من الحجة وضمه إلى جنته بمنية المغيرة»⁽⁹¹⁾ رغم ذلك، فكثيرا ما اضطر الخلفاء إلى تغاضي الطرف عن مثل هذه التجاوزات، تفاديا للصراعات، كما يتضح من تصريح للحكم أمام جموع العامة المتضررين من تصرفات بعض البيروقراطيين الصقالبة، اذ قال : «ينبغي للرعية أن تلين لهم، وترفق في معاملتهم،

لذلك فضلا وعلماء وبصراء : أعمال الاعلام : 45 ينطبق نفس الشيء على الحركة الانقلابية التي قادها الوزير العامري عيسى بن سعيد القطاع ضد عبد الملك المظفر، معتمدا في ذلك على قوم «من وجوه أهل الدولة استخلصهم لنفسه وصبرهم في بطائنه» ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 28 (87) من هذه البيوتات : بيت «موسى بن حدير وعبد الحميد بن بسيل وعبد الملك بن جهور واسماعيل بن بدر وابن عيسى القاضي ومنذر بن سعيد» وغيرهم : اخبار مجموعة : القنطرة : 156 (88) ابن خاقان : المرجع السابق : 7. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 271. المقرئ : المرجع السابق : ج 420 : 1

(89) ابن خاقان : المرجع السابق : 7

(90) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 198

(91) أحكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : 89

فسلم من معرفتهم، اذ ليس يمكننا في كل وقت الإنكار عليهم» (92) مما فسخ المجال أمام هؤلاء للحفاظ على «فاشي ضياعهم المنتشرة المغلة» (93) على أن مجرد الالتجاء إلى مثل هذه الطرق لتوسيع الملكيات البيروقراطية، لدليل عما أصابها من تراجع، على الرغم من استمرار العمل بأسلوب الاقطاع في بعض الحالات الخاصة. كما فعل المنصور عند انتهائه من بناء الزاهرة فـ«أقطع ما حولها لوزراء وكتابه وقواده وحجابه» (94)

نخلص إلى القول أن الاقطاع البيروقراطي قد انكمش بمجموع الاندلس، ليصبح مثل الاقطاع العسكري، هشاً وهامشياً.

من المعروف، أن النقاشات المستفيضة التي دارت بين الصحابة والفقهاء بعدهم، لم تنته بوضع قواعد دقيقة تنظم الوضعية القانونية التي يجب أن تكون عليها الأرض بالدولة الإسلامية. ففي عهد عمر بن الخطاب، اختلف الصحابة حول هذا الموضوع، لينتهي بهم الأمر إلى تفويض البث فيه للخليفة «فقالوا جميعاً : الرأي رأيك» (95) استمرت بعدئذ، يد الخليفة حرة في التصرف، باعتباره صاحب الحق الشرعي على الأرض «ان شاء... وقفها وان شاء قسمها» (96) لذلك فكثيرهم الخلفاء والأمراء الذين استغلوا هذا الباب لتوسيع ممتلكاتهم الخاصة. وفي الأندلس، عجز الأمراء الأمويون المتأخرون عن الحفاظ عملياً على هذا الحق، نتيجة التمزق السياسي. انعكس ذلك على إقطاعياتهم التي انحصرت على ما يبدو، في بعض المناطق المجاورة للعاصمة. ولم تكن ممتلكات عبد الرحمن الناصر، خلال سنوات حكمه الأولى، لتتعدى بعض الاستغلايات، أهمها «ضيعة السلطان» (97) الواقعة على الوادي الكبير، قبالة القصر. ولعل في تسمية هذه الضيعة ما يكشف عن عدم تعدد مثلها بالاحواز المباشرة لقرطبة (98)

(92) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 209

(93) ابن بسلام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 810

(94) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 276

(95) أبو يوسف : المرجع السابق : 25

(96) ابن آدم القرشي : المرجع السابق : 5

(97) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 93. أورد الضبي قصة تملك الأمير الحكم الرضي لهذه الضيعة بتدخل من قاضي الجماعة محمد بن بشير، فأصبحت من ذلك الوقت ملكاً متوارثاً في السلالة الأموية

الحاكمة، المرجع السابق : 52 - 53

(98) تغير اسم هذه الضيعة لاحقاً، فاشتهرت باسم «المستخلص» انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج

2 : 232. ونفع الطيب : ج 1 : 519. كما عرفت باسم «مستغل جوف المنهدة : الذخيرة : ق : 1 :

1 : 51 - 52

سخاء ابن شهيد هذا، يدخل في إطار التسابق بين أفراد الحاشية وكبار الأغنياء على التزلف إلى السلطان والتقرب منه لتحاشي مآلقيه أمثالهم من سخطه ومصادراته. لنفس السبب «اقترب الفتى الكبير دري الأصغر الخازن الصقلي إلى الخليفة (الحكم) مولاه باهدائه إليه منيته الغراء بوادي الرمان المنسوبة إليه، وكانت اختراعه ومرسى جنته ومستفرغ نفقته حتى ابلغ منها النهاية... بجميع ما كان له فيها داخلها وخارجها من البساتين المسقية والأراضي المزروعة» (106)

الحقيقة أن الوسائل التي استعملها الخلفاء لتوسيع ممتلكاتهم متعددة. فإلى جانب ما حصلوا عليه طوعا كهدايا، شكلت مصادرة أراضي قواد الجيش البيروقراطيين أحد المصادر الرئيسية. بصرف النظر عن الأراضي الموات المستصلحة، علما بأن «من أحيا أرضا مواتا بغير إذن الامام فليست له وللامام أن يخرجها من يده ويصنع فيها ما رأى» (107) على أن التغييرات التي طرأت على المعاملات، في إطار تزايد أهمية التجارة والنقد، كثيرا ما اضطرت الخليفة إلى الدخول في صفقات تجارية كذلك التي عقدها «أمير المؤمنين عبد الرحمن (حين) احتاج إلى شراء أرض بقرطبة» (108)

لم تقتصر الاقطاعيات السلطانية على الخليفة وحده، بل شملت كل أفراد العائلة المالكة. فلقد دأب الناصر على اصطفاء الأراضي الجيدة قصد إقطاعها لأبنائه الذين «أوسع لهم من الضياع المغلة» (109) كما عجل «النظر لكل واحد منهم أول ترعرعه بقصر يسكنه وضياع تغل له وعقار بداخل البلد يجري عليه خرجه» (110) ولعل في تعيين الناصر «لكفاة من وجوه وكلائه» (111) للسهر على تسيير هذه الممتلكات، ما يدل على شساعة حجمها وأهميتها. ينطبق نفس الشيء على باقي أفراد الأسرة. فمرجان زوجة الناصر — وأم الحكم — كانت تملك «الأحقال العظيمة القدر الوافية الغلة بطرف قرطبة» (112) بصرف النظر عن أبناء العمومة والخوالة (113) الذين لم يتوان بعضهم عن استغلال نسبه لتوسيع ممتلكاته ظلما.

(106) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 106 — 107

(107) أبو يوسف : المرجع السابق : 64

(108) ابن خاقان : المرجع السابق : 48. ابن غالب : المرجع السابق : 304

(109) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 15

(110) نفسه : 14

(111) نفسه : 15

(112) نفسه : 14

(113) فمحمد بن سعيد ابن خال الناصر، سعيد أبي القاسم، كانت له ضيعة كبرى بمنزل

هيم : نفسه : الحجي : 153

يورد ابن خاقان (114) بهذا الصدد مظلمة تقدمت بها امرأة قرطبية إلى القاضي ضد المعروف «بالقباحة خال ولي العهد تذكر انها غصبها حقا لها في ضيعة».

على غرار الأراضي السلطانية، يبدو أن الأراضي الموقوفة على المساجد والمرافق الدينية قد استمرت محدودة طوال العصر السابق للخلافة. فمن المشاع (115) ان أغلبية المناطق المفتوحة بقيت في ملك أهلها يدفعون عنها الخراج لبيت المال (116) قلة منها فقط، هي التي عوملت معاملة الغنيمة (117) ليقع خمسها بذلك ملكا محبسا (118) هكذا «فلم تزل أموال الأحماس بالأندلس معمورة لبيت مال المسلمين مدة الأمراء فيها ثم في دول الائمة من بني أمية تعمر باسمائهم أيضا إلى أن ثار الرؤساء في كل جهة» (119) وكانت قرطبة إحدى المناطق التي تعرضت «للتخميس» (120) فخرج في ذلك «البطحاء التي بقبلتها، التي هي اليوم مقبرة» (121) حسب ما أورده الرازي. وليس من المعقول أن يحصل في تخميس قرطبة مقدار ما يصلح لإنشاء مقبرة فقط. مما يدل على أن المسكوت عنه قد وزع إقطاعا للجند، وهو ما كشفت عنه رسالة الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى واليه السمع بن مالك اذ أمره بأن «يقطع الجند الذين دخلوا معه من الأحماس» (122) ولقد بلغت هذه الظاهرة من الخطورة ان اضطر أبي الخطار لاحقا

(114) المرجع السابق : 54

(115) يقول ابن القوطية : أمضى طارق بن زهاد لأبناء الملك القوطي «ضباع أبيهم بالأندلس وكانت ثلاث آلاف ضيعة». المرجع السابق : 29 - 30. انظر كذلك : الغساني : المرجع السابق : 113 Barbero y Vigil, op. cit, pp. 206-209 في حين ذهب بروفتسال إلى أن الأراضي الرديئة فقط هي التي استمرت في أيدي أهلها، أما الجيدة فقد انتقلت في مجموعها إلى أيدي الفاتحين. انظر :

Provencal, Espana musulmana, op. cit, p. 112

(116) تساقطت أغلبية هذه الأراضي الخراجية بعدئذ في يد الأجناد الاقطاعيين. فلقد أشار قومس الأندلس على الولي أبي الخطار بتفريق القبائل الشامية على الكور «وجعل لهم ثلث أموال أهل الذمة طعمة» ابن الخطيب : الاحاطة م 1 : 103

(117) عملا بالآية القرآنية «واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل» سورة أنفال. حول الفقهاء هذا الموضوع إلى مجال خصب للنقاش، زاد في احتدامه تقيي عمر بن الخطاب لسواد العراق بدل تخميسه. فقال بعضهم : «الأرض لا تخمس لأنها فيء وليست بغنيمة لأن الغنيمة لا توقف والأرض ان شاء الامام وقفها وان شاء قسمها كما يقسم الفيء» ابن آدم القرشي : المرجع السابق : 5

(118) اورد صاحب أخبار مجموعة، خير تخميس الأندلس سنة 100 هجرية على يد السمع بن مالك المحولاني : المرجع السابق : 13

(119) الغساني : المرجع السابق : 114

(120) ابن خلدون : العمر : ج 4 : 118

(121) الغساني : المرجع السابق : 116

(122) نفسه : 114

إلى أبعاد الجند عن قرطبة «اذ كانت لا تحملهم» (123)، مما يدل على أنه كلما تعمق الأقطاع العسكري، قلت ممتلكات الأحياس.

على العكس، ففي عصر الخلافة اتسعت الممتلكات العقارية التابعة للأحياس وتفتشت بشكل ملحوظ. يورد ابن سهل (124) نصا بالغ الأهمية في تأكيد هذا المنحى، اذ قال : «... وان يسقط عن متقبلي الجنات بالجهة الغربية والجهة الجوفية من مدينة قرطبة بسبب جائحة الفتيات والحشاش من الأرض الربع، ويثبت الأرباع وان ذلك من السداد للأحياس المذكورة لما فيه من حق المتقبليين واستيلافهم. فمن الجنات التي بالرملة وماتصل بها من الجهة الشرقية جنان كذا ومن الجنات بالجهة الغربية جنان كذا وحنان كذا ومن الجنات التي بالجهة الجوفية جنان كذا وحنان كذا» وكما هو الأمر «بقرية السقائين» (125) و«بجهة الزاهرة» (126)، فلقد شغلت حيزا هاما بباقي مناطق الأندلس.

تنم هذه الحقائق، عن تنوع مصادر الأملاك المحبسة. فالخليفة الحكم قد «حبس ربع جميع ماجرت إليه الوراثة عن أبيه» (127) كما أشير إلى ذلك سلفا. ولقد اشتهرت أمه مرجان في صفوف العامة بـ«وقفها الجليل الذي وقفته عليه (مسجد مرجان بالربض الغربي) وعلى غيره من مساجدها من أحقالها العظيمة» (128) خصوصا إذا علمنا مدى أهمية مثل هذه الأعمال في كسب الشعبية وتبرير تفشي الأملاك السلطانية. على نفس المتوال سار بعض أفراد الارستقراطية الحاكمة والأغنياء الجدد. فكم من «مسلم اشترى جنانا... ثم حبسها» (129) بصرف النظر عن بعض الأراضي المصادرة (130) والتي انقرض أهلها، أو تلك التي كان يوقفها صغار الملاكين أملا في الجنة وطلباً للشفاعة والمغفرة. لذلك كثر ركوب القضاة

(123) ابن الخطيب : الاحاطة : م : 1 : 103

(124) المرجع السابق المخطوط : 85

(125) نفسه : 80

(126) نفسه : 81

(127) ابن عثاري : المرجع السابق : ج : 2 : 234

(128) ابن حيان : المرجع السابق : ج : 5 : 14

(129) احكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : 83

(130) يقول ابن بسام : «ومما طلب به جعفر، مال الصقلي جعفر، كان الحكم قد وقفه قبل خالد بن هشام وتورع عنه وأوصى أن يوزع في الكور التي كانت إليه وقته تخللا من مظالم أهلها». المرجع السابق : ق : 4 : م : 1 : 67 - 68. ولقد عين محمد بن أحمد بن عبد الله الرعيني للنظر في أحياس جعفر الفتي الصقلي هذا، ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة : نشر عزت العطار الحسيني : مطبعة

السعادة : مصر 1956 : ج : 1 : 377

«لحيازة أرض محبسة في ركب من الفقهاء» (131) طوال عصر الخلافة.

وهناك من القرائن ما يكفي للدلالة عن مدى شيوع هذا الشكل من الملكية. فكثيرا ما عجز القضاة عن إيجاد العدد اللازم من المتقبلين لهذه الأراضي — قصد وضعها موضع استغلال — فاندرجوا على تحفيض قيمتها «ترغيبا للناس في قبالات الأحياس واستيفافهم» (132) مع ذلك، استمرت مواردها ضخمة. ف«انفاق الحكم في زيادة الجامع كان مائة ألف وواحد وستين ألف دينار ونيفا. كله من الأحماس» (133) دون اعتبار ما كان يصرف يوميا من أموال طائلة على تجهيز وتسيير المؤسسات الدينية المختلفة (134) ولاغرو، فلقد بلغت حقول «أحياس المساجد وسبل الخير (بغرنطة وحدها) خمسمائة ألف وستون ألفا» (135) رغم ما يحمله هذا الرقم من مبالغة، فاستحداث خطة لإدارة الأملاك المحبسة باسم «ولاية الأحياس» (136) كاف للتأكيد على أهمية هذا القطاع.

أنضت التطورات السابقة إلى إعادة النظر في الأولويات الاقتصادية باندلس الخلافة، في اتجاه تغليب النشاط التجاري عن باقي الأنشطة (137) انعكس هذا التحول في الميدان الاجتماعي بازدياد أهمية التجار، واتساع قاعدتهم الاجتماعية لتشمل فئات من البيروقراطية والارستقراطية الحاكمة. فالوزير ابن السليم مثلا، إضافة إلى كونه ملاكا كبيرا للأرض، كان من أكبر التجار القرطبيين في عهد الناصر. إلى درجة، أن الخليفة طالبه وأمثاله من التجار بمقاسمة «أرباحهم في تجارتهم» (138) كما اشتغل محمد بن زرب بالتجارة وهو قاض للجماعة بقرطبة. وعند توليته لهذا المنصب، احضر الفقهاء «فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له» (139) حتى لا يتهمة العامة لاحقا باستغلال النفوذ، فخاطبهم

(131) ابن خاقان : المرجع السابق : 50

(132) أحكام بن سهل : المرجع السابق المخطوط : 86

(133) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 547. وفي مكان آخر يحدد العدد نقلا عن ابن بشكوال في مائتي

ألف دينار وواحد وستين ألف دينار وخمسمائة دينار وسبعة وثلاثون دينارا ودرهمين ونصف

نفسه : 562

(134) انظر التفاصيل : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 287 — 88

(135) ابن الخطيب : الاحاطة : م 1 : 133. يتضمن هذا الرقم الاحقال السلطانية بها.

(136) المقرئ : المرجع السابق : ج 2 : 62

(137) ستعرض لاحقا لهذه النقطة بتفصيل

(138) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 225

(139) التياهي : قضاة الأندلس : نشر ليفي بروفنسال : دار الكتاب المصري : الطبعة

الأولى : 1948 : 77

قائلا : «وهذا حاصله وفيه من العين كذا، وفي مخازني ما بقي بقيته، وحظي من التجارة ما علمتم» (140)

ومن المفيد بهذا الصدد اثبات نص لابن حيان، إذ قال : «وكان فلان من جمع الحطام الدنيوي، الكلف بالترقيح، ماحدث عنه فيه بكل قبيح، مع انطلاق يده على الأوقاف» (141) وأكل أموال اليتامى والمعاف. أخذ باوفر حظ من الفلاحة وضرب بأعلى سهم وأفوز قدح في التجارة. ثم تجاوزهما ثانيا إلى الاستعمال والعمارة، فكم من عوامل البقر مسثومة بالاحتراث لسنام الأرضين محمولة على عتاة الجبايرة، إلى عدتها من بساتين ودكاكين ومنازل مغلقة، إلى أعجل جري منها وأسرع دوران مع الساعات من مناسج الحرير المرتفعة يحوكها في طرزه. ويرفع له فيها السوق فيقبض الربح» (142)

يقدم لنا هذا النص النموذج الأمثل لمعينة طبيعة البورجوازية التجارية الأندلسية. فأصول شريحة هامة منها، بيروقراطية — اقطاعية، استفادت من التحول، فغلبت التجارة على باقي انشطتها. دون أن تتخلص من ارتباطاتها بالقطاع الفلاحي. استمرت إذا تستثمر جزءا هاما من «أموالها في اقتناء الأرض» (143) باعتبارها وسيلة الانتاج الأكثر «ثباتا وعطاء» (144) لم يمنعه ذلك عن التوجه الصناعي، فشرعت في اقامة مناسج لانتاج سلع ذات طبيعة رأسمالية.

إن الازدهار التجاري وتكدس الأرباح، اضافة إلى تدفق الذهب على الأندلس (145) وفر لهذه الطبقة إمكانيات ضخمة. ومع انعدام تحول صناعي حقيقي، لم تجد مخرجا سوى الاختيار بين الادخار أو الاستثمار في المجال العقاري. ويبدو أنه قد تم تغليب الاختيار الثاني، علما بأن الأموال المدخرة كثيرا ما تعرضت لمصادرة السلطان، خصوصا في أيام الشدائد. ان في هذا مايفسر احتدام التنافس بين التجار ف«تحاسدوا في اقتناء الأصول» (146) وتسابقوا «على جمع المال

(140) نفس المصدر والصفحة

(141) قال الحكم المستنصر ذات يوم لقاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي : «لقد بلغني إنك لا تجتهد للأيتام وإنك تقدم لهم أوصياء سوء يأكلون أموالهم. قال نعم وإن أمكنهم نيك امهاتهم... قال كيف تقدم مثل هؤلاء قال لست أجد غيرهم». مما يدل على أن صاحبنا كان وصيا على أموال الأيتام. انظر : ابن خاقان : المرجع السابق : 51

(142) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 591

(143) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 255

(144) نفسه : 140

(145) سنعرض لهذه النقطة لاحقا

(146) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 98

واكتساب الضياع» (147) حتى تناهوا في «الاكتساب بالحضرة وجميع أقطار الأندلس ضياعا ودورا» (148) مركزين في ذلك على الأراضي الجيدة والخصبة. أفضى هذا التنافس إلى بروز «استغلاليات شاسعة في ملك شخص واحد» (149)، اتخذت شكل «لاتيفونديا حقيقية» على حد تعبير ليفي بروفنسال» (150) هكذا، بلغت استغلاليات التجار من الشيوخ أن «فات الناس إحصاؤها» (151).

الشراء إذا، هو الأسلوب الذي أصبح طاغيا في مجال التعامل العقاري يؤكد على ذلك ابن سهل (152) بكثرة ما أورده من النوازل القضائية الناجمة عن الاتجار بالأرض. لم تنحصر عمليات البيع والشراء في أوساط المسلمين، بل تجاوزتهم إلى أهل الذمة (153) مع العلم أن ذلك يصطدم بعدة عراقيل فقهية (154) يبدو أن الخلافة الأموية والفقهاء قد عملوا على تذليلها تسهيلا لمشاريع التجار. لا غرابة في ذلك ما دام الفقهاء أنفسهم تجارا. فلقد كان «أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض ويبيعون» (155).

رغم ذلك، فكثيرا ما استغل التجار البيروقراطيون مواقعهم في السلطة للتحويل على ضم ممتلكات تجار آخرين أصابهم الإفلاس. ففي مثل هذه الحالة، أقدم القاضي ابن ذكوان على «فسخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم» (156) السفية» (157) حماية لورثته. وكذلك فعندما انتهى الوزير ابن شهيد من شراء قرى يقبانية قرطبة صرح قائلا : «عملت الحيلة في ابتياعها باحوازها» (158) معنى هذا

(147) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 29. ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 59

(148) نفسه : ق 1 : م 1 : 124

(149) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p. 114

(150) loc. cit

(151) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 124

(152) المرجع السابق المخطوط : في أماكن متعددة

(153) يورد ابن سهل قصة شراء مسلم لجنان من يهوديين، وأخرى عن رفع قضية أمام المحكمة في فدان بين عطار ونصرانيين.

(154) قال ابن زنتين : «كان فقهاء بلدنا يقولون لا يجوز ان تباع الأرض المغرمة بشرط أن يتحمل المتاع مغرمها. وأهم من ذلك مارواه سحنون عن أبي القاسم في أهل الصلح يبيع أحدهم أرضه ويشترط خراجه على المتاع ان ذلك يجوز. وقال اشهب لا بأس أن تشتري أرض الصلح على أن يتحمل المتاع مغرمها فان اسلم البائع سقط الخراج عن المتاع». ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 39

(155) عباس بن ابراهيم : الامتاع في أحكام الاقطاع : مخطوط المكتبة العامة : الرباط : رقم 13 : ورقة 5

(156) وهو عيسى بن سعيد القطاع وزير المنصور ابن أبي عامر. وابن السليم هو وزير الناصر المذكور سلفا.

(157) النباهي : المرجع السابق : 86

(158) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 359 - 60

أن القوة المالية لم تكن لتكفي التجار في تنافسهم على شراء الأراضي. فاللجوء إلى الحيلة، أي إلى الطرق الملتوية الغير الشرعية، يجعلهم في احتياج دائم لسند سلطوي. وهو ما عبر عنه ابن خلدون (159) بضرورة استناد التجار على «الجاه».

نحن اذا أمام تملك للأرض، هو اقرب إلى النمط الرأسمالي منه إلى النمط الاقطاعي. لقد بينا سلفا، كيف تم الغاء الحقوق الاقطاعية على الأرض، بذلك «آلت ملكيتها — نظريا — للدولة» (160)، باعتبارها السلطة العليا ذات الحق الشرعي عليها. مما استلزم اعادة تنظيم العملية الانتاجية بالبوادي على اسس جديدة، ف«قدم على الأرض جياة يجيئونها» (161) بعد ان «أعيد روكها ثم وزعت على المزارعين» (162) هكذا فبالغاء علاقات التبعية والتعقيد الهرمي الذي ربط الاتباع بالسلطان حول العوائد الزراعية، أصبح الفلاحون في علاقة مباشرة بالسلطة المركزية. عبر عن ذلك الكاتب ابن برد بقوله : ان «الرعية من السلطان بمكان الأشباح من الأرواح صلاحهما وفسادهما متصلان» (163) وهو ما أكدته الخليفة علي بن حمود لاحقا، اذ قال : «الرعية عنصر المال ومادة الجباية» (164) معنى هذا أن أغلبية الأراضي بالأندلس قد أصبحت خراجية.

نجد تأكيد ذلك في مقارنة بسيطة بين مبلغ الخراج قبل وخلال عصر الخلافة. فبينما «كان مبلغ خراج الأندلس الذي يؤدي إلى ملوك بني أمية قديما ثلاثمائة ألف دينار دراهم» (165) ارتفع بعدئذ أيام خلافة عبد الرحمن الناصر إلى «خمسة آلاف ألف وأربعمائة وثمانين دينارا» (166) وهذه الأرقام كافية لأثارة دهش ابن حوقل (167) عندما زار الأندلس، اذ قال : «ولم يكن لهذا المال في وقته في بلد الاسلام شبه». على الرغم مما يمكن أن تحمله هذه الأرقام من أخطاء، وبصرف النظر عن تقلبات القيم النقدية، فهي تقدم لنا دليلا لا يرق إلى الشك عن مدى

(159) المقدمة : ج 3 : 908

(160) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 140

(161) الطرطوشي : المرجع السابق : 107

(162) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 147 — 48

(163) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 120

(164) نفس المصدر والصفحة

(165) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 146. وفي نفس المكان أورد أرقاما مغايرة إذ قال «الجباية كانت أيام عبد الرحمن الأوسط ألف ألف دينار في السنة وكانت قبل ذلك لا تزيد عن ستمائة ألف».

(166) يورد ابن حوقل رقما مغايرا بقوله : «وحاصل عبد الرحمن بن محمد... سنة 340 م لم ينقص عن عشرين ألف ألف دينار إلا اليسير القليل» : المرجع السابق : 107

(167) نفس المصدر والصفحة

اتساع الأراضي الخراجية. يتجلى ذلك بوضوح من خلال ضخامة حجم (168) جباية الحبوب، التي استمرت تؤخذ على ما يبدو عينا. إلى درجة أن المنصور بن أبي عامر «لحقه العجب بذلك حتي قال : أنا أكثر طعاما من يوسف الخازن» (169) لذلك اقيمت بقرطبة «الأهراء» (170) الضخمة لاحتواء كل مايرد عليها من القرى والكور.

إن قيام سلطة مركزية قادرة على ضمان الأمن للجميع، فسح المجال لظهور وانتعاش الملكية الخاصة الحرة الصغيرة. حيث يقوم المالك بممارسة العملية الزراعية بنفسه. أوردت المصادر العربية (171) عدة نماذج من هذا النوع. يقول ابن بشكوال (172) في ترجمة لأحد الفقهاء، انه «كان يتولى عمل عنبه بنفسه». كما تحدث عن شيخ عفيف «يتعيش من ضيعة ورثها عن أبيه» (173) وفي نفس الموضوع ذكر أن أحد القرطبيين كان «يقم عيشه من مويل كان له بحصن أبيله أو المهذومة من سحاق وشيء من عنب وتين يصير إليها في كل عصير فيجمع ماله في تلك الصويعه ويسوقه إلى قرطبة ويتاع به قوته» (174) ولقد كانت أمثال هذه الملكيات الصغيرة جد منتشرة بالضاحية المباشرة لقرطبة، بل وبداخلها كذلك. بهذا الصدد يورد ابن سهل (175) عدة نوازل قضائية بالحاكم القرطبية كان موضوعها جنان وعرصات في ملك افراد يتعيشون منها. وعندما تجرد المنصور لبناء القنطرة على الوادي الكبير «كانت هناك قطعة أرض لشيخ من العامة، ولم يكن للقنطرة عدول عنها فأمر المنصور أمناءه بارضائه فيها» (176) كما أن مشروعه لتوسيع الجامع الكبير اصطدم بملكيات أصحاب المستغلات الذين اشترت منهم

(168) بلغت في أيام المنصور حسب ابن الخطيب «مائة ألف مدي ونيف» : أعمال الأعلام : 115

(169) نفس المصدر والصفحة

(170) ابن حزم : الجمهرة : 312. ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 120

(171) يقول ابن سهل : «كان لرجل كرم بين كروم لاناس شتى متلاصقة وكانت قد تبورت فكان

صاحب الكرم يسير إلى كرمه من حيث شاء ولا يمنع ثم عمر صاحبو الكروم كرومهم فمتعوه

من الدخول عليها». المرجع السابق المنشور : 70 انظر كذلك : معلومات مماثلة عند ابن

حزم : الجمهرة : 89. ابن بشكوال : الصلة : تحقيق كوديرا : مطبعة ريوخس : بجريط 1882 : م

1 : أماكن متعددة. ابن الأبار : التكملة : ج 2 : 751 .

(172) المرجع السابق : ج 1 : 260

(173) نفسه : 376

(174) نفسه : 297

(175) المرجع السابق المخطوطة : 76

(176) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 288. المقري : المرجع السابق : ج 1 : 408

للهدم لهذه الزيادة، بانصافهم في الثمن أو بمعاوضة» (177) تكشف هذه النصوص عن مسألتين : أولهما، مدى احترام السلطة للملكيات الصغيرة، وعدم معاملتها بقانون المصادرة لأجل المصلحة العامة. وثانيهما، مدى انتشارها.

نخلص إلى أن اشكال ملكية الأرض بالأندلس كانت متنوعة ومتباينة. منها ما ينتمي إلى النمط الاقطاعي للانتاج، ومنها ما هو أقرب إلى النمط الرأسمالي. رغم ذلك فكلا الصنفين استمررا متداخلين. فالأول قد فقد كثيرا من خصائصه الاقطاعية دون أن يتعرض لتحويل نوعي. والثاني لم يصل بعد إلى درجة من النضج تكسبه كل الخصائص الرأسمالية. نحن إذا أمام مرحلة انتقالية، لذلك يصعب تحديد الشكل السائد. ومما زاد في تعقيد المشكلة، عجز هذه المرحلة الانتقالية — بحكم شروطها التاريخية — عن افراز بنية عقارية أكثر تقدما وتطورا.

ب — علاقات الانتاج :

بيننا سلفا كيف أجهزت الدولة على مختلف أشكال الاقطاع فأصبحت بذلك صاحبة الحق الشرعي على أغلبية الأراضي بالأندلس، التي آلت ملكيتها عمليا إلى أيدي المنتجين، الذين استرجعوا جميع حقوقهم عليها، بما في ذلك حق التصرف فيها بيعا وشراء (178) إضافة إلى تملكهم لباقي الوسائل الضرورية لممارسة العملية الانتاجية. فحتى من كان يقطن منهم بقرطبة توفر على الزيتية، ولقد خصصت مراكب «لأجازة البقر إلى ضياعهم» (179) بالضفة الأخرى للوادي الكبير، خلال مواسم الحرث. لم يعد هناك إذا ما يربط الفلاح بالأرض، ولا ما يضطره للعمل قسرا. مع ذلك، استمر ملزما بعدة واجبات، ليس تجاه الاقطاعيين — كما كان الأمر سابقا — بل تجاه الدولة.

من المتعارف عليه، «أن معلوماتنا عن النظام الجبائي بالأندلس غير دقيقة» (180) ومازال محتوى الإصلاح الذي باشره الناصر بهذا الصدد غامضا حسب أحد

(177) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 287

(178) راجع ما قبل سابقا عن بيع وشراء الأراضي بالأندلس. وقد أورد ابن سهل نصا يقول فيه أنه : «في سنة أربع مائة استغني في رجل باع ملكه بقرية وفي الملك شجر زيتون قد طاب ثمارها ولم يشترط

البتاع الثمرة : المرجع السابق المخطوط 36

(179) نفسه : 88. ويبدو أن تنقل الفلاحين من قرطبة إلى ضياعهم بواسطة المراكب النهرية، مصحوبين

بوسائل انتاجهم كان من الأمور الشائعة. انظر : ابن حيان : المرجع السابق : المحكي : 209

(180) الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر من خلال المقتبس : مقال شارك به الحبيب الجنتحاني في ندوة ابن حيان بالرباط سنة 1981 : مطبوع وزارة الشؤون الثقافية : 5

الدارسين(181) في حين أكد أغلب المؤرخين القدماء على ارتفاع مداخل بيت المال من الجبايات المختلفة بشكل مدهش. عبر عن ذلك البكري(182) بقوله : أن الأندلس «أهوازية في عظيم جبايتها». بينما فضل ابن بشكوال(183) استعمال الأرقام للدلالة عن ذلك. لم يكن ول ديورانت(184) إذا مبالغاً عندما اقر بتفوقها عن «ايرادات حكومات البلاد المسيحية اللاتينية مجتمعة». حقيقة أن اقرار سلطة مركزية بقرطبة، مع ما يتبع ذلك من أجهزة مختلفة، تطلب نفقات باهضة. مع ذلك «خلف الناصر في بيوت الأموال خمسة آلاف ألف ألف ثلاث مرات»(185) وعندما توفي المنصور «ترك من الأموال الناضة بالزاهرة أربعة وخمسين بيتاً»(186) لذلك لم يتمالك ابن حوقل (187) عن التصريح بأنه «لم يكن لهذا المال في وقته (يقصد الحكم) في بلد الاسلام شبه». لم يكن ذلك نتيجة لاستحداث ضرائب جديدة، ولا مبالغة في اعتصار المنتجين. كما يبدو تعليل ول ديورانت(188) بأنه «أثر من آثار الحكم الصالح وتقدم الزراعة والصناعة ورواج التجارة» على صحته، غير كاف. على العكس تم اسقاط عديد من الجبايات التي كانت متداولة خلال العصر السابق. فعندما بسط الحكم نفوذ الخلافة على بعض مناطق المغرب، لم «يبق في شيء من البلد... مرصدا يأخذ فيه من مجتاز أو عابر سبيل شيئاً، ولا يتعرض لهم في اتاوة ولا قبالة ولا مغرم من المغارم ولا رسماً من رسوم الماكل ولا ظلامة ولا كلفة يعود ثقلها على أموالهم في بره وبحره»(189) لم تعد هذه المناطق اذا مطالبة إلا بتسديد واجبات الدولة التي احتكرت حق السيطرة على جزء هام من فائض الانتاج عل الصعيد «الوطني». من ثم ضخامة الأموال والخيرات المتراكمة بقرطبة، فأول ما أقدم عليه المنصور عند اتمامه من بناء الزاهرة

(181) Cagigas, op. cit, T II, p. 304

(182) انظر : ابن غالب : المرجع السابق : 281. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 126

(183) أورد هذه الأرقام صاحب البيان : ج 2 : 231 - 32 - كما أوردتها المقرئ : في أماكن متعددة من : المرجع السابق : ج 1.

(184) قصة الحضارة : ترجمة محمد بدران : لجنة التأليف والترجمة والنشر 1957 : ج 2 : م 4 : 293

(185) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 379. أورد ابن حوقل رقماً مغايراً إذ قال : «وحاصل عبد الرحمن بن محمد ان لديه مما اتجه له جمعه من الأموال إلى سنة أربعين وثلاثمائة مالم ينقص من عشرين ألف دينار إلا اليسير القليل». المرجع السابق : 107. مع العلم بأنه بين التقدير الأول والثاني عشر سنوات.

(186) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 301

(187) المرجع السابق : 107

(188) المرجع السابق : 293

(189) ابن حيان : المرجع السابق : الخحي : 113 - 14

أن «كتب إلى الأقطار بالأندلس والعدوة بان تحمل إلى مدينته تلك أموال الجبايات» (190)، لاشك في أن معظم المناطق التي وقعت تحت نفوذ الخلافة، استفادت من نفس الإجراءات، بما يكشف عن جوهر الإصلاح الجبائي الناصري، الذي اتسع مجاله لاحقا ليشمل جميع المناطق الدائرة في فلك قرطبة. فعندما تحمل ضرائب الدولة بهذا الشكل محل الواجبات الاقطاعية (191)، يعني بان نظام القناة والعلاقات المرتبطة به قد دخلا طور التفكك.

ساهم الفلاح مع باقي المنتجين بقسط وافر من هذه المداخل. فألى جانب الواجبات الشرعية (192)، من خراج وزكاة (193) وجزية (194)، كان مطالبا بمغارم ومكوس متنوعة. أورد ابن حيان (195)، بهذا الصدد قصة فلاح قرطبي اتبحت له فرصة لقاء الخليفة الحكم فشكا له «مغرما يلزمه في قريته... يبغي تخفيفه عنه». كما «شكا أهل طرطوشة القاصية ثقل مغارمهم، مع الدنو إلى العدو» (196)، ذكر ابن حوقل (197)، بعضا من هذه المغارم بقوله : «هذا إلى صدقات البلد وجباياته وخراجاته وأعشاره وضماناته ومراصده وجواليه». منها ما كان يؤخذ عن محاصيل معينة مثل «ضريبة الزيتون» (198)، وضريبة «الخشب والزفت والقطران» (199)، ومنها

(190) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 276

(191) ذكر أحد الدارسين هذا العامل إلى جانب عوامل أخرى باعتباره مهددا لنقاوة النظام الاقطاعي وعاملا مساعدا على انحلاله. انظر : La transition du feodalisme au capitalisme, Pierre Vilar in Sur le feodalisme, op. cit, p. 35

(192) انظر الموارد الشرعية في المدينة الإسلامية في : الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية : مقال أحمد مختار العبادي : المرجع السابق : 128 - 30

(193) لم يكن المستعربون من أهل الذمة يدفعون هذا الواجب. قال ابن حيان : «لازكاة على أهل الذمة رجالم ونساءهم ولا في شيء من أموالهم ولا مواشيهم انما عليهم أداء الجزية». المرجع السابق : الحججي : 113

(194) قال أبو يوسف : «والجزية واجبة على جميع أهل الذمة... وانما تجب الجزية على الرجال منهم دون النساء والعصيان. على الموسر ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى المحتاج الحراث العامل بيده اثنا عشر درهما يؤخذ ذلك منهم كل سنة... ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يتصدق عليه ولا من أعصى لا حرفة له ولا عمل...» المرجع السابق : 122 - 23 وفي نفس الموضوع قال الشيرازي : «وتأخذ منهم الجزية على طبقاتهم، على الفقير المعيل ديناراً، وعلى المتوسط دينارين والغني أربعة دنائير، عند رأس الحول». انظر : نهاية الرتبة في طلب الحسنة : تحقيق الباز العربي : دار الثقافة : الطبعة الثانية بيروت 1969 : 107

(195) المرجع السابق : الحججي : 63

(196) نفسه : ج 5 : 468

(197) المرجع السابق : 104

(198) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259

(199) ابن حيان : المرجع السابق : الحججي : 101



ماكان مفروضا على جميع الرعايا مثل «مفرم الحشدة» (200) فالناصر، استعدادا لغزوة الخندق «جبي وبالغ في حشد أهل الأندلس» (201) لم يكن الفلاح اذا ملزما بدفع جزء من انتاجه فحسب، بل وكذلك بتقديم بعض الخدمات للدولة. فكثيرا ماخطوب «القواد والعمال والامناء وغيرهم باستنفار الناس» (202) إلى الحرب. على الرغم من اعتبارهم «مطوعة» (203) لم يتورع الخلفاء عن إكراههم على ذلك. يقول ابن حيان (204) متحدثا عن الناصر «فبث كتيبه اليهم يحضهم على الجهاد، ويستنفرهم له، ويرغبهم فيه... ويشدد على عماله في الأندلس في ابتعاث من قبلهم وتضييق المعاذير عليهم، والاحتفال في ازعاجهم... فانبعث منهم خلق عظيم بين الكره والموافقة». ورغبة من الدولة في تعميم الضرائب الشرعية على جميع الفلاحين، كثيرا ماتخلت عن النصاب الشرعي (205) اللازم لجباية الزكاة وعملت بأسلوب «الحرص» (206) الذي انتقده ابن عبدون (207) بالقول : «والحرص بالجملة ظلم كله لأنه يؤخذ على غير وجهه عشور بدون نصاب». إضافة إلى معاقبة الفلاحين عند ادنى مخالفة بانزال الغرامات والذعائر بهم، لذلك انشئت خطة «التعقب والمحاسبة» (208) مع ذلك، احترمت التوصيات الفقهية بصدد التمييز بين

(200) نفسه : الحجي : 207. انظر كذلك : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 109

(201) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 433

(202) نفسه : ج 5 : 156

(203) نفسه : ج 5 : 146

(204) نفسه : ج 5 : 433

(205) قال عبد الواحد بن عاشر الأندلسي في منظومته :

وهي في الثمار والحب المشتر أو نصفه ان آلة السقي نجر

خمسة أوسق نصاب فيها في فضة قفل مائتان درهما

المُرشد المعين على الضروري من علوم الدين : شرح محمد أحمد ميارة : المطبعة الأزهرية : بدون

تاريخ : 77. مع العلم أن الوسق ستون صاعا والصاع أربعة امداد بمد الرسول، والنصاب ما يقارب

خمسة قناطير.

(206) قال ابن عبدون متحدثا عن الحرص : «فلا يجب أن يخرج واحد منهم حتى يوصيه القاضي ويحد

له ما يجب ويوصيه بالرفق والتحري وترك التشطط والافقة والحقد، فإن حرصوا الزيتون فانه يسقط

من حرصه الربع لآفة تنزل أو لعاهة تكون فليس يؤخذ زيتا، وتكون أجرته من عند رئيسه لا

على الأموال كالذي يفعلونه اليوم... وان حرصوا الزرع فلا يحرصون الا في الفشتار». Le Traite

D'Ibn Abdun, op. cit, p. 196 وهو ماأكده عريب بن سعد بقوله : انه في شهر يونيه يحرص

الزرع في الأندلس، انظر : Le calendrier de Cordoue, de L'année 961, texte arabe publié

par Dozy, Brill, Lyde 1873, p. 66

op. cit, p. 196 (207)

(208) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 51

ماعلى الزراعات المسقية وما على الزراعات البعلية(209) من زكاة. كثيرة هي الواجبات التي استمر الفلاحون يقدمونها علينا. لذلك أقيمت الأهرام العظمى بقرطبة لحزن ما «يجبى إليها (من) ثمرات كل جهة وخيرات كل ناحية»(210) وعندما فرغ المنصور من بناء الزاهرة «عمل داخلها الأهرام، وأطلق بساحتها الارحاء»(211) حتى بلغ ماحوته من أطعمة «مائتي ألف مدي ونيف»(212) ولعل في استحداث «خطة الهراية»(213) وتخصيص موظفين(214) للقيام عليها، مايكشف عن أهمية الجباية العينية، والتي شملت محاصيل مختلفة كما يبدو من محتوى هدية الناصر لأحد أعوانه تضمنت «القمح والشعير بشطرين بكيل قرطبة ألف مدي، الفول خمسون مديا، الحمص عشرة أمداد، التين بالكيل المذكور ثلاثة مائة قفيز، العسل ثلاثون قسطا، الزيت مائة قسط»(215)

مع ذلك ازدادت أهمية الجباية نقدا بالتدريج طوال عصر الخلافة. وليس أدل على تعايش هذين الشكلين من تخصيص خطة للجباية «بالناض والطعام»(216) على أن ازدهار التبادل التجاري وتداول النقد على نطاق واسع أفضى إلى تغليب الشكل الأول. لتسديده، اضطر الفلاحون إلى بيع محاصيلهم بأسواق المدن. لهذا الغرض كانوا يفدون يوميا على قرطبة، حتى اضطر المحتسب إلى منعهم من «انزال الزرع بأفنية المساجد»(217) مادامت هناك أماكن مخصصة لذلك مثل «زقاق الزراعين»(218) قرب مقبرة أم سلمة، و«الرحاب»(219) بالأسواق. بلغ هذا

(209) قال ابن حيان : «كانت الزكاة فيه العشر اذا سقته السماء والعيون، وان كان بعلأ أو سقي بالناضح فيه نصف العشر»، المرجع السابق : الحجى : 113 وهو ما نص عليه ابن عاشر في باب الزكاة بالقول : وهي في الثار والحب العشر أو نصفه أن آلة السقي نجر المرجع السابق : 74. ولا غرو، فقد روي عن الرسول قوله : «فيما سقت السماء العشر وفيما سقي بالدوالي والسواني والقرب والناضح نصف العشر». ابن آدم القرشي : المرجع السابق : 81

(210) ابن غالب : المرجع السابق : 295. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 459

(211) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 276

(212) ابن الخطيب : اعمال الاعلام : 115. «والمدي من ثمانية قناطر وهو المدي القرطبي». ابن غالب : المرجع السابق : 306

(213) ابن بسم : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 51

(214) فقد ذكر ابن حزم بان افراد اسرة عمرو بن عوف «كانوا بقرطبة يتولون الأهرام : الجمهرة : 313. كما تحدث عريب بن سعد عن اتخاذ «المراكين لقبض العشور» المرجع السابق : 66

(215) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 389

(216) ابن بسم : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 51

(217) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 87

(218) ابن الفرسي : المرجع السابق : 99

(219) ابن عبدون : المرجع السابق : 231

النشاط من الأهمية أن كانت قرطبة تستقبل «على سائر طرقها أيام اكتتابها من جلائب الغنم في كل يوم من أيام درور الجلائب بها — وهي معلومة — ما بين سبعين ألف رأس إلى مائة ألف رأس حاشا البقر» (220)

إن انتقال الفلاحين بمحاصيلهم من البوادي نحو المدن، كثيرا ما عرضهم لاستغلال محتكري المواد الغذائية (221) الذين اغتنوا بسرعة فائقة على حساب المنتج والمستهلك على السواء (222) كما أنهم لم يسلموا من تحايل الكياليين. «فالوارد بالدقيق إذا وصل إليهم اجتمعوا إليه وسألوه عن موضعه وأحواله وكيفية أسعار موضعه وكيف اشترى الطعام وما صدق الكيل له من الوزن وفي أي رحي طحن فإن كان بدويا وأجابه أنه أخذ من إصابته حرزا دون كيل وسمى لهم الرحي التي طحن فيه أمكنهم المؤاربة فيه والحيلة عليه وأمهنوا دقيقة بكل وجه» (223) إضافة للمغارم التي يدفعونها عند أبواب المدينة (224) و«مكس الرحاب» (225) الذي يجريه المتقلبون (226) لذا، لم يجد أغليبتهم بدا من التقاعس عن حمل محاصيلهم إلى المدينة. مما ساعد على بروز فئة من الوسطاء، عرف بعضهم باسم

(220) ابن غالب : المرجع السابق : 296

(221) قال يحيى بن عمر : «وأرى البدوين إذا أتوا بالطعام لبيعوه في سوق المسلمين وانزلوه في الفنادق والدور فأرى على صاحب السوق أن يأمرهم ألا يبيعوه إلا في أسواق المسلمين...» فإن قال البدوي... فمتى أرجع إلى بلدي... وأنا ما أقدر أقعد أكثر من يوم أو يومين... قال له حط من السعر نصف الثمن أو الثمن. أحكام السوق : تحقيق حسن حسني عبد الوهاب : الشركة التونسية للتوزيع : تونس 1975 : 114

(222) على الرغم من الإجراءات الردعية التي اتخذت ضدهم من طرف المحتسب. قال ابن عبدون : «لا يباع من الحنطة ممن عرف أنه محتكر أكثر من قفيز فأنهم يتفقون مع الدلاكين في سوم الشراء... والدلال يكيل لهم ويرسل لهم الجملة كلها ولا يشتريها أحد سواه... ومن هذا يغل السوم والسعر أيضا وهو باب ضرر للمسلمين». المرجع السابق : 232. ولقد أوصى يحيى بن عمر بالوقوف في وجههم بقوله : «... في هؤلاء المحتكرين إذا احتكروا الطعام وكان ذلك مضرا بالسوق أن يباع عليهم فيكون لهم رأس أموالهم والربح يؤخذ ليتصدق به». المرجع السابق : 113

(223) السقطي : المرجع السابق : 16

(224) يقول ابن عبدون : «ويجب أن يجد للبواب ما يأخذ مما يدخل عليه إذ هي عادة قد جرت فإن فيهم الرغبة والتشطط والخرقة، وإن غفل عنهم خرقوا العادة وصار ذلك كالقبالة بل أثقل وابتدعوا أبوابا من الظلم وتسببوا في أكل أموال الناس». المرجع السابق : 223

(225) نفسه : 220

(226) «مقبيل الرحاب لا يأخذ على القفيز من البائع أكثر من مد ومن عشرين ربعا من الدقيق وطلاء»، نفسه : 231. ويبدو أن هذا المكس كان يؤخذ من الفلاحين على الرغم مما نص عليه ابن عبدون بقوله : «من باع طعاما من داره أو زيتا أو ساقه من ماله لا يغرر عليه قبالة فقد أخذ السلطان أعشار أثمانها قبل». نفسه : 221

«الميارة الذين يبتاعون القمح ويسوقونه على دوابهم ويطحنونه بالأرعى ويحبونه للبلاد ويعيشون من ذلك» (227)

ما أن اوشكت الخلافة الأموية على نهايتها، حتى عمت الجباية النقدية معظم المحاصيل الفلاحية، بما في ذلك القمح والشعير، كما يستفاد من رسالة بعثها الخليفة علي بن حمود لأحد عماله نصها : «ولما تأملت أحوال أهل عملك من كورة جيان وذواتها وحصلت مايلزمهم اداؤه هذا العام من الطعام في العصور الواجبات تكفهم من شفقتي وأحاط بهم من عواطفني مآدى إلى رفع مؤونة طعامهم واعفائهم مما يلحقهم من العنت ويرجع عليهم من الدرك وكلف الحمولة إلى الأهرء، وما يتبع ذلك من الانتقاص ويتصل بالكيل من التطفيف، وتسقط التبعات ويخف الثقل. فانظر عندما يرد كتابي في توزيع مايجب على أهل عملك من الناض عن كذا وكذا من القمح والشعير، حساب كل مدي من القمح ستة دنانير، ومن الشعير ثلاثة، واشمل بتوزيعها الناس كافة» (228) وبصرف النظر عن الدوافع التي اضطرت علي بن حمود إلى اتخاذ هذا القرار، فتزايد التعامل النقدي في ميدان الجباية، وتحول الريع تدريجيا وطوال عصر الخلافة من ريع عيني إلى ريع نقدي، هو في حد ذاته مظهر لتراجع العلاقات الاقطاعية.

ما كان لهذه الوضعية الا أن تعمق تقسيم العمل بين البادية والمدينة، وتعمم علاقات التبادل فيما بينهما. كما ساهمت في ازدياد حساسية القطاع الفلاحي تجاه تقلبات القيم النقدية والأسعار. مع العلم بان هذا يفترض تقدما ملموسا في الانتاج الفلاحي (229)، فهل يمكن أن نستخلص مما سبق أن الفلاح الأندلسي كان يتبع إلى جانب القيم الاستهلاكية قيما تبادلية ؟.

واضح من خلال العرض أن فلاحى القطاع الذي نحن بصدد، كانوا يتعرضون لاستغلال الدولة بسيطرتها على جزء هام من فائض إنتاجهم. مقابل ذلك، كانت تضمن لهم الأمن وتحمي الملكية الخاصة وحقوق الأفراد والجماعات. اضافة لتقلدها مسؤوليات الدفاع عن الجماعة. لم يقتصر دورها على تقديم الخدمات، بل تجاوزها إلى الفعل في ميدان الانتاج. بصرف النظر عن تنظيمها «لصلوات الاستسقاء» خلال سنوات القحط، تكلفت بمواجهة مختلف الكوارث

(227) السقطي : المرجع السابق 24

(228) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 120

(229) سنعرض هذه النقطة بتفصيل لاحقا.

الطبيعية. فعندما عم الجراد «بلاد الأندلس فسرح بها وكان جله وأكثره بقرطبة حتى كثر به الأذى وعظم به البلاء، أبرز المنصور الأموال للناس وأمرهم بجمعه وعقره، وجعل جمعه وظيفة كل أحد بقدر طاقته، وأفرد له سوقا لبيعه من جانب السوق» (230) كما تكلفت بالأعمال الكبرى كاستصلاح الأراضي وتخفيف المستنقعات وإقامة مشاريع الري. وليس أدل على ذلك مما أورده ابن خاقان (231) قائلا : «كان الخليفة الناصر كلفا بعمارة الأرض وإقامة معالمها وتكثير مياهها واستجلابها من أبعد بقاعها وتخليد الآثار الدالة على قوة ملكه». وخلال مجاعة سنة ثلاث وثلاثمائة «كثرت صدقات الناصر لدين الله في هذه الازمة على المساكين وأهل الفاقة» (232) لم يكن خلفه أقل حرصا، ففي «سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، كانت بقرطبة مجاعة عظيمة فتكفل الحكم بضعفائها ومساكينها بما تقيم أرواقهم، وأجرى نفقاته عليهم» (233) بما يكشف عن اهتمام الدولة برعاية القوى المنتجة حتى تستطيع الاستمرار في أداء وظيفتها الاقتصادية.

على الرغم من تعدد وتنوع الجبايات الحكومية، فهناك من القرائن ما يدل على احتفاظ الفلاح بحجز من فائض انتاجه، استغله للرفع من مستواه المعاشي وتحسين وسائل عمله. فلقد استهل الناصر «ولايته بتخفيف المغارم عن الرعايا» (234) كما تفهم وضعية أهل طرطوشة «فاسقط عنهم الزكوات والصدقات» (235) ولم يتردد عن «الاعفاء لرعيته من كلفة (احدى الغزوات) ورفع مؤنتها عنهم، للذي نالهم من غزوة الخندق قبلها» (236) على نفس النهج سار بعده الحكم المستنصر الذي «اسقط من الجبايات المستقرة على الرعية أعدادا عي ذوي الادراك حصرها» (237) لم يمنعه ذلك عن إنفاذ عهده بعدئذ «في إسقاط سدس جميع مفرم الحشد» (238) حتى أصبح تخفيف المغارم سنة. فأول ما استهل به هشام خلافته ان أمر «باسقاط ضريبة الزيتون المأخوذة في الزيت بقرطبة وكانت إلى الناس مستكرهة فسروا

(230) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب : دار المنصور للطباعة والنشر 1973 : 115

(231) المرجع السابق : 45. ابن غالب : المرجع السابق : 303

(232) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 109 - 10

(233) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 236

(234) ابن خلدون : العبر : ج 4 : 138. المقري : المرجع السابق : ج 1 : 354

(235) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 468

(236) نفسه : 449

(237) نفسه : الحمي : 208

(238) نفسه : الحمي : 207

بذلك أعظم السرور (239) وسيرا على سياسة المنصور الذي أعفى «الناس من أجبارهم على الفزوة» (240) كان خلفه عبد الملك المظفر — حفاظا على شعبيته — يظهر العدل ويحمي الشرع ويرفق بالرعية ويحيط عنها بقايا بعد أن اسقط عن جميع البلاد سدس الجباية» (241)

حماية لهذه الإجراءات، شدد الخلفاء الأمويون المراقبة على ولائهم. فلقد كتب الحكم «يعتفهم على جرأتهم ويحذرهم من سطوته وعقوبته، إذ اتصل به أن بعضهم قد استزادوا زيادات فاحشات يعاملون بها الرعية ظلما» (242) وإذا ما عين أحدهم نصحه قائلا : «خذ بالرفق في أمرك، وقلة الرغبة في شأنك، واجتنب التحامل على رعيتك» (243) مع عدم الاستغناء عن بعث لجان قضائية باستمرار إلى الكور «لمطالعة رعاياها وتعرف أحوالهم والكشف عن سير أعمالهم» (244) مما شجع الفلاحين على الشكوى ضد أي اختراق للقانون. فلقد أرسل صاحب المظالم باستعجال إلى اشيلية «لحنة ما تشكاه أهلها من حيفه (الوالي) عليهم ليقفه مع المتظلمين منهم ويمتحن عليه ما نسبوه إليه من مظالمهم» (245) غالبا ما انتهت هذه التحقيقات بادانة الوالي ومصادرة أمواله، التي «توزع في الكور التي كانت إليه وقته تحللا من مظالم أهلها» (246)

في ظل هذه الظروف، لم يعد هم الفلاح ينحصر في إيجاد القوت اللازم للحياة، بل أخذ يتطلع إلى الغنى بمراكمة ما فضل من الضرائب من فائض انتاجه. وليس أدل على ذلك من شهرة الأندلس «بالتملك الفاشي في الخاصة والعامة» (247) لذا، فيبيع المحاصيل الفلاحية، لم يكن لتسديد الواجبات نقدا فحسب، بل دلالة على اندماج البوادي — بحكم البنية الاقتصادية الجديدة — في إنتاج القيم التبادلية. ومما يدل على عمق هذا التحول، شموليته للمحقول الصغيرة. فلقد كان أحد الفلاحين «يقم عيشه من مويل كان له بحصن ابيلة أو المهذومة من سماق وشيء

(239) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259

(240) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 78

(241) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 3

(242) نفسه : ج 2 : 239

(243) ابن حيان : المرجع السابق : المحمي : 78

(244) نفسه : 100

(245) نفسه : 86

(246) ابن بسم : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 67 - 68

(247) ابن حوقل : المرجع السابق : 104

من عنب وتين يصير إليها في كل عصر فيجمع ماله في تلك الصويرة ويسوقه إلى قرطبة ويتنازع به قوته» (248)، لم يعد هذا الفلاح مضطرا لإنتاج ما يحتاج إليه للاستهلاك العائلي، مادام قادرا على تحويل محاصيله نقدا. وهو ما أكد عليه ابن بشكوال (249) بقوله : ان فلاحا «كان يخصص ما يسوقه من كرمه ولو كان عنقودا واحدا لاحصاء الزكاة وكان يتولى عمل عنب كرمه بنفسه». كما أنه «إذا ابتاع اعطى دراهم طيبة لا دلسة فيها ولا زائفة وإذا بايع اشترط ذلك» (250) ان أهم ما تكشف عنه هذه النصوص هو مدى شيوع العلاقات التبادلية.

نخلص إلى أنه على الرغم من استمرار بعض المظاهر الاقطاعية في العلاقة القائمة بين الدولة والمنتجين، فجميع العناصر تشير إلى بداية تحولها الرأسمالي.

استمرت الاستغلاليات الكبرى — كما اتضح سابقا — تشغل حيزا هاما باليوادي الأندلسية. منها الممتلكات السلطانية وما تبقى من الاقطاعيات البيروقراطية والعسكرية، إضافة إلى املاك الأعباس والتجار. فما هي طبيعة العلاقة التي ربطت هؤلاء الملاكين بالمنتجين حول العملية الانتاجية.

من المتعارف عليه أن دور العبيد بالأندلس — على كثرتهم — اقتصر على تقديم الخدمات : ادارية كانت، عسكرية أم منزلية. حتى ضرب بهم المثل في اوساط العامة على الفتور والكسل (251) مع ذلك، كثيرا ما اضطر بعض السادة إلى تكليفهم بمهام في الانتاج الفلاحي. قلة منهم فقط، هي التي ساهمت فيه بفعالية. ففي عصر الولاة كان اربطاس يملك «المشجر الذي على وادي شوش وما فيه من البقر والغنم والعبيد» (252) استمرت هذه الظاهرة سارية المفعول خلال عصر الخلافة. فعبد الملك بن شهيد اشترى «مائتي نسمة من رقيق الصقلب منتقاة» (253) للاستعانة ببعضها في تعمير الضياع الشاسعة التي كانت له بكورة تدمير. وليس أدل على صحة هذا الاعتقاد مما أورده ابن حيان (254) عن الفتى

(248) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 297

(249) نفسه : ج 1 : 260

(250) نفسه : ج 1 : 261

(251) في أحد أمثاله : «ليس يقال للفتى فتى حتى يقبل في الشتاء : الزجاجي : المرجع السابق : ق 2 : 270. ومن المعلوم أن القبلولة في فصل الشتاء دليل على الفتور والكسل.

(252) ابن القوطية : المرجع السابق : 62

(253) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 198

(254) المرجع السابق : الحجي : 107. يقول بروفنسال بهذا الصدد، ان من الصقالبة «من أصبح غنيا واكسب أراضي شاسعة وامتلك عبيدا» Espagne mus. au X^e S, op. cit, p. 30

الكبير دري الذي أهدي للخليفة الحكم احدى ضياعه «وما كان بها من عبد وأمة وثور ودابة». واضح من خلال هذا النص أن العبيد والاماء كانوا يمارسون العمل الفلاحي المنتج. أكد على ذلك ابن سهل (255) بقوله : ان «من كان بمينة العجب موقفا لعمارتها إنما كان من عبيد مسمين سميت نساؤهم واولادهم في الكتاب المدون للقضاة وحجرت على العبيد في نكاح الحرائر». رغم ذلك عجزت العلاقات العبودية بالقطاع الفلاحي عن الصمود في وجه التطورات الجديدة فتوقعت في نطاق ضيق جدا، بعد أن فقدت كثيرا من مضمونها. فلقد خطب قاضي الجماعة بالقول : «لما قتل ابن نيرة وابنه أشكل عليك أمرهما ولم تعلم أهما من ابناء الحرير أم من أبناء الأماء» (256) لم تعد هناك، إذا علاقات إنتاج عبودية واضحة تميز العبيد عن الأحرار. ولاغرو، فلقد شجع الخلفاء عتق الرقيق. ففي سنة أربع وستين وثلاثمائة «أنفذ الخليفة اعتاق جمع كثير من عبيد له واماء» (257) ليندجوا في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

حقيقة أن هناك من الملاكين الكبار من اقتصر على احتياز الأرض. لكن أغلبهم استحوذ — إلى جانب ذلك — على باقي الوسائل اللازمة لممارسة الانتاج الفلاحي. فهناك من كانت لديه «وثائق خمسمائة زوج مكتسبة» (258) ولقد عبر ابن حيان (259) عن ضخامة ما تملكه أحدهم متسائلا : «فكم من عوامل البقر مسومة بالاحتراث لسنام الأرضين». المنصور ابن أبي عامر نفسه كان شغوفا «بجمع آلات الحرث ونحوها» (260) تجاوزت آفاق البعض منهم هذه الأمور، نحو السيطرة على مختلف مرافق الحياة وان لم تكن منتجة. بهذا الصدد صرح ابن شهيد قائلا : «وكذلك صنعت في قرية شيرة... حتى ابتعتها الآن باحوازها وجميع منازلها وربوعها» (261) معنى هذا، ان من الفلاحين بهذا القطاع من حافظ على وسائل انتاجه الخاصة، كما يستفاد من نص لابن سهل (262) بقوله : «قام عند صاحب السوق بقرطبة رجل فقال إن الزرع الذي بقرية فلانة بيني وبين هذا

(255) المرجع السابق المخطوط : 87

(256) نفس المصدر والصفحة.

(257) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 206

(258) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 198

(259) نفسه : ق 1 : م 2 : 391

(260) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 595

(261) نفسه : ج 1 : 359

(262) المرجع السابق المخطوط : 57

بالسواء تشاركنا في زراعته وإقامته وكانت الدواب والبقرة تولينا بها الزرع بيننا. ومنهم على العكس من كان معدما، لا يملك ولو مسكنه الخاص.

ففي بعض المناطق الواقعة تحت نفوذ الاقطاعيين، لم يجد الفلاح المعدم بدا من تقديم السخرة. لذلك شبه الطرطوشي (263) علاقة الطرفين بتلك التي للتاجر بتجارته، بقوله : «كانت الأرض في ايدي الاجناد فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين ويروبنهم كما يربي التاجر تجارته». ومعلوم ماللتاجر من حقوق على تجارته. يورد ابن عبدون (264) بهذا الصدد نصا كاشفا عن طبيعة هذه العلاقة اذ يقول : «يجب أن يخرج الجند والأعوان في كل وقت للبحث عن العزاب فانهم ذرة سراق حلالون لاسيما عند خلاء القرى في زمن الصيف فيجب أن يكون الحفز والاحتراس بالجند في ذلك الوقت أكثر، يجب أن يخرج الشبان إلى عمل الضيعة ويبقى الشيوخ في القرى لطرح الذكار ويجبروا على ذلك». واضح بان هناك اجبار لجميع سكان هذه القرى على تقديم السخرة عند حلول مواعيد الأعمال الفلاحية الكبرى، وكذلك تحت مراقبة وضغط الجند والحراس. كما يستفاد من النص، ان مثل هذه العلاقة، غالبا ماأثارت مواجهة سلبية، خصوصا في صفوف الفلاحين الشباب، تجلت في هروبهم عن أداء الخدمة. بالمقابل يقدم السيد الاقطاعي للعائلة الفلاحية قطعة أرض قصد ضمان قوتها اليومي. من المعلوم أن تحصيل الربح على شكل سخرة يعتبر من الأشكال الأكثر تخلفا واستغلالا في النظام الاقطاعي. وليس أدل على ذلك مما خاطب به أحد الجند المنصور قائلا : «لقد أعطيتني من الضياع ماانصب علي منها من الأطعمة ماملاً بيوتي وأخرجني عنها» (265) على الرغم من ضعف مردودية المنتج في ظل الظروف السابقة. على أن ما توصلنا إليه من نتائج فيما يخص الوضعية القانونية للأرض كفيل بإبراز مدى هامشية هذه العلاقات.

في حين تم وضع كثير من الضياع الكبرى والمتوسطة موضع استغلال بواسطة عقود منظمة للعلاقة بين الملاك والمنتج. ولقد ركز الفقه الاسلامي بهذا الصدد

(263) سراج الملوك : 107

(264) المرجع السابق : 244 - 45

(265) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 417

على تفصيل حيثيات هذه العلاقة (266) منها عقود المغارسة (267) والمساقاة (268) والمزارعة (269) في جميع هذه الحالات، تعتبر الأرض أهم ما يقدمه الملاك، والعمل أهم ما يقدمه المنتج. أما باقي العناصر الضرورية لممارسة الانتاج من زيجة وآلات وبذور وغيرها، فيختلف مصدرها باختلاف وضعية كل طرف. فمن الفلاحين من له قدرة على توفير هذه العناصر، أو جزء منها. ولاغرو، فقد نعت العلاقة بين الطرفين باسم «الشركة» (270) هكذا فما يساهم به كل طرف هو الذي يحدد مقدار ما يأخذه من المحصول (271) وكثيرا ما يلتزم المنتج بضمان الاستهلاك العائلي للملاك من المواد الغذائية. فلقد ذكر ابن خاقان (272) ان القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى «جاءه في بعض الأيام من باديته حمل دقيق عليه قفص دجاج». حقيقة ان الفلاح يتعرض لاستغلال الملاك الذي يسيطر على فائض إنتاجه، لكن لا تربطه به علاقات التبعية الشخصية، ولا يقهره ارغام قانوني للارتباط بالأرض.

(266) انظر: ابن عاصم الأندلسي الفرناطي: تحفة الحكام: مطبعة الشرق: ج 2: مصر بدون تاريخ: 169 - 96

(267) يقول ابن عاصم:

الاعتراس جائز لمن فعل من له البقعة أو له العمل
والحد في خدمته ان يطعمها ويقع القسم بجزء علمها
نفسه: ج 2: 185. وبهذا الصدد يقول الشارح: «المغارسة جعل وذات شركة الرصاع هي عقد تعمير أرض شجر بقدر معلوم كالاجارة والجمالة أو بجزء من الأصل نفسه: 184.

(268) يقول ابن عاصم:

إن المساقاة على الغنصار لازمة بالمقصد في الأشجار
والزروع لم يبس وقد تحققت قبل مع العجز وقيل مطلقا
نفسه: ج 2: 179. ويقول الشارح: «ومعنى المساقاة أن يدفع الرجل كرمه أو حائط غنله أو شجر تينه أو سائر شجرة لمن يكفيه القيام بما يحتاج إليه من السقي والعمل على أن ما اطعم الله من ثمرها يكون بينهما نصفين أو على جزء معلوم من الثمرة. نفس المرجع والصفحة. يقول بروفنسال: في المساقاة لا يأخذ المنتج سوى ثلث المحصول. Espana musulmana, op. cit, p. 151.

(269) يقول ابن عاصم:

إن عمل العامل في المزارعة والأرض من ثلثان فلا ممانعة
ان أخرج البذور على نسبة ما قد جملاء جزوا بينهما
كالنصف أو كعشره أو السدس والعمل اليوم به في الأندلس
والثمة بالمقصد كالاجارة وقيل يمل بالبدء في العمارة

المرجع السابق: ج 2: 191 - 92. انظر كذلك توضيحات ليفي بروفنسال في: Espana

musulmana, op. cit, p. 151

(270) ابن سهل: المرجع السابق المخطوط: 57. والمنتج بهذا القطاع عرف باسم «الشريك». (271) فهناك من المنتجين من يأخذ ثلاثة أرباع المحصول، ومنهم من يأخذ النصف ومن لا يتجاوز نصيبه

الربع. Provençal, Espana musulmana, op. cit, p. 151

(272) المرجع السابق: 54

بلغت العلاقات الاقتصادية من التفكك، أن أقدم بعض الملاكين على كراء أراضيهم بقدر معلوم من المال (273) بهذا الصدد خالف أهل الأندلس المذهب المالكي فاجازوا «كرائها بالثلث أو الربع مما تنبته» (274) ولقد كانت املاك الأقباس الأكثر ممارسة لهذه الطريقة (275) وهو ما اشتهر لديها باسم القبالة (276) التي تنعقد بواسطة المزايدات العلنية. يقول ابن سهل (277) «وما كان الدلال يستتر بذلك بل يقوله في مجالسه عند عقد القبالة ويقول فيما يبلغ الاثمان العظيمة، لو حصل من هذا الثلث أو الربع لكان حسنا». معنى هذا، أنه غالبا ما يعجز الفلاح المعدم أو الصغير عن الحصول على الأرض بهذه الطريقة. المتقبلون اذا هم عبارة عن مستثمرين وسطاء، يكترون الأرض ثم يسندون العمل فيها لغيرهم مقابل أجر نقدي أو عيني ويحققون بذلك الربح. قال عنهم ابن سهل (278) «متى ابتاع منهم مبتاع ورقة من أوراق الخضر فخر فيها خسرانا كثيرا خفضوا عنه واحسنوا إليه استيلافا له واستجلابا بالمناجرة واستكثارا من معاملته». تأرجحت وضعية هؤلاء الوسطاء بين الغنى والفقر، لذلك «كانت عادة القضاة بقرطبة في الاحسان إلى متقبلها ومتقبلي أرضها اذا شكوا وضعية أو جائحة استيلافا لهم» (279) خصوصا «وان قبالات الجنات في الأغلب إنما تدور عليهم وانها ليست كالأرضين التي يعانها أكثر الناس» (280) نحن اذا أمام علاقات استثمار في طور رأسمالي مبكر، عاجزة عن الوقوف على قدميها دون مساعدة الدولة.

أورد ابن عبدون (281) نصا بالغ الأهمية في الكشف عن انهيار مختلف أشكال علاقات الانتاج الما قبل الرأسمالية في المجال الفلاحي بقوله : «يجب أن يجعل في

(273) يقول ابن عاصم :

والأرض لا تكسرى بجزء يخرج منه والسنخ مع كسراء مثل يخرج منه
المرجع السابق : ج 2 : 154. ويضيف الشارح : «يجوز كراء الأرض بالعين والعرض وغيرهما
ماعدا شيئين الطعام وان لم تنبه وان لم يكن طعاما كالقطن والكتان» نفس المصدر والصفحة.

(274) نفس المصدر والصفحة.

(275) انظر : ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 81. ولقد أورد بهذا الصدد نصا مطولا
ومفصلا : 85 - 86

(276) تختلف مضمون القبالة باختلاف المرحلة التاريخية. فخلال العصر السابق واللاحق للخلافة الأموية،
اتخذ شكل الالتزام الاقتصادي، بينما كان في عصر الخلافة أشبه بالاستثمار الرأسمالي.

(277) نفسه : 83

(278) نفسه : 86

(279) نفسه : 85

(280) نفسه : 86

(281) المرجع السابق : 246 - 47

موقف رجاله الخدمة رجل مثل خير يفصل بين الناس اذا اختلفوا في وقت الانطلاق فان هذه الطائفة غير منقادة للحق لأنهم شبان وعزاب فيكري (المراء) نفسه بالنهار بأجرة معلومة إلى وقت معلوم ومن حلول الوقت يترك العمل ويرجع إلى التلذذ وقلة الانصاف ويعقل نفسه بجمع الخطب أو يظهر أو يمضي إلى حاجة الانسان وشبه ذلك في الموضوع دون عمل حتى يحين الوقت ويأتي كأنه قد وفاك حقك». ان هذا النص غني عن البيان، بحيث لا يترك مجالاً للشك في وجود علاقات انتاج رأسمالية بالقطاع الفلاحي. فتكس العمال بالموقف استعداداً لبيع قوة عملهم لطالبا مقابل أجر يومي محدد ولفترة زمنية معينة، يفترض حدوث خلل واسع النطاق في البنية الاقتصادية الاقطاعية. مما أفضى إلى افراز أيدي عاملة حرة من جميع الارتباطات. كما تتضح من النص أهمية الوقت المستغرق في العمل، وإصرار المشغل على استنزاف المدة الكاملة المتعاقد عليها. وهو ما أكد عليه أبو الخير الأندلسي (282) بقوله: «وإذا كان الفلاحون كثيرين فإنه ينبغي ألا يعملوا جميعا في موضع واحد لأنهم اذا اجتمعوا كثر حديثهم وأشار بعضهم على بعض بالمكر والخبث في العمل» بما يكشف عن مستوى وعيهم بالاستغلال والأشكال السلبية لمقاومتهم له. ان وجود موقف للعمال، يدل على امكانية تطبيق قانون العرض والطلب على سوق العمل، وانعدام الترسيم في العمل لمدة طويلة. فعند حضور المشغل إلى الموقف صبيحة كل يوم يختار من الفلاحين الشباب فان الشباب أقوى على اغتناء الظهور والانتعاب والمداومة على العمل من ذوي الأسنان والشباب أطوع وأصح أبدانا وأدوم نشاطا وأصبر على الحر والبرد» (283) قوة العمل إذا هي المطلوبة وليس الخبرة والتجربة، بما يكشف عن حدوث تقسيم للعمل الفلاحي إلى عضلي وتقني. فلقد كان على كل مجموعة عمل «أمين حسن الهدى والأخلاق له حظ من صلاح ودين وصدق لسان ومحبا للعمارة وحرصا عليها متيقضا ينبعث من نومه قبل العمالين ليقتدي به أهل القرية» (284) وباعتباره مسؤولا عن الجانبين التنظيمي والتقني فالمطلوب منه «ألا يؤخر عمل وقت وإبان إلى خروجه» (285) وإذا ما استعصت عليه مسألة «فليستشر أهل المعرفة» (286) في حين تطلبت بعض الأعمال نوعا من المهارة والخبرة، لذلك «لا يجب أن يدخل

(282) المرجع السابق : 9

(283) نفس المصدر والصفحة

(284) نفسه : 10

(285) نفس المصدر والصفحة

(286) نفس المصدر والصفحة

على قلع الكتان الا يحسن يقلعه بالذراع فهو أحوط له وأقل لكسر خيوطه» (287)، على أن العمل المأجور يتطلب حوافز للرفع من فعالية اليد العاملة، لذلك نصح المشغل بالقول : «اجعل العمال اثنين اثنين ليعمل الكسلان منهم على عمل النشط الدائم ويستحث بعضهم بعضا ووكل بعضهم لبعض ممن تثق به واجعل له على ذلك شيئا» (288)

والجدير بالملاحظة، أن عجز الأجور عن الاستجابة لمتطلبات الأسرة المعاشية دفع إلى إعادة النظر في تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، فانصرفت هي الأخرى للبحث عن الشغل. وهو ما أبرزه أبو الخير (289) في قوله : «وما يقلعه النساء باليد دون الذراع يكسرن في الخيوط مقدار أجورهن».

إن انهيار علاقات القنانة وشيوع العمل المأجور، غالبا ما اضطر بعض الملاكين إلى استغلال نفوذهم السلطوي أو المعنوي لتعمير أراضيهم بدون مقابل. فلقد كان لأحد الفقهاء ضياح «بقرب مقبرة قريش وكان يعتمرها بيده في نفر من الطلبة» (290)، ولم يتورع حاكم مدينة قرطبة عن استعمال «أكثر حرسه في احتقار كرومه» (291)

صفوة القول أن ظهور العلاقات الرأسمالية الاستثنائية بالقطاع الفلاحي كان له أبلغ الأثر في تفكيك عرى العلاقات القديمة، من عبودية وقنانة. دون أن يصل بها التطور إلى حد استئصالها بصفة نهائية.

جـ — القوى المنتجة :

إن ما انتبهنا إليه من خلاصات بصدد علاقات الانتاج، يفترض حدوث تطور ملموس في القوى المنتجة. وهو ما أكدته معظم الدارسين (292) ويعتبر ميدان الري مصداقا لمعانيه هذه المسألة. فمن المعلوم أن الأندلس تتوفر على شبكة هامة من الأنهار الكبرى (293) وضعت إمكانياتها موضع استغلال مكثف «بواسطة السدود

(287) نفسه : 141

(288) نفسه : 10

(289) المرجع السابق : 141

(290) ابن الأبار : الكلمة : ج 2 : 751

(291) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 127.

(292) انظر : Dozy, op. cit, T II, p 173. أحمد بدر : المرجع السابق : عصر الخلافة : 230. محمود

اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 152 — 54.

(293) حددها احمد الرازي بقوله : «والأندلس تسقى بواسطة تسعة أنهار غزيرة» Razi, op. cit, p 62.

ومختلف نظم الري» (294) التي تطورت وتنوعت بشكل لم يسبق له مثيل. فالناعورة مثلاً استعملت في الشرق قبل عدة قرون (295) لتخضع بعدئذ لتحسينات هامة بأندلس الخلافة، حتى بلغ «ارتفاعها تسعون ذراعاً، وهي تصعد الماء إلى أعلى القطرة، والماء يجري على ظهرها فيدخل المدينة» (296) بمعنى أنها أصبحت كفيلة بتوسيع مجال سقيها ليشمل مناطق أكثر ارتفاعاً وبعداً (297).

لم تستثن مياه العيون كإمكانية طبيعية من مشاريع الري الكبرى التي انجزت خلال هذا العصر. فجبل جيان — على سبيل المثال — كانت به «إثنا عشر عينا ثلاث عليها أرحية تقوم بالأندلس ومن ثم مرة قرطبة وثمارها كثيرة وصف ما شئت من طيبها ورحبها فإنها جنة الأندلس» (298) أكد أبو الخير (299) على ذلك بقوله: «إن أوفى المياه له (يعني البصل) الماء العذب الرطب مثل الأنهار والعيون بما يكشف عن مكانة المصدر الذي نحن بصده في عمليات السقي.

مع ذلك، فكثيرة هي المناطق التي تفتقر إلى المجاري الدائمة والعيون، حتى اضطر سكانها إلى اتخاذ «مشاربهم من آبار» (300) لم يقعدهم ذلك عن ممارسة الزراعات المسقية بواسطة استغلال المياه الجوفية. مما تتطلب بعض المعلومات النظرية، فانكبوا على البحث عنها في الكتب اليونانية (301) ليعملوا بعدئذ على تطويرها بالعمل والتجربة. هكذا أصبحوا يعرفون «الحشيش والنبات الدال على الماء لما فيه من النفع لمن أراد حفر بئر أو شبهه» (302) ولم يعجزوا عن استطلاع «طعم ماء ذلك الموضع الذي وجدت فيه تلك الأعشاب» (303) وعن إدراك «بعد الماء عن وجه الأرض وقربه» (304) لذلك لم يتردد ابن غالب (305) عن تشبيه أهل الأندلس باليونانيين «في استنباطهم للمياه».

.Loc. cit (294)

.Balbas, Las norias fluviales en Espana, in AL-Andalus Vol V, 1940, p 196 (295)

(296) شكيب ارسلان: المرجع السابق: ج 1: 102.

(297) تحدث بلباس عن ناعورة مشهورة كانت بقرطبة، استحدثت لندرتها أن تكون رمزا تذكاريًا في طوابيع

المدينة خلال القرن 14. انظر: Las norias fluviales, op. cit, p 201.

(298) المقدسي: المرجع السابق: 234.

(299) المرجع السابق: 170.

(300) المقدسي: المرجع السابق: 223. ولقد حاول حصر المناطق التي تعاني من مشاكل الجفاف في أماكن متعددة من كتابه.

(301) وبالمخصوص كتاب قليون البربطي أحد المصادر الأساسية لأبي الخير.

(302) أبو الخير: المرجع السابق: 5.

(303) نفسه: 6 - 7.

(304) نفسه: 8.

(305) المرجع السابق: 281. انقري: المرجع السابق: ج 3: 151.

وعلى الرغم من تجهيز الآبار المخصصة للسقي «بالسواني» التي تحركها القوة الحيوانية (306) يبدو أن مستوى تطور وسائل الإنتاج لم يتوقف عند الحدود المعهودة لدى الأمم والحضارات السابقة والمعاصرة، بل وحتى اللاحقة لعصر الخلافة. أورد الضبي (307) بهذا الصدد نصا مؤكدا على صحة هذا الاعتقاد بقوله : «في رجل يعرف بابن مدرك ادعى عمل آلة محرك في السانية دون محرك». مما أثار سخرية أحد الشعراء، فقال فيه :

«قل لابن مدرك الذي لم يدرك إخراج ماء البئر بدون محرك
طوق الحماقة حمة مسلوكة وطريق حمقك قبل ذا لم يسلك» (308)

إن أهم ما يكشف عنه هذا النص — على الرغم من فشل التجربة — أن ثمة تطلعات في أندلس الخلافة لايجاد قوى محركة بديلة عن القوة الحيوانية. على أي فهناك من القرائن ما يكشف عن شيوع السقي بواسطة ضخ المياه. ففي قسطللة وغيرها، كان الفلاحون «يسقون الآبار بالسواني» (309) ومن أمثال العامة (310) ما يكشف بوضوح عن الأهمية الفلاحية للآبار. إضافة للخزانات التي أقيمت خصيصا للحفاظ على مياه الأمطار، استعدادا للفصل الجاف. وهو ما أكدته عريب بن سعد (311) بقوله : «وفيه (يعني شهر دجنبر) يدخر ماء المطر في أجباب». برهن ابن حيان (312) على استعمال هذه المياه لأغراض زراعية بقوله : عندما أفضى الجفاف بكورة قرطبة إلى «قحط الجباب بطل الحرث».

لم تكن شبكة توزيع المياه السقوية أقل تطورا. فبعد استخراجها، يمكن «استجلا بها من أبعد بقاعها» (313) نحو المزارع. حقيقة استفاد الأندلسيون بهذا الصدد من التجارب اليونانية كما يتضح من نص لأبي الخير، إذ قال : «لابد لمن أراد قود ماء من موضع إلى مدينة أو قرية أو نحوها من تصفح هذا الكتاب» (314) مع ذلك، يبدو أنهم ساهموا في تطويرها، فاجروا «المياه العذبة

(306) وهو ما يتضح من أحد أمثال العامة بقولهم : «بحال حمار السانية بمشي فارغ وبجي فارغ». الزجالي : المرجع السابق : ق 2 : 152.

(307) المرجع السابق : 508.

(308) نفس المصدر والصفحة.

(309) المقدسي : المرجع السابق : 223.

(310) إذ قالوا : «الرزق في البئر» الزجالي : المرجع السابق : ق 2 : 118.

(311) Le calendrier de cordoue, op. Cit, p 117.

(312) المرجع السابق : ج 5 : 476.

(313) ابن غالب : المرجع السابق : 303.

(314) يقصد كتاب قليون البربطي اليوناني : المرجع السابق : 5.

المجلوبة من جبال قرطبة على المسافات البعيدة، وتمنونا المؤن الجسيمة حتى أوصلوها إلى القصر المكرم، وأجروها في كل ساحة وناحية من نواحيه في قنوات الرصاص تؤديها منها، إلى المصانع» (315) ومن أمثال العامة (316) ما له دلالة عن مدى تعقيد النظام الهيدروليكي بالأندلس. مما اضطر الخلفاء الأمويين إلى إنشاء خطط بالكور عرفت باسم «وكالة الساقية» (317)

أورد ابن حيان (318) نصا كاشفا عن مدى تحكم الأندلسيين في تنظيم المياه، ومقاومتهم لمخاطر الجفاف، إذ قال : فعندما «أحل العام بالأندلس المحل العام الذي لم يعهد فيها بمثله ولا سمع كاتصاله إذ تبادت على محلها وظنت السماء بوبلها، فلم تنض بقطرة ولا بلبت مدرة. فأقام الناس مع ذلك بحال صالحة، لم تنفق أسعارهم كل الانفاق لاحتباس، ولا تبدلت لهم حال بشدة الأعمال، بل بقيت النعم وسطهم وافرة، واستمرت البركات بينهم ظاهرة». فأين نحن إذا من تلك الكوارث التي طالما ترتبت عن مثل هذه الحالات خلال العصر السابق.

ينطبق نفس الشيء على الفيضانات التي تضاءلت مخاطرها، حتى عجزت الحوليات التاريخية (319) عن إيجاد ما تحكيه في هذا الموضوع. بما يشير إلى تنظيم تصريف الأنهار بواسطة السدود. نجد تأكيد ذلك في نص للادرسي، إذ قال : «وتحت القنطرة يعترض رصيف سد مصنوع من الأحجار القبطية والعمد الجاشية من الرخام» (320) إضافة لاستصلاح ضفاف الأودية والسفوح. ندرك إذا مغزى ما ذكره الرازي (321) عن قرطبة، إذ قال : «ونهرها الساكن في جريه، اللين في انصبابه، الذي تؤمن مغبة ضرره في جملة».

(315) Razi, op. cit, p 65 ولقد أورد المقرئ هذا النص منقولا عن ابن بشكوال : النفع : المرجع السابق : ج 1 : 464.

(316) إذ قالوا : «القطاع تطلع الماء للصنع»، مما يدل على أن المشكل ليس تقنيا بقدر ما هو مادي. الرجال : المرجع السابق : ق 2 : 79.

(317) ابن بسام : المرجع السابق : ق 3 : م 14. ابن الخطيب : الاطاحة : م 3 : 292.

(318) المرجع السابق : ج 5 : 383 - 84.

(319) فلقد اكتفى ابن عذاري في حديثه عن فيضان سنة 321 بالقول : «وفيها كان المد العظيم بنهر قرطبة التام لقطرتها». المرجع السابق : ج 2 : 210 وكذلك ففي سنة 334 «كان السيل العظيم بقرطبة... فهدم من آخر القنطرة وثلم الرصيف»، نفسه : ج 2 : 213. على العكس ففي أواخر عصر الخلافة تهدمت المنشآت الهيدروليكية في إطار الحروب الأهلية، مما أدى بفيضان سنة 401 هـ إلى أن «هدم أرباض قرطبة نحو ألفي دار وما لا يحصى من أمتعة الناس وأموالهم». نفسه : ج 3 : 105. بما يؤكد على مدى تطور قوى الإنتاج خلال عصر الخلافة.

(320) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 144.

(321) Razi, op. cit, p 64 وهذا النص منقول لدى المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 480.

تجاوزت قدرات الفلاح الأندلسي، مواجهة الجفاف والفيضانات، إلى الحد من خطورة التجمد، بإقامة الحقول المغطاة. أفصح عن ذلك عريب بن سعد⁽³²²⁾ قائلا : «ويغطا الخضرة والأترج والموز والياسمين لكلا يضرها الجليد».

مكن هذا التقدم الملموس الذي طرأ على وسائل الانتاج من توسيع القطاع السقوي، حتى غدت «أغلبية مناطق الأندلس، الشرقية منها والغربية مسقية»⁽³²³⁾ ولدى الرازي⁽³²⁴⁾ معلومات مفصلة عن حجم هذا القطاع بكل كورة على حدة. فبينما لا يتجاوز بعض البساتين المعزولة في بعضها⁽³²⁵⁾ توفرت أخرى على ما لا يحصى من «الحقول المسقية»⁽³²⁶⁾ في حين بلغ الأمر بكورة تدمير أن أصبحت «كل أراضيها مسقية بواسطة النهر، على غرار وادي النيل بمصر»⁽³²⁷⁾ هكذا حق لبعضهم⁽³²⁸⁾ التصريح بأن الأندلس «قد خصها الله من الري وغدق السقيا».

الحقيقة أن المجال الفلاحي بأسره شهد اتساعا شاملا. على العكس، انحصر خلال العصر السابق في نطاق ضيق. فحتى قنانية قرطبة — على خصوصيتها — كانت عبارة عن مراعي جرداء لذلك سمي طرف منها عندئذ «صحراء الربض»⁽³²⁹⁾ لتتحول خلال عصر الخلافة جنة خضراء «أحدت بها البساتين والزيتون والقرى والحصون والمياه والعيون من كل جانب»⁽³³⁰⁾ بما في ذلك جبل قرطبة «المسمى بالعروس المغروس بالكروم والزيتون وسائر الأشجار وأنواع الأزهار»⁽³³¹⁾ إلى درجة أن «خنزيرا وسط المزارع طردته خيلهم فاقتحم شوارع قرطبة وأكثر أهلها لا يعرفون ما هو لسعة عمارتهم وعدم الوحش بباديتهم فضلا عن حاضرتهم»⁽³³²⁾ ينطبق نفس الشيء على إقليم اشبيلية الذي «لا تكاد تشمس فيه بقعة لالتفاف زيتونه»⁽³³³⁾ بل وعلى مجموع حوض الوادي الكبير الذي كان

.op. cit, p 109 (322)

.Razi, op. cit, p 62 (323)

.Ibid, Passim (324)

(325) مثل كورة اكشونة وسرقسطة وغيرها : Ibid, pp 78-91.

.Ibid, p 68 (326)

(327) Ibid, p 70 نقل ابن غالب هذا النص : المرجع السابق : 84 — 85.

(328) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 2.

(329) ابن حيان : المرجع السابق : محمود علي مكي : 159.

(330) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 460.

(331) ابن غالب : المرجع السابق : 295.

(332) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 23.

(333) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 158.

«محفوظا بالبساتين» (334) لا تند باقي الكور عن هذه القاعدة «فلقد كانت بقيرة من الأشجار أن غطيت كل أراضيها» (335) وليس أدل على شمولية هذه الظاهرة مما أورد المقرئ (336) قائلا : «فمتى سافرت من مدينة إلى مدينة لا تكاد تنقطع العمارة ما بين قرى ومياه ومزارع والصحاري فيها معدومة». ومن أمثال العامة (337) ما يدل على اتساع الرقعة المزروعة، بلغ ببعض المناطق أن حرم الرعاة عن ممارسة نشاطهم. غير ابن الخطيب (338) عن هذه الحقائق بالقول : إن «الدولة المروانية قد بركت وسط المرعى». ما كان لكيان تحكمه علاقات إقطاعية تحد من فعالية قواه المنتجة، أن يضع كل هذه المساحات الشاسعة موضع استغلال كثيف.

على أن تطور المجال الفلاحي لم يكن كميا فحسب. حقيقة أن بالأندلس من الأراضي ما هي خصبة نتيجة لظروفها الطبيعية. فلقد صرح موسى بن نصير قائلا : «يا قرطبة ما أطيب تربتك» (339) مع ذلك، لم يتقاعس الفلاحون عن الرفع من جودتها، وتعميم ذلك ليشمل الأراضي الرديئة، مستعملين مختلف الطرق والوسائل، منها «القلب والتزليل» (340) وليس أدل على مدى اهتمامهم بالتربة أن خصصوا بعض الأراضي «بالحرث مرارا كثيرة حتى يبلغ سبع سكك ويكون ترابها كأنه غربل يغربل بفربال الخنطة» (341) وكانت لديهم في ذلك فنون. فبعد إجراء «حرثة جيدة متقاربة الخطوط ثم تترك أياما وتثنى بحراثة أخرى متباعدة الخطوط» (342) خصصوا لكل حالة نوعا معينا من المحارث والسكك، كما يتضح من نص لأبي الخير (343) إذ قال : «ولتكن سكة القدان كبيرة لتقلب الأرض

(334) العمري : مسالك الأبحار في ممالك الأمصار : تحقيق أحمد زكي باشا : دار الكتب المصرية : القاهرة 1924 : ج 1 : 74.

(335) Razi, op. cit, p 65.

(336) المرجع السابق : ج 1 : 205.

(337) إذ قالوا : «هاترى ياكيشي أي ترعى أو أي تمشي» الزجالي : المرجع السابق : ق 2 : 481.

(338) أعمال الاعلام : 50.

(339) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 18.

(340) الضبي : المرجع السابق : 308. ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 32. عبد الواحد

المراكشي : المعجب : محمد سعيد العريان : محمد العربي العلمي : مطبعة الاستقامة : الطبعة

الأولى : القاهرة 1949 : 34.

(341) أبو الخير : المرجع السابق : 165.

(342) نفس المصدر والصفحة.

(343) نفسه : 15.

وتخرج شحمها» مميزين في ذلك «الأرض الحمراء» (344) عن «السوداء» (345) عن «الأرض الرملية الرطبة» (346) عن تلك «التي يكثر تشققها إذا اشتد الحر وإذا كثرت الأمطار لم يكن فيها زلق وتعليل ولا يطول مكث الماء فيها» (347) وهكذا دواليك. لم تعوزهم المعلومات عن التربة الملائمة لكل نوع من المحاصيل. لذلك بذروا «القمح في أطيب الأرض، والكتان والشعير في أوسط الأرض والبقول والحمص في الأرض الندية الطيبة» (348) كثيرا ما تطلب ذلك إجراء تجارب مخبرية، فكانوا «يحفرون في الأرض قدر عمق ذراع ثم يأخذون من أسفل تلك الحفرة ترابا ثم يجعلونه في إناء من زجاج» (349) معنى هذا أن التهيء للموسم الفلاحي يتطلب تكاليف. أكد ذلك ابن خلدون (350) بقوله : «وصارت في قلوبهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم». بما يكشف عن تغليب الطابع الرأسمالي في المجال الفلاحي.

وللرفع من المردودية، لم يتقاعس الفلاح عن «تخير الزبول» (351) الملائمة لنوعية التربة ولطبيعة المحصول، دون إهمال دور عملية التخصيب الناتجة عن تحلل البقايا النباتية. فـ «البقول بطيب الأرض ويكسبه رطوبة لا سيما إذا بقي حتى يبس ويسقط ورقه في الأحقال فإن له هناك تأثيرا حسنا يجود عليه القمح والشعير والكتان» (352) مما يدل على تنوع المزروعات في الحقل الواحد، حفاظا على خصوبته. من هنا صحة ملاحظة الرازي (353) إذ قال : إن الأندلس نعمت «بتربة جيدة، فائقة الخصوبة».

كما انصب اهتمام الفلاحين على انتقاء البذور الجيدة (354) والحصول على الأنواع الممتازة من النقل والغروس، ولو اقتضى الأمر استجلابها من أبعد البقاع.

(344) نفسه : 4.

(345) نفس المصدر والصفحة.

(346) نفسه : 68.

(347) نفسه : 4.

(348) نفسه : 15.

(349) نفسه : 4.

(350) المقدمة : ج 3 : 865.

(351) غصص أبو الخير فقرة طويلة لهذه المسألة، تحدث خلالها عن مختلف أنواع الزبول والأسمدة المستعملة بالأندلس، وعن مدى ملائمتها والمخاطر المترتبة عن جهل استعمالها : المرجع السابق : 10 - 11.

(352) نفسه : 136 - 37.

(353) op. cit, p 88.

(354) وهو ما أكدته أبو الخير بقوله : «اختر من البذور أصح وأجوده وأسمه وأحذر الرقيق المهزول». المرجع السابق : 11.

فـ «التين الدنقال استجلبه الغزال حين توجه إلى قسطنطينية رسولا» (355) وهو نفس ما حدث — على ما يبدو — لـ «شجر الحلب المعداد من الأفايه المقدم في أنواع الأشنان كثير واسع، وقد زعموا أنه لا يكون إلا بالهند وبها فقط» (356) لذلك لم يتردد المقرئ (357) عن القول : «وأما الثمار وأصناف الفواكه فالأندلس أسعد بلاد الله بكثرتها». ولا غرو، فلقد اشتهر أهلها بحسن «اختيارهم لأجناس الفواكه» (358) فكانت تجمع «عظم الحجم وكرم الجوهر وحلاوة الطعم وذكاء الرائحة والنقاء» (359).

تجاوز الاهتمام، انتخاب الأنواع الجيدة من الفروس والمزروعات المتداولة، إلى ابتكار أجناس مركبة باستعمال تقنيات أكثر تقدما. فبصرف النظر عن عمليات «تذكير التين» (360) وتلقيح الأشجار، أبدعوا «طرق تحلية (الكروم) وطرود الدود والهوماء عنها وكيفية جعلها بدون نواة» (361) كما كان «يركب الشجر تركيا تسميه العامة الترقيع» (362) لذلك أجمع المؤرخون (363) على اعتبار أهل الأندلس «أحكم الناس لأسباب الفلاحة»، وأقدرهم في «معاناتهم لضروب الغراسات... وتدبيرهم لتركيب الشجر» (364).

سمحت هذه الامكانيات بممارسة عدة مواسم زراعية خلال السنة الواحدة. قدم كل من عريب بن سعد (365) وأحمد الرازي (366) معلومات جد مفصلة بهذا الصدد. وهو ما عبر عنه بن الخطيب (367) بالقول : «ومن كرم أرضنا أنها لا تعدم زريعة بعد زريعة». لم يعد «بالامكان تحصيل غلتين في السنة» (368)

(355) نفسه : 111.

(356) Razi, op. cit, p 60 المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 140.

(357) نفسه : ج 1 : 200.

(358) ابن غالب : المرجع السابق : 281. المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 151.

(359) نفسه : ج 1 : 148.

(360) أبو الخير : المرجع السابق : 109.

(361) خصص أبو الخير حيزا هاما لهذه القضية، ولكل ما يتعلق بالكروم. نفسه : 20 — 38.

(362) عريب بن سعد : المرجع السابق : 41.

(363) ابن غالب : المرجع السابق : 282. المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 151. ابن

خلدون : المقدمة : ج 3 : 866.

(364) ابن غالب : المرجع السابق : 281 — 82. المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 151.

(365) المرجع السابق : أماكن متعددة.

(366) Razi, op. cit, Passim.

(367) الاحاطة : م 1 : 98. ابن غالب : المرجع السابق : 284.

(368) Razi, op. cit, p 88.

فحسب، بل ولقد بلغت بعض المناطق «من الخصوبة أن أصبح بالامكان جني الحبوب بعد سبعة أسابيع من زرعها» (369) في حين، كانت «تجني بها الفواكه بطريقة مستمرة» (370) لأنها «تتصل طول الزمان فلا تكاد تعدم» (371) إن في هذه النصوص ما يكفي للدلالة عن مدى التطور الذي كانت عليه القوى المنتجة.

حقيقة لم يتوقف العمل بالتقنيات التقليدية مثل «المنجل» (372) و«الفؤوس» (373) و«البيل» (374) وغيرها. مع ذلك، فهناك من القرائن ما يدل على تنويعها والرفع من فعاليتها وابتكار آلات جديدة تقوم مقامها. يكشف عن ذلك أبو الخير (375) بوضوح إذ قال : «... والآلات التي يجب أن تعمي الزبار وإلا كان ناقصا الزبار والمنجل الحاد والفأس المنشار الحلق، فالمنجل للزبر والتلحيم وتنقية الضعيف من الدوالي والفأس لكشف التراب عن أصول الدوالي وقطع ما ينبعث من أصولها من اللقح... والمنشار لنشر ما جف وخرجت رطوبته من أغصان الدوالي... وفي زبر العرائش آلات زائدة تعرف بالغربال وهو مزار صغير بلا فك استنبطه السرقسطيون». نستنتج بأن العمل الفلاحي، لم يعد — كما كان سابقا — يدويا بدائيا، فالكروم وحدها تطلبت كل هذه الترسانة من الآلات، فما بالك إذا أخذت باقي المحاصيل بعين الاعتبار. ولعل في هذا ما يكفي لتفنيد زعم بروفنسال (376) بأن «المعدات الفلاحية لم تتجاوز كثيرا الوضعية التي كانت عليها خلال العهد القوطي».

لم يعد هناك مجال للشك في مدى تفوق مردودية الأرض والفلاح في أندلس الخلافة. فبصرف النظر عما ذكره بعض المؤرخين (377) عن الحقول «الوافية الغلة» بقرطبة، تتضح المسألة أكثر على لسان الشقندي، الذي قال : «وما فضل الله تعالى به تربتها من بركة» (378) لم يخف بن حوقل (379) ذلك، مؤكدا بأنها

. Loc. cit (369)

. Ibid, p 59 (370)

. Ibid, 68 (371) ولقد نقل المقرئ عنه هذا النص في النسخ : ج 1 : 140.

(372) الزجالي : المرجع السابق : ج 2 : 81.

(373) أبو الخير : المرجع السابق : 10.

(374) نفس المصدر والصفحة.

(375) نفسه : 118.

. Espagne mus. au Xe S. op. cit, p 164 (376)

(377) ابن الفريسي : المرجع السابق : 207. ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 14.

(378) المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 217.

(379) المرجع السابق : 111.

«حسنة الربيع كثيرة الدخل»، بما يقلل من التحفظ مما أورده الرازي من معلومات مستفيضة بهذا الصدد. فحتى الحقول الأقل أهمية، «يحصدها السكان من الزرع ما يكفيهم للعام كله وللعام التالي» (380)، أما أفضلها فكانت «بحرا من بحور الخنطة» (381) إلى درجة أن البعض اضطروا إلى إيداع القمح في «بطون الاهراء فيلبث غاية الأعمار سبعين عاما» (382) ندرك إذا، السبب الذي جعل الناصر يجمع ما غنمه في إحدى غزواته من «أطعمة وأدخلت النار إليها حتى أحرقت عن آخرها» (383) لعل في هذا ما يوضح كيف يدفع تطور القوى المنتجة بالقطاع الفلاحي نحو إنتاج القيم التبادلية. فكم من محصول فلاحي كان «يتجهز به إلى الآفاق» (384) البعيدة، بغض النظر عن مكانته كإداة للتبادل الداخلي. ومعلوم ما لهذا من تأثير على صيرورة العلاقات الاجتماعية.

إن تغطية الحاجيات الغذائية، وإغراق الأسواق الداخلية والخارجية بالمواد الفلاحية، دفع بقطاعات واسعة نحو التخصص في إنتاج المزروعات الصناعية. ويكفي للتعرف عليها وعلى المناطق المخصصة لإنتاجها، تصفح مؤلفي عريب بن سعد (385) وأحمد الرازي (386)، إضافة للمعلومات المتناثرة التي تقدمها باقي المصادر. فكمرة جيان على سبيل المثال، احتضنت «زائد على ثلاثة آلاف قرية كلها يرعى دود الحرير» (387) حتى سميت «بجيان الحرير» (388) كما اشتهرت سواحل كمرة أشبيلية «بكثرة ما تنتجه من قصب السكر» (389) إضافة لما توفرت عليه الأندلس من حقول «الكتان» (390) و«القطن» (391) و«الكشمري السكري» (392) وغيره.

(380) Razi, op. cit, p 89.

(381) ابن الخطيب : الأحاطة : م 1 : 96.

(382) ابن غالب : المرجع السابق : 288.

(383) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 167. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 180.

(384) Razi, op. cit, p 72 والنص منقول عند المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 143.

(385) المرجع السابق : أماكن متعددة.

(386) Op. cit, passim.

(387) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 127.

(388) المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 217.

(389) Razi, op. cit, p 94 ابن غالب : المرجع السابق : 293. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 200.

(390) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 85. أبو الخير : المرجع السابق : 141 ابن غالب : المرجع السابق : 284.

(391) عريب بن سعد : المرجع السابق : 41. ابن غالب : المرجع السابق : 293.

(392) عريب بن سعد : المرجع السابق : 75.

ينطبق نفس الشيء على القطاع الرعوي. فلقد أجمع الدارسون (393) على إبراز اهتمام أهل الأندلس بانتقاء وتهجين السلالات الجيدة. لذلك «لا يوجد شيء من أغنامه وأبقاره مهزولا، بل هي في نهاية السمن، ويضرب بها المثل» (394)، مما جعلها كثيرة المردودية «غزيرة الحليب» (395)، كما نشطوا في استجلاب البغال من أحقالها المشهورة من أرمينية والران وباب الأبواب وتغليس وشروان، لأنها تبذل وتصنع وتنجب» (396) حتى غدت البغال القرطبية معروفة «بحسبها وعلوها الزائد» (397). لم يقتصر دور النشاط الرعوي على توفير المواد الغذائية، بل وكذلك ضمان وسائل النقل والقوة المحركة. وهناك من القرائن ما يدل على مساهمة الدولة في تغليب الدور الثاني، بحيث فرضت «أن لاتذبح بهيمة تصلح للحرث ويرقب على ذلك أمين ثقة لا يرتشي يخرج إلى موضع الذبح كل يوم إلا أن تكون ذات عيب، ولا أنثى تصلح للنسل» (398). خصصت لهذا النشاط مراعي بمختلف الكور «لا يبيس كلاًها أبداً» (399). إضافة للحقول المنتجة للعلف الحيواني، فمن الشعير «ما يزرع قصيلاً» (400) للبهائم.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن المنصور كان يزرع كل سنة ألف ألف مدي من الشعير قصيلاً لدوابه الخاصة» (401) وليس أدل على التطور الحاصل في هذا القطاع مما أورده الرازي (402) بقوله: إن «الأندلس كانت مغطاة بالماشية والخيول». فلقد بلغ ما كان بقرطبة وحدها «من البقر والغنم أن عجزوا عن ضبطه» (403). على غرار المحاصيل الزراعية، خصص الجزء الأكبر من الانتاج الحيواني للتبادل الداخلي. فلقد سبق أن أشرنا إلى أن قرطبة «كان يدخلها على سائر طرقها أيام اكتمالها من جلائب الغنم في كل يوم من أيام درور الجلائب

(393) ول ديورانت : المرجع السابق : 4م : ج 2 : 293. موريس لومبار : المرجع السابق : 151.

(394) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 102.

(395) Razi, op. cit, p 93.

(396) ابن حوقل : المرجع السابق : 109.

(397) المقري : المرجع السابق : ج 1 : 520.

(398) Le Traite d'Ibn Abdun, op. cit, p 334.

(399) Razi, op. cit, Passim وهذا الصدد يقول موريس لومبار : تم «ادخال أنواع الكلاً الجديدة بصورة

رئيسية البرسيم ذي الأصل الفارسي» المرجع السابق : 74.

(400) أبو الخمر : المرجع السابق : 134.

(401) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 291.

(402) Razi, op. cit, p 62.

(403) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 106.

— وهي معلومة — ما بين سبعين ألف رأس إلى مائة رأس حاشا البقر (404) كما ساهم الرعي في التجارة الخارجية، فمن «الغنم والبقر الشيء الكثير الذي يتجهز به الجلابون إلى سائر البلاد» (405).

الخلاصة، أن ازدهار قوى الانتاج الفلاحي في عصر الخلافة، بلغ أوجه. مما ساعد هذا القطاع على الاهتمام بالمحاصيل التسويقية والمزروعات الصناعية. من ثم إسهامه في قيام نهضة صناعية، ونشاط تجاري متعظم.

ثانيا : في القطاع الصناعي :

واضح مما سلف أهمية القطاع الفلاحي كمصدر للمواد الخام — زراعية، حيوانية وغابوية — الضرورية لممارسة عديد من الصناعات والحرف الحضرية. على أن ما يثير الانتباه، هو تزايد ارتكاز الصناعات الأندلسية على الخامات المعدنية. لا حاجة إلى كبير عناء للبرهنة على ذلك، فكثيرة هي المصادر التاريخية التي قدمت بسخاء معلومات مفصلة عن مناجم الأندلس : فالحديد كان يستخرج من نواحي بلنسية، المرية البيرة، طليطلة وفريش (406) والنحاس من مناجم البيرة، طليطلة وجبال قرطبة (407) أما الرصاص والزنك، فمن ضواحي قرطبة، البيرة والمرية (408) إضافة للمغنطيس من كورة تدمير (409) والملح الأدراني من سرقسطة (410) دون اعتبار مقاطع الرخام وباقي أنواع الصخور الجيدة المتناثرة بمختلف مناطق البلاد (411) كما اشتهرت الأندلس ببعض مناجم الذهب والفضة (412) ولعل الزئبق

(404) ابن غالب : المرجع السابق : 296.

(405) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 102.

(406) انظر : Razi, op. cit p 66 et 83 ابن غالب : المرجع السابق : 283 و 285. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 162.

(407) انظر : Razi, op. cit, p 66 شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 103. ابن غالب : المرجع السابق : 283.

(408) Razi, op. cit, p 66 ابن غالب : المرجع السابق : 283. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 148. القزويني : المرجع السابق : 552.

(409) نفسه : 503. ابن غالب : المرجع السابق : 309.

(410) Razi, op. cit, p 78 ابن غالب : المرجع السابق : 288.

(411) نفسه : 308. القزويني : المرجع السابق : 503.

(412) Razi, op. cit, passim المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : أماكن متعددة. القزويني : المرجع السابق : 503 و 552. ابن الفقيه الهمداني : مختصر كتاب البلدان : نشر دي خويه : بريل : ليدن

1885 : 87. الأصطخري : المسالك والممالك : نشر دي خويه : بريل : ليدن 1927 : 44.

المستخرج من فحوص البلوط، كان المعدن الأكثر غزارة (413) لم يكن الرازي (414) إذا مبالغا في الاشادة باجتماع مختلف أنواع المعادن ببلاده دون بقية مناطق المعمور. في حين اكتفى البكري باعتبار الأندلس «صينية في جواهر معادنها» (415) إن أهم ما تكشف عنه هذه النصوص، أن الخلافة الأموية أقدمت على عملية تنقيب واسعة النطاق، طالت إلى جانب المعادن الثمينة، أخرى ذات أهمية تصنيعية. وعلى عكس ادعاء الرازي (416) فمن الملاحظ أن الكشافة النجمية كانت أعلى في ضاحية قرطبة عنها في المناطق الهامشية. بما يقلل من صحة الاعتقاد بأن «المرتكزات المعدنية في العالم الاسلامي كانت هشة وخاضعة للخارج» (417).

أخذ ليفي بروفنسال (418) على القدماء اقتصارهم على ذكر المناجم دون التطرق لتقنيات الاستغلال، التي كانت في نظره بدائية وذات مردودية منخفضة. ولعل في إجماع المصادر (419) على ارتفاع وغزارة الانتاج المعدني ما يفند هذا الزعم. فلتأمل على سبيل المثال لا الحصر نصا هاما للدريسي (420) إذ قال : «وبشمال قرطبة... معدن الزئبق، ومنه يتجهز بالزئبق والزئفر إلى جميع أقطار الأرض، وذلك أن هذا المعدن يخدمه أزيد من ألف رجل، فقوم للنزول فيه وقطع الحجر، وقوم لقطع الحطب لحرق المعدن، وقوم لعمل أواني لسبك الزئبق وتصعيده، وقوم لشأن الافران والحرق، قال المؤلف : وقد رأيت هذا المعدن فأخبرت أن من وجه الأرض إلى أسفله نحو من مائتي قامة ومحسين قامة». واضح أن قدرة هذا المنجم على تغطية الحاجيات الداخلية وطلبات الأسواق الخارجية، يتطلب إضافة للسواعد، تقنيات متطورة بالنسبة للعصر، والتي بدونها يصعب استخراج المعدن بكميات هائلة على عمق مائتين ومحسين قامة.

(413) ابن حوقل : المرجع السابق : 109. شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 147. المقري : المرجع السابق : أماكن متعددة، وغيرهم. ومن الملاحظ أن الخريطة النجمية الحالية لاسبانيا تؤكد وجود بعض هذه المناجم المعدنية. انظر، *Nouvel Atlas Historique et Geographique*, poitiers 1975, , 71.

Razi, op. cit, p63 (414).

(415) ابن غالب : المرجع السابق : 181. المقري : المرجع السابق : ج 1 : 126.

(416) إذ يمر بتفوق مناطق الأندلس الغربية في هذا المجال، أنظر : Razi, op. cit, p 62 ويبدو أن وجود أكبر وأغنى مناجم الذهب بمنطقة شانت باقره وبجدة أشبونة هو الذي حفزه لقول ذلك، أخذا بعين الاعتبار قيمة المعدن في ذاته دون القيمة الاستعمالية.

(417) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 159.

Espagne mus. au X^e S. op. cit, p 176 (418).

Razi, op. cit, passim (419) ابن غالب : أماكن متعددة.

(420) أنظر : شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 147.

كما أن تحويل المادة الخام إلى معدن صاف بعين المكان تطلب منشآت وأفران وآلات، أنشئت مصانع موازية لإنتاجها. إضافة إلى أن تقسيم العمل إلى عدة مهام تنجزها مجموعات متخصصة — بصرف النظر عما يمكن أن يحمله من دلالة — يفترض وجود آلات متخصصة كذلك. على أي، فقدرة هذا المنجم على تشغيل ألف عامل للدليل عن مدى أهمية القطاع الاستخراجي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار باقي المناجم ومقاطع الرخام بضواحي قرطبة، أدركنا أهميتها كمنطقة صناعية كبرى، استقطبت أغلبية الأيدي العاملة المتحررة حديثا من القيود القطاعية (421).

بدى أن الاستغلال المنجمي واستغلال المواد الخام المختلفة من مناطق إنتاجها، يتطلب إمكانيات مادية ضخمة. فهل الدولة أم الخواص هم الذين تكلفوا بهذه المهمة. يستبعد ليفي بروفنسال (422) فكرة احتكار الدولة استغلال الثروات الباطنية. ولقد فند ابن بشكوال (423) هذا الزعم بقوله: «إن الحكم قد استغل «مقطع المنستير بسفح جبل قرطبة بالمال الكثير». وليس أدل على مدى اهتمام الدولة بالمعادن من تقرب ملكي برشلونة وطركونة إلى الخليفة الحكم بهدية تضمنت «خمسة قناطير من القصدير» (424) كرمز لاستعدادهما على إمداد قرطبة بال خامات التي تتوفر عليها كطلونيا مقابل إقرار السلم. ولقد أشار أحد الدارسين (425) إلى قيام نشاط تبادلي مكثف بين كطلونيا «أحد أكبر مراكز الإنتاج المعدني بأروبا»، وقرطبة خلال القرن الرابع الهجري. على أي، فليس هناك مجال للشك في احتكار الدولة لل خامات التي تتطلبها الصناعات السلطانية ودور الضرب والسكة. ولقد كان الاصطخري (426) واضحا بهذا الصدد إذ قال: «إن وبر السمرور ويحجر عليه بني أمية ولا ينقل إلا سرا». صح لأحد الدارسين (427) إذا القول بأن الدولة «باشرت مهامها في استخراج المعادن اللازمة للصناعة». مع ذلك، يصعب تعميم ذلك على كل المناجم. قال يحيى بن آدم (428) «وأما القير والزئبق والموميا، يكون

(421) كما يتضح من القسم المخصص لوضعية الأرض، وللقطاع الفلاحي بشكل عام.

(422) Espagne mus. au Xe S. op. cit, p 187.

(423) انظر: المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 555.

(424) نفسه: ج 1: 384.

(425) Dufourcq, L'Espagne chretienne au moyen age, armand colin, Paris 1976, p 50.

(426) المرجع السابق: 42.

(427) عمود اسماعيل: المرجع السابق: ج 2: 158.

(428) المرجع السابق: 17.

له عين في الأرض فليس فيه شيء نعلمه في أرض عشر ولا في أرض خراج، قال وكذلك الآجام لم نسمع أنه وضع عليه شيء إلا حديثاً. يفهم من هذا النص أنه بالامكان أن يملك الخواص المناجم. وعلمنا بأهمية وقوة التجار بالأندلس، واتجاه بعضهم نحو الاستثمار في القطاع الصناعي (429) لا يستبعد أن تقع بعض الخيرات الباطنية تحت تصرفهم.

ليس هناك ما ينفي استمرار العمل بالأدوات التقليدية والمتداولة خلال العصر السابق في عديد من الصناعات. على أن انفتاح الخلافة الأموية على العالم الخارجي، ساهم في الاستفادة من تجارب الغير (430) يكشف عن ذلك ابن عذاري (431) بقوله: إن الحكم استقدم خبيراً بيزنطياً «ورتب معه جملة من مماليكه لتعلم الصناعة، فوضعوا أيديهم معه في الفسيفساء المجلوبة، وصاروا يعملون معه فأبدعوا وأربوا عليه، واستمروا بعد ذلك منفردين دون الصانع القادم». مع العلم بأن تعلم صناعة أجنبية جديدة، ربما تطلب تقنيات جديدة. لذلك لم يتقاعس الخلفاء الأمويون عن «جلب... الآلات الجليلة» (432) من مختلف أصقاع الأرض.

وعلى عكس العصر السابق، أصبحت البوادي الأندلسية متخصصة في الانتاج الفلاحي (433) ومع تزايد تقسيم العمل بين البادية والمدينة توقفت الحرف الصناعية بها. عبر ابن حزم (434) بوضوح عن ذلك، بقوله: إن «البوادي التي في خلال المدن ليس يوجد فيها أبداً من يدري شيئاً من العلوم ولا الصناعات». بمعنى أن وسائل الانتاج أصبحت متركزة داخل المدن، وبالحصوص بقرطبة. فلقد تجمعت بالمرية على سبيل المثال «النسج طرز الحرير ثمانمائة نول، وللحلل النفيسة

(429) ابن بسام: المرجع السابق: ج 1: 2: 591.

(430) كما يستفاد مما أورده أحمد مختار العبادي بقوله: «فالنسيج الحريري العنابي الذي كان يصنع أصلاً في محلة العنابية بغرب بغداد، لم يلبث أن انتقلت صناعته إلى مصر والأندلس بنفس الاسم... والمنسوجات التي اشتهرت أصلاً بأصبهان وجرجان في إيران، لم تلبث أن صارت تصنع في الأندلس وغيرها باسم الأصبهاني والجرجاني أيضاً. والقماش المعروف باسم بوقلمون والذي كان يصنع في مدينة تنس بحوار دمياط صار يصنع أيضاً في مدينة ششتين في غرب الأندلس». المرجع السابق: 142.

(431) المرجع السابق: ج 2: 237 — 38. وفي نفس الموضوع قال ابن خلدون متحدثاً عن الناصر: «واستدعى عرفاء المهندسين والبائين من كل قطر»: العبر: ج 4: 144. وهذا النص وارد عند المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 578.

(432) نفسه: ج 1: 579.

(433) راجع ما قبل عن القطاع الفلاحي.

(434) الفصل في الملل والأهواء والنحل: دار المعرفة: الطبعة الثانية: بيروت 1975: م: 1: ج 1: 68.

والدياج الفاخر ألف نول» (435)، إن القضاء على تشتت القوى المنتجة لخطوة جبارة على درب التقدم الصناعي.

وهناك من القرائن ما يدل على الاهتمام بالرفع من المستوى التقني. فمن بين مهام صاحب الطراز، النظر «في أمور الصباغ والآلة والحاكة... وتسهيل آلاتهم» (436) التي تحسنت بتزايد الاعتماد على المعادن في ميدان التجهيز. ولا غرو، فلقد كانت هناك مصانع خاصة «بسبك الحديد» (437) وأخرى لـ «صناعة منسج الحياكة» (438) وهكذا دواليك. بما يكشف عن بوادر تقسيم العمل داخل القطاع الصناعي، في اتجاه الفصل بين نوع من الصناعات الثقيلة (439) والصناعات الاستهلاكية الخفيفة. يكشف ابن عبدون (440) عن استعمال الحديد كمادة أساسية في صناعة المغازل، إذ يقول: «يجب أن يحذر للغزال أن يسمر حديد المغازل». لم يعد النسيج إذا يصنع أدواته بنفسه، بل يضطر للحصول عليها من مصانع مختصة. وليس أدل على أهمية الحديد من وجود «سوق الحديد» (441) بقرطبة، وتخصيص حي لسكانهم عرف باسم «دور الحديد» (442) بصرف النظر عن التقدم الحاصل في مجال الاختراع العلمي، فلقد «اخترع عباس بن فرناس طريقة لصنع الزجاج خلال النصف الثاني من القرن التاسع» (443) ليعمل لاحقوه على تطوير «فرن التبريد» (444) للحفاظ على مناته.

مع ذلك استمر الحطب والفحم الخشبي المادة الأساسية في عملية صهر المعادن (445) يقول ابن الخطيب (446): «أحب المنصور أن يعرف مقدار ما يدخل

(435) شكيب ارسلان: المرجع السابق: ج 1: 118. المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 163.

(436) ابن خلدون: المقدمة: ج 2: 647.

(437) مجهول: انظر: ذكر مشاهير أهل فاس في القديم: المرجع السابق: 21.

(438) نفس المصدر والصفحة.

(439) والمقصود هنا بالصناعات الثقيلة، الصناعات التجهيزية الغير الموجهة للاستهلاك المباشر.

(440) Le Traite d'Ibn Abdun, op. cit, p 251.

(441) ابن حيان: المرجع السابق: ج 5: 444.

(442) ابن الفرضي: المرجع السابق: 108.

(443) Palencia op. cit, p 34. Provencal, Espagne mus. au Xé S. op. cit, p 184.

(444) السقطي: المرجع السابق: 67.

(445) يقول اخوان الصفا: «بأن أكثر الصنائع لا بد من استعمال النار فيها، وكل صانع استعمال النار في صناعته فلا أحد أسباب ثلاثة: إما في موضوعه كالحديد والصفارين والزجاجين ومن يطبخ الجص والتورة وأمثالهم وغرضهم هو تليين الهولي لقبول الصورة والأشكال». المصدر السابق: ج 1: 216.

(446) اعمال الاعلام: 121.

قرطبة من جهاتها من أحمال الخطب في اليوم الواحد من أيام دروره للاحتكار فوكل بإحصاء ذلك عدة من ثقاته فعدوا له راصدين بسائر طرق قرطبة وأنقابها وكتب كل واحد منهم ما أحصاه ورفعوا جميعه فانتهى إلى ستة آلاف حمل وستائة حمل على اختلافها» يتضمن هذا النص عدة دلائل. فهو من جهة يؤكد صحة الاعتقاد بأولوية قرطبة في المجال الصناعي، وبالتالي احتكارها دون سواها من المدن الأندلسية لأغلبية وسائل الإنتاج. والأهم من ذلك، فارتكاز التصنيع على مواد أولية مستجلبه من مختلف مناطق البلاد، بل وأحيانا من الخارج، يضطرها إلى الحفاظ على الوحدة السياسية في إطار كيان «وطني». ندرك إذا الخلفية الاقتصادية لدعوة الناصر «كيما يعود الناس أمة واحدة» (447) كما أن تخصص بعض سكان البوادي في «قطع الخشب وطبخ الفحم» (448) جعل مصالحهم، تتأثر مثل عمال المناجم بكل ما يطرأ على قرطبة من تقلبات اقتصادية وسياسية (449) وعلى غرار باقي الخمامات ذات الأولوية، خصص لهذا النشاط سوق بقرطبة عرف باسم «سوق الخشابين» (450).

نخلص إلى أن قوى الإنتاج عرفت تطورا ملموسا خلال عصر الخلافة. مما يدفع إلى التساؤل عن مدى تأثير ذلك على طبيعة العمل الصناعي، والعلاقات المتحصرة حوله.

من المتعارف عليه لدى الدارسين (451) أن الصناعة في العصور الوسطى اقتصرت على إنتاج القيم الاستعمالية. لاحظنا سلفا انطباق ذلك على عصر الامارة. على أن معاناة التطور الذي لحق بالقوى المنتجة تدفع إلى التحفظ من تعميم هذا الحكم على عصر الخلافة. حقيقة، استمرت ظاهرة الإنتاج على الطلب سارية المفعول، يمكن ملاحظة ذلك في مجال الصناعات السلطانية. كما قلل ابن

(447) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 220. ستفيد هذه النقطة في إدراك مجريات الصراع السياسي الذي دار بين مختلف الأطراف في أواخر عصر الخلافة.

(448) مجهول : انظر : ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : المرجع السابق : 21.

(449) إن في هذا ما يكشف عن بعض الأسباب التي دفعت بكثير من سكان البوادي إلى الالتحاق بقرطبة للدفاع عنها ضد هجمات الجند الأقطاعي خلال نهاية عصر الخلافة. انظر : الفصل الثالث.

(450) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 107.

(451) انظر : Driss ben ali, Le Maroc precapitaliste, S. M. E. R Casablanca 1983, p 76 يقول كارل ماركس بهذا الصدد : «على الرغم من أن الحرف الحضري تقوم بصورة جوهرية على التبادل وخلق القيم التبادلية، يظل الهدف الرئيسي للإنتاج ليس هو الأثراء أو القيمة التبادلية كقيمة تبادلية، بل بقاء الإنسان كحرفي أو كمعلم حرفي، أي الهدف هو القيمة الاستعمالية وعليه يكون الاستهلاك خاضعا دوما لاستهلاك معين، والعرض والطلب». المرجع السابق : 101 - 102.

خلدون⁽⁴⁵²⁾ من أهمية التسويق الحر للمنتوجات الصناعية مكرسا بذلك نفس الفكرة، إذ قال : «إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها، وما لم تطلبه الدولة وإنما غيرها من أهل المصر فليس على نسبتها، لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء... والسوق إن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام، ولا سوقهم بنافقة». مع ذلك، فهناك من الدلائل ما يشير إلى تزايد الاتجاه نحو الانتاج لأجل السوق دون طلب مسبق. فلقد ذكر الادريسي⁽⁴⁵³⁾ قرطبة باعتبارها تتكون من خمسة مدن «في كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات وسائر الصناعات». إن انتشار الصناعات بالارباض لدليل عن أهمية السوق المحلية. خصوصا وأن القدرة الشرائية للعامّة — الذين يشكلون أغلبية السكان — ارتفعت بشكل ملحوظ. فلقد نعموا بـ «رغد العيش وسعته وكثرته، يملك ذلك منهم مهينهم وأرباب صنائعهم»⁽⁴⁵⁴⁾ بمعنى أن استهلاك المواد الصناعية لم يقتصر على الطبقة الاستقرائية التي تمارس أسلوب الشراء على الطلب المسبق. على أي، فتزايد الطلبات واتساع السوق الاستهلاكية كفيل بدفع الصناع والحرفيين نحو الانتاج المستمر والمكثف بغض النظر عن وجود طلبات مسبقة أو عدم وجودها. وهو ما أكدّه ابن خلدون⁽⁴⁵⁵⁾ نفسه بقوله : «إن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع، فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة». يكشف هذا النص عن بعض شروط التحول من إنتاج القيم الاستعمالية إلى إنتاج السلع التبادلية. وهي الشروط التي كانت ماثلة بالأندلس، وبالأخص في عاصمتها. أفصح عن ذلك ابن بسام⁽⁴⁵⁶⁾ بالقول : الأندلس «قرارة كل فضل، ومقصد كل طرفة ومورد كل تحفة، إن بارت تجارة أو صناعة فالإيكم تجلب، وإن كسدت بضاعة فعندكم تنفق».

ومما ساعد على بلورة هذا التحول، اهتمام الخلافة الأموية بتوسيع دائرة التسويق الخارجي للمنتوجات الصناعية. قال ابن حوقل⁽⁴⁵⁷⁾ «فأما أرديتهم المعمولة ببجاجة فتحمل إلى مصر ومكة واليمن وغيرها». وكذلك صناعة «الكاغد ما لا يوجد

(452) المقدمة : ج 3 : 928.

(453) انظر : شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 136.

(454) القرى : المرجع السابق : ج 1 : 211.

(455) المقدمة : ج 3 : 928.

(456) المرجع السابق : ق 1 : 133.

(457) المرجع السابق : 109.

له نظير بمعمور الأرض، يعم المشارق والمغرب» (458)، بل وحتى «الفخار المذهب العجيب، يجلب منها إلى أقاصي البلاد» (459) كما استطاعت المصنوعات الأندلسية غزو الأسواق الأوروبية (460) ومنها ما كان يصل إلى «الهند والصين» (461) وليس أدل على أهمية الأسواق الخارجية في تنشيط الاقتصاد الأندلسي مما أورده الرازي (462) بقوله : «إن إنتاج الزيت كان من الكثرة بحيث لن يستطيع المرء لا الاحتفاظ بها ولا الحصول على أدنى ثمن مقابلها لو توقف تصديرها». في مثل هذه الظروف يضطر أرباب الحرف إلى الاهتمام بسيولة منتوجاتهم، فيصبحون بذلك خاضعين لقوانين التبادل التجاري. لكن هل أفضى هذا الواقع إلى تطور المؤسسات الانتاجية ؟ أم اقتصر تأثيره على الرفع من عددها ؟

أجمع الدارسون على اعتبار الرابطة الحرفية، المؤسسة الاجتماعية التي كانت تتم في إطارها الصناعات خلال العصور الوسطى. وليس هناك مجال للشك في انطباق ذلك على أندلس الخلافة (463) ورغم ما نالت هذه المسألة من الاهتمام (464) لم يتم الجسم — كما أشرنا إلى ذلك سلفا — في تحديد خصائص وطبيعة هذه المؤسسة في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة (465) فبالأحرى بالأندلس خلال فترة محددة. فسر البعض (466) نشوء الروابط الحرفية «كنتيجة لعدة عوامل مجتمعة هي : ضرورة التجمع ضد النبلاء النهابين المنظمين، الحاجة إلى أسواق مشتركة مضمونة في وقت كان الصناعي فيه هو التاجر أيضا، المزاومة المتعاطمة الناشئة عن هروب الاقنان إلى المدن الصاعدة، هذا بالإضافة إلى البنية القطاعية للبلد

(458) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 110.

(459) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 152.

(460) انظر : احمد مختار العبادي : المرجع السابق : 146.

(461) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 151.

(462) Razi, op. cit, p 93.

(463) فالكاتب والحواليات التاريخية التي تعرضت لعصر الخلافة استمرت تتحدث عن خطة الحسبة، عن أمناء الصنائع والتعليم والصناع، والعلاقات التي تربط بعضهم ببعض، وغير ذلك.

(464) من طرف الدارسين عربا ومستشرقين، الذين خصصوا دراسات للأصناف والروابط بالشرق والمغرب الإسلامي، إلى جانب المقالات المنشورة في عديد من الدوريات، والاشارات الواردة في نفاها الدراسات التاريخية والاقتصادية المختلفة.

(465) حقيقة، تم تحديد كثير من الجوانب، منها اختصاصات المحتسب والأمين، والعلاقة داخل الرابطة بين رب الحرفة والصانع والمعلم، حتى غدت من البديهيات. لذا فلا حاجة هنا إلى اجترار ما قيل حول هذه المواضيع. لأن المطلوب دراسة الرابطة الحرفية بأندلس الخلافة، أي خصائصها في وضعية تاريخية محددة.

(466) ماركس : المرجع السابق : 109.

كله، علاوة على ذلك أدى كل من الرأسمال الذي راكمه الحرفيون تدريجياً وثبات عددهم بالمقارنة مع عدد السكان المتزايد إلى تطور في العلاقة مع الأجير والصانع بحيث نشأ نظام من التسلسل الهرمي في المدينة شبيه بالنظام السائد في الريف». وهي نفس الأسباب التي رددتها بعض الدراسات اللاحقة (467) انطلاقاً من هذا النص، ومما توصلنا إليه سابقاً من نتائج، لم يعد هناك ما يبرر استمرار نظام الروابط الحرفية خلال عصر الخلافة. فهل يدفعنا هذا التناقض إلى مجازاة شالميتا (468) في قوله بأن نشوء الروابط الحرفية بالأندلس، لم يكن لأجل الدفاع الذاتي بل كانت مفروضة من طرف الدولة قصد تمكين مراقبتها وتسهيل مهمة الجباية. فلنتعرف على خصائص المؤسسة الانتاجية للحسم في هذه الاشكالية.

نظرياً، تؤدي سيولة المنتجات إلى الاهتمام بالكم أكثر من الكيف. مع العلم بأنه من الشائع (469) أن القيمة الفنية في المنتجات الحرفية، ذات أهمية مماثلة، إن لم تكن متفوقة عن قيمتها الاستعمالية. ولا غرو، فلقد ركز المؤرخون (470) قدماء ومحدثون عن دور المهارة الحرفية، التي يشترط توفرها في كل صانع. إلى درجة أن إخوان الصفا (471) اعتبروا «الحذق في كل صنعة هو التشبه بالصانع الحكيم»، تبجيلاً له، وحثاً للصانع على اكتسابه. كما أصر غيرهم (472) على ضرورة الاهتمام بإتقان عملية تعليم الحرف للغير ف «على قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم وحصول ملكته». فهل أفضت التطورات التي عرفتها أندلس الخلافة إلى إهمال هذا الجانب.

يجيب الجميع بالنفي. فلقد أقر ابن حوقل (473) بأن الأنديلسيين «لم يساوهم في أعمال لبودهم أهل بلد على وجه الأرض». في حين عمم غيره (474) هذه الميزة، قائلاً: «ولأهلها إتقان في جميع ما يصنعونه». أكد ذلك بن غالب (475)

Histoire de moyen de age, Equipe d'historiens soviétiques ed. du Progre, Moscou 1976, (467)

pp 195-96 وكذلك هوبزباوم في تقديمه لكتاب: نصوص حول أشكال الانتاج ما قبل

الرأسمالية: المرجع السابق: 23-24.

op. cit, p 201 (468)

(469) انظر: Driss ben ali, op. cit, p 72.

(470) إخوان الصفا: المرجع السابق: ج 1: 221. ابن خلدون: المقدمة: ج 3: 923. أحمد مختار

المبادي: المرجع السابق: 133.

(471) المرجع السابق: ج 1: 221.

(472) ابن خلدون: المقدمة: ج 3: 923.

(473) المرجع السابق: 109.

(474) القزويني: المرجع السابق: 503.

(475) المرجع السابق: 282. المقرئ: المرجع السابق: ج 3: 151.

بالقول : إنهم «صينيون في إتقان الصنائع العملية وإحكام المهن التصورية، فهم أصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ومقاساة التعب في تحسين الصنائع». بما لا يترك مجالاً للتحفظ من إشادة الرازي (476) بمدى مهارة صناع بلده. معنى هذا، أن التطور التقني وارتفاع الانتاجية وسهولة التسويق، لم ينعكس سلباً على الجانب الفني.

لا نجد فضاء حاسماً لهذه المفارقة فيما قدمته كتب الحسبة (477) عن تدخل الدولة للحفاظ على جودة الصنائع. من ثم أهمية ملاحظة أحد الدارسين (478) بأن عصر الخلافة شهد «إنجاز نهضة — لا ثورة — صناعية». فعلى الرغم من التقدم الحاصل في المجال التقني، استمرت مهارة العامل الخاصة — في الغالب — الضمانة «التي تجعله مالكا للأداة» (479) ومن جهة أخرى، فالحفاظ على سيولة المنتوجات في الأسواق الخارجية، يتطلب الدخول في لعبة المنافسة على مستوى الجودة (480)، عبر عن ذلك ابن الخطيب (481) بوضوح في قوله : «ولو تتبعنا أصنافهم وما كانوا يحاولونه من صناعاتهم ويناغون به المشرق من بضائعهم... لضاق عنه الكتاب». في ظل هذه الظروف أصبح الصانع الأندلسي مطالباً بالرفع من الانتاجية والجودة على السواء، كما يتضح من نص لابن غالب (482) إذ قال : «ومتى دخلوا في شغل عملوه في أقرب مدة، وأفرغوا فيه من أنواع الحذق والتجويد» لذلك يسقط زعم أحد الدارسين (483) بأن الحرفي بالأندلس كان كسولاً، بضيع أغلب وقته في الهراء وربط العلاقات. نخلص إلى أنه على الرغم من استمرار أهمية المهارة، فهناك ما يشير إلى أن أفق المتتمين لحرفة ما، تعدى مجرد البقاء كحرفي أو كمعلم حرفة إلى تحقيق الربح والاثراء.

من المعارف عليه، أن الروابط الحرفية كانت متشددة في الحفاظ على أسرار

(476) Razi, op. cit, p 71 et 78.

(477) يقول ابن عيرون على سبيل المثال : «يجب أن لا يترك أحد يتسور في شيء لا يحسنه». op. cit, p. 237 انظر كذلك : الشيزري : المرجع السابق : 65.

(478) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 158.

(479) ماركس : المرجع السابق : 88.

(480) حققت الأندلس نجاحاً باهراً في هذا الصدد، فالانتاج الصناعي الأندلسي حسب ابن سعيد كان : «يتعجب من حسن صنعة أهل المشرق إذا رأوا منه شيئاً، وفي تنائلة من عمل مرسية تعمل البسط التي يغالى في ثمنها بالمشرق». انظر : المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 201.

(481) أعمال الاعلام : 46.

(482) انظر : المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 152.

(483) Chalmers, op. cit, o 173.

الحرفة (484)، ومتحفظة في قبول عضوية الغرباء (485)، غير أن اتساع الأسواق الداخلية والخارجية وتزايد الطلب على المنتجات الأندلسية، قلل من جدوى هذه الحواجز. لذلك لم تتردد الروابط عن تقديم التسهيلات الكافية للمهاجرين الجدد قصد احتوائهم، كما برزت إلى الوجود روابط تمارس صناعات جديدة، ف «بقدر ما تزايد عوائد الحضارة وتستعري أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع» (486)، قال المقرئ (487) «فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصناعة، ويربأ نفسه أن يرى فارغا عالة على الناس، لأن هذا عندهم في غاية القبح». معنى هذا أن أبواب ولوج الصناعات مفتوحة للجميع، المطلوب فقط هو مدى قدرة المرء على تعلمها. وليس أدل على صحة هذا الاعتقاد من أن «طريقة الفقراء على مذهب أهل الشرق في الدروزة التي تكسل عن الكد وتحوج الوجوه للطلب في الأسواق فمستقبحة عندهم إلى غاية، وإذا رأوا شخصا صحيحا قادرا على الخدمة يطلب سبوه وأهانوه» (488)، أصبح المشكل إذا معكوسا، فبدلا من صعوبة كسب عضوية حرفة ماء، أصبحت الحرف تعاني من كيفية استقطاب المزيد من الأيدي العاملة. من ثم هذا الضغط الاجتماعي على الكسلاء، حتى غدا «قبول الصنائع» (489)، من شيم سكان الأندلس، وأصبح «معظمهم من أهل الحرف» (490)، أفضت هذه التطورات إلى تخليص الروابط الحرفية من الطابع الوراثي العائلي المغلق الذي طالما كبلها في العصر السابق (491).

من جهة أخرى، فتزايد الطلب على المنتجات الصناعية اضطر الحرفيين إلى التخلي عن مهمة تسويقها للتفرغ لعملية الإنتاج. مما فسخ المجال لتقسيم العمل بين القطاعين الصناعي والتجاري. خصوصا وأن شروط (492) هذا التحول

(484) الشيرزي : المرجع السابق : 164.

(485) يقول اخوان الصفا : «واعلم أن صناعة الآباء والأجداد أنجح في الأولاد من صناعة الغرباء». المرجع السابق : ج 1 : 223.

(486) ابن خلدون : المقدمة : ج 3 : 885.

(487) المرجع السابق : ج 1 : 220.

(488) نفس المصدر والصفحة.

(489) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 3.

(490) عنان : المرجع السابق : 30.

(491) راجع ما قبل عن هذه النقطة في الفصل التمهيدي.

(492) يقول كارل ماركس : «ولم يكن بالإمكان أن يرتقي تقسيم العمل إلى مستوى أعلى بسبب التجارة المحدودة وضعف الاتصال بين مختلف المدن، وضالة عدد السكان وضيق الحاجات». المرجع السابق : 112. ونحن نعلم بأن الوضعية بأندلس الخلافة كانت عكس ذلك تماما. وفي مكان آخر يقول : «يتطلب الانفصال بين الإنتاج والتجارة... إمكانية تجاوز الاتصالات التجارية لحدود المناطق

وصلت إلى درجة كافية من النضج. ويبدو أن هذه الظاهرة شملت مناطق أخرى من العالم الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري. فلقد حدد إخوان الصفا (493) مهمة كل من الصانع والتاجر، «الصانع هم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش والأصباغ والأشكال... والتجار هم الذين يتبايعون بالأخذ والاعطاء وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذون على ما يعطون». ندرك إذا لماذا كان الخلفاء الأمويون يميزون في عديد من المناسبات بين الصانع والتاجر. فلقد بعث الحكم مناديا إلى السوق الكبرى بقرطبة لينادي «على أصحاب الصناعات وطبقات التجار» (494) أفضى تقسيم العمل هذا إلى بروز وسطاء تجارين صغار «يبيعون ويشتررون للغير ويأخذون أجرتين أجرة من البائع على البيع وأجرة من المشتري على الشراء» (495) كما «أثار انفصال الإنتاج عن التجارة بسرعة تقسيما جديدا للإنتاج بين مختلف المدن التي سرعان ما أصبحت كل منها تستغل فرعا مسيطرا من فروع الصناعة» (496) مما ساعد على ازدهار التبادل الداخلي الذي تكلفت بإنجازه طبقة من التجار المتوسطين. ذكر ابن بشكوال (497) أحدهم بالقول : «كان معاشه من ثياب يتاعها بيجانة ويقصرها ويحملها إلى قرطبة فتباع له ويتاع له من ثمنها ما يصلح بيجانة»، بصرف النظر عن التجار الكبار الذين يحتكرون إنتاج عديد من الروابط، قصد تسويقهم في الأصقاع البعيدة. من هنا خطأ تعميم الفكرة الشائعة (498) — بكون الحرفي صانع وتاجر في نفس الوقت — على كل المراحل التاريخية.

مع ذلك، اشتركت الروابط الحرفية القرطبية مع غيرها بباقي حواضر العالم الإسلامي، في خاصية التركز الجغرافي بمنطقة محددة. فلقد ذكر ابن

المجاورة مباشرة، إن تحقق هذه الامكانية كان يعتمد على : وسائل الاتصال المتوفرة، وحالة الأمن في الريف التي كانت تحددها الظروف السياسية... مستوى التطور أو البدائية التي تقف عنده الحاجات في المنطقة المفتوحة للتبادل... ومع تحول التجارة إلى امتياز مقتصر على طبقة معينة، وامتداد التجارة إلى ما وراء المحيط المباشر للمدينة بفضل التجار. نفسه : 113. مع العلم بأن كل هذه الشروط كانت متوفرة بالأندلس خلال القرن الرابع الهجري.

(493) المرجع السابق : ج 1 : 217.

(494) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 20.

(495) السقطي : المرجع السابق : 61.

(496) ماركس : المرجع السابق : 113.

(497) المرجع السابق : ج 1 : 311.

(498) Critique de la division du travail, textes choisis par Andre corz, Seuil, Paris 1975, p 47.

.Ernest Mandel, op. Cit, T II : p 11, driss ben ali, op. cit, p 76

(499) المرجع السابق : ج 1 : 300.

بشكوال (499) «موضع الفخارين» بالعاصمة، والمنطقة المخصصة لـ «أصحاب الغرايل بالسوق» (500)، إضافة إلى أفران «الزجاجين» (501)، وحوانيت «النشارين» (502)، وتحدث غيره (503) عن حوانيت «السراجين بسوق قرطبة». ويبدو أن بعض الروابط استطاعت أن تستفيد من مرافق اجتماعية ودينية خاصة بها. كما يستفاد من نص لابن الأبار (504) إذ قال : وكان «أبو أيوب الزاهد إمام مسجد الكوايين بقرطبة». الدولة — على ما يبدو — هي التي تكلفت بالسهر على تحقيق هذا التنظيم، فمن واجبات «المختسب أن يرتب الصانع ويجعل كل شكل مع شكله في مواضع معلومة فهو أجل وأتقن» (505)

على الرغم من استمرار العلاقات الروابطية، فهناك من الدلائل ما يكشف عن ارهاصات انحلالها. قال ابن بسام (506) امتلك بعض التجار «بساتين ودكاكين، ومنازل مغلّة، إلى أعجل جريا منها، وأسرع دورانا مع الساعات، من مناسج الحرير المرتفعة يحوكها في طرزها، ويرفع له فيها السوق، فيقبض الربح». نحن إذا أمام تاجر استثمر جزءا من أمواله في القطاع الصناعي، وليس أمام معلم حرفي. وقد مكنته ظروفه المادية من تحسين المستوى التقني والطاقة المحركة لوسائل إنتاجه، مما يفترض تشغيله لعدد هام من الأيدي العاملة. والأهم من ذلك، فالإنتاج موجه للسوق قصد تحقيق الربح. في ظل هذه الشروط، تنتفي العلاقة الأبوية التي تربط المعلم الحرفي بصنائه ومتعلميه، لتحل محلها العلاقة الرأسمالية القائمة على تشغيل أيدي عاملة حرة مقابل أجر يومي. ومن أمثال العامة (507) ما يفصح عن شيوع العمل المأجور، على غرار ما تعرفنا عنه بالقطاع الفلاحي. وهو ما أكدته السقطي (508) بقوله : «ويجد لخدمة المستأجرين بالنهار من بزوغ الشمس إلى قدر نصف ما بين العصر والمغرب». ساعد ذلك على تكوين فئة من الحرفيين المتخصصين والمتحررين من العلاقات الروابطية، مستعدين لتقديم أعمالهم لطلابها،

(500) نفسه : ج 2 : 477.

(501) نفسه : ج 1 : 173.

(502) نفسه : ج 1 : 163.

(503) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 207. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 249.

(504) التكملة : المرجع السابق : ج 1 : 340.

(505) ابن عبدون : المرجع السابق : 233. وهو نفس ما أكدته الشيزري بقوله : من واجب المختسب أن «يجعل لأهل كل صنعة منهم سوقا يختص بهم، وتعرف صناعتهم فيه». المرجع السابق : 11.

(506) المرجع السابق : ق 1 : 2م : 591.

(507) إذ قالوا : «الأجر درهمين، والبقل من أين». الزجالي : المرجع السابق : ق 2 : 46.

(508) المرجع السابق : 65.

كما يتضح من النص التالي : «ويأمر النشارين للخشب المستأجرين أن يحدوا مناشيرهم قبل الشروع في العمل» (509)

بل وحتى داخل الروابط الحرفية، يمكن ملاحظة بوادر الانحلال، فسيولة المنتجات وارتفاع المردودية يوفر للمعلم امكانية تحقيق تراكم مالي. من ثم «امكانية تحول معلمي الحرف إلى رأسمالين صناعيين» (510)، وليس أدل على ذلك، من اضطراب الخليفة الحكم «تنقيب دار البرد التي بغربي قصر قرطبة وفي صدر سوقها العظمى... وإقامة حوانيت لليزاين بدار البرد المخلاة لينفسح بهم سوقهم وتستوسع صناعتهم إذ شكوا بضيقها» (511)، بمعنى أن الوضعية الاقتصادية الجديدة، تطلبت من أرباب الحرف الرفع من عدد صناعهم، من ثم بداية تحول بعض القطاعات الصناعية خصوصا النسيجية — إلى ما يشبه المانيفاتورية. من هنا خطأ تعميم رأي أحد الدارسين (512) — بأن «الخاصية المحددة للحوانيت الحرفية هي صغر حجمها» — على أندلس الخلافة.

مع ذلك، فعديدة هي العوامل التي عطلت حدود تحول كيمي في علاقات الانتاج بالقطاع الصناعي، على نطاق واسع. فعلى الرغم من التطور الحاصل في مجال القوى المنتجة «ظلت الطاقة الأساسية مستمدة من طواحين الماء والهواء بواسطة الأرحاء والأنوال التي تعتمد على حركة الماء في مده وجزره» (513)، وفيما عدا ذلك، لم يتخط العمل الحركة اليدوية نحو الانتاج الآلي، والتي حددها اخوان الصفا (514) في «سبع حركات، واحدة دورية وست مستقيمة». مما قلل من امكانية فصل العامل عن الاداة.

إضافة إلى ذلك، فالمستثمرين الجدد بالقطاع الصناعي — كما يتجلى في نصوص سابقة — وظفوا جزءا هاما من أموالهم في اقتناء الأراضي والمقار. إضافة للنشاط التجاري، محافظين بذلك على القنوات التي تربطهم بأصولهم الاقطاعية والبيروقراطية. مما جعلهم بدون أفق لتحقيق ثورة صناعية.

(509) نفس المصدر والصفحة.

(510) ماركس : المرجع السابق 99.

(511) ابن حيان : المرجع السابق : 66.

(512) Driss ben ali, op. cit, p 76

(513) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 159.

(514) المرجع السابق : ج 1 : 213.

كما أن المحيط الخارجي (515) الذي يعتمد عليه كمصدر لبعض الخامات، وكمنفذ لجزء هام من المنتجات، كانت تحكمه علاقات اقطاعية وقبلية أو عشائرية، مع ما يرتبط بذلك من صراعات وحروب وعدم استقرار (516) بل وحتى المناطق الثغرية بداخل الأندلس كانت تعاني من نفس الوضعية. مع العلم بأنه «تكفي الصدف المحض كهجوم تقوم به شعوب همجية، أو حتى الحروب العادية، لتجعل بلدا تتوفر فيه قوى منتجة متقدمة وحاجات متطورة مضطر للانطلاق من نقطة الصفر» (517) في ظل هذه الظروف، أنيطت بالجيش مهمة الحفاظ على الوحدة الداخلية، والتصدي للهجمات الخارجية، بل وتوسيع دائرة نفوذ قرطبة السياسي والاقتصادي. مع العلم بأنه لم يتحول إلى جيش «وطني» (518) محافظا على بنية قبلية وطائفية (519) بمعنى أنه مستعد للتحويل في أية لحظة إلى قوة مخربة للمشروع الصناعي والوحدة الساسية على السواء (520)

من جهة أخرى، فطبيعة الدولة الأموية المركزة على طبقات اجتماعية متناقضة المصالح، يضطرها إلى نهج سياسة ذات وجهين مع جميع الأطراف، تحقيقا لنوع من التوازن الضروري لاستمرار النظام. فخطة الحسية التي عرفت في الأندلس باسم «ولاية السوق» (521) كثيرا ما اضطرت إلى اتخاذ إجراءات قمعية (522) وتنفيذ قرارات اقتصادية بحسبة بحق الروابط الحرفية. ولا غرو، فلقد تمتعت بصلاحيات كبرى في هذا الصدد (523) مما دفع بالحرفيين إلى الحفاظ على تماسكهم الاجتماعي، تحسبا لكل تغيير قد يطرأ على سياسة الدولة تجاههم، بايعاز من الأطراف المعادية لهم. وليس أدل على ذلك مما أورده ابن سهل (524) عن «محتسب نيه على سوء

(515) ينطبق ذلك على أوروبا الغربية بصفة عامة، وبالحصوص الامارات المسيحية بشمال لإبريا، وكذلك القبائل البربرية بشمال إفريقيا.

(516) إن الصراع الأموي - الفاطمي للهيمنة على شمال إفريقيا خير مثال ذلك.

(517) ماركس : المرجع السابق : 114.

(518) على الرغم من المجهودات التي بذلها الناصر والمستنصر لتحقيق هذا الهدف، مما يكشف عن سبب تحفظهما عن السماح للقبائل البربرية بالعبور من العدو إلى الأندلس، وقلقهما الدائم من استمرار الزعامات العسكرية القبلية والقطاعية في صفوف الجيش.

(519) يتجلى ذلك بوضوح في تركيب جيش المنصور بن أبي عامر.

(520) وهو ما حدث فعلا خلال الفترات الأخيرة من عصر الخلافة. انظر : الفصل الثالث.

(521) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 302.

(522) انظر : ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 1. ولقد عبر العامة عن ذلك في أحد أمثالهم

بالقول : «محل محتسب يضرب ويظوف». الزجاجي : المرجع السابق : ج 2 : 149.

(523) أسهمت المصادر القديمة والدراسات الحديثة في التطرق لاختصاصات المحتسب.

(524) المرجع السابق المخطوط : 84.

عمل الخرازين فأنلبوا عليه بعد ذلك وأرادوا اخراجه من سوقهم ومنعوه من التصرف فيه وأظهروا عقدا بأذاه لهم واضرارهم بهم وتسلمه عليهم وأنه أهل أن يخرج من السوق». معنى هذا أن الاصلاحات التي باشرتها الدولة لم تصل إلى درجة من الجذرية حتى يتخلى الحرفيون عن روابطهم كإطار للدفاع عن مصالحهم، مهما كان مصدر المخاطر المهددة لها.

في نفس الوقت، لم تتردد الدولة، ممثلة في شخص الخليفة عن تقديم المساعدات المادية للصناع والضعفاء منهم خلال المناسبات الدينية وفترات الأزمات والمجاعات⁽⁵²⁵⁾، وفي الغالب، تسمح للروابط الصناعية بـ «حرية تسيير أعمالها دون تدخل من جانبها»⁽⁵²⁶⁾ مع العلم بأنها كثيرا ما اضطرت إلى الاستعانة بها في تنفيذ المشاريع الكبرى التي أنجزتها خلال القرن الرابع الهجري. فعندما تجرد الناصر لبناء بعض الحصون — على سبيل المثال — استدعى «ثلاثين بناء، وعشرة من التجارين، وخمسة من الحفارين، وستة من الجيارين المحسنين لعمل الجير وستة من الأشارين لأشرك الخشب، ورجلين من الحدادين، ورجلين من الحصارين، تخيروا من حذاق طبقاتهم، واحتملت لجماعتهم آلائهم وأدواتهم المتصرف في صناعاتهم»⁽⁵²⁷⁾، لم يكن هؤلاء يقدمون خدماتهم مجانا، على غرار ما كانت تمارسه الامبراطورية البيزنطية على روابطها⁽⁵²⁸⁾، على العكس، عوملوا كأجراء «لكل صانع في كل يوم نصف مثقال محمدي»⁽⁵²⁹⁾ إضافة لما يقدمه الخليفة لهم عند انتهاء المشروع من «صلوات حسنة جزيلة»⁽⁵³⁰⁾ بديهي أن يفضي هذا التعامل إلى قيام «وفاق بين الدولة والنقابات»⁽⁵³¹⁾

نخلص إلى أن تشجيعات الدولة للقطاع الصناعي كانت مرفوقة بلجام يحد من تطوره، خصوصا وانها احتكرت عدة مرافق صناعية. فالخلفاء لم يقتصروا

(525) انظر : ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : أماكن متعددة. يقول محمود اسماعيل بهذا الصدد : «فكثيرا ما استجابت الدولة لمطالب النقابات في تخفيض المكوس» : المرجع السابق : ج 2 : 165.

(526) نفسه : ج 2 : 161. يقول أحمد مختار العبادي : «والواقع أن الحكومات الاسلامية بصفة عامة كفلت لعمالها من أرباب الحرف والصناعات حرية واسعة في ممارسة أعمالهم، ولم تتدخل إلا في بعض الصناعات المحدودة». المرجع السابق : م 11 : ج 1 : 132.

(527) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 388.

(528) انظر : الشيزري : المرجع السابق : 166.

(529) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 599. العمري : المرجع السابق : 213.

(530) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 565.

(531) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 165.

على إقامة دور الطراز والصناعات النسيجية الفاخرة وباقي صناعات الترف بقصورهم فحسب (532) بل يختلف المدن الأندلسية (533) قصد تسويق جزء من إنتاجها. من ثم امكانية منافسة منتوجات الروابط الحرة. كما احتكروا صناعة الأسلحة والعدة العسكرية (534) التي أقيمت لها دورا خاصة بها (535) إضافة للأوراش البحرية لصناعة السفن (536) بصرف النظر عن قطاع البناء الذي بلغ فيه الناصر على حد تعبير المؤرخ المجهول (537) «مبلغا لم يبلغه أحد ممن تقدم أو تأخر بعده». إلى درجة أن قاضي الجماعة «كثيرا ما يقرعه فيما أسرف فيه من مبابيه ويعظه» (538) ان تركيز الدولة على استثمار أموال ضخمة (539) في المجال العمراني والعسكري وصناعات الترف يعني بأنها عرقلت حدوث تحول صناعي فعلي. وعلى الرغم من الدور الذي لهذا القطاع من تنشيط عديد من الصناعات الموازية (540) وتشغيل الأيدي العاملة (541) فنواته تكونت من العبيد الصقالبة الذين

(532) والتي كانت مخصصة لتلبية الحاجيات السلطانية وحاشية الخليفة والأتباع والحلفاء، وكهدايا للملوك — انظر : ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 46. ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 389. ابن خلدون : المقدمة : ج 2 : 646 — 47.

(533) ابن سعيد : كتاب الجغرافيا : تحقيق اسماعيل العربي : المكتب التجاري : الطبعة الأولى : بيروت 1970 : 140. ابن غالب : المرجع السابق : 283 ابن خلدون : السمع : ج 4 : 144. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 578.

(534) انظر : ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 117 — 18.

(535) قال ابن خلدون متحدثا عن الناصر : «اختط مدينة الزهراء واتخذ فيها دارا لصناعة الآلات من آلات السلاح للحرب». العبر : ج 4 : 144.

(536) وأهمها تلك التي كانت بالمرية — انظر : ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 322. كما استحدثت دار لصناعتها بنهر قرطبة. انظر : نفسه : 425 — وكذلك، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 239.

(537) أخبار مجموعة : القنطرة : 156. ولقد استغرق العمل بهذه المدينة حوالي أربعين سنة. انظر : المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 563.

(538) ابن سعيد : المغرب : المرجع السابق : ج 1 : 174.

(539) «ذكر بعض أهل الخدمة في الزهراء أنه حصل النفقة فيها كل عام ثلثائة ألف دينار عيونا ذهباً وأنه حصل جميع الاتفاق في مدة بنائها فكان مبلغه خمسة عشر بيت مال. وذكر بعض المحصلين أن مبلغ النفقة من الدراهم القاسمية بالكيل القرطبي ثمانون مدياً وستة أقفرة وزائد أكيال، وهذا المدي القرطبي زنة ثمانية قاطير... وكان الناصر لدين الله قسم جبايته أثلاثاً، ثلث موقوف على الجند، وثلث مدخر في خزائن النوايب، وثلث للنفقة على الزهراء».

(540) ففي صناعة السفن مثلاً «يدخل في كل قطعة من القلع البحرية أربعون ربحاً من المسمار المتنوع... ويدخل من مسمار التفريط الكبير ألفان... ويدخل فيها من البياض ثلاثون ربحاً ومن الكتان تسعة أرباع». السقطي : المرجع السابق : 72.

(541) يقول المقرئ : «كان يتصرف في عمارة الزهراء كل يوم من الخدام والفضلة عشرة آلاف رجل». المرجع السابق : ج 1 : 526.

انتظموا هم كذلك على شكل روابط حرفية سلطانية(542). بل، لم يتورع الخلفاء عن تسخير السجناء وأسرى الحرب. فلقد اقتاد المنصور «أعلاج النصارى مصفدين في الحديد من أرض قشتالة وغيرها وهم كانوا يتصرفون في البنيان عوضا عن رجاله المسلمين اذلالا للشرك»(543).

صفوة القول — أن قوى الانتاج الصناعي من خامات ووسائل وتقنيات، شهدت تطورا ملموسا خلال عصر الخلافة. تضافر ذلك مع اتساع الأسواق الاستهلاكية الداخلية والخارجية، للدفع بهذا القطاع نحو تجاوز انتاج القيم الاستعمالية، ليم تغلب انتاج السلع التبادلية. مما أفضى إلى حدوث تطور ملموس في طبيعة العلاقات الروابطية، وبروز بوادر التحول الرأسمالي، دون أن تقوى البنى القائمة على نقلة نوعية فعلية.

ثالثا : في القطاع التجاري :

إن تزايد تقسيم العمل بين البادية والمدينة، وتخصص مناطق بأكملها في زراعات معينة، وبعض المدن في صناعات محددة، اضافة لانتساع دائرة القطاع النجمي جغرافيا، وتوكلر الصناعات التحويلية بالمدن، كل هذا يفترض قيام نشاط تبادلي داخلي واسع النطاق. كما أن ارتفاع الانتاج، وانفتاح الأسواق الأندلسية على البضائع الأجنبية، كقيل بتكثيف المبادلات الخارجية. فما هي اذا التطورات التي طرأت على حجم، طبيعة وبنية القطاع التجاري ؟ وأية مكانة شغلها العاصمة في هذا النشاط ؟ علما بأن الجواب على هذين السؤالين يتم عن إبراز أهمية ودور الطبقات الاجتماعية الدنيا المرتبطة بهذا القطاع.

بالنسبة لطرق المواصلات، زعم ليفي بروفنسال(544) انها استمرت كما كانت خلال العهد الروماني. مع العلم بأن الزمن وحده كقيل يجعلها غير صالحة للاستعمال. فما بالك اذا أخذت بعين الاعتبار مجريات الأحداث التي تعاقبت على الأندلس طوال العصور الفاصلة بين السيادة الرومانية وعصر الخلافة. حقيقة تحدث الرازي(545) عن الطريق الرومانية التي تشق الأندلس من قانس إلى

(542) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 237 - 38. وتذكر بهذا الصدد فائق وجوذر الصقليين صاحبي الطراز بقصر الحكم المستنصر.

(543) القرني : المرجع السابق : ج 1 : 546.

(544) Espana Musulmana, op. cit, p 191.

op. cit, p 95 (545)

نربونة، باعتبارها صالحه، عريضة ومرصفة. على أنه، ماكانت لتحافظ على تلك الميزات دون عملية «اصلاح الطرق» (546) التي باشرتها الخلافة الأموية بمجموع البلاد.

كما لم تدخر الدولة وسعا في شق طرق جديدة. فلما فتح الناصر مدينة سرقسطة، «قوم إليها الطرق من البلاد البعيدة» (547) كما أقيم خط جديد أقل مسافة من القديم — المنسوب لبني دراج — لربط بلنسية بطرطوشة (548) في حين، حظى مركز الأندلس باهتمام أكبر، فالمسافر من قرطبة إلى اشبيلية له الاختيار بين «ثلاث طرق، طريق الزنجبار وطريق لورة وطريق الوادي» (549)

وقد خضع تخطيط شبكة المواصلات للتوجهات الاقتصادية الجديدة. وهو ما تكشف عنه المعلومات المفصلة التي قدمتها المصادر (550) عن طرق الأندلس، والمسافات بين مدنها. فباستثناء بعض المسالك الساحلية (551) تلتقي أغلبية الطرق في قرطبة، التي أصبحت نتيجة لذلك، القلب المنشط لمجموع الحركة التجارية بالبلاد. كما تم تعديل بعض الطرق القديمة لتنسجم مع البنية الجديدة. بذلك أصبحت «الثلاثة الرصف التي تشق دائرة الأرض» (552) تلتقي عند أبواب العاصمة.

تطلب ذلك، اقامة الجسور، واستصلاح ما تهدم من قناطر. هكذا، فبمجرد فتح طليطلة، أقدم الناصر على «اعادة بناء القنطرة على نهرها» (553) كما شيد المنصور «قنطرة على نهر استجة... وسهل الطرق الوعرة والشعاب الصعبة» (554) وقد نالت القنطرة العظمى الحظ الأوفر من الاهتمام باعتبارها «أم قرطبة المرصعة ومفضي سبلها المتشعبة وجماع معايشها المختلفة» (555)

(546) محمد اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 172.

(547) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 360.

(548) Razi, op. cit, p 72.

(549) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 134.

(550) ابن حوقل : المرجع السابق : 111 — 12. المقدسي : المرجع السابق : 233 — 35.

الأصطخري : المرجع السابق : 46 — 47. شكيب أرسلان : المرجع السابق : 134 — 47.

المقري : المرجع السابق : ج 1 : 456 — 57 وغوهرم .

(551) مثل الطريق الرابطة بين طرطوشة وبلنسية، بين مرسية وجبل طارق، وطريق الجزيرة الخضراء — لبله، وأكشوبنة — شنترين.

(552) المقري : المرجع السابق : ج 1 : 465.

(553) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 319.

(554) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 288. المقري : المرجع السابق : ج 1 : 409.

(555) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 65.

جهزت هذه المواصلات، بكل ما يحتاج إليه التجار من مرافق. أفصح عن ذلك المقرئ (556) بقوله : «ليس في معمر الأَرْض صقع يجد المسافر فيه ثلاث مدن وأربعاً من يومه إلا بالأندلس، وحيثما سار من الأقطار يجد الحوانيت في الفلوات والشعاري والأودية ورؤوس الجبال لبيع الخبز والفواكه والجبن واللحم والحوت وغير ذلك». بما يكشف عن دور التجارة في النمو المدني، وفي ربط مجموع النشاط الاقتصادي بقطاع الخدمات.

وبالمثل، دأبت الدولة على صيانة الخطوط البحرية. فقد وطد الناصر العزم «ألا تجري في البحر جارية إلا لأهل الطاعة فقط، فملك البحر... وأحكم شأنه وأمن ضرر السفن المختلفة فيه، وغلب بذلك على الساحل كله» (557) لتنتقل الغارات على سواحل بلاد الفرنجة، «فتقدم الأسطول إلى مدينة أنيش» (558) ومرسيليا (559) كما هاجم «مدينة برشلونة» (560) حتى غدا الحوض الغربي للبحر المتوسط منطقة نفوذ أموي بلا منازع. أفصح عن ذلك المقدسي (561) بقوله : «وأهل الأندلس أخبر الناس به وحدوده وخلجانه لأنهم يسافرون فيه ويغزون من هو يليهم وفيه طرقتهم إلى مصر والشام». ينطبق نفس الشيء على المحيط الأطلسي، الذي امتدت فيه المواصلات نحو مينائي «البصرة وأزيل» (562) وأفضت «إلى السوس الأقصى، وهو آخر ما تبلغ إليه مراكب البحر من الأندلس» (563) كما تم «إنشاء أسطول كبير في الموضع المعروف بقصر أبي دانس» (564) قصد حماية المواصلات التجارية إلى شواطئ أوروبا الغربية (565).

وقد أولت الخلافة الأموية، الطرق المؤدية إلى بلاد السودان، اهتماماً خاصاً — فيها اشتهر بالصراع الأموي — الفاطمي للهيمنة في شمال إفريقيا (566) — ولم

(556) المرجع السابق : 1 : 226.

(557) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 88.

(558) نفسه : ج 5 : 367.

(559) نفس المصدر والصفحة. وردت في النص باسم «مسنطة».

(560) نفسه : ج 5 : 454.

(561) المرجع السابق : 13.

(562) الأسطخري : المرجع السابق : 39.

(563) ابن عبد البر المقرئ : القصد والأم : مكتبة القدسي : مطبعة السعادة : القاهرة 1350 هـ : 24.

الأسطخري : المرجع السابق : 39.

(564) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 414.

(565) أكد ابن سعيد عن وجودها بقوله : «ودواب بحرهما المحيط في نهاية الطول والعرض... والمسافرين

في البحر يخافون منها فلا تقلب المراكب». انظر : نفسه : ج 1 : 199.

(566) أطنبت المصادر القديمة في الحديث عن مجريات هذا الصراع.

تكن أقل حرصا على صيانة المسالك البرية التي تربط الأندلس بأروبا عبر ممرات جبال البرانس المشهورة في المصادر القديمة (567) باسم «الأبواب التي يدخل منها إلى أرض المشركين».

وتحقيقا لمزيد من النفوذ، لم تتوان عن استخدام الدبلوماسية، ليس مع البلدان الكبرى، كبيزنطة (568) وإمبراطورية الفرنجة (569) فحسب، بل ومع ممالك وامارات صغيرة (570) تقاطرت سفاراتها على قرطبة طلبا لـ«الصلح والألفة» (571) ففي سنة ثلاثين وثلاثمائة، وفد على الناصر «رسول لصاحب جزيرة سردينية» (572) كما بعث حاكم برشلونة «إلى الحضرة وفدا شاهدوا عنه، وسأل تأمين تجار أرضه على الاختلاف إلى الأندلس» (573) بما يكشف عن مكانة التجارة على رأس جدول أعمال كثير من السفارات المتبادلة.

ولعل في هذه الانتصارات العسكرية والدبلوماسية، ما يفسر خضوع مناطق ذات أهمية استراتيجية، طوعا للخلافة الأموية. فقد تبرأ «أهل تاهرت وأحوازها» (574) من الحاكم الفاطمي «وأخرجوا صاحب الخراج من بلادهم» (575) كما «قدم وفد من جزائر بني زغان من أعمال الشيعة... إلى السلطان» (576) يخطبون ولايته» (577) هكذا، ما فتئت دائرة التعامل التجاري الأندلسي تسع لتشمل مناطق بعيدة في قلب إفريقيا، وفي أعماق أروبا نحو بلاد

(567) انظر : Razi, op. cit, p 60 ابن غالب : المرجع السابق : 287 قدم أحد الدارسين معلومات مفصلة عن مدى كثافة التبادل بين الطرفين عبر هذه الأبواب، وتأثير ذلك بأحداث نهضة مدنية في الممالك والنصرانية Dufourcq, Espagne chretienne, op. cit, pp 53-58.

(568) تعرضنا سلفا للعلاقات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين.

(569) ذكر ابن عذاري وصول سفارة لهوثر إلى قرطبة سنة 342 هـ : المرجع السابق : 2 : 218. وذكر ابن حيان وفود سفارة ثانية سنة 363 هـ : المرجع السابق : الحججي : 169.

(570) أورد ابن حيان معلومات مفصلة عن عديد من السفارات التي تقاطرت على الأندلس خلال خلافة الحكم. نفسه : أماكن متعددة.

(571) نفسه : ج 5 : 485.

(572) نفس المصدر والصفحة.

(573) نفسه : ج 5 : 454.

(574) نفسه : ج 5 : 373.

(575) نفس المصدر والصفحة.

(576) المقصود الخليفة الناصر.

(577) نفسه : ج 5 : 460.

روسيا (578) واسكندنافيا (579) بالإضافة للتخوم الآسيوية، إلى أقصى بلاد الهند (580) والصين (581)

من شأن هذه المنجزات الضخمة، أن تفتح آفاقا واسعة أمام التجار الأندلسيين الذين لم يتقاعسوا عن السفر إلى أبعد المناطق. فقد كانوا «يكثرون التجارة والتغرب» (582) وهو ما تؤكد تراجهم في كتب الطبقات (583) علما بأن الاتجار مع شعوب في مستوى أدنى من التطور، يخلق شروطا مثالية لتحقيق أكبر الأرباح (584)

ومع تزايد نشاط التجارة الخارجية، تضافرت جهود الدولة والتجار لتوسيع الموانئ وتجهيزها. نالت منها المرية الحظ الأوفر، حتى غدا مينائها مشهورا على الصعيد العالمي، باعتباره «محط السفن ودار التجارة» (585) كما استحدثت موانئ جديدة متفاوتة الأهمية، منها ما تخصص في أنشطة اقتصادية (586) أو عسكرية (587) محددة. وأنشئت الموانئ النهرية (588) لم يكن الرازي (589) إذا مبالغا في اشادته بكثرة موانئ الأندلس، التي تستوعب اسطولا تجاريا ضخما.

قصارى القول، أن الأندلس نجحت في ارساء بنية تحتية تجارية متينة، مركزها قرطبة وشرايينها تغطي مجموع البلاد، لتمتد فيما وراء البحار إلى أقصى هوامش

(578) وليس أدل على ذلك من معرفة الأندلسيين بطبيعة البلاد الروسية وسكانها وأسواقها ومتوجاتها الصناعية. انظر : ابن عبد البر الحري : المرجع السابق : 35.

(579) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 174.

(580) قال أحد التجار الأندلسيين : «خرجت منصرفا من الهند وأنا أقر أن معي قيمة ثلاثين ألف دينار» : ابن الغرضي : المرجع السابق : 68.

(581) انظر : ابن عبد البر : المرجع السابق : 37.

(582) المقدسي : المرجع السابق : 236.

(583) مع العلم بأن كثيرا من التجار كانوا من أهل القلم، لذلك اعتمد بهم هذه المصنفات. انظر : ابن الغرضي : المرجع السابق : أماكن متعددة. ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : أماكن متعددة.

ابن الأبار : التكملة : ج 1 أماكن متعددة.

(584) Ernest mandel, op. cit, p 8.

(585) السقطي : المرجع السابق : 35.

(586) فرسي الخزر تخصص في صيد المرجان، انظر : المقدسي : المرجع السابق : 239 وميناء الجزيرة الخضراء، في استيراد الدواب العدووية. انظر : ابن غالب المرجع السابق : 294. ومرسى شترين، في استخراج العنبر : النفح : ج 1 : 143 - 44.

(587) مثل ميناء اشبيلية، وقصر أبي دانس، ورصيف من ميناء المرية.

(588) مثل ميناء بالث وغيره بقرطبة. انظر : ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 88.

(589) Razi, op. cit, p 63.

العالم. ولعل في هذا ما يعكس ارتباط الاقتصاد الأندلسي بالهيمنة على طرق العبور العالمية. بمعنى، أن أي تغيير قد يطرأ على الوضعية العالمية سينعكس بسرعة على قرطبة.

ازدادت خطورة نقطة الضعف هذه، الكامنة في البنية الاقتصادية الجديدة، مع التحول الذي عرفته طبيعة التجارة الخارجية. فقد تعرضنا سلفاً، لأهم المنتجات الفلاحية والصناعية الموجهة للتصدير. وكذلك لقيام أنشطة مرتبطة بمواد مستوردة. بما لا يدع مجالاً للشك في أن التجارة الخارجية لم تعد قاصرة — كما كان الأمر في العصر السابق — على مواد الترف. من خلال ذلك، تبين دور التنشيط الذي مارسه على مجموع القطاعات الاقتصادية. مع ذلك، فربط تطور القطاعات المنتجة بالأسواق العالمية — في ظل شروط تاريخية غير مضمونة على المستوى البعيد — ينم عن مخاطر. وهو ما تنبه له الرازي (590)، بقوله : «كان إنتاج الزيت من الكثرة بحيث لن يستطيع المرء لا الاحتفاظ بها ولا الحصول على أدنى ثمن مقابلها لو توقف تصديرها».

من جهة أخرى، برهنت الخلافة الأموية — على عكس بعض البلدان (591) — عن تمسكها بالحرية الاقتصادية. فبرغم عدائها السياسي للخلافتين الفاطمية والعباسية، لم تتردد عن فتح أسواقها للتجار المشاركة، الذين تقاطروا بكثافة في «مراكب البحر من الأسكندرية والشام كله» (592)، كما امتازت المواصلات مع إفريقية على حد تعبير ابن حزم (593) بـ «كثرة السفار، وتردهم اليهم وتكرهم علينا». وليس أدل على ذلك مما خصصته كتب الطبقات (594) من تراجم للتجار الغرباء الوافدين على قرطبة. ومن القرائن، ما يكشف عن المكانة الخاصة التي حظي بها التجار، «العراقيون والمصريون وغيرهم» (595) في البلاط الأموي.

لم يكن أهل دار الحرب، أقل حظاً. فبمقتضى معاهدات السلم، أمنوا «على دمائهم وأموالهم وكل ما تضمنته سفنهم يتصرفون في تجارتهم حيث شاؤوا» (596).

(590) Ibid : p 93.

(591) مثل الدولة البيزنطية. انظر : الشيزري : المرجع السابق : أماكن متعددة.

(592) شكيب أرسلان : المرجع السابق : ج 1 : 118 — 19.

(593) انظر : المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 159.

(594) ابن الفرضي : المرجع السابق : 152. ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 2 : أماكن متعددة.

(595) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 85.

(596) ابن حيان : المرجع السابق : ج 3 : 454.

هكذا، ورد أهل برشلونة على الأندلس «وعظم الانتفاع بهم»⁽⁵⁹⁷⁾ كما نزل بها «تجار أهل ملفط... بضروب من تجارتهم»⁽⁵⁹⁸⁾ ولأول مرة، كان «احتلال تجار الملفين بقرطبة أتوا الأندلس في البحر طلب التجارة»⁽⁵⁹⁹⁾ هكذا، نالت الأندلس من الشهرة أن اتخذها التجار الروس⁽⁶⁰⁰⁾ الذين يحملون «الحز وجلود الثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية»⁽⁶⁰¹⁾ محطة لهم. بما يسقط زعم أحد الدارسين⁽⁶⁰²⁾ بأن «ظهور شأن التجارة الإسلامية ونماها أخرج التجار الأجانب من البحار.

ومن المفيد إثبات نص هام للمقري⁽⁶⁰³⁾ بالغ الدلالة في الكشف عن الرعاية التي حظي بها التجار، ضد تجاوزات البيروقراطية، اذ يقول : تنازع الفتى الأكبر المعروف بالميورقي مع التاجر المغربي... في خصومة توجبت فيها اليمين على الفتى المذكور، وهو يومئذ أكبر خدام المنصور، إليه مرد داره وحرمة... فأنصفه منه وسخط عليه المنصور وقبض نعمة ونفاه». وهو نفس المصير الذي لحق بأحد الحجاب على يد الخليفة الحكم لما «بدا في معاملته للناس ومتاجرته إياهم... من قبح سريرة وباطن سوء»⁽⁶⁰⁴⁾ هكذا نعمت الأندلس بسمعة طيبة في أوساط التجار. إلى درجة أن أحدهم لم يتألك عن التصريح بالقول : «والله لأحدثن في مشارق الأرض ومغاربها أن ابن عامر يحكم على الطيور وينصف منها»⁽⁶⁰⁵⁾

مع ذلك، استمرت الحرية التجارية مقيدة بلجام السلطان الذي حافظ على حق مصادرة جزء من أموال التجار باسم مصلحة الأمة والجماعة. فالناصر لم يتردد عن «مقاسمة عماله في تجارتهم فجعلها في بيت المال»⁽⁶⁰⁶⁾ حتى غدت هذه الممارسات من الأمور العادية، كما يفهم من رسالة بعثها أحد الأغنياء للمنصور «يعرض عليه ما جاءه به، ويحكمه فيه ويسأله أخذه أو الأخذ منه»⁽⁶⁰⁷⁾

(597) نفس المصدر والصفحة.

(598) نفسه : ج 5 : 485.

(599) نفسه : ج 5 : 478.

(600) انظر : ابن خردادبه : المسالك والممالك : بريل : ليدن 1306 هـ : 155 — 36.

(601) نفسه : 154.

(602) آدم متز : الحضارة الإسلامية : مفتش عند محمود اسماعيل : المرجع السابق : 175 الذي بين خطأ هذا الزعم على مستوى العالم الإسلامي.

(603) المرجع السابق : ج 1 : 410.

(604) ابن حيان : المرجع السابق : المحجي : 19.

(605) المقري : المرجع السابق : ج 1 : 402.

(606) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 1 : 225.

(607) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 198.

كما أن الدولة احتكرت الاتجار ببعض السلع. فقد سبقت الإشارة لوبر السمر الذي «يحجر عليه بني أمية، ولا ينقل الاسرا» (608) نفس الشيء ينطبق على بعض المنسوجات الفاخرة والأسلحة ومواد البناء وغيرها. وقد أسندت هذه المهمة لعرفاء متخصصين، اشتهر منهم في عهد الناصر عبد الله بن يونس وحسن القرطبي وعلي بن جعفر الأسكندراني وريع بن زيد الأسقف (609) بمعنى أن القطاع التجاري لم يتحرر نهائيا من وصاية الدولة.

تكشف وضعية النقد، عن بعض مظاهر الازدهار التجاري. فقد أجمع المؤرخون (610) على تحديد تاريخ اتخاذ أول دار لسك العملة بالأندلس، في سنة ستة عشر وثلاثمائة. وفيما قبل، كان الأندلسيون «يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم أهل المشرق» (611) على الرغم مما يحمله هذا الحدث من دلالة سياسية، باعتباره يوافق إعلان الخلافة الأموية، فانه أتى نتيجة لضرورة اقتصادية. علما بان شيوع التبادل السلمي، يتطلب كمية متعاطمة من النقد المتداول، وبالتالي «الرفع من انتاجية المعادن الثمينة» (612) من ثم اصرار الخلافة على استمرار تدفق ذهب السودان. هكذا، فاستجابة للمتطلبات الجديدة، لم تتوقف دور الضرب بالعاصمة عن اصدار النقود طوال عصر الخلافة (613)

ومن القرائن مايدل على تحول النقد إلى مقياس رئيسي لحجم الثروة. فللدلالة على غنى الناصر، قيل بانه يملك «عشرين ألف ألف دينار» (614) كما قدرت ثروة المنصور مبالغة «من الأموال الناضجة... باربعة وخمسين بيتا» (615) وعلى نفس المنوال، حدد أحد القضاة غناه بالكشف «عن مال عظيم صامت في صندوق» (616)

(608) الأصبخري : المرجع السابق : 42. المقدسي : المرجع السابق : 241.

(609) انظر : ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 43. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 231. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 568.

(610) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 242 - 43. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 198. ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 46.

(611) السيوطي : تاريخ الخلفاء : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد : مطبعة السعادة : الطبعة الأولى : مصر 1952 : 522.

(612) Rivero C, La moneda arabigo-espanola, Estanisla, Madrid 1933, pp 125-26, Ernest M. (612) T II, op. cit, p 118

(613) قدم ريفيرو نماذج من هذه النقود : Rivero, op. cit, passim

(614) ابن حوقل : المرجع السابق : 107.

(615) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 301.

(616) الباهي : المرجع السابق : 77.

إن في هذا ما يفسر اقدام الجميع — على تحويل ثرواتهم نقدا، بدلا من تبديدها. فما صادره الحكم من نعم بعض الوزراء، كان على شكل ثروات نقدية قدرت بـ «عشرين ألف ألف دينار» (617) من شأن هذه التطورات أن تعمل على تحويل معظم الانتاج إلى سلع للتداول. حقيقة استمرت ظاهرة الاكتناز قائمة، مع ذلك، فانتساع مجالات الاستثمار وإمكانية تحقيق الأرباح بسرعة، شجعت الأغنياء للاقدام على مشاريع تجارية، في مجتمع أصبحت فيه الثروة غاية بذاتها. خصوصا وأن التجار، أصبحوا يتميزون عن غيرهم بـ «كثرة الأموال والتصرف» (618)

في ظل هذه الظروف، تؤدي تقلبات القيم النقدية إلى اضطرابات في مجموع الوضعية الاقتصادية. من ثم حرص الخلفاء الشديد على مراقبة العملة. وليس أدل على ذلك مما أورده ابن حيان (619) بقوله: «عزل الناصر لدين الله سعيد بن جساس عن خطتي الوزارة والسكة معا، وسخط عليه وحبسه مهانا، لما اطلع عليه من غشه في السكة» حتى غدت العملة الأموية مشهورة بمجودتها وحسن عيارها في جميع الآفاق.

وبما يدل على قوة العملة الأندلسية، وقدرتها على ربط اقتصاديات كثير من المناطق بالأندلس، اقدام أهل فاس خلال عهد الحكم على ضرب «السكك باسمه وعلى عياره» (620) ولاحقا سككت كل من سجلماسة والنكور (621) نقود باسم هشام الثاني. بل وحتى ملوك نفارا، لم يترددوا عن إصدار دراهم بنفس حجم ووزن الدرهم الأموي. وبالمثل فالقطع الذهبية التي عرفت ببرشلونة باسم «مانكوس» (622) ضربت على شاكلة الدينار الأموي.

ولعل في تداول عمليتين معدنيتين: الدينار الذهبي والدرهم الفضي، ما يكشف عن مدى كثافة التبادل السلعي، الذي وصل إلى درجة من التطور والضخامة، اضطر معها التجار إلى ابتكار وسائل اداء بديلة عن النقد، كالصكوك والسفاتيح (623) بمعنى ان النقد لم يقتصر دوره على ضمان مقياس موحد للقيم،

(617) ابن حوقل: المرجع السابق: 107.

(618) نفسه: 108 و 119.

(619) المرجع السابق: ج 5: 486.

(620) ابن حيان: المرجع السابق: المحجى: 182.

(621) Provencal, España musulmana, op. cit, p 142.

(622) Dufourcq, Espagne chretienne, op. cit, p 54.

(623) محمود اسماعيل: المرجع السابق: ج 2: 178. وهي أشكال تبرز في المهتمات التي بلغ بها الرأسمال

التجاري درجة هامة من التطور. انظر: Ernest M, T II, op. cit, p 121.

بل أصبح وسيلة فعالة لتنشيط وتسهيل التبادل. ومن شأن شيوع التداول النقدي، الحد من الممارسات الربوية. ساعد ذلك على انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، التي لم تعد حكرا على أهل الذمة. فقد أصبح من الواجب «أن يكون في الصرف رجل مثيل خير» (624) أكد ابن بشكوال (625) على صحة هذا الاعتقاد في ترجمة لـ «عثمن بن سعيد الأموي المقرئ المعروف بابن الصيرفي» نسبة لأبيه الذي اشتغل — على ما يبدو — في قرطبة بأعمال الصيرفة.

بدئي أن يفرضي تعاضل النشاط التجاري بالمدن، إلى استقطاب جماهير عريضة من السكان المتحررين حديثا من القيود الاقتصادية. ولعل فيما لاحظناه من انفجار ديموغرافي واتساع مديني، أبرز مظهر على ذلك، ومن المفيد تمييز فئة محدودة من كبار التجار المسيطرين على الرأس المال التجاري، عمن عرف في المصادر العربية باسم الباعة والسوقة وأهل الحوانيت والمتعشين (626) وقد تعاضلت أهمية هؤلاء في ظل تزايد التخصص بين القطاعات الاقتصادية، وبرز بواحد انفصال تجارة الجملة عن تجارة التقسيط. فـ «التجار المسافرون ينزلون بين أيدي» (627) الجلاس (628) والدالين (629) فيوزعون بضائعهم على أرباب «الدكاكين» (630) الذين يتكلفون بيعها للمستهلك. ومما يكشف عن علاقة الحوانتي بالدلال، أن قال أحدهم «أنا دلال يبيع للناس فسائتي يبيعها له، فبعت الدرنوك بثمان والشفقة بثمان وأرددت عليه وأخذت أجرة منه» (631)

ومن وظائف الجلاس، ربط المنتجين الحرفيين بالمحتكرين. فـ «منهم من يجلس لشراء الخام للتجار ويدفع له البضائع ويجمع بداره الأموال للشراء... ولم يكن فيها مال لنفسه» (632) وربما مارس بعضهم ضغوطا على المنتجين، كأن «يعطيهم ذهابا على سبيل القرض، ويشترط عليهم ألا يبيع لهم شيئا من متاعهم إلا

(624) Le Traite d'Ibn Abdun, op. cit, p 249.

(625) المرجع السابق : ج 1 : 398.

(626) يحيى بن عمر : المرجع السابق : 131. الشيزري : المرجع السابق : 10 - 12.

(627) السقطي : المرجع السابق : 58.

(628) وهم وسطاء تجاريون يتخذون من الفنادق والحوانيت مقرات لهم. انظر : نفس المصدر والصفحة.

(629) انظر لمزيد من التفصيل : ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 59. وكذلك ذكر مشاهير أهل

فاس في القديم : المرجع السابق : 21.

(630) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 87.

(631) نفسه : 59.

(632) السقطي : المرجع السابق : 59.

هو» (633)، ولقد كشف السقطي (634) عن دورهم هذا بقوله : «يبعون ويشترون للغير، ويأخذون أجرة من البائع على البيع وأجرة من المشتري على الشراء».

وبالمثل، تعاظم دور الجلاب، الذين يمدون المدن بما تحتاج إليه من المواد الخام والاستهلاكية. ولقد عرف المتخصصون منهم في الحبوب باسم «الميارة الذين يتناعون القمح ويسوقونه على دوابهم ويطحنونه بالأرحى ويجلبونه ويعيشون من ذلك» (635).

إن أهم ما يكشف عنه هذا النص، أن وضعية هؤلاء الوسطاء، مثل غيرهم من الباعة — رغم التفاوت — كانت متواضعة. فطلبهم العيش وليس الربح، وهو ما أكدته ابن حيان (636) بقوله : كان أحدهم «من شطف المعيشة... ما لاشيء فوقه إذ كان يعالج السقط بسويقة ابن أبي سفيان ببضاعة نزره».

أما ربط الاتصال التجاري فيما بين المدن والمناطق، فكان يضمه جمهور غير من أرباب الدواب «ذوات الأكرياء المعروضة للخدمة» (637) مقابل أجر معلوم. وبداخل قرطبة كان «للحمالين في كل صنعة موقف خاص لا يتعدوه» (638).

وعلى عكس التجار الكبار والمحتكرين، خضع هؤلاء لمراقبة مشددة من طرف الدولة، التي احتفظت بحق التسعير لهم، وضبط مكائيلهم وأوزانهم (639) بحيث لا «يجسر (أحدهم) أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة» (640) من ثم محدودة دخلهم.

وتعتبر «السوق الكبرى بقرطبة» (641) أبرز مظهر عن نشاط الحركة التجارية. فاليها كانت تنتهي — عبر «الطريق السالك بجوف» (642) المدينة شرايين المواصلات القادمة من مختلف الاتجاهات (643)، وعلى ضفة الوادي الكبير التي تحد

(633) الشيزري : المرجع السابق : 64.

(634) المرجع السابق : 64.

(635) نفسه : 24.

(636) انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م : 238 — 39.

(637) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 567. ابن غالب : المرجع السابق : 300.

(638) Le Traite d'Ibn Abdun, op. cit, p 231.

(639) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 84. السقطي : المرجع السابق : أماكن متعددة.

(640) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 218 — 19.

(641) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 212.

(642) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 300.

(643) انظر خريطة مدينة قرطبة : عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : الملحق.

السوق من القبلة، أقيم «الرصيف المعروف» (644) وجهاز بالموانئ (645) إضافة لما توفرت عليه من «الخانات والحمامات» (646) والفنادق والمرافق، التي تسهل مأمورية التجار. وقد بلغت كثافة المبادلات بها أن أمر الحكم «بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة لضيقها عن مخترق الناس وازدحامهم فيها وهد الحوانيت المتحيفة لعرضها المضيق لسهولة، كيما يفسح الطريق بالواردين والصادرين» (647) لنفس السبب، أقدم على «تنقيط دار البرد التي بغربي قصر قرطبة وفي صدر سوقها العظمى» (648) فشيء مكانها «قيسارية للتجار توسعت بها السوق» (649) لم تكن بقية الطرق التي تفضي إليها، أقل ازدحاما. ففي حارة فرن بريل، حيث باب الحديد (650) ابتاع الحكم «الحوانيت التي على هذه المحجة من أربابها... وهدمها وضمها إلى المحجة كيما تتسع بالناس» (651)

وفي نص لابن حيان (652) ما يكشف عن تخصيص مكان معين بالسوق لكل صنف من البضائع، اذ قال : «وقع حريق بسوق قرطبة، فاحرقت جميع الخط، واتصل الحريق بحوانيت الصوافين... واخذت النار سوق العطارين وما وراءها من حوانيت الحرارين وعمت حوانيت الشقاقين وماجاور ذلك من جميع الجهات، واعتدت النار على دار البرد». ينسحب نفس الشيء على «حوانيت المشاطين والخراطين» (653) و«حوانيت السراجين» (654) كما كان «لأصحاب الغرابيسل بالسوق» (655) مكان خاص. وعلى ضفة الوادي، كان «رصيف القصايين» (656)

-
- (644) باقوت : معجم البلدان : نشر وستفالد : لايزغ : 1869 : 4م : 59. وقد شيد هذا الرصيف من طرف الناصر سنة 326 هـ. انظر : ابن حيان : المرجع السابق ج 5 : 424.
- (645) مثل ميناء بالش السالف الذكر وغيره. انظر : ابن سهل : المرجع السابق المخطوط 88.
- (646) ابن حوقل : المرجع السابق : 108.
- (647) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 71.
- (648) نفسه : الحجى : 66.
- (649) نفسه : ج 5 : 383.
- (650) التي تقع بالجهة الشرقية، ومنها تخرج الطريق نحو سرقسطة. عن أبواب قرطبة انظر : Las puertas de la medina de Cordoba, ocana J M, in Al-Andalus, vol III, 1953, pp 134-51.
- (651) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 67 — 68.
- (652) نفسه : ج 5 : 383.
- (653) نفسه : ج 5 : 142.
- (654) نفسه : الحجى : 207.
- (655) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 2 : 477.
- (656) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 145.

معزولا عن «أرضام الجزارين» (657) وهكذا. واضح من خلال هذه النصوص، أن سوق قرطبة احتضنت إلى جانب النشاط التجاري، عددا من الصناعات والحرف. وهو ما يستفاد مما أورده ابن حيان (658) عن «أصحاب الصناعات وطبقات التجار».

رغم ما نالته سوق قرطبة من اهتمام، عجزت عن احتواء نشاط تجاري مافتيء يزداد اتساعا وتعقيدا. مما أدى إلى بروز أسواق عديدة بمختلف أرباض العاصمة. يقول الإدريسي (659) : قرطبة خمس مدن «وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات». وهو ما أكدته المقرئ (660) بالقول : «في كل ربض منها من المساجد والأسواق ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره». ولما انتهى الناصر من بناء الزهراء، «خط فيها الأسواق وابتنى الحمامات والخانات» (661) وبالمثل، فالزاهرة «قامت بها الأسواق وكثرت فيها الأرفاق» (662) لم تعد وظيفة السوق الكبرى إذا قاصرة على تلبية الحاجيات اليومية للسكان، بل تجاوزتها إلى تأمين التبادل على الصعيد «الوطني»، فيما بين المدن والأقاليم، بل والعالمى، فيما بين الأمم (663) ولعل في هذا ما يدعم الاعتقاد السالف بتزايد الاتجاه نحو انفصال تجارة الجملة عن تجارة التفصيل ولاغرو، فحتى على مستوى الحارات والأحياء، بدأت تبرز أسواق محلية صغيرة، عرفت لذلك باسم «السويقة» (664) مثل «سويقة الزبائن» (665) و«سويقة ابن أبي سفيان» (666) كما انتشرت حوانيت التفصيل

(657) نفس المصدر والصفحة.

(658) نفسه : الحجي : 20.

(659) المرجع السابق : ج 1 : 136.

(660) المرجع السابق : ج 1 : 458.

(661) ابن حوقل : المرجع السابق : 107.

(662) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 276.

(663) قال العامة في أحد أمثالهم : «صادق السوق بالليطرات». الزجاجي : المرجع السابق : ج 2 : 364. ويبدو أن المقصود بالليطرة هنا ما يعرف في المصادر العربية بالسفنجية، وهي وسيلة للأداء. ولعل في هذا ما يدل على أن رواد السوق الكبرى بقرطبة كانوا من كبار التجار الممارسين للتجارة عبر المسافات البعيدة.

(664) الخشنى : المرجع السابق : 51.

(665) ابن حزم : الجمهرة : 97. سميت كذلك نسبة لزبان من ولد عبد العزيز بن مروان الذي كان له بقرطبة عقب.

(666) ابن بسام : المرجع السابق : ج 4 : 1م : 239.

الصغيرة بالأزقة والدروب، حتى بلغ مجموع ماكان بالعاصمة «ثمانون ألف حانوت وأربعمائة وخمسة وخمسون» (667)

فضلا عن ذلك، برزت أسواق متخصصة في الاتجار بصنف واحد من السلع. وقد ذكرت المصادر الكثير منها، مثل «سوق الحوت» (668) و«سوق الدواب» (669) و«سوق الخشابين» (670) و«سوق الحدادين» (671) إضافة لـ«سوق الغزل» (672) و«سوق السراذق» (673) وغيرها. ولما عم الجراد قرطبة خلال حجابه المنصور، أمر «بجمعه وعقره... وأفرد له سوقا لبيعه» (674) بما يدل على أن ظاهرة الأسواق المتخصصة ما فتئت تزداد كثرة. وفي سوق الحوت، على سبيل المثال، «كان يباع من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار قاسمية» (675) بما يكشف عن كثافة نشاط هذه الأسواق.

من المتعارف عليه أن الأسواق تعتبر من المرافق العمومية، ملكا للجماعة الإسلامية، يقول ابن سهل (676) «الأفنية والطرق كالأحباس للمسلمين لا يجوز لأحد أن يحدث فيها حدثا». وكانت الدولة تضع على مداخلها وأبوابها عشارا، يأخذ الضرائب على البضائع التجارية (677) حتى بلغ ماكان يجنيه الناصر سنويا «من السوق والمستخلص سبعمائة ألف دينار وخمسة وستون ألف دينار» (678) وإلى جانب المحتسب والشرطة، كانت الدولة تعين «مفتيا في السوق» (679) للبت في النزاعات من جانبها الفقهي. أما الحوانيت والفنادق و«مصارى الكراء» (680)

(667) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 541.

(668) ابن بسام : المرجع السابق : ق 3 : م 1 : 526.

(669) الزجالي : المرجع السابق : ق 2 : 103. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 636.

(670) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 103. يقول عبد العزيز سالم : «لعله هو نفس سوق

النشارين» انظر : المرجع السابق : ج 1 : 182.

(671) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 444.

(672) ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 180.

(673) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 80.

(674) ابن أبي زرع : المرجع السابق : 115.

(675) ابن غالب : المرجع السابق : 296. ورد هذا النص كذلك عند ابن الخطيب : أعمال

الاعلام : 122.

(676) المرجع السابق المخطوط : 89.

(677) نفسه : هيريس : 92. ابن عيرون : Le Traite, op. cit, p : 223.

(678) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 525.

(679) ابن الفرضي : المرجع السابق : 46.

(680) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 541.

فمنها ما كان في ملك الأحباس. فقد تحدث ابن حيان (681) عن «تجيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة»، كما ذكر ابن سهل (682) بعض «دكاكين المسجد». ومنها ما كان في ملك الخليفة. فكم هي الحوانيت التي «ابتناها السلطان فاكثرها الناس منه لتجارته» (683) مع ذلك، يبدو أن أكثرها كانت في ملك الخواص (684).

إن دلت هذه المظاهر على شيء، فأنما تدل على مدى الازدهار التجاري باندلس الخلافة. وسيكون لذلك تأثيره على البنية الاجتماعية لطبقات العامة بقرطبة. وهو ما سنعرض له بالدرس.

(681) المرجع السابق : الحجي : 207.

(682) المرجع السابق المخطوط : 87.

(683) نفسه : 85.

(684) كما يستفاد من نصوص أوردها ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 46، وابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 67.

الفصل الثاني

البنية الاجتماعية لطبقات العامة

أولاً : التركيب الاثني — الطائفي

أطنت الدراسات المعاصرة في الحديث عن تعدد العناصر الاثنية بالأندلس. منها ما ركز على إبراز الاندماج العميق الذي حدث فيما بينها خلال عصر الخلافة، في اتجاه خلق نوع من «الوعي الوطني»⁽¹⁾ و«التجانس الاجتماعي»⁽²⁾ وأخرى⁽³⁾ على العكس، تشددت في الاقرار باستمرار الانقسام بين الأهالي والدخلاء. في حين اختار البعض⁽⁴⁾ موقفا وسطا بين الطرفين. وتكمن أسباب الاندماج بالنسبة لدعاته في انتهاء أغلب الطوائف للعقيدة الاسلامية⁽⁵⁾ واشتراكها في كراهية العباسيين⁽⁶⁾ اضافة لانسجام الوسط الجغرافي⁽⁷⁾ بينما علل الآخرون موقفهم بحفاظ الدخلاء على تماسكهم القبلي — العشائري⁽⁸⁾ دون أن يجبرهم الاعتراف بشح المادة التاريخية⁽⁹⁾ عن الحذر من تعميم هذا الاعتقاد على عصر الخلافة⁽¹⁰⁾ على أن ما يجمع بين هؤلاء وأولئك هو، النظر إلى البناء الاجتماعي بمعزل عن

(1) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p 105, Cagigas Op. cit, p 325

(2) أحمد بدر : المرجع السابق : عصر الخلافة : 228.

(3) Guichard, Al-Andalus, op. cit, P 239

(4) Palencia, op. cit, p 5

(5) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p 104

(6) Provencal, La civilizacion arabe en Espana, tr. (6)

(7) Cagigas, Espasa calpe, 3^e ed. Madrid 1969, p 61

(8) Ibid, p 28

(9) Guichard, Al-Andalus, op. cit, passim

(10) Ibid, pp 50-51 يحمل مسؤولية هذا الشح لكون انشغالات المؤرخين القدماء انصبحت على الجانب

السياسي، مما يسقطه في تناقض عندما يقر بغزارة المادة المتعلقة بنفس الموضوع، والتي تناول الفترة

السابقة للخلافة. انظر : Ibid, p 298

(10) Ibid, p 19

تلك التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها البلاد خلال القرن الرابع الهجري. ولعل في رصد العناصر المكونة للمجتمع الأندلسي، في بنيتها الداخلية، في علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة، ما يكشف عن التركيب الاثني — الطائفي لطبقات العامة.

بالغ الدارسون⁽¹¹⁾ في التقليل من الأهمية العددية للعرب بالأندلس. ولم يتورع أحدهم⁽¹²⁾ عن إجراء تحليل كميائي بالأرقام، لنسبة الدم العربي، ليخلص إلى إقصاء العرب من الخريطة الاثنية. ولاغرو، فقد أغفلوا أهمية الهجرة العربية المدنية المستمرة، والتي تكشف عن بعض خيوطها كتب الطبقات⁽¹³⁾ واقتصروا على احصاء الجماعات العسكرية. كما استندوا على الاعتقاد الشائع بأن العرب دخلوا الأندلس رجالا محاربين، مما اضطرهم إلى اتخاذ نساء اسبانيات. وهو ما فنده مؤرخ ايطالي⁽¹⁴⁾ من أهل القرن الثامن، في اقراره بأن العرب الذين فتحوا جنوب فرنسا «استقروا فيها بنسائهم وأطفالهم». نجد تأكيد ذلك، فيما أورده الخشن⁽¹⁵⁾ عن عبد الرحمن بن معاوية، الذي بعث رسولا «إلى الشام ليأتيه باخته أم الأصبغ فأبى الانتقال وقالت: كبرت سني، وأشرفت على انقضاء أجلي ولا طاقة لي على شق البحار والقفار». بما لا يدع مجالا للشك في ترحيل أغلبية الداخلين إلى الأندلس لعائلاتهم. فكم من عربي دخل «الأندلس في عصابة من ولده»⁽¹⁶⁾ بل ومن النساء العربيات، من تبوأ مراكز قيادية. فقد عقد الأمير محمد لأحدهم «على اشبيلية وعقد أيضا لامراته عليهم نعصبا للمضرية، اذ فخر عليها رجل بماني بالجمانية وكثرتها»⁽¹⁷⁾

ولدينا من القرائن ما يدل على تفوق نسبة العرب بقرطبة. فبالإضافة إلى ما هو معروف عن استقرار «أكثرهم في الخواضر»⁽¹⁸⁾ يقول ابن بسام⁽¹⁹⁾ «أكثر

(11) ibid, pp 149-50, Dufourcq, La vie quotidienne, op. cit, P 54

الأندلسي : ترجمة حسين مؤنس : مكتبة النهضة المصرية : الطبعة الأولى : القاهرة 1955 : 142.

عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : 79.

(12) Rivera, in Al-Andalus, Guichard, op. cit, pp 149-50

(13) فقد ركزت في تراجمها على أهل القلم دون بقية الطبقات الاجتماعية.

(14) Paul diacre, in La vie quotidienne, dufourcq, op. cit, p 54

(15) المرجع السابق : 16 — 17.

(16) ابن حزم : الجمهرة : 99.

(17) نفسه : 243.

(18) مجهول : ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

(19) المرجع السابق : ق 1 : 1م : 33.

أهل بلاد هذا الأفق أشراف عرب». أكد ذلك غيره⁽²⁰⁾ بالقول: «ففيها تمخضت خلاصة القبائل المعدية واليمانية». ولا غرو، فخلال ولاية أبي الخطار «كثر أهل الشام عنده ولم تحملهم قرطبة ففرقهم في البلاد»⁽²¹⁾ وعند قيام ثورة الخوارج «انضم عرب الأطراف»⁽²²⁾ إليها. وفي عصر الخلافة، ازدادت الهجرة العربية الداخلية، من الأطراف إلى العاصمة، في إطار التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. يكشف عن ذلك ابن حزم⁽²³⁾ وغيره⁽²⁴⁾ فيما ذكره عن تفرق البيوتات العربية لتتخذ من العاصمة مقراً نهائياً لها.

تضاربت المعلومات الواردة في المصادر القديمة، بصدد تحديد وضعية العرب في البنية الاجتماعية للدولة الإسلامية. فابن رسته⁽²⁵⁾ قدم لائحة بأسماء عديد من الصحابة والأشرف الذين مارسوا مهناً عامية، كالحدادة والنجارة والحجامة والقصابة وغيرها. في حين، أكد الجاحظ⁽²⁶⁾ بأن «العرب لم يكونوا تجاراً ولا صناعاً... ولا أصحاب فلاحه... ولا طلبوا المعاش من السنة الموازين ورؤوس المكاييل». ومن الشائع لدى الدارسين⁽²⁷⁾ أنهم في الأندلس كانوا بالمثل، يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي، «وَيَأْتُونَ من القيام بالأعمال الزراعية الاقتصادية»⁽²⁸⁾ ربما انطبق ذلك على الفترة السابقة للخلافة. فالمصادر ركزت على إبراز تنظيم العرب في إطار «القبائل والعمائر والبطون والأفخاذ»⁽²⁹⁾ كما أنه عندما «تسمى جماعة من موالي الخلفاء بأسماء العرب، فأنكر ذلك عليهم الأمير بفضل انفته، وأكد فيه نهيه»⁽³⁰⁾ وماورد عن الصراعات المريرة فيما بين القيسية واليمانية كاف للدلالة عن أهمية النسب والتماثل القبلي — العشائري، في تحديد الانتماءات

(20) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 153.

(21) ابن خلدون: المعبر: ج 4: 119.

(22) مجهول: أخبار مجموعة المخطوط: 20.

(23) الجمهرة: أماكن متعددة.

(24) ابن الأثير: التكملة: ج 2: 508.

(25) الأعلام: القيسية: مطبعة بريل: ليدن 1891: 215 — 16.

(26) الرسائل: المرجع السابق: 42.

(27) Provençal, España musulmana, op. cit, pp 97-98, Palencia op. cit, p 6 (27)

السابق: 192. خالد الصوفي: تاريخ العرب في إسبانيا: مكتبة دار الشرق: الطبعة الأولى: حلب

1963: 77.

(28) نفسه: 99. نفس الفكرة نحتها عند موريس لومبار: المرجع السابق: 73.

(29) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 293.

(30) ابن حيان: المرجع السابق: محمود علي مكي: 187.

الطبقية. غير أن تعميم هذا الاعتقاد على عصر الخلافة، دون مراعاة طبيعة المرحلة التاريخية، وحجم التحولات الاقتصادية، ينم عن مجازفات.

من الطبيعي أن تسفر التطورات الاقتصادية السالفة الذكر، عن انحلال المنظومة القبلية العربية، وتراجع أهمية النسب. حتى «كادت الخلافات العنصرية القديمة تصبح من ذكريات الماضي»⁽³¹⁾ وهو ما أكده ابن خلدون⁽³²⁾ بقوله: «إن الأندلس ليست بدار عصابات ولا قبائل». ففي أواخر الدولة العامية استعطف الشاعر أبو العلاء صاعد أحد الفرسان بالقول: «وأنا ابن عمك من ربيعة، إذ هي وسليم أحلاف، فالعدنانية تلفنا والنسب يضم شعبنا... فما انتفع»⁽³³⁾ من ذلك. «وأيس ذوو الأحساب، فتفرقوا شذر مذر»⁽³⁴⁾ وقد كان ابن عباد أكثر وضوحا في إبراز هذه الظاهرة بالقول: «فإننا نحن العرب في هذه الأندلس قد تلفت قبائلنا، وتفرق جمعنا، وتغيرت أنسابنا... فصرنا فيها شعوبا لا قبائل وأشتاتا لا قرابة ولا عشائر»⁽³⁵⁾

كان الانحلال من القوة والسرعة، أن اضطر الحكم المستنصر إلى «تأليف قبائل العرب والحقاق من درس نسبه أو جهله بقبيلته»⁽³⁶⁾ كما «كلف أهل كور الأندلس أن يلحقوا كل عربي أحمل ذكره... ويرد كل ذي نسب إلى نسبه»⁽³⁷⁾ بما يكشف عن شمولية الظاهرة لكل البلاد. من ثم فالاهتمام البالغ بالأنساب⁽³⁸⁾ خلال عصر الخلافة، ليس تأكيدا على التماسك القبلي، كما اعتقد البعض⁽³⁹⁾ بل محاولة للوقوف في وجه الانحلال الجارف.

ومن مظاهر تفسخ العلاقات القبلية، تشتت الأسرة الواحدة جغرافيا. بحيث

(31) أحمد بدر : عصر الخلافة : المرجع السابق : 1.

(32) المقدمة : ج 2 : 463. وقد كرر نفس الفكرة في أماكن متعددة.

(33) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 53 - 54.

(34) نفسه : 55.

(35) مؤلف مجهول : الخلل المؤشبة : منسوب لابن الخطيب : نشر علوش : معهد الدراسات العليا المغربية : رباط الفتح 1936 : 33.

(36) ابن الأبار : الحلة السواء : ج 1 : 201.

(37) نفسه : 202 - 203.

(38) ألقت في هذا العصر كثير من الكتب في الأنساب. ولقد كان الحكم المستنصر مرجعا أساسيا للنسابة. ويذكر الضبي من بين النسابة : قاسم بن أصبغ القرطبي المتوفى سنة 340 هـ. كما تحدث عن المؤلف الضخم الذي وضعه الرازي. ويذكر ابن الغرضي من النسابة المشهورين : محمد بن أبان بن سعيد بن أبان اللخمي..

(39) Guichard, op. cit, p 19. Dufourcq, la vie quotidienne p 55

أصبحت أغلبيتها على شكل «بيوت متفرقة بالأندلس، ليست لهم دار جامعة» (40) حتى غدت الأخطاء لدى النسابة من الأمور العادية (41) في ظل هذا الوضع أصبح بإمكان المرء أن يدعي «أشرف الأنساب ثم لا يجد في ذلك مكذبا» (42) ومن المفيد إثبات نص لابن حزم (43) بالغ الوضوح في الكشف عن صحة هذا الاعتقاد، إذ قال : «ودار بلي بالأندلس الموضع المعروف بأسمهم بشمال قرطبة، وهم هناك على أنسابهم لا يحسنون الكلام باللطينية لكن بالعربية فقط، نسائهم ورجالهم، ويقرون الضيف».

يحمل هذا النص عدة معان. فهو من جهة، يؤكد صحة الاعتقاد السابق بأن العرب هاجروا إلى الأندلس بعائلاتهم. ومن جهة أخرى يوضح أن الحفاظ على الأنساب تعتبر ظاهرة شاذة. مع ذلك، فاستمرارها يعني أن التحولات الاقتصادية لم تكن في مستوى أبطال مفعول النسب والتنظيم القبلي بصفة نهائية.

ومن القرائن ما يدل على ذلك، فإلى جانب استمرار فعالية «ديوان قريش» (44) بقرطبة، حافظت الأجناد الشامية الستة السالفة الذكر على تماسكها القبلي بالكور المجندة (45) كما استمرت المصادر تتحدث عن «جلة قريش وخاصتهم ووجوه الموالي وأهل البيوتات» (46) ولعل في هذا ما يفسر قول المقرئ (47) بأن «عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعماثر والبطون والأفخاذ، إلى أن قطع ذلك المنصور بن أبي عامر». طبعاً لم يكن التفسخ القبلي نتيجة لقرار سياسي. مع ذلك، يكشف هذا النص على أن العملية تمت تدريجياً. بما يؤكد ارتباطها بتحول الهياكل العقارية والنظام الاقتصادي، الذي ترسخ هو الآخر تدريجياً.

ويبدو أن الانحلال القبلي كان أقوى بقرطبة وبقيّة المدن عنها بالبوادي والهوامش. فقد تحدث ابن بسام (48) عن «بقاء شؤم العصية بين العرب... والمولدين إلى آخر الأيام»، بقصة باجة. ينطبق نفس الشيء، على شلب التي كان

(40) ابن حزم : الجمهرة : 394.

(41) ابن الأبار : التكملة : ج 2 : 565.

(42) الحشني : المرجع السابق : 112.

(43) الجمهرة : 415.

(44) ابن الفرضي : المرجع السابق : 121. ابن حزم : الجمهرة : 85.

(45) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 57.

(46) نفسه : 30.

(47) المرجع السابق : ج 1 : 293.

(48) المرجع السابق : ق 2 : م 19.

«أهلها وسكان قراها عرب من اليمن وغيرها، وهم يتكلمون بالكلام العربي الصريح، ويقولون الشعر» (49)، لذلك، فليس غريبا أن نجد من «يتعصب للقطانية» (50)، ولغيرها في مثل هذه المناطق.

أفضى انفرط التماسك في إطار القبيلة والعشيرة والأسرة، إلى انحدار عديد من العرب إلى أسفل الدرك الاجتماعي. فقد ذكر ابن حزم (51)، بنو خصفة بن قيس عيلان، باعتبارهم «أذل قبائل قيس بالبادية». كما ميز الأدريسي (52)، عرب مدينة شلب «خاصتهم (عن) عامتهم». ينسحب نفس الشيء على الأمويين، الذين كانت «بقرطة منهم طائفة غامضة الشخوص، بازة الهيئة، عارمة الأدب والمروءة، متطبعة بأخلاق العوام» (53)، وهو ما أكدته ابن بسام (54)، بقوله : «ودخلوا غمار الناس، وامتحنوا واستبينوا». بلغت الظاهرة من الشمولية، أن عجزت المصادر القديمة (55) عن حصر البيوتات العربية العريقة التي اندمجت في «غمار العامة». ولا غرو، فالمعلومات بصدد العرب الذين مارسوا المهن التي أنفوا منها سلفا، مثل «عمل الفخار» (56)، والبيازة (57)، والخرابة (58)، والهاوية (59)، وغيرها تتجاوز الحصر. حتى غدت هذه الظاهرة من الأمور العادية، كما يفهم من نص لابن خلدون (60)، إذ قال : «نجد كثيرا من أعقاب البيوت وذوي الأحساب والأصالة وأهل الدول منطرحين في الغمار، متتحلين للحرف الدنيئة في معاشهم بما يفسد أخلاقهم، وما تلونوا به من صبغة الشر والسفسفة».

تحدث المؤرخ الأندلسي المجهول (61) عن العرب، بما لا يدع مجالا للشك في اندماج أغليتهم في صفوف العامة. إذ قال : «ومن احترف منهم فاحترف بفلاحة

(49) الأدريسي : المرجع السابق : ج 1 : 87.

(50) ابن الأبار : التكملة : ج 2 : 783.

(51) الجمهرة : 248.

(52) المرجع السابق : ج 1 : 87.

(53) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : 2م : 606.

(54) نفسه : ق 1 : 1م : 456. انظر كذلك : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 128.

(55) ابن القوطية : المرجع السابق : 78. الجمهرة : أماكن متعددة : ابن خلدون : العبر : ج 4 : 139.

(56) ابن حزم : الجمهرة : 243.

(57) نفسه : 344.

(58) ابن بشكوال : المرجع السابق : 2م : 601.

(59) الجمهرة : 313.

(60) المقدمة : ج 3 : 878.

(61) انظر : ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

وخدمة أجنات غلة وغرس ونسج حرير وبيعه غير منسوج وطرفه وبيع بز وتسبب بجلبه وبيع عطر وسبط شماع وبيعه ونسج وغزل الكتان وبيع لبن البقر لمن يحضه...».

وبالمثل اختلف الدارسون حول مدى حفاظ البربر على تنظيماتهم القبلية. فبينما يصر كيشار(62) على أنها، كانت أكثر متانة وتماسكا من نظيراتها العربية، يتفق الأغلبية(63) على اندماجهم السريع في الوسط الجديد. في حين تحفظ البعض(64) عن الحسم في القضية. وما زاد الأمر تعقيدا، شح المادة التاريخية، مما يجعل هذه الآراء مجرد تخمينات نظرية. على أنه من الضروري التمييز هنا، بين البربر الذين هاجروا إلى الأندلس قبل عصر الخلافة، والقبائل العسكرية التي التحقت مؤخرا بخدمة الخلافة الأموية.

وعلى عكس موقفهم من العرب، أجمع الدارسون(65) على إبراز أهمية البربر العددية. لم تعوزهم في ذلك، المادة التاريخية. فبصرف النظر عن الاحصائيات الواردة في المصادر، كثيرة هي القرائن التي تؤكد ذلك. فقد تحدث المؤرخ المجهول(66) على سبيل المثال، عن ثورة البربر، قائلا : «وانضم عرب الأطراف كلها إلى وسط الأندلس، إلا ما كان من عرب سرقسطة وثرهم فانهم كانوا أكثر من البربر». وبرغم تركيزهم على الجماعات العسكرية الفاتحة واللاحقة(67)، لم يحل ذلك دون الهجرة المستمرة من شمال افريقيا للبحث عن شروط معاشية أفضل(68).

حقيقة تحدث الأصطخري(69) عن المناطق الجغرافية التي شغلها بعض القبائل البربرية. فهـ «نفزة ومكناسة منهم بالأندلس بين الجلالقة وبين مدينة قرطبة. وأما

(62) Al-Andalus, op. cit, p 457.

(63) Palencia, aspectos, op. cit, p 33, Provençal, civilizacion arabe, p 28

الخلافة : المرجع السابق : 238 وثرهم.

(64) Henri terrasse, op. cit, p 110

(65) Provençal, Espana musulmana, op. cit, p 95. مورييس لومبار : المرجع السابق : 73. عبد العزيز

سالم : المرجع السابق : ج 1 : 79.

(66) أخبار مجموعة : المخطوط : 20.

(67) يحدد هـنري تراس في مئات الآلاف. وهو التقدير الذي رفضه سانثيس البورنوس،

انظر : Guichard, Al-Andalus, op. cit, p 454.

(68) Provençal, Espana musulmana, op. cit, p 95 عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : 79.

(69) المرجع السابق : 44.

هواره ومديونة فهم سكان شنتيرية». كما أورد ابن حزم (70) معلومات أكثر دقة وتفصيلاً بهذا الصدد. على أن من شأن ما تعرفنا عليه من ازدهار مديني، وانحلال للعلاقات الاقطاعية، أن يؤثر في اتجاه خلخلة ارتباط هؤلاء بالأرض أولاً، وبعيضمهم البعض في اطار العشيرة والقبيلة.

ولعل في اتساع ظاهرة الهجرة من البوادي نحو المدن، ومن الهوامش إلى قرطبة، ما يكشف عن ذلك. فعديدة هي الأسر التي تنتمي لفخذة هواره، انتقلت للاستقرار في الجانب الغربي (71) من العاصمة. وبالمثل، فبنو رزين البربر «كان نفر منهم بقرطبة» (72) ينسحب نفس الشيء على الرجالين الذين نسبهم ابن حيان (73) في «عامة البتر»، فقد هاجروا «من ناحية تاكرنا» (74) للاستقرار بقرطبة. وكمن أسرة أصبحت مشتتة بين عدة مناطق (75)

أكدت كتب الطبقات على صحة الاعتقاد باتساع الهجرة البربرية من الكور نحو قرطبة، واندماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية بها، فيما أوردته من تراجم لأعلامهم (76) ولعل في نعتهم بـ «الأندلسيين» (77) وبـ «أهل قرطبة» (78) ما يدل على تفسخ انتماءاتهم القبلية. ولاغرو، فخلال ثورة العامة، لم تمنعهم أصولهم البربرية من المشاركة مع بقية القرطبيين في الدفاع عن العاصمة ضد الهجمات البربرية. وفي حديث الرازي (79) عن الكور الأندلسية، خص فحص البلوط وحده بالقول : «وكان يسكنه البربر». ولم يخف ابن حزم (80) تعجبه من هذه الظاهرة، حيث قال : «ونحن نجد من سمع لغة أهل فحص البلوط وهي على ليلة واحدة

(70) الجمهرة : المرجع السابق : 463 — 67.

(71) نفسه : 465.

(72) نفس المصدر والصفحة.

(73) المرجع السابق : محمود علي مكي : 171.

(74) نفسه : 171 — 72.

(75) ابن حزم : الجمهرة : 465.

(76) ابن الفرضي : المرجع السابق : أماكن متعددة. ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 20. ابن الأبار : التكملة : أماكن متعددة. ولعل أشهرهم على الإطلاق جعفر بن عثمان المصحفي الوزير «من برابر بلنسية». انظر : الحلة السراء : ج 1 : 257. وكذلك منذر بن سعيد البلوطي قاضي الجماعة الذي «نسب في فخذ منهم يقال له كزنة». انظر : ابن الفرضي : المرجع السابق : 144.

(77) محمود علي مكي في تقديمه للمفيس : 18.

(78) ابن الأبار : التكملة : ج 2 : 778. ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 20.

(79) المرجع السابق : 83. ولقد تحدث ابن سعيد الأندلسي كذلك على «برابر فحص البلوط». المرجع السابق : ج 1 : 210.

(80) الأحكام في أصول الأحكام : مطبعة السعادة : الطبعة الأولى : 1345 هـ : ج 1 : 31.

من قرطبة كاد يقول أنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة»، مما يكشف عن شذوذ مثل هذه الحالات عن القاعدة العامة.

مع ذلك، يبدو أن انحلال الروابط القبلية، لم يكن شاملا لكل المناطق، وبخاصة الماشية منها. فقد ترجم ابن الفرضي (81) لشخص «من أهل استجة من ساكني باديتها وسط قبيلة من قبائل البربر».

أعنتنا بعض الدراسات (82) عن تأكيد اندماج البربر في طبقات العامة. فأغلبهم كانوا يمارسون «مهنة حقيرة» (83) مع ذلك، فقد أصرت على أن أقلية فقط هي التي اختارت الحياة المدنية (84) لتتغلغل بعض الوظائف في الدولة (85) بمعنى أن عامة المدن لم تحتضن طائفة بربرية. غير أن كتب الطبقات التي اعتمد عليها هؤلاء، نفسها تفند هذا الزعم. فمن البربر، من كان «عطارا» (86) و«بزازا» (87) ومؤدبا (88) ومن أمثال العامة ما يؤكد اشتغالهم كحراس (89) وباعة (90) بالأسواق. وليس أدل على ذلك من ارتفاع أعدادهم بالمدين، التي احتضنت «من البربر والمهاجرة كثير» (91)

باستثناء بعض الاشارات القليلة، يبدو أن المصادر القديمة، عربية كانت أم لاتينية سكنت (92) عن الطائفة التي عرفت بالمستعربين. لذلك فأغلب ما كتب عنهم لا يتعدى أن يكون مجرد افتراضات تنقصها الدلائل التاريخية. من ثم وجاهة

(81) المرجع السابق : 339.

(82) Provençal, Espana musu, p 97 كلود كامن : المرجع السابق : 192. أحمد بدر : عصر الخلافة : 238.

(83) Provençal, Espana musulmana, op. cit, p 97.

(84) Provençal, Espagne musulmane au X^e S. p 23 موريس لومبار : المرجع السابق : 73.

(85) Provençal, Espagne Mus. au X^e S. op. cit, pp 27-28.

(86) ابن الفرضي : المرجع السابق : 191.

(87) نفسه : 136.

(88) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 206.

(89) إذ قالوا : «أتيس من عبو البيت الذي باع الجلاية واشترى المقرع». وقالوا أيضا : «أتيس من توفوت البيت الذي أكسر ضرر باش ينطبع لو التصغير». مع العلم بأن «عبو» و«توفوت» من الأسماء البربرية. انظر : الزجاجي : المرجع السابق : ق 2 : 110 - 11.

(90) إذ قالوا : «أتيس من عبو الفحم الذي كان ينجم الفحم بالوردة». نفسه : ق 2 : 111.

(91) ابن الخطيب : الاحاطة : م 1 : 134.

(92) يقول سيمونيت : «إن المادة التاريخية والأخبار المتعلقة بتاريخ المسيحيين المستعربين شحيحة». انظر : op. cit, p 629 كما أكد ذلك بروفنسال بالقول : «إن مادتنا التاريخية فقيرة بشكل مدهش». Espana musulmana, op. cit, p 110 انظر

نصيحة أحد الدارسين⁽⁹³⁾ بالتزام الحذر عند التجرد للحديث عنهم. استغل البعض⁽⁹⁴⁾ هذا الوضع للإقرار بدور المستعربين في الحفاظ على استمرارية الحضارة الرومانية — القوطية — المسيحية، من مخاطر حضارة عربية إسلامية دخيلة وعابرة، وفق نظرة متعصبة، لا ترى التناقض بالأندلس إلا فيما بين الإسلام والمسيحية.

ليست هناك معلومات دقيقة يمكن الاستناد عليها، لتقدير نسبة المستعربين في المجتمع الأندلسي. مع ذلك، فمن المرجح أنهم استمروا يشكلون عددا لا يستهان به. وهو ماذهب إليه كل من بلباس⁽⁹⁵⁾ وبروفنسال⁽⁹⁶⁾ يدعم هذا الاعتقاد، ماأورده ابن حوقل⁽⁹⁷⁾ «وبالأندلس غير ضيعة فيها الألوف من الناس لم تمدن، وهم على دين النصرانية روم». ينطبق نفس الشيء على المدن، التي ضمت هي الأخرى جماعات متفاوتة الأهمية. ولعل في وجود اسقفيات بها مايدل على ذلك. قال ابن حيان⁽⁹⁸⁾ «أمر الناصر لدين الله باحضار عباس بن المنذر جاثليق، اسقف اشبيلية، ويعقوب بن مهران اسقف بجاية، وعبد الملك بن حسان اسقف البيرة». وعلى عكس ماذهب إليه بروفنسال⁽⁹⁹⁾ وكاجيكاس⁽¹⁰⁰⁾ يبدو أن نسبتهم بقرطبة وضواحيها كانت متفوقة. يشهد على ذلك، كثرة ماكان بها من كنائس وأديرة. ولقد كانوا من الكثرة أن رفعت إلى القاضي شكاية في «نهي العجم عن المرور على مقابر المسلمين»⁽¹⁰¹⁾ مع ذلك، فمما لاشك فيه أن عددهم تقلص بشكل ملحوظ، خلال عصر الخلافة، نتيجة لتزايد ظاهرة التحول إلى الإسلام في صفوفهم.

تحدث البعض⁽¹⁰²⁾ عنهم، باعتبارهم «طبقة اجتماعية» متجانسة. في حين ميزت المصادر القديمة «كبار النصارى»⁽¹⁰³⁾ و«وجههم»⁽¹⁰⁴⁾ عن عامة «أهل

(93) Loc. cit.

(94) Cagigas, op. cit, Simonet, op. cit وتعتبر دراستهما عن المستعربين الأولى والأكمل.

(95) Ciudades Hispano-musulmanes, op. cit, T 1, p 195.

(96) Espana musulmana, op. cit, p 110.

(97) المرجع السابق : 107.

(98) المرجع السابق : ج 5 : 468.

(99) بحث يقر بتفوق عدد مستعربي اشبيلية.

(100) يعتبر استنجة أهم مركز للمستعربين بالأندلس.

(101) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 88.

(102) Provençal, Espana musulmana, op. cit, 110, Palencia, p 8.

(103) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 22.

(104) نفسه : ج 5 : 474. ابن خلدون : العبر : ج 4 : 145.

الذمة» (105) و«غمار» (106) هم. ولا غرو، فعند الفتح، تم تمييز أهل الصلح الذين حافظوا «على أرضهم وأموالهم يبيعون ويبيع منهم» (107) عن غيرهم. مع العلم أن الأندلس «أكثرها انما فتح صلحا» (108) كما عوملت الطبقة الاقطاعية بشكل مختلف عن عامة الناس. فمن المتعارف عليه أن أبناء آخر ملوك القوط، حافظوا على «ثلاث آلاف ضيعة سميت بعد ذلك صفايا الملوك» (109) ولم تصل المضايقات (110) التي تعرضوا لها لاحقا، في اطار سيادة البنى القبلية — العشائرية، والتعصب الديني — الطائفي، إلى حد تحويلهم جميعا منتجين فقراء. بمعنى أنه لا الفتح الاسلامي، ولا التطورات اللاحقة، لم تفض إلى احداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية القائمة. لذلك استمر المستعربون يشكلون طائفة، لا طبقة داخل المجتمع الأندلسي.

ورغبة من الدولة في احتوائها، وتفاديا للصراعات التي قد تنجم عن عدم مراعاة خصوصياتها، لم تجد غضاضة في الاحتفاظ لها بنظمها الخاصة. هكذا، خلق منصب «القماصة» (111) الذي يتولاه «زعيم عجم الذمة» (112) وقد احتفظت لنا المصادر العربية على أسماء بعض من شغل هذا المنصب خلال عصر الخلافة، منهم «أبو صاعد» (113) و«معاوية بن لب» (114) ويبدو أن القومس، كان يترأس جهازا اداريا كاملا، مركزه في قرطبة، وفروعه في الكور. فقد ذكر ابن الخطيب (115) أن أهل الذمة بمختلف مدن وكور البلاد، كان «يرأسهم أشياخ من أهل دينهم أولوا حنكة ودهاء ومداراة، ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم». كما توفرت الطائفة على محاكمها الخاصة. فمن قضاة النصارى بقرطبة، ذكرت المصادر «أصبح بن

(105) ابن الأبار : اعاب الكتاب : 213. ابن بسام : المرجع السابق : ق : 1 : م : 327.

(106) ابن الخطيب : الاحاطة : م : 107.

(107) الغساني : المرجع السابق : 113.

(108) نفس المصدر والصفحة.

(109) ابن القوطية : المرجع السابق : 29.

(110) فلقد فرق أبو الخطار العرب الشاميين على الكور «وجعل لهم ثلث أموال الذمة من المعجم طعمة».

انظر : ابن الخطيب : الاحاطة : م : 103. كما تمت مصادرة أموال ورثة قومس بن اتيان لاتيانه

بالردة. انظر : الحشني : المرجع السابق : 76 — 77.

(111) يذكر ابن القوطية أن عبد الرحمن بن معاوية هو الذي نصب «أول قومس بالأندلس» المرجع

السابق : 61.

(112) ابن الخطيب : الاحاطة : م : 103.

(113) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p 121.

(114) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 64.

(115) الاحاطة : م : 107.

نبيل» (116) و«وليد بن خيزران» (117) و«حفص بن البر» (118) ومن جهة أخرى، استمرت طليطلة، مركزاً لرئاسة الأساقفة. وقد شغل هذا المنصب خلال خلافة الحكم المستنصر، المطران «عبد الله بن قاسم» (119) إضافة لمطرانتي «أشيلية وماردة» (120)

تناقل المؤرخون (121) نص رسالة بعثها نصارى أهل الشام لعمر بن الخطاب، تتضمن بنود الاتفاق بين الطرفين، حول شروط إقامة أهل الذمة بأمان في الدولة الإسلامية. أشير فيها إلى منعهم من إقامة كنائس جديدة، ومن التشبه في الملبس والمظهر بالمسلمين، والتجرد من السلاح، وغير ذلك. مع العلم بأن تطبيق التوصيات الفقهية بصدد أهل الذمة، اختلف باختلاف طبيعة الجهاز الحاكم. ومن الفقهاء من بالغ في وضع القيود المميزة لهذه الطائفة، والحث على ضرورة اذلالها. وبديهي أن تعمل مثل هذه الممارسات على تمكين التماسك في صفوفها. وليس أدل على ذلك بالنسبة للأندلس، من اتساع حركة العصيان و«الاستخفاف» في أوساط مستعربي قرطبة خلال القرن التاسع (122) فهل كانت لتلك التطورات التي شهدتها الأندلس، من دور في تغيير هذه الوضعية.

ليس هناك، على ما يبدو، من ينكر التسامح الذي حظي به المستعربون خلال عصر الخلافة. فبروفنس (123) لم يجد أي مظهر للكرهية والتعصب تجاههم. ولم يكن شع المادّة التاريخية، يمنع بالنيابة (124) من الاقرار بشيوع علاقات الأخوة بين المسيحيين والمسلمين، بل وحتى متعصبي المدرسة الأسبانية التقليدية سايروا هذا الاعتقاد. فسيمونيت (125) يعترف بمساواة المستعربين لغيرهم من الطوائف والاثنيات، في الحقوق. على غرار ه عبر كاجيكاس (126) عن اندهاشه الكبير من

(116) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 64. ابن خلدون : العبر : ج 4 : 145.

(117) Dufourcq, la vie quotidienne, p 48, Simonet, op. cit, p 622

(118) ابن القوطية : المرجع السابق : 31.

(119) ولقد ذكره ابن حيان — خطأً على ما يبدو — باعتباره مطراناً لأشيلية. المرجع السابق : الحجى : 64. ابن خلدون : العبر : ج 4 : 145.

(120) Dufourcq, la vie quotidienne, op. cit, p 80

(121) الطرطوشي : سراج الملوك : 118. الشيزري : المرجع السابق : 120 — 22.

(122) لمزيد من التفصيل، انظر : Cagigas, op. cit, T I, Simonet, op. cit.

(123) Espana musulmana, op. cit, p 121

(124) op. cit, p 8

(125) op. cit, p 603

(126) op. cit, p 325

العدالة التي نعموا بها، وتفوق حرياتهم بالأندلس عنها بالممالك المسيحية⁽¹²⁷⁾، لم يكن دوزي⁽¹²⁸⁾ إذا مبالغاً في اقراره بأن التسهّل مع المستعربين «لم تكن له حدود».

تجلى التسامح في عدة مظاهر. فالناصر، لم يتردد عن إشراك بعض زعمائهم في الحكم. فعندما استرجع مدينة أبدة، أسند ولايتها لـ«عريف من العجم»⁽¹²⁹⁾ وكذلك فعل باستجة التي ولى عليها «محمّد بن بسيل»⁽¹³⁰⁾ المستعربي. ولا حاجة لذكر الدور الفعال الذي لعبه ربيع بن زيد، صاحب يومية قرطبة في القصر الخلافي، ولا لمكانة وجوه نصارى أهل الذمة في النشاط الدبلوماسي⁽¹³¹⁾ ينطبق نفس الشيء على علاقة الدولة بعامتهم. إلى درجة أنه «إذا تشاجر مسيحي مع مسلم، أعطي الحق دائماً للأول»⁽¹³²⁾.

ويبدو أن الخلفاء أبطلوا عملياً مفعول التشريعات المقيدة لممارسة الشعائر الدينية. وليس أدل على ذلك، مما أورده ابن خاقان⁽¹³³⁾ بأن «قرع النواقيس يهيج سمع أهل قرطبة، على الرغم من تشدد الفقهاء في منع ذلك «ببلاد الاسلام»⁽¹³⁴⁾ كما أطنب عريب بن سعد⁽¹³⁵⁾ في ذكر ممارسة العجم بكل حرية لأعيادهم الدينية وطقوسهم بمختلف مدن وقرى البلاد، بما في ذلك أحياء ذكرى الشهداء المقتولين بقرطبة»⁽¹³⁶⁾ خلال العصر السابق. وبالمثل، أبدت الدولة مرونة في تطبيق النصوص المانعة لاستصلاح الكنائس وتوسيعها، وإقامة أخرى جديدة. فقد اشتهرت العاصمة بكثرة كنائسها⁽¹³⁷⁾ مصداق ذلك، ما أورده ابن خاقان⁽¹³⁸⁾

(127) Ibid, p 329

(128) op. cit, T 11, p 184

(129) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 131.

(130) Cagigas, op. cit, p 304

(131) انظر : ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 473 — 74. لمزيد من التفاصيل، انظر القطعة التي حققها الحجي : في أماكن متعددة.

(132) Simonet, op. cit, p 630

(133) المرجع السابق : 21.

(134) Le Traité d'Ibn Abdun, 245 الشيزري : المرجع السابق : 107.

(135) op. cit, passim

(136) Ibid, p 96

(137) Simonet, op. cit, pp 615-16 لمزيد من التفصيل انظر : Dufourcq, La vie quotidienne, op.

cit, p 72-85

(138) المرجع السابق : 21.

بالقول : بات أحدهم «ليلة بإحدى كنائس قرطبة». وحظيت منها «كنيسة الأسرى» (139) باهتمام خاص، باعتبارها «الكنيسة المعظمة بين النصارى» (140)، كثيرا ما أثارت هذه الاجراءات تحفظ الفقهاء، الذين تجردوا لتذكير الدولة بأنه «ليس في شرائع الاسلام إحداث أهل الذمة من اليهود والنصارى كنائس ولا شروعات في مدائن المسلمين» (141) وطالبوا بـ «تهديمها بعد الاعذار إلى أهلها» (142).

تحدث الادريسي (143) عن إحدى كنائس الأندلس، قائلا : «ولا سبيل لأحد من المجتازين بها أن يخرج منها حتى يأكل في ضيافة الكنيسة، ضريبة لازمة وسيرة دائمة، لا يتقبلون عنها ولا يتحولون منها، وورثها الخلف عن السلف، أمر معتاد متعارف دائم، والكنيسة ذاتها كنيسة عامرة بالقسيسين والرهبان، وبها أموال مدخرة، وأحوال واسعة وأكثر هذه الأموال محبسة عليها في اقطار الغرب وبلادهم وينفق منها على الكنيسة وخدامها وجميع من يلوذ بها معما يكرم به الأضياف الواردون».

يؤكد هذا النص، مدى الرعاية التي حظي بها المستعربون. على أن أهم ما يكشف عنه هو عدم اقتصار دور الكنيسة على النشاط الديني، بل تجاوزه إلى الفعل في المجال الاقتصادي، بتسهيل مأمورية التجار، وتقديم الخدمات لهم. فمن الطبيعي اذا، أن تتقاضى النظم المترجزة الطرف عن تلك النصوص التشريعية المقيدة لنشاطها. لذلك، فدوافع التسامح، لم تكن كلها سياسية، كما هو شائع.

كما أبدت المحاكم الاسلامية مرونة قصوى في مواجهة المستخفين بالنبي، على عكس العصر السابق : فقد ورد على القاضي «رجل من النصارى مستقتلا لنفسه، فوجده أسلم» (144) وقال له : ويلك من أغراك بنفسه أن تقتلها بلا ذنب» (145) واكتفى بتلقيه درسا في الدين المسيحي. ومن المفيد، اثبات نص بالغ الدلالة في الكشف عن شيوع حرية الاعتقاد. قال أحد قضاة قرطبة : «أتاني... غلام من

(139) عريب بن سعد : المرجع السابق : 106.

(140) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 520.

(141) ابن سهل : المرجع السابق : المخطوط : 88.

(142) نفس المصدر والصفحة.

(143) المرجع السابق : ج 1 : 87 - 88.

(144) وهو أسلم بن عبد العزيز قاضي الجماعة بقرطبة، في عهد الناصر، منذ سنة ثلاثمائة هجرية.

(145) الحشني : المرجع السابق : 108.

النصارى يريد الاسلام فأسلم على يدي وكتب اسلامه وأشهدت عليه. فلما كان بعد أيام أتاني فذكر أنه بدا له عن الاسلام فامتحنته فوجدته مصرا على ما قال⁽¹⁴⁶⁾ فأشار عليه الفقهاء بالقول : «فإن أصر خليفته في سخط الله عز وجل، فليس بأول من أغواه الشيطان»⁽¹⁴⁷⁾ كما أصبح بإمكان النصارى أن يتزوجوا بالمسلمات. قال الخشني⁽¹⁴⁸⁾ «كان بقرطبة رجل أعجمي ممن استنزل من الحصون المخالفة، وكانت له امرأة حرة مسلمة».

أسفر هذا التسامح، عن انفراط تماسك المستعربين في اطار الطائفة. عبر عن ذلك عديد من الدارسين⁽¹⁴⁹⁾ بالقول : «إنهم فقدوا شعورهم الوطني، وتراجعوا عن مشروع تحقيق الاستقلال»، مع ما ينم عليه مصطلحا الوطنية والاستقلال هنا من مجازفات. على أي، لم تسجل المصادر القديمة، عربية كانت أم لاتينية، أي تحرك هؤلاء في الاطار الطائفي، طوال عصر الخلافة. وعلى الرغم من دقة رصده للأحداث، لم يعثر لهم سيمونيت⁽¹⁵⁰⁾ ولا غيره⁽¹⁵¹⁾ على أثر في النشاط السياسي والمعارضة. كما تحسر كاجيكاس⁽¹⁵²⁾ عن انعدام المادة التاريخية، لتتبع تطورات المعارضة المستعربية خلال عصر الخلافة. دون أن يثير ذلك أدنى شك لديه في وجودها. وبالمثل، لم يخف سيمونيت⁽¹⁵³⁾ أسفه الشديد لعدم احتفال المستعربين بسقوط الخلافة. لقد فات هؤلاء جميعا، ادراك تحول اطار المعارضة ليصبح طبقيا، لا طائفيا.

بديهي أن ينصهر المستعربون في المجتمع الجديد، ويفقدوا كثيرا من خصائصهم المميزة. وهو ما وضحه كثير من الدارسين⁽¹⁵⁴⁾ وإن اختلفوا في تحديد درجة عمقه. ومنهم⁽¹⁵⁵⁾ من أشار إلى التحولات التي طرأت على المسيحية الأندلسية،

(146) ابن سهل : المرجع السابق : المخطوط : 97.

(147) نفس المصدر والصفحة.

(148) المرجع السابق : 107.

(149) Cagigas, op. cit, p 326, simonet, op. cit, p 603.

(150) op. cit, p 647.

(151) Guichard, Al-Andalus, op. cit, p 276.

(152) op. cit p 326.

(153) op. cit, p 647.

Americo castro, in Ibid, p 136, Guichard, al-andalus, op. cit, p 276, Provencal, Espagna (154)

.mus. au Xé S. p 276, Cagigas, op. cit, p 328, Dufourcq, la vie quotidienne, op. cit, p 147

Dufourcq, la vie quotidienne, op. cit, : انظر : Guichard, op. cit, p 276 (155)

pp 89-90

في اتجاه التراجع عن الاعتقاد بالثالوث، والاقرار بوحدانية الله. ان تأثر الجانب العقائدي — باعتباره الثابت الأقوى — لا يترك مجالا للشك في عمق انحلال العناصر الأخرى : من عادات وتقاليد ولغة وعلاقات اجتماعية.

ومن مظاهر ذلك، اختلاط سكن المستعربين ببقية عناصر المجتمع. فقد أورد الطرطوشي (156) أن «الفقيه بن الحصار بقرطبة له جار نصراني يقضي حوائجه وينفعه». بما يسقط زعم البعض (157) بأنهم «عاشوا معزولين في أحياء خاصة بهم». ومن أمثال العامة (158) ما يكشف عن دور التجارة في اندماج العناصر اللاتينية والطائفية.

ومن المفيد إثبات نص لآبرو القرطبي، بالغ الأهمية في الكشف عن مدى انحلال العلاقات الطائفية في صفوف المستعربين، إذ قال : «إن إخواني في الدين يجدون لذة كبرى في قراءة شعر العرب وحكاياتهم، ويقبلون على دراسة مذاهب أهل الدين والفلاسفة المسلمين، ولا يردوا عليها وينقضوها، وإنما لكي يكتسبوا من ذلك أسلوبا عربيا جميلا صحيحا. وأين تجد الآن واحدا — من غير رجال الدين — يقرأ الشروح اللاتينية التي كتبت على الأناجيل المقدسة... يا للحسرة إن المؤهوبين من شبان النصارى لا يعرفون اليوم إلا لغة العرب وآدابها» (159).

في ظل هذه الظروف، ومع تزايد ارتباط وجوه المستعربين بالأرستقراطية الحاكمة (160) لايسع عامتهم، إلا التخلي عن الاستيلاء الطائفي، الارتباط بقوة مع الذين تجمعهم بهم نفس الظروف المعاشية والاقتصادية والطبقية.

من المتعارف عليه، أن أعدادا هامة من سكان الأندلس الأصليين، تحولوا إلى الاسلام وهم الذين عرفوا في المصادر القديمة باسم «أسالة أهل الذمة» (161) أو المولدين. وقد أكد المؤرخ الأندلسي المجهول (162) على استمرارية هذه الظاهرة

(156) سراج الملوك : 129.

(157) Provencal, Espana musulmana, op. cit, p 124.

(158) إذ قالوا : «من فتح حانوت للتجار، يبيع من يهود ونصارى» : الزجاجي : المرجع السابق : ق 1 : 246.

(159) بلنيا : المرجع السابق : 485 ورد هذا النص كذلك عند بروفنسال مترجم عن اللاتينية من كتاب La civilizacion arabe, pp 94-95 انظر Alvaro, Indicus luminosos.

(160) راجع المعلومات الواردة في أماكن متعددة من مقتبس ابن حيان : المرجع السابق.

(161) نفسه : محمود علي مكى : 156. الخشنى : المرجع السابق : 8 — 9. ابن الأبار : التكملة ج 2 : 731.

(162) ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

طوال الحكم العربي — الاسلامي، بالقول : «منهم من أسلم واستقر بموضعه... ومنهم من أسلم بعد الفتح». في حين أشار البعض (163) إلى أنها أصبحت أكثر اتساعا وكثافة خلال عصر الخلافة. ولعل فيما أورده ابن سهل (164) عن «غلام من النصاري يريد الاسلام»، ما يؤكد ذلك. حتى غدا المولدون يشكلون «أغلبية سكان الأندلس» (165)

حقيقة، ثم الحاق كثير من المولدين بخطط الدولة، منذ عصر الولاة. ففقه بن حجاج السلوي مثلا، استقضى «مهدي بن مسلم وهو من أبناء المسالمة» (166) على قرطبة. كما استقضى الحكم الرضي، «أيوب بن عبد ربه من مسالمة الذمة» (167) على اشبيلية. وفي عهد الأمير محمد، كان «صاحب قلم بني أمية الأعلى وكتابهم العظيم قوس النصاري بن أنثيان» (168) ويبدو أن هذه السياسة طمحت إلى امتصاص سخط هذه الطائفة، كما يستفاد من نص لابن القوطية (169) اذ قال : ان الحكم الرضي «استقدم عمروس المعروف بالمولد من وشقة فاخصه وقرب مكانه... وكتب إلى أهلها كتابا يخدعهم عن عقولهم ويقول اني اخترت لكم رجلا من أهلكم وأعقابكم».

مع ذلك عجزت مثل هذه الاجراءات، على خلخلة التماسك الطائفي للمولدين. وليس أدل على ذلك، من اشتداد ثورتهم ضد السلطة المركزية عشية ظهور الخلافة (170) بما يكشف على أن «ولتاء للعقيدة الاسلامية، واندماج النخبة العليا من المولدين في الطبقة الحاكمة، لم يكن كافيا لابطال مفعول الطائفية».

من ثم تبدو أهمية التحولات التي طرأت على البنيات الاجتماعية، والتوجهات الاقتصادية للخلافة الأموية في انهيار ركائز التماسك الطائفي. فخلال هذا العصر «أصبح من الصعب تمييزهم عن المسلمين الدخلاء» (171) فاندماجهم «في

(163) Cagigas, op. cit, p 329, Provençal, Espagne musul. au Xe S. p 19

(164) المرجع السابق المخطوط : 97.

(165) Provençal, España musulmana, op. cit, p 101

(166) الحشني : المرجع السابق : 8 — 9. ذكر ابن الأبار هذا القاضي باسم «مهدي بن سلمة».

انظر : التكملة : ج 2 : 731.

(167) نفسه : ج 1 : 198.

(168) ابن القوطية : المرجع السابق : 102.

(169) نفسه : 68.

(170) لمزيد من التفصيل، انظر : احمد بدر : المرجع السابق : من الفتح حتى الخلافة.

(171) Provençal, Espagne musul. au Xe S. p 19

الجماعة» (172) كان شاملا وعميقا. وليس أدل على ذلك مما أورده كتب الطبقات (173) عن أهل القلم المولدين. بحيث لم تعد تحركهم بتاتا انتماءاتهم الاثنية - الطائفية. وحسبنا استحضار أمثال ابن حزم وابن القوطية لتأكيد ذلك.

على أي، فمن القرائن ما يدل على أن الانحلال لم يكن جذريا. فمن قضاة الناصر على وشقة، من «كان منسوبيا إلى الكبير، مزهوا شديد العصبية للمولدين، منتقضا للعرب، حافظا لمثاليها» (174) كما تكشف جمهرة ابن حزم (175) عن استمرار الصبغة الطائفية لدى المولدين بالغفور. أكد ذلك فقيه ورع من أهل طليطلة «كان يقول اذا مثل عن من لا يحسن العربية، إذا أعربتم أعمالكم ما ضرركم كلامكم» (176). يفهم من هذه النصوص، أن الانحلال كان أقوى بالمدن وضواحيها، عنها بالبوادي والهوامش

وسواء بالبوادي أو بالمدن، اندمج معظم المولدين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، منتجة كانت أم غير منتجة. وقد كفانا المؤرخ الأندلسي المجهول (177) مؤونة تأكيد ذلك، اذ قال : «وأما من أسلم من أهلها، فمن كان منهم بالبادية فاكتسبوا البقر والغنم والحراث والعسل وأهل الجبال منهم فكانوا يفرسون الأجنات والفواكه وقطع الخشب وطبخ الفحم ومن ولى البحر منهم فكانوا يجلبون الحوت والسردين ويصنعون السفن والآنهم إلى غير ذلك... فأما من كان منهم بالحاضرة فكانوا يحترفون بالدباغة والحياكة والخرازة وبيع النعال المخروزة وبيع الحياك والجلاليل ونسجهم والضرب بالطبول والبنود والحجامة وحمل الموتى... وبيته الأسواق بالليل وحرص الفنادق وتعمير البهائم وحمل السلوع من بلد إلى بلد».

تحدث صاحب أخبار مجموعة (178) عن الطائفة اليهودية، التي كانت بالأندلس عند الفتح قائلا : بأن الفاتحين «إذا لقوا اليهود ببلدة ضموهم إلى مدينة البلد... ولم يفعلوا ذلك بمالقة لأنهم لم يجدوا بها يهودا». وبالمثل، جمع مغيث «يهود قرطبة فضمهم إليها» (179) ولعل في غلبة الطابع المديني عليهم، ما يؤكد الاعتقاد الشائع،

(172) Cagigas, op. cit, p 305.

(173) ابن الأبار : التكملة : أماكن متعددة. ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 2 : 411.

(174) ابن الفرضي : المرجع السابق : 228.

(175) المرجع السابق : 464 - 65.

(176) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 152 - 26.

(177) ذكر مشاهير أهل فارس في القديم : 21.

(178) المرجع السابق المخطوط : 6.

(179) نفسه : 7.

بأنهم كانوا يمارسون تجارة الكماليات وأعمال الصيرفة والصياغة. من ثم تماشكهم الاجتماعي وانعزالهم في أحياء خاصة بهم.

وقد اتسعت هذه الطائفة بعدئذ بشكل ملحوظ، نتيجة لتزايد الهجرة اليهودية من مختلف المناطق للاستقرار بالأندلس. فعند الفتح «صرف... اليهود مهمهم للحلول بها» (180) حتى غدوا يشكلون نسبة مهمة في سكان بعض المدن الأندلسية خلال عصر الخلافة (181) وبالأخص اليسانة، التي وصفها الإدريسي (182) بأنها «مدينة اليهود». وهي نفس الصفة التي نعت بها «مدينة طركونة» (183) وكثيرة هي القرائن (184) التي تدل على أهميتهم بالعاصمة، والتي احتضنت حسب بروفنسال (185) أكبر تجمع لهم بالبلاد.

وعلى عكس بقية الطوائف، استمر اليهود بقرطبة منعزلين في أحياء خاصة بهم (186) وليس أدل على ذلك، من إقدام القاضي على «بيع دار يتيم لعزها من دور اليهود... وإخراج اليتيم من مجتمع اليهود إلى مجتمع الاسلام» (187) وهو ما أكدته الإدريسي (188) بالقول: «واليهود يسكنون بجوف المدينة، ولا يداخلهم فيها مسلم البتة وأهلها مياسير». فهل في هذا، ما يدفع إلى مجازاة ما أجمع عليه معظم الدارسين (189) بأن الدور الاقتصادي لليهود استمر مقتصرًا على التجارة بمواد الترف والعبيد عبر المسافات البعيدة.

حقيقة ركزت المصادر القديمة على إبراز هذه المسألة. فابن حوقل (190) على سبيل المثال أورد بأن «جميع من على وجه الأرض من الصقالبة الخصيان فمن

(180) المؤرخ المجهول : ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

(181) Provencal, Espagne mus. au X^e S. p 37.

(182) المرجع السابق. : 131.

(183) نفسه : 107.

(184) انظر : ابن سهل : المرجع السابق : المخطوط : 11. ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 92.

ابن بشكوال : المرجع السابق : ج : 1 : 300.

(185) Espagne mus. au X^e S. op. cit p 38.

(186) لمزيد من التفصيل : انظر : Balbas, L T, Mouzarabes Y Juderias, Al-andalus Vol XIX, 1954, : pp 189-90.

(187) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 11.

(188) المرجع السابق : ج : 1 : 132.

(189) لومبار : المرجع السابق : 71 - 72. Palencia, op. cit, p 11 Provencal, Espana musulmana, : op. cit, p 129.

(190) المرجع السابق : 106.

جلب الأندلس... ويفعل ذلك بهم تجار اليهود. وهو ما يستشف من أغلبية أمثال العامة (191) التي تناولتهم. فهل هذا يعني، بأن تماسك اليهود الطائفي كان أقوى من أن تزعره التطورات الجديدة؟.

على غرار بقية أهل الذمة، نعم اليهود بحرية واسعة خلال عصر الخلافة. وليس أدل على ذلك، من اشراك خاصتهم في الحكم. فالناصر، استوزر «حسداي بن اسحق الاسرائيلي» (192) الذي لعب دورا هاما في سفاراته إلى المسالك النصرانية (193) كما كلف «بروخ اليهودي» (194) بعدة مهام دبلوماسية مماثلة. ومن المفيد، اثبات نص لصاعد الأندلسي (195) بالغ الدلالة عن التسامح الذي حظي به اليهود، اذ قال ان «حسداي بن اسحق خادم الحكم بن عبد الرحمن الناصر... هو أول من فتح لأهل الأندلس منهم باب علمهم في الفقه والتاريخ وغير ذلك، وكانوا قبله يضطرون في دينهم وسني تاريخهم ومواقف أعيادهم إلى يهود بغداد... فلما اتصل حسداي بالحكم نال عنده نهاية الحظوة بفضل دربه ونهاية براعته وأدبه وتوصل به إلى استحلال ماشاء من تواليف اليهود». ان من شأن هذه السياسة، أن تقلل من روابط التضامن بين اليهود على أساس طائفي، وتشجعهم على مزيد من الاندماج في الحياة الاجتماعية.

ومن مظاهر ذلك، مشاركتهم في الحياة الثقافية الأندلسية. فقد أورد المقرئ (196) وغيره (197) أسماء عديد من شعرائهم الذين تباروا مع غيرهم في النظم باللغة العربية. ومنهم من «أحكم لسان العرب، وبلغ الرتبة العليا من البلاغة والشعر» (198) ولعل أشهرهم على الإطلاق «مروان بن جناح» (199) اللغوي. ولعل في تحول العديد منهم إلى الاسلام (200) ما يؤكد صحة هذا الاعتقاد. لم تنحصر

(191) إذ قالوا: «حاج بقطاع يهودي يقضيها، الزجاجي: المرجع السابق: ج 2: 182 وقالوا

كذلك: «مسلم صاغ يهودي أحسن من»، نفسه: ج 1: 216.

(192) ابن حيان: المرجع السابق: ج 5: 473. صاعد الأندلسي: طبقات الأمم: نشر الأب شيخو

اليسوعي: المطبعة الكاثوليكية: بيروت 1912: 88.

(193) ابن حيان: المرجع السابق: ج 5: 466 - 67.

(194) نفسه: ج 5: 457.

(195) المرجع السابق: ج 88 - 89.

(196) المرجع السابق: ج 3: 522 - 30.

(197) ابن بسم: المرجع السابق: ج 1: 1م: 234 وفي ج 3م: 457 - 38.

(198) نفسه: ج 3: 1م: 458.

(199) صاعد: المرجع السابق: ج 89 وهو المعروف بابن جناح القرطبي، وكتابه في النحو نشره دنيك.

(200) انظر: ابن بسم: المرجع السابق: ج 3: 1م: 457. المقرئ: الفتح: ج 3: 293.

هذه الظاهرة في صفوف أهل القلم، بل شملت جماهير عريضة من مختلف الطبقات، كما يستفاد مما أورده المؤرخ الأندلسي المجهول⁽²⁰¹⁾ عن «من أسلم من اليهود» ولا غرو، فمن التلاميذ اليهود من كان يتلقى العلم، جنبا إلى جنب مع أبناء المسلمين⁽²⁰²⁾

من الطبيعي، أن يتخلل اليهود، ولو نسبيا عن انغزالهم، ويندمجوا بالتدرج مع بقية العناصر. وليس أدل على ذلك من أن اليسانة كان «لها رضى يسكنه المسلمون وبعض اليهود»⁽²⁰³⁾ ومن شأن التحول الذي طرأ على طبيعة التجارة البعيدة المدى، وتراجع الربا، والوراثة العائلية للحرف، أن يعمل على اختراق البنيات الطائفية لليهود، في اتجاه تكريس الانقسام والشعور الطبقيين لديهم. عكست المصادر القديمة هذه المسألة، بتمييزها الخاصة عن «عامة اليهود»⁽²⁰⁴⁾ أكد ذلك ابن سهل⁽²⁰⁵⁾ في حديثه عن فلاحين يهود يملكون جنانا بقرطبة، وعن «اليهودي»⁽²⁰⁶⁾ الذي يقسط سلع أحد الدلالين. ولا يترك المؤرخ الأندلسي المجهول⁽²⁰⁷⁾ مجالا للشك في صحة هذا الاعتقاد، بقوله : «وأما من أسلم من اليهود، فاحترف خياطة الحلف والثياب، وظفر الحيسان الذي يخاط مع الثياب ونسج العقد ونسج قلنسوة وتبطينهم وصبغهم وتصفيتهم وحجامة وبلاجة ودلالين أسواق وبيع لبن مخوض وبيع بقل واصلاح نعل مخروز».

أما الصقلية، فعلى الرغم من اسهام بعضهم في الانتاج الأدبي⁽²⁰⁸⁾ والفني، استمروا طائفة مميزة داخل المجتمع الأندلسي. نظرا لاقتصارهم — في اطار علاقات العبودية — على تقديم الخدمات الادارية والعسكرية والمنزلية. مما عرقل عملية اندماجهم. وهو نفس ما ينطبق على الخدم السود.

عبر ابن حيان⁽²⁰⁹⁾ عن هذا الخليط من العناصر والاثنيات الذي تشكلت منه

(201) ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

(202) انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق : 1 م : 233 — 34.

(203) الأدرسي : المرجع السابق : ج : 1 : 131.

(204) ابن بسام : المرجع السابق : ق : 1 م : 766.

(205) المرجع السابق : المخطوط : 83.

(206) نفسه : 59.

(207) ذكر مشاهير أهل فاس في القديم : 21.

(208) انظر : ابن الأبار : التكملة : ج : 1 : 253 وكذلك ج : 2 : 757. ابن بسام : المرجع السابق : ق : 4 م : 34.

(209) انظر : نفسه : ق : 1 م : 599.

عامة قرطبة في وصفه لأحدهم بالقول : « كان من العامة وخمول الأصل، ونذالة الفرع، ولؤم الأطراف ودخلة الأعراق، على ثبج عظيم ».

نخلص إلى أن انحلال البنى الطائفية والقبلية، أفضى إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية على أساس طبقي. من ثم تماسك عامة قرطبة — رغم تعدد انتبائها — على نفس الأساس. مما أكسبها قدرة هامة على ادارة الصراع الاجتماعي لصالحها.

ثانيا : البناء الطبقي

أنصحت الخلافة الأموية منذ قيامها، عن مشروعها الهادف إلى استئصال جذور الخلاف والصراع « كيما يكون الناس أمة واحدة، سامعة، ساكنة » (210) وقد نجحت فعلا، كما اتضح ذلك سلفا، في محو التناقضات ذات الصبغة العرقية والطائفية. مما دفع ببعض إلى الحديث عن تجانس المجتمع الأندلسي (211) وانتصار «الشعور القومي» (212) وسيادة «روح الإخاء» (213) والتضامن الوطني (214) على الرغم مما لهذه الملاحظات من أهمية في التأكيد على عمق التغيير، فإنها تخفي حقيقة الوضع الاجتماعي الجديد، وطبيعة تناقضاته. فأنحلال البنى الاجتماعية التقليدية، لم يفض إلى الركود، كما يستفاد من النص السابق. بل ساهم في تحرير الصراع الطبقي من معظم القيود التي كبته خلال العصر السابق. من ثم أهمية الكشف عن أطراف هذا الصراع.

من الطبيعي أن يسفر ازدهار التجارة والحرف، وتغيير الهياكل العقارية، عن بلورة منظومة اجتماعية جديدة. ولعله من المفيد، للكشف عنها إثبات تصنيف نظري لآخوان الصفا (215)، يتناول الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي، إذ قالوا : «الناس أصناف وطبقات... منهم أرباب الصنائع والحرف والأعمال، ومنهم أرباب التجارات والمعاملات والأموال، ومنهم أرباب البنايات والعمارات

(210) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 220 — ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 197.

(211) أحمد بدر : عصر الخلافة : 228.

(212) عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : 126.

(213) الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية : مقال سعيد عبد الفتاح عاشور في مجلة عالم الفكر : م 11 : ع 1 : يونيو 1980 : 96.

(214) Provencal, Espana musulmana, op. cit, pp 98-99.

(215) المرجع السابق : ج 1 : 248.

والأملاك، ومنهم الملوك والسلاطين والأجناد وأرباب السياسات، ومنهم المتصرفون والخدامون والمتعيشون يوما بيوم، ومنهم الزمى والعطل وأهل البطالة والفراغ، ومنهم أهل العلم والدين. ولعل في اعتماد هذا التصنيف على مقياس اقتصادي، ما أكسبه — على الرغم من شموليته — الوضوح والأهمية التي نفتقدها عند غيرهم.

وبالنسبة للأندلس، حدد ابن الخطيب (216) بتفصيل، وضعية التركيبة الطبقية خلال خلافة هشام المؤيد، بما يساعد على التأصيل التاريخي لخريطة اخوان الصفا، اعتمادا على ما توصلنا إليه من نتائج بصدد رصد الوضعية الاقتصادية. ففي قمة الهرم الاجتماعي: الطبقة الأرستقراطية، وتضم حسب ابن الخطيب (217) «صنائع الحكم وخدامه وعماله وفتيانه ورجاله». وقد لاحظنا سلفا، بأن قيام حكم مركزي، كان على حساب الشرائع الاقطاعية، البيروقراطية والعسكرية، اللتين تم تقزيمهما. وقد وصف ابن الخطيب (218) ما آلت إليه وضعيتهما بالقول: «وهذا الصنف المنازع المنافس، بين أن يصمت فيموت بدائه، أو يجهر بالمنازعة فينتهي إلى قدرة الله وقضاءه». مما فسح المجال لتبرز الطبقة الأرستقراطية، التي راكمت الأموال الضخمة من الضرائب والمكوس والعشور، استثمارها في اقتناء «الضياع المغلة» (219) وإقامة دور للتصنيع، واحتكار التجارة ببعض السلع. إضافة للإشراف على مشاريع البناء والتجهيز. ومن الملاحظ أن النصف الأخير من عصر الخلافة، شهد انتعاشا تدريجيا للشرائع الاقطاعية، تمثل في استقدام القبائل العسكرية البربرية (220) واقطاعها الأراضي مقابل خدماتها.

وغني عن القول أن الازدهار الاقتصادي، ووفرة الأمن، واتساع شبكة المواصلات، أفضى إلى تزايد أهمية التجار، الذين شكلوا طبقة وسطى في المجتمع. وقد عرفوا في المصادر القديمة باسم وجوه أهل الأرباض والأسواق (221) أو «بياض أهل السوق» (222) وفي وصف للجاحظ (223) ما يكشف عن وضعيتهم، إذ قال: «إنهم أروع الناس أبدا وأهنأهم عيشا وآمنهم سربا... يرغب إليهم أهل

(216) أعمال الاعلام : 51 — 55.

(217) نفسه : 51.

(218) نفسه : 53.

(219) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 15.

(220) انظر : نفسه : المحجى : 189 — 94. ولقد استمرت هذه الظاهرة طوال الحجابة العامرية.

(221) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 9.

(222) ابن حيان : المرجع السابق : المحجى : 110.

(223) المرجع السابق : 156.

الحاجات وينزع إليهم أهل البياعات، لا تلحقهم الذلة في مكاسبهم». وقد اتسعت قاعدة هذه الطبقة، بانضمام بعض أرباب المهن، ممن استطاعوا تطوير وحداتهم الانتاجية، خصوصا النسيجية منها. إضافة لعديد من أهل القلم الذين «استندت على جهودهم تقنيات النهضة الزراعية والصناعية والتجارية» (224)، وأولئك الذين شغلوا المناصب في الجهاز الإداري الجديد. وقد كشف ابن الخطيب (225) عن وضعيتهم في وسط السلم الاجتماعي، بالقول: ان هذا الصنف «لا يتشوف إلى المزيد، ولا يحذر من النقصان». ولعل في هذا مايفسر هامشيته في الصراع الطبقي. ولا غرو، فقد اشتهر بكونه «هادن ساكن، وإلى فئة العافية راكن» (226).

وفي قاعدة الهرم الاجتماعي، نجد العامة. وغني عن البيان أنهم شكلوا الغالبية العظمى، بالبوادي والمدن على السواء. عبر عن ذلك ابن خلدون (227) بالقول: «ويموج بحر المدينة بالسفلة». وهم بقرطبة «خلق لا يحصيهم إلا خالقهم» (228)، وقد سبق القول، أن العاصمة احتضنت أكبر تجمع لهم، ليس بالأندلس فحسب، بل بمجموع الغرب الاسلامي، كنتيجة طبيعية لمكانتها الاقتصادية.

وعلى الرغم مما تحمله هذه الطبقة من خصائص مشتركة، وما يجمعها من مصالح وأهداف، فمن الخطأ تصورهما منسجمة تمام الانسجام. ولعل في طبيعة عصر الخلافة، باعتباره مرحلة انتقالية، امتزجت فيها عناصر من البنية السالفة ببذور التحول، ما يقتضي بعض التروي عند رصد شرائحها. ولاغرو، فاخوان الصفا فصلوا أرباب الصنائع والحرف والأعمال، عن المتصرفين والخدامين والمتعيشين، عن الزمنى والعطل وأهل البطالة، باعتبارهم شرائح متميزة بعضها عن بعض، في اطار طبقة العامة. واستنادا على الوضعية الاقتصادية، يمكن تحديد شرائح عامة قرطبة كالتالي :

(224) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 190.

(225) أعمال الاعلام : 52.

(226) نفس المصدر والصفحة.

(227) المقدمة : ج 3 : 878.

(228) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 222.

ويشملون بداخل المدينة أهل الحرف الصناعية. ويمكن تمييز أرباب المهن المالكين لأدوات العمل، عن الصناع ومتعلمي الحرف، الذين يفتقدونها. من ثم، فهناك نوع من الاستغلال، يمارسه الطرف الأول على الثاني. لكنه استغلال مؤقت. يقول إخوان الصفا (229)، «إن أي تلميذ أو متعلم في علم أو صناعة امتثل أمر أستاذه وانقاد لمعلمه ودام عليه فإنه سيصير يوما ما إلى مرتبة أستاذه». والأهم من ذلك، قرب الحرفة، لا يسيطر على فائض القيمة لتحقيق الربح والتراكم الرأسمالي، بل للعيش. من ثم العلاقة الأبوية بين الطرفين، والجروح نحو التماسك والتعاقد داخل الحرفة، على حساب التناحر والصراع. ساهم في ذلك، تعرض الجميع لاستغلال التجار المسوقين لمنتجاتهم، وكذلك للمكوس والضرائب التي تفرضها الدولة. بل وحتى المحتسب، في مراقبته لا يميز بين الطرفين، فهو «يأخذ المعلم بكل ما يجد من الفساد في شغله... ويعاقب مع الفاعل له» (230).

غير أن تزايد الطلب على المنتجات الصناعية، مكن بعض أرباب المهن من تحقيق تراكم رأسمالي. ولزيادة الانتاج، تحولت حوانيتهم تدريجيا إلى ما يشبه «المانيفاتورة». من ثم صعودهم بحكم موقعهم الجديد كمستثمرين إلى الطبقة الوسطى. في حين تحول الحرفيون إلى عمال مأجورين. بمعنى أن بذور الانحلال عملت فعلها في الروابط باتجاه إفراز طبقتين متناقضتين بداخلها، وإن كان على نطاق ضيق. ولما ساعد على بلورة هذه الفشة من المأجورين، إقدام بعض التجار على الاستئثار في المجال الصناعي (231).

وعلى الرغم من التناقضات القائمة فيما بين الحرفيين : صناعا، عمالا وأرباب مهن، من جهة، والارستقراطية والتجار وأرباب المهن المتبرجين من جهة أخرى، فقد جمعهم مصلحة الحفاظ على وحدة البلاد، وضرورة الهيمنة على طرق التجارة العالمية. ولاغرو، فالقطاع الصناعي ازداد ارتكازا في تموينه بالمواد الخام، وتسويق منتجاته، على مجموع البلاد وعلى الأسواق الخارجية. ان انفراط ذلك، يعني انهيار هذا القطاع.

(229) المرجع السابق : ج 1 : 248.

(230) السقطي : المرجع السابق : 30.

(231) راجع بهذا الصدد نصا بالغ الدلالة أثبت سلفا. ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : 2م : 591.

وعلى عكس بقية شرائح العامة، فمن الملاحظ أن الحرفيين حظوا، بفضل وعيهم بدورهم الاقتصادي (232) وتماسك تنظيماتهم، باحترام بقية الطبقات. فكما أشاد ابن غالب (233) بصناع الأندلس، اعتبر غيره (234) اكتساب الصنعة ميزة. وعلى الرغم مما أكاله السقطي (235) من شتائم على رؤوس العامة، لم يتردد عن القول : «حدثني رجل من الصناع لم أزل أذكره بخير». وبالمثل، خصهم اخوان الصفا (236) دون غيرهم، بالتعظيم والتبجيل.

وفي إطار تقسيم العمل بين القطاعات الاقتصادية، اقتصر دور سكان الأرياف القرطبية و«الجنان» (237) و«المستغلات» (238) التي بداخل المدينة وبالحقول المحيطة بها، على الإنتاج الفلاحي. واستنادا على وضعية الأرض. يمكن تمييز المنتجين بهذا القطاع، إلى ملاكين صغار وفلاحين فقراء. ومن المعلوم أن الفئة الأولى، قد تحرر معظمها من الواجبات الاقطاعية، واتسعت قاعدتها تدريجيا، تبعا للانكماش الذي أصاب الشرائح الاقطاعية. ولعل فيما أورده ابن سهل (239) عن ظاهرة البستنة بقرطبة وخارجها ما يؤكد ذلك. ولكنها استمرت ملزمة بأداء واجبات الدولة. والأخطر من ذلك، أصبحت معرضة لجشع التجار والطبقة الأرستقراطية. فقد سبق اثبات حديث لأحد وزراء الناصر عن قرية بقنباية قرطبة، قال فيه : «لم أهنأ بعيش حتى أعملت الحيلة في ابتياعها بأحوازاها» (240) كما تحدث ابن عذاري (241) عن عديد من «أرباب المستغلات الذين اشترت منهم». وعن اضطراب «شيخ من العامة» (242) إلى بيع قطعة أرض بداخل قرطبة. بصرف النظر عما أورده ابن سهل (243) عن العديد من عمليات بيع وشراء الأرض. ويبدو أن

(232) يقول ابن خلدون : «وتعبد هؤلاء الأصناف كلهم مرتفعين لا يخضعون لصاحب الجاه ولا يمتثلون لمن هو أعلى منهم». المقدمة : ج 3 : 911.

(233) المرجع السابق : 281.

(234) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 220.

(235) المرجع السابق : 48.

(236) المرجع السابق : ج 1 : 221.

(237) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 89.

(238) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 287.

(239) المرجع السابق : المخطوط : أماكن متعددة.

(240) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 359 - 60.

(241) المرجع السابق : ج 2 : 287.

(242) نفسه : 288.

(243) المرجع السابق : المخطوط : أماكن متعددة.

سنوات القحط، وانخفاض أسعار المواد الغذائية خلال سنوات الرخاء، كان له دور في فقدان العديد من الفلاحين الصغار لممتلكاتهم.

أما الفئة الثانية، فكانت معقدة في تكوينها. فهناك الأثنيان الذين استمروا، فيما تبقى من الأراضي الاقطاعية، وفي ممتلكات الأسرة الحاكمة. وأشباه الأثنيان الذين يرتبطون مؤقتاً بالأرض، بواسطة عقود «الشركة» (244)، و«كراء الأرض» (245)، في ممتلكات الأرباس والطبقة الوسطى والشرائح المتبرجة من الطبقة الأرستقراطية. وأخيراً الفلاحون الأحرار المأجورون (246)، الذين، رغم العلاقة الرأسمالية التي تربطهم بالملاكين، لم يكونوا طبقة عمالية زراعية واضحة. نظراً لطابع عملهم الموسمي، وانتقالهم للخدمة من مالك إلى آخر. تأرجحت طبيعة هذه الفئة إذاً، بين القنانة والعمل المأجور.

على أن تراجع الربع العيني والسخرة، وتوجيه أغلبية الانتاج لتلبية الحاجيات الغذائية للعاصمة، أو حاجيات بعض القطاعات الحرفية من المواد الخام الفلاحية، اضطر المنتجين إلى الدخول في علاقات سوقية مع التجار والجلاب. مما جعلهم عرضة لاستغلال مزدوج. ولعل فيما أورده المقرئ (247)، بالقول: «وبخارج قرطبة ثلاثة آلاف قرية»، ما يكفي للدلالة عن كثافة هذه الفئة.

نخلص إلى القول، أنه على الرغم من الاختلافات وبعض التناقضات التي استمرت في صفوف المنتجين، فلاحين كانوا أم حرفيين، فتعرضهم للاستغلال من قبل الأرستقراطية والتجار يجعلهم متماسكين. باعتبارهم النواة الصلبة الأساسية لطبقة العامة. وغني عن القول، أن النمو الديموغرافي وازدهار النشاط الصناعي والتجاري، أفضى إلى اتساع ملحوظ في قاعدتهم الاجتماعية.

2 — التجار الصغار والباعة :

ميز ابن خلدون (248) كبار التجار الممارسين للتجارة عبر المسافات البعيدة، عن «الترددين في أفق واحد مابين أمصاره وبلدانه» (249)، باعتبار الصنف الثاني

(244) نفسه : 57 - 58.

(245) نفسه : 81.

(246) أبو الخير الأندلسي : المرجع السابق : 141.

(247) المرجع السابق : ج 1 : 458.

(248) المقدمة : ج 3 : 918 - 19.

(249) نفسه : 919.

«سافل الطور محالفا لأشرار الباعة» (250) وقد برهن ابن بشكوال (251) على انطباق ذلك على الأندلس، فيما أورده عن أحدهم «كان معاشه من ثياب يبتاعها ببجانة ويقصرها ويحملها إلى قرطبة فيبتاع له في ثمنها ما يصلح ببجانة». وعلى الرغم من أن كلاهما يشغل رأسمالا تجاريا، فالهدف بالنسبة للصنف الأول هو الربح، والثاني، التعيش. أكد ذلك ابن بسام (252) فيما أورده عن تاجر تقسيط «يقتات معيشة مياومة». وعلى غرار الشرائع السابقة، تعرض هؤلاء لاستغلال كبار التجار والمحتكرين، الذين لا يتركون لهم إلا مجالا محدودا للربح، ساهمت مكوس الدولة وواجبات الأسواق في تقليصه.

وفي درجة أدنى : الباعة، وهي الفئة التي تتولى تسويق المواد الاستهلاكية الضرورية لحياة الناس. وقد عرفوا في المصادر باسم «السوقة» (253) و«باعة الطريق» (254) و«الرعاع» (255) و«أوباش الأسواق» (256)، كما أطنبت كتب الحسبة (257) في احصاء أصنافهم، التي ازدادت اتساعا وكثافة مع النمو الديموغرافي الذي عرفته العاصمة. وبما أن هذا النشاط لا يتطلب مهارة خاصة، ولا تعلما، فقد استوعب أغلبية المهاجرين الجدد من البوادي. من ثم هشاشة تنظيماتهم، وعجزهم عن مواجهة المراقبة الشديدة التي فرضتها عليهم الدولة، ممثلة في خططي الحسبة والشرطة. ولعل في ذلك ما يفسر نعتهم بـ«هجم هاجم ورعاع منتشر لانظام لهم ولا اختبار» (258) ونظرا لأحتكاكهم المباشر بالمستهلكين، لم تتورع الدولة عن تحميلهم مسؤولية ارتفاع الأسعار (259) وافتعال تناقضات فيما بينهم وبين بقية شرائح العامة.

(250) نفسه : 922.

(251) المرجع السابق : ج 1 : 311.

(252) المرجع السابق : ق 4 : 1م : 239.

(253) ابن خلدون : المقدمة : ج 3 : 912.

(254) الطبري : تاريخ الأمم والملوك : المطبعة الحسينية المصرية : الطبعة الأولى : بسدود تاريخ : ج 10 : 175.

(255) ابن سهل : المرجع السابق : هيريس : 49. الطرطوشي : سراج الملوك : 56.

(256) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 54.

(257) السقفي : المرجع السابق، يحيى بن عمر : المرجع السابق، الشيزري : المرجع السابق.

(258) الجاحظ : الرسائل : 180.

(259) فقد شهرت بهم كتب الحسبة، باعتبارهم غشاشين، مفسدين، حلالين. وشدد المختصون الرقابة عليهم وعلى أسعارهم، والتشهير بالمخالفين منهم.

ركز المؤرخون القدامى على إبراز أهمية قطاع البناء والتجهيز، باعتباره المظهر الأكثر دلالة على مدى ازدهار الحضاري. ولا غرو، فالناصر خصص له «ثلث» (260) الجباية. مما يكشف عن أهميته في التشغيل. فبناء الزاهرة وحدها، تتطلب «عدة حذاق البناء في كل يوم ثلاثمائة بناء، وعدة حذاق التجارين مائتا نجار، وعدة الأجراء في كل يوم خمسمائة أجير تنمة ألف عامل» (261) إضافة لـ «ألف وأربعمائة» ناقل لمواد البناء. واضح بأن العلاقة بين المشغل والمشتغل، كانت قائمة على الأجور. فـ «من الرجال من له درهم ونصف ومن له الدرهمان والثلاثة» (262) على أنه من المفيد التمييز بين القطاع الموجه للاستعمال الخاص والعمومي، والاستثمار العقاري الهادف إلى تحقيق الأرباح.

فمن القرائن، ما يكشف عن مدى ازدهار النوع الثاني. فعدد هم التجار الذين يملكون «دكاكين ومنازل مغلقة» (263) كما كانت بقرطبة عدة «حوانيت ابتناها السلطان فاكترها الناس منه» (264) وتحدث ابن سهل (265) عن «الاكتراء في القيساريات والحوانيت المقصوبة والبنية بالأموال الحرام». ومن أمثال العامة (266) ما يكشف عن اتساع الاستثمار العقاري. وليس أدل على ذلك من أهمية وظيفة «عرفاء البنين والقسام في عيوب» (267) الدور. وما يؤكد شيوع العقلية التجارية بهذا القطاع، شكوى إحدى النساء من أن بناء «الفران بقرب دارها ضرر عليها لأنه يحط من ثمنها» (268) نحن إذا، أمام فئة عريضة من الأجراء، معرضة لاستغلال مكثف من طرف حفنة من العقاريين. وقد كشف السقطي (269) عن وضعيتهم، على لسان «شيخ من البنائين، قال : «كان معي رجل يخدم وكان مقدورا عليه في رزقه ضيق الحال». تضاف إلى هؤلاء جميعا، جماهير غفيرة من مستخدمي

(260) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 231. المقرئ : النفع : ج 1 : 379.

(261) ابن غالب : المرجع السابق : 300.

(262) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 526.

(263) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : 2م : 591.

(264) ابن سهل : المرجع السابق : المخطوط : 85.

(265) نفس المصدر والصفحة.

(266) إذ قالوا : «أما دار ماعك أو بالكرا تسكن»، الرجالي : المرجع السابق : ق 2 : 75.

(267) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 53.

(268) نفسه : 92.

(269) المرجع السابق : 25.

الأشغال العامة. كالمكلفين بمد وصيانة شبكة «أنابيب الرصاص» (270) الموزعة للمياه الصالحة للشرب، والقائمين على «قنوات» (271) تصريف المياه المستعملة، ومنظفي الشوارع والدروب والمرافق العامة، وغيرهم. ولم يكن قطاع المواصلات أقل أهمية في افراز المزيد من الأجراء العارضين للخدمات : نقله، حمالين، نواتية (272) حراس.

نخلص إلى أن هذه الشريحة، تضمنت فئة مرتبطة بتلبية رغبات الترف لدى الطبقة الأرستقراطية. وأخرى على العكس، وثيقة الصلة بالنشاط التجاري. مع ذلك فمكانة فعاليتها، على هامش الأنشطة الاقتصادية الأساسية، يجعلها دون أهمية الشرائح السالفة.

4 — الخدم والعبيد :

من المتعارف عليه أن الأندلس، احتلت مكانة هامة كسوق لتجارة العبيد. وتقدم المصادر معلومات مستفيضة عن الصقالة منهم. ويدو أن مصدر الرقيق يكمن في الحروب المستمرة فيما بين الكيانات الأوربية ؛ وعجز العلاقات الاقطاعية بها عن استيعابهم، فيرسلون مادة تجارية إلى الأندلس. يقول الرقيق القيرواني (273) متحدثا عن الفرنجة «وهذه أمة الصقالة المتصلين بأرضهم لمخالفتهم إياهم في الديانة فيسبونهم ويبيعون رقيقهم بأرض الأندلس». أما المعلومات بصدد العبيد السود فقليلة، مع ذلك فمن القرائن ما يؤكد تداولهم (274)

كثير هم الدارسون (275) الذين اعتقدوا في مشاركة العبيد الفعالة في الأنشطة الاقتصادية، وبالخصوص الفلاحية منها. بل ولم يتورع موريس لومبار (276) عن الاقرار بأن «العالم الاسلامي هو أيضا، عالم حضارة رقية. القوة المحركة، الطاقة،

(270) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 240.

(271) ابن سهل : المرجع السابق : المخطوط : 94.

(272) نفسه : 88.

(273) انظر : القري : المرجع السابق : ج 1 : 145.

(274) انظر : الادريسي : وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية : مقتطف من كتاب نزعة المشتاق : نشر هنري برمس : الجزائر 1957 : 13 — 14. الزجالي : المرجع السابق : ج 2 : أماكن متعددة.

(275) Dufourcq, la vie quotidienne, pp 126-27, Provençal, Espana musulmana, op. cit, p 116

محمد عبد الله عنان : الدولة العامرية وسقوط الخلافة الأندلسية : الطبعة الأولى : القاهرة

1958 : 29.

(276) المرجع السابق : 170.

كانتا آتخذ مطلوبتين في حدود واسعة من عضلات العبد». ولعل فيما سبقت دراسته ما يكفي لاسقاط هذا الزعم.

على أي، فالمصادر القديمة وفرت عنا عناء تفنيده، في تأكيدها المستمر على إدماج الرقيق في الأجهزة العسكرية(277) والادارية(278) واقتصار غيرهم على الخدمات المنزلية(279)، فلتأمل على سبيل المثال نصا للسقطي(280) يقول فيه : «الخدام البربرية للذة والرومية لحبسة المال والخزانة، والتركية لانجاب الولد، والزنجية للرضاع، والمكية للغناء، والمدنية للشكل، والعراقية للطرب، والزنج والارمن للكد والخدمة ومعها العطاء، والترك والصقالبة للحرب والشجاعة».

حقيقة أن هناك من العبيد، من أسندت له مهام انتاجية. فقد ذكر ابن عذاري(281)، أن الحكم المستنصر «رتب... جملة من مماليكه لتعلم الصناعة». كما سبقت الإشارة إلى «ممالك منية العجب»(282) بقرطبة، الذين استمروا يمارسون النشاط الفلاحي. لكنهم لم يحافظوا من العبودية إلا على الاسم. فقد أشكل على القاضي «أمر (اثنين منهما) ولم يعلم أحدهما من أبناء الحرائر أم من أبناء الأماء»(283) بما يؤكد عجز العلاقات العبودية عن الاستمرار في القطاعات المنتجة، كحصوله طبيعة لما عرفته من تطورات.

وعلى غرار الخلفاء والحجاب العامريون، الذين تناغوا في اكتساب العبيد للخدمة بقصورهم(284) تنافس باقي أفراد الطبقة الأرستقراطية على تملكهم. يذكر ابن بسام(285) أن أحدهم كان يملك «مائتي نسمة من رقيق الصقل منتقاة». ولم يكن هناك ما يمنع أهل الذمة عن ذلك، فقد ورد على القاضي «غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية وادعى يهودي أنه مملوك»(286) وبالمثل، لم يتردد

(277) انظر : ابن حيان : المرجع السابق : الحجمي : 45 و 49. ابن القوطية : المرجع السابق : 125.

(278) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259.

(279) ابن غالب : المرجع السابق : 296.

(280) المرجع السابق : 49 - 50.

(281) المرجع السابق : ج 2 : 237 - 38.

(282) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 97.

(283) نفس المصدر والصفحة.

(284) اختلف المؤرخون حول عدد العبيد بالقصر الخلافي. انظر : ابن الخطيب : اعمال الاعلام : 47.

ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 232. ابن غالب : المرجع السابق : 296. المقرئ : المرجع

السابق : ج 1 : 567.

(285) المرجع السابق : ق 1 : 1م : 198.

(286) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 97.

غيرهم من ذوي الامكانيات عن اتخاذ الخدم أحرارا أم عبيدا. وذلك على الرغم من تشجيع الخلفاء والحجاب على تحريرهم. فقد «أعتق الحكم نحوا من مائة رقبة من عبيد له» (287) وعلى غرار «أعتق المنصور ألفا وخمسمائة مملوك وثلاثمائة مملوكة» (288)

ونظرا لهامشيتهم ولاقتصار دورهم على الخدمات المنزلية، لم يكن للخدم والعبيد، كشريحة من العامة شأن يذكر. ولا غرو، فقد كانوا محط سخرية (289) باقي شرائح العامة، ومثالا لديهم على «الفتور والكسل» (290) بل لم يترددوا عن التحذير (291) من الاختلاط بهم.

5 — سقط العوام :

حددهم اخوان الصفا، كما لاحظنا ذلك سلفا، في الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ. وهو ما فصله أحد الدارسين (292) بالقول : «وتألفت من اللصوص، المجرمين، الشحاذين، المومسين، المومسات، المتسكعين في أزقة المدن وساحاتها، الغرباء والعاطلين عن العمل، المهرجين، الراقصات» وال دراويش والحمقى. وعلى الرغم من دور الازدهار الاقتصادي في تقليص عددهم، فقد استمروا يشكلون فئة هامة بالعاصمة، كنتاج بديهي لتفسيخ البنيات التقليدية بالبوادي، وكثافة الهجرة القروية. وليس أدل على ذلك، من اتساع ظاهرة اللصوصية. فأهل قرطبة كانوا «في بلاء عظيم، يتحارسون الليل كله، ويكابدون من روغات طراقة مالا يكابد أهل الثغور من العدو» (293) ولا غرو، ف«لا تكاد في الأندلس تخلو من سماع دار فلان دخلت البارحة وفلان ذبحه اللصوص على فراشه» (294) وقد وصل بهم الأمر إلى حد «سرق بيت المال الذي للسبيل بداخل المسجد الجامع بقرطبة» (295)

-
- (287) ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 206. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 248.
 (288) ابن أبي زرع : المرجع السابق : 107.
 (289) انظر : الزجالي : المرجع السابق : ج 2 : 107.
 (290) إذ قالوا : «لش يقال للفتى فتى حتى يقل فالثناء نفسه : ج 2 : 270.
 (291) إذ قالوا : «من خالط الخدم ندم». نفسه : ج 2 : 329.
 (292) تحركات العامة الدمشقية : مقال عبد الله حنا : مجلة الطريق : العدد 3 — 4 : 1980 : 88.
 (293) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 266.
 (294) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 219.
 (295) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 236.

أكد ابن سهل (296) هذه الحقيقة فيما أورده من نوازل قضائية، حوكم فيها «أهل الشر»، وامتداد حقل عملياتهم إلى «قبنانية» (297) قرطبة.

هكذا، فدور هذه الشريعة كان سلبيا، باعتبار ميلها للسلب والنهب. من ثم إمكانية الجنوح عن أهداف تحركات العامة المطلوبة والسياسية. إضافة إلى كونها، قد مكنت أعداء العامة الطبقين من وصفها باللصوصية والزعرة والفجور.

الخلاصة — أن عامة قرطبة تضمنت عدة شرائح، منها ماهي رئيسية، ومنها ماهي ثانوية. وعلى الرغم من الاختلافات والتناقضات في صفوفها، فصلاية نواتها وتزايد أهمية الأساس الطبقي، من شأنه، تغليب الالتحام والتماسك بين أطرافها في مواجهة أعدائها على ساحة النضال السياسي.

ثالثا : مظاهر الحياة الاجتماعية

في إطار سيادة الرؤيا التي تحتل تناقضات الأندلس في الصراعات الحضارية والدينية، من الطبيعي أن يميل الجدال (298) عن رصد مظاهر الحياة الاجتماعية في علاقتها بالبناء الاجتماعي الداخلي وتطور الأنماط الاقتصادية، إلى البحث في المشرق الإسلامي والغرب الأوروبي والماضي الأيبيري، عن العناصر التي تؤكد هذا التحليل أو ذلك. ولعل في ندرة وتشتت المادة التاريخية، ماساعد على ذلك. ف«المتبع لمظاهر الحياة الاجتماعية... يجد صعوبة كبيرة في جمع معلومات دقيقة عن هذا الجانب الهام» (299) من ثم الاكتفاء برأي عام (300) مفاده أن الحضارة الأندلسية حملت خليطا من المؤثرات : مشرقية، مغربية، بربرية، ومحلية أوروبية.

(296) المرجع السابق : هسبريس : 76.

(297) نفسه : 85.

(298) حاول مؤرخو المدرسة الإسبانية التقليدية أمثال سيمونيت ورييرا وبيدال، ومن جاراتهم أمثال البورنوس، تأكيد حفاظ سكان الأندلس على تقاليدهم وعاداتهم القديمة ولغتهم. انظر : Guichard, op. cit, pp 7-8 وللدكتور عليهم خصص ليفي بروفنسال دراسة لابراز دور المؤثرات المشرقية. انظر : La civilización árabe en España. op. cit :

(299) الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر من خلال المقتبس لابن حيان : الحبيب الجنتحاني : ندوة ابن حيان : مطبوع وزارة الشؤون الثقافية : الرباط : نوفمبر

1981 : 8.

(300) الاسلام في أرض الأندلس : احمد مختار العبادي : عالم الفكر : م 10 : ع 2 : 1979 : 60.

في ظل هذا التعميم، من السهولة الاقرار بتعدد اللغات المتداولة بالأندلس (301) غير أن هذا لا يفيد كثيرا في الكشف عن حقيقة الوضع الاجتماعي. وهو ما حاول أحد الدارسين (302) تجاوزه في اقراره بأن الرومانس (303) هي لغة التخاطب الوحيدة لدى العامة. وقد اتخذت المدرسة التقليدية من هذه الفكرة حجة لتأكيد استمرارية الحضارة الأيبيرية — المسيحية (304) بما يتناقض مع ما توصلنا إليه من نتائج بصدد التركيب الطائفي للعامة.

حقيقة استمرت بعض الجماعات متميزة لغويا. فسكان دار بلي «لا يحسنون الكلام باللطينية، لكن بالعربية فقط» (305) وبالمثل، نعت الطائفة الصقلية في الجيش بـ«فرسان الخرس» (306) لعدم تمكنهم من اللغة المتداولة. كما أن «من سمع لغة أهل فحس البلوط وهي على ليلة واحدة من قرطبة كاد يقول إنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة» (307) وفي طليطلة، كان أحد الفقهاء يقول إذا سئل عن من لا يحسن العربية إذا أعربتم أعمالكم ماضركم كلامكم» (308) إن في هذا ما يؤكد استمرار الاختلافات اللغوية على الصعيد الإقليمي. لكنها انحصرت على ما يبدو في بعض البوادي والمدن الهامشية. ولا غرو، فنفس النصوص، تنم عن اتساع ظاهرة ازدواجية اللغوية، وأقبال الجميع على اتخاذ العربية قاعدة للتخاطب. وهو ما أفصح عنه ألبرو القرطبي، بالقول: «باللحسرة، ان الموهوبين من شبان النصراني لا يعرفون اليوم إلا لغة العرب» (309) وأكد ابن خلدون (310) إذ قال: «وهجر الأمم لغاتهم وألستهم في جميع الأمصار والممالك، وصار اللسان العربي لسانهم حتى رسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم ومدنهم وصارت الألسنة العجمية دخيلة فيها وغريبة».

(301) لمزيد من التفاصيل، انظر: ترند. ج. ب: اسبانيا والبرتغال: ترجمة حسين مؤنس: لجنة التأليف والترجمة: 1936: ج 1: 13 — 16.

(302) Provencal, la civilización árabe en España, p 102.

(303) وهي لغة مشتقة من اللاتينية — الأيبيرية القديمة.

(304) Guichard, op. cit, p 152.

(305) ابن حزم: الجمهرة: 415.

(306) ابن حيان: المرجع السابق: الحجي: 45. ينطبق هذا النعت كذلك على بقية العبيد الحديث العهد بالأندلس. انظر: السفطي: المرجع السابق: 54 — 55.

(307) ابن حزم: الأحكام في أصول الأحكام: ج 1: 31.

(308) ابن بشكوال: المرجع السابق: ج 1: 125 — 26.

(309) بلنشا: المرجع السابق: 485.

(310) المقدمة: ج 3: 889.

هكذا فالتداخل الاثني في اطار الحضارة العربية الاسلامية، أفرز على المستوى الشعبي لهجة عامية للتخاطب، اتخذت من العربية عمودها الفقري، وطعمت بكلمات ونبرات متنوعة الأصول. يكشف عن ذلك ابن حزم(311) بالقول : «نجد العامة قد بدلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلا، وهو من البعد عن أصل الكلمة كلغة أخرى ولا فرق، فنجدهم يقولون في العنب، العيب وفي السوط أسطوط وفي ثلاثة دنائير ثلثدا. وإذا تعرب البربري فأراد أن يقول الشجرة قال السجرة. وإذا تعرب الجليقي أبدل العين والحاء هاء». ان في هذا ما ينم عن شيوع استعمالها كلغة للتخاطب من طرف الجميع. وذلك على «حساب الرومانس»(312) الذي تراجع بشكل ملحوظ على ماينبو. أكد ذلك المقرئ(313) في قوله : «إن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير التحريف عما تقتضيه أوضاع العربية». لذلك تسابق النحاة على التأليف في «لحن العامة»(314) خوفا من تأثيرها على قواعد اللغة الفصحى. ولا غرو، فقد بلغت من الشيوع أن اتخذ أحدهم(315) من ألفاظها مدخلا لكتابه في المنطق، وهي «طريقة لم يسلكها قبله أحد»(316)

من المشاع أن الأمية خاصة ملازمة للعامة في المجتمعات الاسلامية الوسيطة. فهم «جاهلون لم يستضيئوا بنور العلم»(317) ومشهورون بعدائهم للفكر العلمي(318) والفلسفي(319) والاتجاهات العقلانية، ومتشبهون بالخرافات والشعوذة(320) وهو الوضع الأنسب للحفاظ عليهم تحت السيطرة الفكرية للفقهاء وأهل القلم. لذلك فغالبا ما حذر هؤلاء من تعليمهم، معتبرين «تفقه

(311) الأحكام في أصول الأحكام : ج 1 : 32.

(312) Guichard, op. cit. p 136.

(313) المرجع السابق : ج 1 : 221.

(314) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 328. ولزهد من التفصيل، انظر : ابن قتيبة الدينوري : أدب الكاتب : تحقيق ماكس كرونيت : بريل : ليدن 1900.

(315) وهو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، في كتابه «التقريب لحد المنطق» انظر : الضبي : المرجع السابق : 403.

(316) نفسه : 403 - 404.

(317) الطرطوشي : سراج الملوك : 56. المسعودي : المرجع السابق : ج 2 : 335.

(318) انظر ما أورده ابن حزم عن عدم تصديق العوام بالأندلس لكروية الأرض، الفصل في الملل : 1م : ج 2 : 97.

(319) المقدسي : المرجع السابق : 236 - 37. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 220 - 21.

(320) نفسه : ج 1 : 203 - 204. المسعودي : المرجع السابق : ج 2 : 234 - 35.

الرعاع فساد الدنيا، وتفقه السفلة فساد الدين» (321) مع ذلك، فمن القرائن ما يدعو إلى التحفظ من تعميم هذا الاعتقاد على كل الفترات. فالمعلومات بصدد أندلس الخلافة، ضافية عن الاهتمام الكبير الذي أولاه الخلفاء للعلم والثقافة، وتشجيعهم لتعميمها في مختلف الأوساط. هكذا، اتخذوا «المؤدين يعلمون أولاد الضعفاء والمساكين القرآن حوالى المسجد الجامع وبكل ريبض من أرباض قرطبة» (322) وأجروا عليهم «المرتب» (323) كما «حبس الحكم حوائت السراجين بقرطبة على المعلمين لأولاد الضعفاء» (324) حتى نيفت عدد الكتائب التي استحدثتها، عن «سبعة وعشرين» (325) بصرف النظر عما كان موجودا قبله، إضافة لعدد هائل من الدكاكين (326) والدور (327) والمكاتب (328) المخصصة للتعليم بالأجرة.

اقتصرت برامج هذه المؤسسات، على تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن (329) لذلك لم يطالب المعلمون بكفاءات عالية. فقد ذكر ابن حزم (330) «مقرئين ثلاثة للعامة» لا يجسنون «النحو» (331) مما عرضهم أحيانا لاستخفاف وسخرية أهل القلم، إلى حد اتهامهم بالجهل ووصفهم بالحمير (332) في حين اعتر المؤدبون بشرف مهمتهم وقداسة برامجهم التعليمية (333) على أي، فالحديث عن وجود معلمين للعامة (334) واتخاذ مفهوم العامة، صفة لمجموع التعليم الابتدائي (335) دليل على مدى شيوع التعلم في أوساط الطبقات الدنيا. وهو ما عبر عنه أحد

(321) الطوطشي : الحوادث والبدع : 72.

(322) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 240.

(323) نفس المصدر والصفحة.

(324) نفسه : 249. والنص مذكور عند ابن حيان : المرجع السابق : الحجي : 207.

(325) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 240.

(326) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 91.

(327) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 358.

(328) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 240.

(329) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 223.

(330) الاحكام في أصول الأحكام : ج 4 : م 1 : 163.

(331) نفس المصدر والصفحة.

(332) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 239 - 40.

(333) قال أحدهم : «رحمني الله بتعليمي الناس القرآن»، ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 327.

(334) نفسه : 358.

(335) ذكر ابن الأبار أحدهم بالقول : «أدب بمسجد مكرم تأديب عامة أي يعلم مبادئ القراءة والكتابة. التكملة : ج 1 : 205.

الدارسين(336) بالقول : «وكان أبناء الشعب جميعا يعرفون القراءة والكتابة». مصداق ذلك، شهادة المقرئ(337) بأنهم كانوا «يقرون لأن يعلموا لا لأن يأخذوا جاريا»، وأكدته المقدسي(338) بقوله : انهم «يحبون العلم وأهله». تنم هذه النصوص عن تجاوز العامة في تطلعاتهم الثقافية لمجرد تعلم القراءة والكتابة. وهو ما أكدته ابن الفرضي(339) فيما أورده عن محدث قرطبي «كان عوام الناس والمحتسبة يجتمعون إليه ويسمعون منه». ينطبق نفس الشيء على بقية المعارف، فشر الرمادي، على سبيل المثال، كان «مشهورا عند العامة»(340)

لم تقتصر مشاركة العامة في الحياة الثقافية على استهلاك ماهو سائد، بل تجاوزته إلى الانتاج. فقد أورد ابن بشكوال(341) بيتا شعريا من نظم امرأة عامية، لم يجد أحد الفقهاء غضاضة في الاعتراف لها بالفضل، إذ قال : «فحفظت عنها الشعر». وبالمثل، روى الخشني(342) تفاصيل قصة «مشهورة مستفيضة عند العامة». أي اتخذهم مصدرا لكتابات. وهو ما ينطبق على ابن سعيد، الذي أورد حكايات شعبية، قائلا : «لولا كثرة ذكر العامة لها بالأندلس ما ذكرتها»(343) في حين لم يتردد غيره(344) عن تأنيب أحد طلابه بالقول : «رجعت تأخذ اللغة عن أهل الزمر»(345)

وفي نص للمقرئ(346) ما يكشف عن مدى غزارة وأهمية الانتاج الثقافي العامي، اذ يقول : «ولشطار الأندلس من النوادر والتكيتات والتركيبات وأنواع المضحكات مائلا الدواوين كثرت وتضحك الثكلى وتسلي المسلوب قصته، مما لو سمعه الجاحظ لم يعظم عنده ما حكى وماركب... إلا أن مؤلفي هذا الأفق طمحت همهم عن التصنيف في هذا الشأن فكاد يمر ضياعا». ولعل فيما وصلنا من أمثالهم(347) ما يدل عن أهمية هذه الثقافة الشعبية المهشمة لدى القدماء

(336) عنان : الدولة العمارية : 23.

(337) المرجع السابق : ج 1 : 220.

(338) المرجع السابق : 236.

(339) المرجع السابق : 80.

(340) الضبي : المرجع السابق : 478. النص أورده كذلك ابن خاقان : المرجع السابق : 78.

(341) المرجع السابق : ج 2 : 569.

(342) المرجع السابق : 74.

(343) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 221.

(344) وهو أبو علي البغدادي الذائع الصيت.

(345) الضبي : المرجع السابق : 510.

(346) المرجع السابق : ج 3 : 156.

(347) انظر : الزجالي : المرجع السابق.

والمحدثين على السواء. ويبدو أن ماعرف بالزجل في الأدب الأندلسي، كان في بداية نشأته، ابتكارا عاميا⁽³⁴⁸⁾ يقول ابن قزمان : «وجد في الأندلس ضربان من الزجل جنبا إلى جنب : أولهما شعبي خالص جاف غليظ يستعمل الزجالون فيه اللغة الدارجة وعجمية أهل الأندلس، وكان يوافق أذواق العوام، وثانيهما مصقول مهذب مصطنع متكلف... ولم يبق من النوع الأول شيء لأن مصنفى الكتب ازدروه وضرّبوا عنه صفحا»⁽³⁴⁹⁾

صفوة القول : أن الاهتمام بتثقيف أوسع الجماهير، وإقبال هؤلاء على ثقافة عصرهم في ظل النظم المترجزة، إضافة لاشتراكهم في الانتاج الثقافي، من شأنه اسقاط احتكار العلم من طرف النخبة والاسهام في الرقي الاجتماعي والاستنارة الفكرية والتقدم الحضاري. من ثم ضرورة التحفظ من الاعتقاد بسطوة الفقهاء على عقول العامة خلال عصر الخلافة. ومن جهة أخرى، فتوفر العامة على ثقافة متميزة من شأنه أن يساهم في طمس الاختلافات العرقية والاثنية، ويعمل على تجدير الشعور بالانتماء للأندلس.

وفي الحياة الاجتماعية من المظاهر، ماينطق بهذه الحقيقة. وقد وفرت عنا بعض الدراسات⁽³⁵⁰⁾ مؤونة حصر العادات والتقاليد المحلية التي تلاشت تحت تأثير الحضارة العربية، وتلك التي استمرت⁽³⁵¹⁾ وبالمثل فلا حاجة إلى تعداد المؤثرات الاجتماعية والتقاليد المسماة «مشرقية»⁽³⁵²⁾ التي أصبحت سارية المفعول لدى جميع العناصر. مع ذلك، فمن الملاحظ، أن أغلب الدراسات تعاملت مع العادات والتقاليد، وكأنها مواد جاهزة ذات تركيبة معينة. فتلك اسلامية شرقية، وهذه غربية مسيحية. بذلك انحصر الجدل في تحديد كمية الجرعة التي تناولها المجتمع الأندلسي من كلا المادتين.

في حين، يبدو أن انهيار العلاقات الاقطاعية، والقبيلية — العشائرية، وتراجع الشعور الاقليمي — العرقي، ونهج سياسة التسامح الديني والمذهبي، قد وفر

(348) يبدو أن إشارة المؤرخين إلى مقدم بن معافي القبري الضرير المتوفى سنة 300 هـ، باعتباره مبتكر فن الزجل، ينطلق من قاعدة اغفال الزجل العامي وازدراؤه.

(349) بلشيا : المرجع السابق : 158.

(350) Dufourcq, la vie quotidienne, op. cit, pp 91-146

(351) Ibid, p 245

(352) بروفنسال : الشرق الاسلامي والحضارة العربية الأندلسية : منشورات معهد الجنرال فرانكو : تطوان 1951 : 14.

الأساس الموضوعي لتطور العادات والتقاليد الاجتماعية على قاعدة التفاعل الحضاري. وذلك على الرغم من اختصاصات خطة الحسبة في مراقبة الأخلاق العامة، وفق منظور اسلامي — مالكي(353)

وقد أورد الطرطوشي(354) قوله دالة عن صحة هذا المنحى، نصها : «ومن البدع اجتماع الناس بأرض الأندلس على ابتياع الحلوى ليلة سبع وعشرين من رمضان وكذلك على إقامة ينير(355) بابتياع الفواكه كالعجم وإقامة العنصرة(356) وخميس أبريل(357) بشراء المجنات والاسفنج وهي من الأطعمة المبتدعة وخروج الرجال جميعاً أو أشتاتاً مع النساء مختلطين للتفرج، وكذلك يفعلون في أيام العيد ويخرجون للمصلى ويقمن فيه للتفرج لا للصلاة ودخول الحمام للنساء مع الكتابيات بغير مزر والمسلمين مع الكفار في الحمام».

إن هذا النص غني عن البيان. فإلى جانب تأكيده على انهيار الحواجز الاجتماعية التي تفصل لأسباب دينية أو عرقية أو طائفية بين العناصر السكانية المختلفة، يتضح بأن الأعياد الدينية، اسلامية ومسيحية، قد فقدت كثيراً من مضمونها الأصلي لتصبح مناسبات للفرح العام وللتآخي، ورموزاً للحياة الأندلسية الجديدة، في اطار الحضارة العربية الاسلامية. ومن الأعياد ما أصبح لها طابع اقتصادي(358) مثل النيروز والعنصرة الذين يوافقان على التوالي الانقلابين الشتوي والصيفي. وهو ما أكدته العوام في أمثالهم(359) وزكاه عريب بن سعد(360) في ربطه الأعياد الأندلسية بالمواسم الفلاحية.

(353) فكتيرة هي القرائن التي تكشف عن تسامحهم الكبير في ميدان الأخلاق العامة. انظر على سبيل المثال : الحشني : المرجع السابق : 111 — 17.

(354) الحوادث والبدع : 140 — 42.

(355) وهي حفلة رأس السنة الميلادية، المشهورة باسم النيروز، جرت خلالها العادة على منع إيقاد النار والطبخ في البيوت. بحيث يكتفي الناس بتقديم الفواكه. والمعلومات في هذا الموضوع ضافية بالمصادر الأندلسية. ومن خلال نص للمقرئزي، يبدو أن الاحتفال بهذه المناسبة شمل العالم الاسلامي. انظر : الحفظ : مكتبة إحياء العلوم : الشياح : لبنان : بدون تاريخ : 2م : 394.

(356) وسمي كذلك المهرجان، ويحتفل به يوم 24 يونيو، بإشعال النار التي يقفز عليها المحتفلون وهي عادة ما زالت قائمة في إسبانيا.

(357) عن حفلات وأعياد شهر ابريل، انظر : Le calendrier de cordoue, op, p 47.

(358) Dufourcq, la vie quotidienne, p 245.

(359) إذ قالوا : «خروجك من ينير، خير من خروجك من العنصرة». الرجالي : المرجع السابق : ق 2 : 205.

(360) Le calendrier de Cordoue, op. cit

في نفس الوقت، ازداد التمايز على أساس طبقي، اتساعا. فلنأخذ على سبيل المثال، عادة التردد على الحمامات، التي نيف عددها بقرطبة عن «سبعمئة حمام» (361) لنلاحظ بأنه في الوقت الذي سمح لأهل الذمة بالاختلاط مع المسلمين، منع العامة، الذين خصصت لهم حماماتهم (362)، عن دخول حمامات الخاصة. لذلك، فلما انتهى الناصر من بناء الزهراء، جعل «فيها حمامان : واحد للقصر، وثنان للعامة» (363) وبالمثل كان الركوب مقياسا للانتباء الطبقي (364) يقول ابن حوقل (365) «ولا يعرف فيهم المهنة والمشي إلا أهل الصنائع والارذال». واضح اذا بأن الشعور بالانتباء الطبقي، كان أقوى من أي شعور آخر، ولو في أبسط مظاهر الحياة الاجتماعية.

من المتعارف عليه، إن الفقهاء كانوا متشددين على أهل الذمة، كي يتميزوا باللباس عن المسلمين (366) وليس هناك — على ما يبدو — دليل عن تنفيذ الخلافة الأموية لكل توصياتهم بهذا الصدد. حقيقة، أشار المقرئ (367) إلى أن الصوف الملونة بالأصفر «مخصوصة باليهود ولا سبيل إلى يهودي أن يعمم». مع ذلك، ركز في حديثه على إبراز اختلاف الأزياء على الصعيد الاقليمي والمهني (368) وبالمثل، لم يجد الضبي (369) من اختلاف، إلا فيما بين أزياء أهل البوادي والمدن. وفي حديث للمقرئ (370) عن ملابس «يستعملها أهل الأندلس من المسلمين والنصارى»، ما يدل عن تخليهم عن التوصيات السالفة. على العكس، يبدو أن الأحداث كانوا ملزمين باتخاذ زي خاص. يقول ابن عبدون (371) «يجب أن لا يمشي الطيالب ولا الحكاك ولا الحجام في الحمام إلا بالثياب وسراويلات». كما تحدث غيره (372) عن وجود «زي الخدانة» بالأندلس.

-
- (361) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 540. وفي قول آخر، ثلاثمائة حمام : نفس المصدر والصفحة.
 (362) ابن خاقان : المرجع السابق : 49.
 (363) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 568.
 (364) كما يستفاد من قول العامة : «الركوب عز ولو على معزة». الزجالي : المرجع السابق : ج 2 : 29.
 (365) المرجع السابق : 109.
 (366) انظر : أبو يوسف : المرجع السابق : 117. يحيى بن عمر : المرجع السابق : 76 — 77. الشيزري : المرجع السابق : 120 — 22. الطرطوشي : سراج الملوك : 118.
 (367) المرجع السابق : ج 1 : 223.
 (368) إذ يقول : «والذؤابة لا يرغها إلا العالم» : نفس المصدر والصفحة.
 (369) المرجع السابق : 190.
 (370) المرجع السابق : ج 1 : 198.
 (371) المرجع السابق : 231.
 (372) المقرئ : المرجع السابق : ج 2 : 144.

أثارت الحريات التي تمتعت بها المرأة الأندلسية، اهتمام كثير من الدارسين الأجانب⁽³⁷³⁾، باعتبارها لديهم ظاهرة غريبة عن المجتمعات الإسلامية، والحلقة الضعيفة التي من خلالها يمكن الدفاع عن مقولة صمود التقاليد المسيحية⁽³⁷⁴⁾ وتلاشي نظيراتها العربية الإسلامية. إن اعتماد هؤلاء على النصوص الدينية النظرية واسقاطهم للتطورات التي عرفتها أوروبا الحديثة، على الماضي الأندلسي، حجب عنهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

أما أن تكون المرأة الأندلسية، قد حصلت على حريات هامة بالنسبة لعصرها، فهذا ما تكشف عنه مظاهر شتى. فإلى جانب السماح لها بمراودة الأماكن العمومية «مثل سوق الغزل والكتان وشطوط الأنهار وأبواب حمامات النساء»⁽³⁷⁵⁾ و«مجمع النساء»⁽³⁷⁶⁾ عند باب العطارين، كان هن الحق في التجول بمختلف مرافق العاصمة، على أن يكون «موضعا ينظر إليه وترمقه الأبصار»⁽³⁷⁷⁾ بصرف النظر عن مشاركتهن في مختلف التظاهرات⁽³⁷⁸⁾ والمهرجانات⁽³⁷⁹⁾ والحفلات العامة.

على أن أهم مظهر لتحررهن من التدجين، مشاركتهن الفعالة في النشاط الاقتصادي. فازدهار التجارة بقرطبة وشيوع التعامل النقدي، والتطور المدني، مع مايتبع ذلك من تزايد في حاجيات الأسرة، دفع بالكثير من النساء إلى عرض خدماتهن⁽³⁸⁰⁾ مقابل أجر. وهو ما كشف عنه ابن حزم⁽³⁸¹⁾ بالقول: «فمن النساء كالطبيبة والحجامة والسراقا والدلالة والماشطة والنائحة والمغنية والكاهنة والمعلمة والمستخفة والصناع في المغزل والنسيج وماأشبه ذلك». والجدير بالذكر أن العمل في قطاع الغزل والنسيج، لا يدخل في نطاق الأشغال المنزلية، التي

(373) انظر : Guichard, op. cit, passim وقد خصصت لهذا الموضوع دراسة من طرف : Aubrun

.Ch V, La femme au moyen age en Espagne

.Guichard, op. cit, pp 147-48 (374)

(375) الشيزري : المرجع السابق : 109.

(376) ابن حزم : طوق الحمامة : 20.

(377) ابن عبدون : المرجع السابق : 236.

(378) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 1 : 222.

(379) ابن الخطيب : مجموعة رسائل نشرها أحمد مختار العبادي تحت عنوان : مشاهدات لسان الدين بن

الخطيب في بلاد المغرب والأندلس : مطبعة جامعة الاسكندرية 1958 : 49 — 50.

(380) انظر : ابن حزم : طوق الحمامة : 237,32. Le Traité d'Ibn Abdun, p

(381) طوق الحمامة : 32.

اعتبرت من طرف الدارسين (382) أشد الأشغال استرقاقاً، علماً بالتطورات التي مسّت العلاقات الانتاجية خلال عصر الخلافة. وليس أدل على ذلك، من تأكيد المصادر (383) عن علاقة الأجرة التي تربطهن بالمشغلين. وفي البوادي ساهمت النساء في تقديم خدماتهن المأجورة للتجار والمسافرين (384) إضافة للعمل الفلاحي المنتج. يقول أبو الخير (385) «وما تقلعه النساء باليد دون الذراع يكسرن في الخيوط مقدار أجورهن».

كما ساهم الازدهار الثقافي في تحرير النساء من الأشغال المنزلية. ولقد أورد ابن بشكوال (386) تراجم لعدد من اللواتي اشتهرن في مختلف فروع العلم والمعرفة، بما في ذلك العلوم الدينية. بل ومنهن من تصوفت وزهدت في الدنيا. ومنهن من بلغت من الشهرة أن تقاطر عليها طلاب العلم من مختلف الجهات (387) وقد ذكر ابن بشكوال (388) شاعرة كانت «تعالط الشعراء وتساجل الأدياء وتفوق البرعاء».

مع ذلك استمرت للحجاب أهميته الاجتماعية، كما يستفاد مما أورده الخشن (389) بالقول : «أخبرتني امرأة صالحة من أهل الاستار». وهو ما أكدته كثير من أمثال العوام (390) ويبدو أن الطبقة الأرستقراطية وحدها التي كانت أجنح إلى التمسك به. فقد تحدث ابن حزم (391) عن امرأة «عالية المنصب غليظة الحجاب»، وعن «ربات القصور المحجوبات من أهل البيوتات» (392).

نخلص إلى أن جميع مظاهر الحياة الاجتماعية تكشف عن تلك التطورات العميقة التي عرفتها أندلس الخلافة.

(382) المرأة في التراث الاشتراكي : مجموعة نصوص جمعها وترجمها : جورج طرابيشي : دار الطليعة : الطبعة الأولى : بيروت 1977 : 94.

(383) الضبي : المرجع السابق : 319. أبو الخير : المرجع السابق : 141.

(384) الضبي : المرجع السابق : 319.

(385) المرجع السابق : 141.

(386) المرجع السابق : م 2 : 630 - 36.

(387) نفسه : م 1 : 279.

(388) نفسه : م 2 : 632.

(389) المرجع السابق : 95.

(390) الزجالي : المرجع السابق : أماكن متعددة.

(391) طوق الحمامة : 21.

(392) نفسه : 18.

الفصل الثالث

دور عامة قرطبة السياسي

أولا : عهد الناصر والمستنصر

لا تتجاوز المعلومات الواردة عن العامة في المصادر القديمة التي تناولت هذه الفترة، بعض الاشارات العابرة والمتناثرة. من ثم صعوبة تكوين تصور شامل عن دورها السياسي، وضرورة الالتجاء إلى استنطاق بعض الأحداث السياسية العامة، استنادا على ماتوصلنا إليه من خلاصات بشأن الرضعية الاقتصادية والاجتماعية. لكن، من المتعارف عليه أن هذه الحقبة تمثل قمة الازدهار، و«أكثر عصور التاريخ الأندلسي هدوءا»⁽¹⁾ وقد لخص أحد الدارسين⁽²⁾ خصائصها بالقول : «وتتسم بتحقيق وحدة الأندلس والتمكين لسطوة الحكومة المركزية، وفل شوكة نصارى الشمال، والسيادة على غربي البحر المتوسط وسواحل المحيط، ودعم النفوذ الأندلسي بالمغرب الأقصى». فهل معنى هذا أن العامة لم يعد لها من مجال للفعل السياسي ؟ وقبل ذلك، ألم تساهم في انجاز هذا المشروع ؟

قد سبق توضيح مدى التمزق السياسي الذي كانت عليه الأندلس عند اعتلاء الناصر الحكم. فالثورات أهدقت بالامارة من كل جانب، وحركة الاستخفاف المستعربية بداخل قرطبة بلغت مداها، وخطر الممالك النصرانية استفحل. وهو الوضع الذي كرسه الطبقة الأرستقراطية الحاكمة بجميع شرائحها، التي عبرت عن رفضها لأي مشروع وحدوي. بل وكثيرا من أفراد الأسرة الأموية ذاتها، انحازوا إلى خط الانتزاع⁽³⁾ بحيث بدت السلطة المركزية في أقصى درجات

(1) أحمد بدر : عصر الخلافة : 1

(2) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 222

(3) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 150

عزلتها. وهو ما عير عنه أحد المؤرخين بالقول : «وولي الناصر لدين الله، والأندلس جمره تخدم ونار تضطرم، وقد عظم الشقاق والنفاق» (4) كما سبق التعرض لمجريات الصراع الذي قاده الناصر ضد الشرائع البيروقراطية والعسكرية من الطبقة الحاكمة، وضد المنتزين بالكور، والممالك النصرانية بالشمال. من الطبيعي أن يثير ذلك استطراف (5) واستغراب (6) المؤرخين فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هو، أي قوة اعتمد عليها الناصر لمحاربة هؤلاء جميعا وكيف تولى الحكم دون «جماعة أكابر من أعمامه وأعمام أبيه وذوي القعدد في النسب من أهل بيته» (7)

الحقيقة أن الناصر ما كان إلا منفذا ومتمما للخط السياسي الذي صاغه الأمير عبد الله وحدد معالمه وهياً شروط نجاحه. والذي يتلخص — كما اتضح ذلك سلفاً — في الاستناد على عامة قرطبة (8) كقوة سياسية لتكسير طوق العزلة، وتمتين السلطة المركزية. وهو الذي لقي معارضة شديدة من داخل الأسرة الأموية ذاتها. لذلك لم يتردد الأمير عن اغتيال «أخيه المنذر... ثم قتل ولديه معا» (9) على العكس، نال لديه الناصر من الخطوة أن كان «يومئذ إليه، ويرشحه لأمره، وربما أقعده في بعض الأيام مقعد نفسه» (10)

لم يكن هذا «التقريب نتيجة لعطف الجد على حفيد يتيم قتل والده مظلوما»، كما زعم البعض (11) بل إقراراً لخطه السياسي. وليس أدل على صحة هذا الاعتقاد، من أن أول اجراء أقدم عليه الناصر عند «بدء أمره لأول ولايته، تخفيف المغارم عن الرعايا» (12) رغم الضائقة الاقتصادية. لذلك، اعتبر «عامه الناس» (13) توليته انتصاراً لهم «فبايعوا مبايعة رضى واعتباط بوجوه متهللة وصدور منشحة وألسنة داعية شاكرة» (14)

(4) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 33. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 157

(5) الحمدي : جذوة المقتبس : تحقيق محمد بن تالوت : مطبعة السعادة : الطبعة الأولى : القاهرة

13 : 1952

(6) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 353. ابن خلدون : المعبر : ج 4 : 137

(7) الحمدي : المرجع السابق : 13

(8) راجع ما قيل حول هذه النقطة في الفصل التمهيدي

(9) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 156

(10) نفسه : 157

(11) أحمد بدر : عصر الخلافة : 3

(12) ابن خلدون : المعبر : ج 4 : 138. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 354

(13) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 158

(14) نفس المصدر والصفحة

إن في هذا ما ينم عن الدور الفعال الذي أنيط بعمامة قرطبة في بناء صرح الخلافة الأموية. ولا غرو، فمنهم اتخذت قاعدة جيش الحضرة «المدونين والمطوعين» (15) الذين حاربوا الممالك النصرانية والجند المنتزي بالكور، التي «تفاوت... تفاوت» العقد انحل نظامه» (16) وقد أبدى العامة فيها حماسا كبيرا، باعتبارها حروبهم. لذلك، فكلما أهتم عليهم للجهاد «قوي نشاطهم لخروجهم مع سلطانهم الميمون النقية» (17) وبالمثل، فعند استعداد المستنصر لأحد غزواته «تساربت مطوعة أهل قرطبة بالخروج.... وأعجب السلطان ما كان من انبعاث مطوعتهم دون إلزام لهم» (18)

ومن المفيد اثبات قول الناصر — يعاتب فيه قواد جيشه — بالغ الأهمية في التأكيد على صحة هذا المنحى، نصه : «انظروا إلى هذا الخلق الضعيف — يشير إلى جموع العامة النظارة حولهم — هل أعطونا المقادة وصاروا لنا خولا ومادة إلا لذنا عنهم وحمايتنا لهم، فإذا نحن ساعدناهم وساويناهم في الجبن عن عدوهم، واتمكن من نواصبيهم، فأني فضل لنا عليهم، إن كنت أريد سلامة مهجتي في تضييع حريمهم، فلا أتاحها الله» (19)

يحمل هذا النص في طياته عدة حقائق. والتحليل الأول لمعطياته يبرز دور عامة قرطبة في قيام الخلافة. فهم الذين مكثوا الناصر، باعترافه من كرسي الخلافة، ووضعوا أنفسهم رهن اشارته، مقابل التعهد بخدمة مصالحهم وحمايتهم من تجاوزات الاقطاعيين والجند. وعلى الرغم من اقرار الناصر بوفاء للعهود التي قطعها على نفسه تجاه العامة، فلا مناص من التساؤل عن الحدود التي وضعت فيها حيز التنفيذ. علما بأن النص يكشف عن عدم اشراكهم في السلطة كقوة سياسية منظمة. فهم عبارة عن جموع من الضعفاء والجناء الذين تخلوا عن القيادة ورضوا بالوصاية.

اتضح سلفا مدى حرص الخلفاء الأمويين على تقليم أظافر الجهاز البيروقراطي وقواد الجند كلما بدت منهم بوادر الجشع. فعلى غرار الناصر الذي «عزل... جميع

(15) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 135

(16) نفسه : 56

(17) نفسه : 156 — 57

(18) نفسه : الحجي : 226

(19) نفسه : ج 5 : 446

وزراءه لسبب أنكره عليهم» (20)، لم يتردد المستنصر عن مصادرة «رجال أبيه وقبض نعم خدمه والوزراء» (21)، وليس أدل على مراعاة الخلافة الأموية لالتزاماتها من اضطرار الناصر إلى قتل أحد وزرائه لما «كثرت مطالبته للناس ورفعهم عليهم وتحككه بهم» (22)، كما «تقبض على ما يهاز ثلاثمائة من الفرسان فصلهم» (23)، لنفس السبب، أقدم الحكم على مصادرة مال أحد ولاته «وأوصى أن يوزع في الكور التي كانت إليه تحللا من مظالم أهلها» (24)، ما كان بمقدور الخلافة أن توجه هذه الضربات، ولا أن تمتص ردود الفعل الانقلابية الخطيرة (25)، التي تعرضت لها، لولا السند المتين الذي حظت به، ممثلا في العامة. وما كان الناصر لينجو من مخطط قواد جيشه في هزيمة الخندق لولا استئانة «أهل الجند من أهل قرطبة» (26)، في القتال. ولا غرو، ف«افشاء القتل والأسار اثما لحق بأهل البلاد والمطوعة» (27)، من عامة قرطبة. «وأما الجند فصاروا من ذلك في الأعم في نجوة» (28)

ومن مظاهر الثقل السياسي للعامة، اعتبارهم طرفا رئيسيا في تقديم البيعة للخلفاء واشتراكهم في بعض الحفلات والمجالس الرسمية (29)، فعندما تولى الناصر الحكم «نصب لأخذ بيعة العامة بالمسجد الجامع صاحب المدينة» (30)، بمعية القاضي والمحاسب وصاحبي الشرطة العليا والصغرى. وبالمثل، ففي سنة خمس وستين وثلاثمائة «كان الاعلان ببيعة أبي الوليد هشام بن الحكم وأن تؤخذ له من الخاصة والعامة بقرطبة» (31)

أبدى الخلفاء اهتماما واضحا بالعامة. وهو ما عبروا عنه جهارا في عديد من

(20) ابن الأبار : أعتاب الكتاب : 190

(21) ابن حوقل : المرجع السابق : 107

(22) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 175

(23) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 42

(24) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 67 - 68

(25) كذلك التي قادها قواد الجيش ضد الناصر خلال غزوة الخندق. انظر التفاصيل عند ابن حيان : المرجع

السابق : ج 5 : 432 - 36. كذلك ثورة عبد الله بن الناصر، التي تناقلها المؤرخون. انظر : ابن

الأبار : الحلة السيرة : 206 - 208

(26) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 436

(27) نفس المصدر والصفحة

(28) نفس المصدر والصفحة

(29) نفسه : 449 - 50

(30) la cronica anonima, op. cit, p. 30 ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 158

(31) نفسه : 249

المناسبات. فالناصر كثيرا ما «تولى مخاطبة عامتهم... يصف لهم حسن رأيه فيهم، واشفاقه عليهم ورغبته في ترفيهم واصلاح أحوالهم» (32) وبالمثل، فالمستنصر الذي اشتهر بكونه «رفيقا بالرعية» (33) كان يخاطب ولاته عند تنصيبهم بالقول : «اجتنب التحامل على رعيتك، فانها من حفي عناية أمير المؤمنين» (34) ولم يتقاعس الناصر عن «مشاركة أحوال الرعايا» (35) في كل مدينة افتتحها. في حين اكتفى خلفه بانفاذ ممثلين عنه (36) ويبدو أن قواده وحلفاءه كانوا يتلقون تعليمات صارمة بهذا الصدد فقد خاطبه أحدهم عند افتتاح النكور بالعدوة يطمنه بالقول : «حملنا السيف على من استحق منهم، وأعفينا الرعية وأصحاب السلامة من التجار» (37) وهو ما أكدته ابن حيان (38) بابرار المعاملة الطيبة التي حظي بها عامة طليطلة عند حصارها. مما شجعهم على الالتحاق بالسلطان ضد العسكر المنتزي. بما يكشف عن رغبة الخلافة في صيانة سمعتها كمدافع عن مصالح العامة.

ترجمت هذه السياسة في الواقع الملموس، بالاقدام على تخفيف الضرائب والمكوس (39) وقد بلغ الأمر بالحكم «أن أسقط من الجبايات المستقرة على الرعية أعدادا عي ذوي الإدراك حصرها» (40) ولم يتردد الخليفان عن تقديم العون للعامة كلما أصيبت بنكبة أو كارثة. فخلال مجاعة ثلاث وثلاثمائة «كثرت صدقات الناصر لدين الله... على المساكين وأهل الفاقة وعلى المتعفين» (41) رغم الضائقة الاقتصادية. وبالمثل، ففي مجاعة ثلاث وخمسين وثلاثمائة بقرطبة «تكفل الحكم بضعفائها ومساكينها» (42) وقد أوردت المصادر (43) من أخبار البر والاحسان إلى العامة، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم، من صحة وتعليم (44) ما يفوق الحصر.

(32) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 450

(33) ابن حزم : الجمهرة : 92

(34) ابن حيان : المرجع السابق : 78

(35) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 236

(36) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 100

(37) نفسه : 414

(38) نفسه : 321

(39) راجع ما قبل سلفا في هذا الموضوع

(40) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 208. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 249

(41) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 109 - 10

(42) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 236

(43) انظر ابن حيان : المرجع السابق : أماكن متعددة. المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 555 - 56

(44) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 207. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 240 - 41

بل وحتى في ميدان الأمن والقضاء والأخلاق العامة، أبدى الخلفاء من الليونة — ما لم يتعلق الأمر بأمن الدولة — ما يثير الانتباه. فقد عزل الناصر أحد ولاة المدينة لقسوته، ولما «كانت فيه (من) حدة ومحاربة لأهل الجرم»⁽⁴⁵⁾ كما اشتهر قاضي الجماعة أحمد بن بقي بن مخلد، بكونه «خير القضاة وأكثرهم رفقا واشفاقا، بحيث يقال أنه لم يقرع أحدا من الناس في طول مدة قضاائه»⁽⁴⁶⁾ وهو ما أكدته الخشنى⁽⁴⁷⁾ بالقول: «أتاه رجل محتسب برجل فيه رائحة الشراب... ثم قال: يطلق فلم يثبت عليه شيء». لذلك فالناصر «لم يعزله ولا كره شيئا من حاله»⁽⁴⁸⁾ ومن القرائن، ما يدل على صيانة حقوق الدفاع، فالقضاة كانوا ينصحون المتهمين بالقول: «لو قدمت من يتكلم عنك»⁽⁴⁹⁾ وقرار من الدولة لهذا الحقوق جوزت شهادة «عدول من العامة»⁽⁵⁰⁾ ولعل في مجرد اشارك العامة في ممارسة القضاء على هذا المستوى ما يؤكد المكانة التي حظوا بها.

وقد كانت أبواب الشكوى والتظلم مفتوحة للجميع. بحيث يمكن للعامي أن يتظلم أو يرفع دعوى قضائية ضد رجال السلطة وذوي الجاه والنفوذ، بما في ذلك أفراد الأسرة الأموية الحاكمة، دون أدنى تخوف. فقد سبقت الإشارة إلى انصاف امرأة قرطبية تقدمت بمظلمة ضد المعروف «بالقباحة خال ولي العهد تذكر أنه غصبها حقا لها في ضيعة»⁽⁵¹⁾ ولم يتقاعس الحكم عن انفاذ أحد الوزراء إلى والي اشيلية «لحنة ما تشكاها أهلها من حيفه عليهم ليقفه مع المتظلمين»⁽⁵²⁾ لذلك فالإلى جانب خطة المظالم، خصصت أخرى «للنظر في مطالب الناس وحوائجهم وتنفيذ التوقيعات لهم... وسهلت مطالب الرعية»⁽⁵³⁾ حتى غدت سياسة «إيثار الحق وإقامة الحدود... مشهورة في العامة»⁽⁵⁴⁾ يتناقلون أخبارها ويشيدون بها. إن فعالية الأجهزة القضائية، وسيادة القانون على الجميع، وتوفير امكانيات تحقيق

(45) نفسه : 205

(46) النباهي : المرجع السابق : 63

(47) المرجع السابق : 116

(48) النباهي : المرجع السابق : 64

(49) الخشنى : المرجع السابق : 116

(50) ابن سهل : المرجع السابق المخطوط : 4

(51) ابن خاقان : المرجع السابق : 54

(52) ابن حبان : المرجع السابق : الحجى : 86. كما أنفذ مبعوثا إلى «كورة جيان لامتحان ما رفع به بعض

أهلها على العارض عبد الرحمن بن جهور عاملهم» : نفسه : 100

(53) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 220

(54) الخشنى : المرجع السابق : 119

العدالة، من شأنه استمالة قلوب العامة، وسد أبواب اللجوء إلى وسائل العنف والنضال المنظم في وجهها، وسحب البساط من تحت أقدام الحركات المناوئة. من الطبيعي إذا، أن تحظى الخلافة الأموية خلال هذه الحقبة بمساندة العامة، الذين آثروا الوفاق عن الصراع. وهو ما برهنوا عليه مرارا. ففي إحدى المناسبات «جعلوا يعلنون الشكر للناصر، ويستهلون له ولولي عهده وعلت أصواتهم حتى أسمعوا الناصر لدين الله ضجيجهم بداخل قصره، وزادت مسرته بنعمته عندهم» (55) وبالمثل، فلما اعتل الحكم «اشفقت الرعية لما عراه وارتضمت» (56) ولما بلغهم شفاؤه «تلاقوا بينهم يتهانون» (57) ولم يتأخروا عن الاستجابة لدعوات الخلفاء مهما كان موضوعها. فلما جرت الاستعدادات لانفاذ الأسطول لمحاربة الفاطميين على سبيل المثال، «خرج إليه النظارة من أهل قرطبة رجالهم ونساؤهم وأطفالهم وولدانهم خلق لا يحصيهم إلا خالفهم، فانتشروا بأكناف الربض على عاداتهم» (58) تعبيرا عن مساندتهم لقرارات الخلافة.

مع ذلك، فمن الصواب الحذر من الاعتقاد بأن الوفاق بين العامة والسلطة قد وصل إلى حد الغاء جميع أشكال الصراع فيما بين الطرفين. فعلى الرغم من أهمية النقطة التي جمعت الطبقة الحاكمة والعامة، استمرت التناقضات الطبقية قائمة بينهما — كما اتضح ذلك سلفا — ان لم نقل تعمقت مع مرور الزمن. من ثم أهمية التساؤل عن مدى وعي العامة بها في ظل هذا الوضع المستجد.

روي عن الناصر قوله : «أعلمتم أن الأمير عبد الله جدي بنزوله للعامة في الحكم للمرأة في غزها، والجمال في ثمن ما يحمله، والدلال في ثمن ما ينادي عليه، أضاع كبار الأمور ومهماتنا والنظر في حروبه، ومدارة المتوثبين عليه، حتى اضطربت جزيرة الأندلس، وكادت الدولة ألا يبقى لها رسم، وأي مصلحة في نظر غزل امرأة...» (59) يؤكد هذا النص، صحة الاعتقاد السابق باقرار الأمير عبد الله لخط سياسي يخدم مصالح العامة. على أن انتقادات الناصر له، وتحمله مسؤولية انقراض وحدة البلاد، تنم عن التراجعات التي تمت عنه طوال عصر

(55) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 450

(56) نفسه : الحجي : 203

(57) نفسه : 204

(58) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 222

(59) ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 180

الخلافة، وكذلك عن وجود مخطط لفك الارتباط بالعامية والتحرر من نفوذهم تدريجيا، تبعا لتجدر المركزية السياسية.

من المتعارف عليه، أن الخلفاء الأمويين غالوا في اصطناع الصقالبة، وعنوا «بجمعهم والاستكثار منهم» (60) حتى نيف عددهم بقرطبة وحدها عن «خمسة عشر ألفا» (61) وقد استمروا، كما اتضح ذلك سلفا، يشكلون طائفة متميزة بالأندلس. ولا غرو، فقد ارتبطوا بخدمة الخلافة «وكانوا أبهى حلل الممكة وأخص عددها» (62) وأسندت لرؤسائهم مهام ووظائف سامية في الدولة. ولعل أشهرهم «فائق المعروف بالنظامي، صاحب البرد والطرز، ويليّه جؤذر صاحب الصاغة والبيازرة» (63) كما تبوأوا قيادة الجيش، وأصبحوا عماده فمنهم اختار الناصر «نجدة الحيري وأصحابه الأوغاد فقلده عسكره وفوض إليه جليل أموره» (64)

على العكس، أبدى الناصر تحفظا كبيرا من اصطناع الجند البربري، فكان على «احتراس من مكايدهم... غير مستدع لهم إلى العبور عليه، ولا مستكثر منهم» (65) باستثناء فرقة واحدة عرفت في المصادر القديمة باسم «الطنجيين» (66) علما منه بالخطورة التي يشكلها وجود قيادات عسكرية قبلية على الوحدة السياسية والنظم المترجزة. وقد عمل خلفه الحكم على «امثال ذلك صدر دولته» (67) لكنه سرعان ما غير هذه السياسة «فاستكمل بهم فئة بربرية راثقة ضخمة» (68) مما أثار تعجب معاصريه «من سرعة تحول رأيه فيهم» (69)

(60) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259

(61) Provencal, la civilisation arabe, op. cit, p. 100 أورد خالد الصولي رقما مغايرا. انظر : تاريخ العرب في اسبانيا : مكتبة دار الشرق : الطبعة الأولى : حلب 163 : 88. ولاغرو، فالمصادر القديمة اختلفت كثيرا حول هذه النقطة. انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 232.

انقري : المرجع السابق : ج 1 : 567

(62) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259

(63) نفس المصدر والصفحة

(64) انظر أهمية العبيد الصقالبة فيما أورده ابن حيان عن تركيب جيش الحكم. المرجع السابق : الحجى : 48 - 49

(65) نفسه : 190

(66) نفس المصدر والصفحة. ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 222

(67) ابن حيان : المرجع السابق : الحجى : 190

(68) نفسه : 192

(69) نفسه : 193

من المتعارف عليه، أن اصطناع الصقالية والبربر، وتزايد الاعتماد عليهم، كان بهدف تهميش الأرستقراطية العربية. رغم صحة هذا التعليل⁽⁷⁰⁾ يبدو أنه غير كاف، باعتبار أن هذه الإجراءات استهدفت كذلك، التخلص من نفوذ العامة. يكشف عن ذلك ابن حيان⁽⁷¹⁾ بالقول: «أن الناصر «اعتزم على الاضراب عن حشد أحد من أجناس المطوعة الذين جرت بمحشدهم العادة، إذ كانت مجموعهم إذا توافت، وأعدادهم إذا تكاملت، تضيق عنهم بلاد العدو... فيدعوهم ذلك إلى اضطراب وارتداد». بمعنى أنهم غير منضبطين لقرار القيادة العسكرية. مع ذلك لم يكن هذا الاجراء حاسما في تصفية دور العامة في الميدان العسكري. فقد شاركوا لاحقا في بعض الحملات، كما استمرت المصادر تتحدث عن «رجال قرطبة من أحداثها وفتيانها المحسنين لحمل السلاح»⁽⁷²⁾ على أن دورهم اقتصر في الغالب على المشاركة في التظاهرات الخلافية⁽⁷³⁾

وقد تعرضنا سلفا لعجز الخلافة الأموية، بفضل طبيعتها الطبقية، عن استئصال الاقطاع من جذوره. فاستمر بذلك يشكل وجهها الثاني، الذي يذبل ويتألق حسب صيرورة الصراع الاجتماعي. من الطبيعي اذا، في ظل هذا الوضع، وحفاظا على توازن القوى في أحشائها، أن تنهج الخلافة سياسة متناقضة تجاه العامة. فهي تقوِّمهم وترعاهم وتقربهم عند استفحال خطر الانتزاع الاقطاعي، وعلى العكس تقمعهم وتبعدهم كلما ازدادت مكانتهم رسوخا. وفي نفس الوقت تعمل على التقليل من خطورة الجميع باصطناع أدوات خاصة بها لتجذير المركزية السياسية. لكن، سرعان ما تتأصل هذه الأدوات اجتماعيا مكونة شريحة بيروقراطية جديدة لها دورها كطرف آخر في الصراع الاجتماعي والسياسي. لذلك يبدو استمرار الخلافة مرهونا بقدرتها على التحكم في هذه التناقضات. وكثيرا ما عجزت الخلافة الأموية عن اخفائها فتقع في احراج واضح. فقد ذكر ابن عذاري⁽⁷⁴⁾ أن الصقالية «ظهرت منهم في زمن الحكم أمور قبيحة أغضى عنها مع اثارة العدل واطراح الجور بالجملة... وكان يقول: هم أمتاؤنا وثقاتنا على الحرم، فينبغي للرعية أن تلين لهم». إن في هذا ما يكشف القناع عن الوجه الآخر للخلافة، المعادي للعامة.

(70) كما يتجلى من نص بالغ الأهمية لصاحب أخبار مجموعة: المرجع السابق: القنطرة: 155 - 56

(71) المرجع السابق: ج 5: 449

(72) نفسه: الحجى: 47

(73) نفسه: 48 - 49

(74) المرجع السابق: ج 2: 259

ومن القرائن، ما يدل عن تجرد عامة قرطبة للتصدي لكل ما هو مناهض لها في سياسة الخلافة. فقد أورد ابن عذاري (75) تفاصيل صدام عسكري بين العامة وفرقة الطنجيين البربر بداخل قرطبة، ثبت منها قوله : «فأخذ السفلة منهم والغوغاء يتقاذفون بالحجارة حاكين لصفى القتال، فدخل في عرضهم قوم من الطنجيين من جند السلطان حشوا الضرب بينهم حتى حمي وطيسه». وتكرر نفس الشيء في خلافة الحكم. يقول ابن حيان (76) «دار بين الطنجيين والملحقين من طوائف الجند عند اجتماعهم بباب السدة من قصر قرطبة تنازع أفضى إلى التصايح، فتناول بعضهم على بعض واختلط بهم سواد أهل قرطبة متعصبين على الطنجيين، فنالت الطنجيين جراحات فاشية، وركب لتسكين الهبة الناظران في الحشم... فقبضوا على كثير من الطنجيين وأوقعوا بهم وسجنوا كثيرا منهم فهدأت الهيشة».

تكشف هذه النصوص عن وعي عامة قرطبة بمخطورة سياسة اصطناع القبائل العسكرية البربرية على مصالحهم، وتجردهم للتصدي لها. ومن أمثالهم (77) ما يدل عن انسحاب ذلك على سياسة اصطناع الصقالبة وأعلاء شأنهم. ولعل في اضطراب الدولة إلى انزال العقاب بالجند بدل العامة، ما يكشف عن ثقلهم السياسي وتخوفات الخلافة من اتساع هيبتهم. إن في هذا ما يفسر اهتمام الدولة بأجهزة الأمن، فبالإضافة لتثليث خطة الشرطة (78) اشتهر الناصر بكثرة ما كان عنده من «عيون على ما قرب وبعد وصغر وكبر» (79).

لاحظنا سلفا، وقوع عامة قرطبة خلال العصر السابق للخلافة تحت نفوذ الفقهاء المالكيين. من ثم إمكانية إفراغ طاقاتهم السياسية في اتجاه لا يخدم بالضرورة مصالحهم. فهل كانت للتحويلات المستجدة في عصر الخلافة، من دور في تجاوز العامة لمستوى الوعي الحسي وردود الفعل العفوية، وفي التحرر من وصاية الفقهاء ؟

من المعروف أن التسامح الفكري، بلغ ذروته خلال هذه الحقبة، على غرار التسامح في المجالات الأخرى. ولعل أبرز مظهر على ذلك ما احتوته مكتبة الحكم المستنصر، الذائعة الصيت، «من الكتب في أنواعها ما لم يجمعه أحد من

(75) نفسه : 222

(76) المرجع السابق : الحجي : 78

(77) إذ قالوا : «الفرد نعمة يحكم على الأمة». ومن المعلوم أن الفرد نعت ألصق بالصقالبة.

انظر : الرجال : المرجع السابق : ق 2 : 95

(78) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 252

(79) ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 180

الملوك» (80)، دون أية رقابة على التي تتعارض مع الايديولوجيا السائدة (81)، ساعد ذلك على التحرر من الانغلاق الفكري والتزمت المذهبي.

فعلى الرغم من اتخاذ المالكية مذهباً رسمياً للخلافة، سمح لبقية المذاهب الفقهية بالمشاركة في الحياة الدينية والسياسية. يذكر ابن الفريسي أسماء عديد من الفقهاء الشافعيين الذين مارسوا وظائف مختلفة في خطط الدولة. فمنهم من «كان مشاوراً في الأحكام، ويذهب في فتياه إلى مذهب الشافعي ويميل إلى النظر والحجة» (82) وبالمثل فـ«حسين بن سعد... كان يذهب إلى النظر وترك التقليد ويميل إلى قول محمد بن إدريس الشافعي وكان يحضر الشورى» (83) وكذلك، فعلى الرغم من أن أحمد بن عبد الوهاب «كان يميل إلى مذهب الشافعي... سار في جملة المقابلين للمستنصر بالله» (84)، بل منهم من أسندت له مناصب ذات أهمية كبرى، فأسلم بن عبد العزيز «ولي قضاء الجماعة بالأندلس لعبد الرحمن الناصر» (85) رغم كونه «يميل إلى مذهب الشافعي» (86).

ينطبق نفس الشيء على بقية التيارات الفكرية، بما في ذلك الاعتزال، الذي نعم أصحابه بعطف وتقريب الخلفاء، على الرغم من سيادة السنة. وليس أدل على ذلك، من أن منذر بن سعيد البلوطي كان «متهما بمذهب من الاعتزال» (87) ومع ذلك لم يحتفظ الناصر ولا الحكم بعده من اسناد خطة قضاء الجماعة له. وقد أصبح ابنه حكم «رأس المعتزلة بالأندلس وكبيرهم وأستاذهم ومتكلمهم وناسكهم... وكان أخوه عبد الملك بن منذر متهما بهذا المذهب أيضاً» (88)، مع ذلك «ولي خطة الرد أيام الحكم» (89)، كما ذكر ابن حزم من المعتزلة أيضاً «خليل

(80) الحميدي : المرجع السابق : 13. ويقول تأييد الفتى متحدثاً عن مكتبة الحكم : «أن عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، في كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط». انظر : ابن حزم : الجمهرة : 92. وتزخر المصادر بالمعلومات حول محتويات هذه المكتبة من مؤلفات علمية، فلسفية، أدبية...

(81) يقول ابن عذاري : وقد «كان في جزائن الحكم من كتب الدهرية والفلاسفة الشيء الكثير. المرجع

السابق : ج 2 : 292 - 93

(82) ابن الفريسي : المرجع السابق : 33

(83) نفسه : 110

(84) نفسه : 47. أورد ابن الفريسي أسماء عديد من الفقهاء الشافعيين في أماكن متعددة من كتابه.

(85) الضبي : المرجع السابق : 225

(86) نفس المرجع والصفحة

(87) ابن حزم : طوق الحمامة : 42

(88) نفسه : 41

(89) نفس المصدر والصفحة. وهو ما أكدته ابن الفريسي : المرجع السابق : 275

بن اسحاق ويحيى بن السمينة والحاجب موسى بن حدير وأخوه الوزير صاحب المظالم أحمد وكان داعية إلى الاعتزال لا يستتر بذلك» (90) إن في هذا ما يذكر بالمكانة التي حظي بها معتزلة المشرق في خلافة المأمون العباسي.

ولم يتردد المعتزلة عن توجيه انتقادات صارمة لمظاهر البذخ والأبهة التي سار عليها الخلفاء والطبقة الأرستقراطية. فقد تناقل المؤرخون (91) أخبار منذر بن سعيد مع الناصر «في انكاره عليه الاسراف في البناء». والتشهير به في خطب الجمعة، التي قال عنها الناصر: «والله لقد تعمدي منذر في خطبته... فاسرف علي وافرط في تقريعي» (92) مع ذلك، لم يتجرأ على عزله (93) معللاً ذلك بالقول: «أمثل منذر بن سعيد في فضله وعمله وخيره... يعزل لارضاء نفس ناكبة عن الحق» (94) ولاغرو، فقد كانت خطبه ذات وقع قوي في نفوس العامة. ففي إحدى صلوات الاستسقاء «قام ليخطب... فهاج الناس بالبكاء وجأروا بالدعاء» (95)

ومما يكشف عن دور السلطة في حماية المعتزلة، مخاطبة أحمد بن بقي بن مخلد الوزير أحدهم ممن كان «مشهوراً بالقدر لا يستتر به» (96) بالقول: «لولا حالة لأشرت بسفك دمك» (97) وبالمثل فعندما أسرف أحد المعتزلة في انتقاد فقيه مالكي «مازاده (هذا)... على أن قال: يا عيني ذئب» (98) تنم هذه النصوص عن جو التسامح والتعايش بين السنة والاعتزال باندلس الخلافة. وهي ظاهرة شملت العالم الاسلامي كله، وإن كان بدرجات متفاوتة، خلال القرن الرابع الهجري، كما يستفاد من نص بالغ الأهمية أورده الحميدي (99) عن المناظرات الكلامية

(90) رسائل بن حزم الأندلسي: تحقيق إحسان عباس: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: الطبعة الأولى: بيروت 1981 ج 2: 186

(91) ابن خاقان: المرجع السابق: 46. النباهي: المرجع السابق: 72. المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 573 - 74

(92) النباهي: المرجع السابق: 70

(93) نفس المصدر والصفحة

(94) نفس المصدر والصفحة

(95) نفسه: 71

(96) ابن الفرضي: المرجع السابق: 139

(97) نفس المصدر والصفحة

(98) نفسه: 140

(99) إذ قال على لسان أحدهم: «أما أول مجلس حضرته، فرأيت مجلساً قد جمع الفرق كلها، المسلمين من أهل السنة والبدعة والكفار من الهوس والدهرية والزنادقة واليهود والنصارى وسائر أجناس الكفر ولكل فرقة رئيس يتكلم على مذهبه ويجادل عنه. فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان، قامت الجماعة

بالمشرق. مع ذلك، يبدو أن طابع الاعتدال كان غالباً على المذاهب الفقهية والتيارات الفكرية، مما جعلها تنجح إلى الوفاق بدل الصراع. فعلى الرغم من شافعية أحد الفقهاء «كان يفتي بمذهب مالك وكان يتحفظ كثيراً من مخالفة المالكية، قال أحمد بن خالد : قلت له أراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل قال إنما يسألوني عن مذهب جرى في البلد يعرف فافتهم به ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم» (100) وهو ما أكدته ابن حزم بالقول : «وأما علم الكلام فإن بلادنا وإن كانت لم تتجاذب فيها الخصوم ولا اختلفت فيه النحل، فقل لذلك تصرفهم في هذا الباب، فهي على أي غير عرية عنه، وقد كان فيهم قوم يذهبون إلى الاعتزال، نظار عن أصوله، ولهم فيها تواليف» (101)

نخلص إلى أن هذا الانفتاح الفكري، والحرية المذهبية، والتعددية، من شأنه أن يقوض احتكار الثقافة من طرف الفقهاء للمالكين، ويساهم في تراجع نفوذهم وسلطتهم على فكر وتوجهات العامة. ولعل في انحصار ثورة عبد الله بن الناصر (101) سنة ثمان وثلاثمائة في أوساط الفقهاء، وعجزها عن اكتساب قاعدة شعبية في أوساط العامة، ما يؤكد ذلك.

ومما زاد في تعميق هذه الظاهرة، بروز تيارات اديولوجية وسياسية تدعو إلى القضاء على الخلافة الأموية. أشهرها حركة ابن مسرة (103) ويبدو أنها تبنت فلسفة ثورية تستند على مبادئ اعتزالية (104)، فبعد الله بن مسرة «قال بانفاذ

إليه قياماً على أقدامهم حتى يجلس فيجلسون بجلوسه. فإذا غص المجلس بأهله ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه قال قائل من الكفار قد اجتمعتم للمناظرة فلا تنجح علينا المسلمون بكاتبهم ولا يقول نبهم فإننا لا نصدق بذلك ولا نقر به، وإنما نتناظر بحجج العقل وما يحتمله النظر والقياس، فيقولون نعم لك ذلك... ثم قيل ثم مجلس آخر للكلام فذهبت إليه فوجدتهم على مثل سيرة أصحابهم سواء». المرجع السابق : 101 - 102

(100) ابن فرحون : الديباج المذهب : مطبعة المعاهد : الطبعة الأولى : مصر 1951 م : 222

(101) المقرئ : المرجع السابق : ج 3 : 176

(102) لمزيد من التفصيل عن هذه الثورة انظر : ابن الفرضي : المرجع السابق : 38 - 39. ابن الآبار : التكملة : ج 2 : 779. الحلة السرياء : ج 1 : 206 - 208 ابن حزم : الجمهرة : 94، الضي : البقية : 337، ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 45

(103) كثيرة هي المصادر التي تناولت هذه الحركة. وقد أورد ابن حيان نصاً بالغ القيمة عنها في المتبس : ج 5 : 20 - 36. مع ذلك لم تنل من الاهتمام إلا القليل في الدراسات المعاصرة، ولعل أشهرها : Asin palacios, Ibn massarra y su escuela, orbas escogidas, Madrid 1946. كما تحدث عنها بلنسيا : المرجع السابق : 326 - 31، وأحمد بدر : عصر الخلافة : 191 - 92 وغيره.

(104) من الدارسين من حاول طمس اعتزالية المدرسة المسرية، للتأكيد على أن الغرب الإسلامي لم يعرف الفلسفة إلا مع ابن رشد وابن باجة، وذلك بهدف التأكيد على الطابع العقلاني للفلسفة بالغرب الإسلامي، لتسهيل التنظير بمحوت قطيعة مع الفلسفة الاشراقية التصوفية والروحية. انظر : محمد عابد الجابري : نحن والراث : دار الطليعة : الطبعة الثانية : بيروت 1982 : 245 - 48

الوعد والوعيد» (105) و«بخلق القرآن» (106) كما كان «متهما بالقدر» (107) و«معروف بمذهب من الاعتزال» (108) ولا غرو، فقد أخذ العلم بالمشرك عن المتكلمين وكبار المعتزلة وتردد هناك «مدة فاشتغل بملاقات أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة» (109)

ويبدو أنه عمل على تبسيط الاعتزال لجعله في متناول العامة. «فبرسوخه في بسط العلم وتأنيه في الاستدراج للخصم كان يستهوي العقول والأفئدة» (110) دون أن تمنعه قناعاته من استعمال نفس سلاح خصومه من الفقهاء المالكيين. فقد كان «يسرد مسائل مدونة المالكية عمدة السنة سرد القرآن ويشققها بالاجتلاب بأوضح برهان حتى يخرج فيها أجزاء مختصرة حسنة لم يزل الاجماع من مخالفيه إلى اليوم على أنها أفضل وأوجز وأبسط من كل مختصرة صيغت فيها» (111)

كما طعم ابن مسرة اعتزاله، بالتشيع وبالتصوف والباطنية. ويتجلى ذلك فيما «أظهره من الزهد وأبدى من الورع» (112) وفي اتخاذه التقية و«الكتان» (113) أسلوباً للتنظيم، واستناده على مفهوم «الامامة» (114) وتسمية «راسخهم في مذهبه دعاة وأئمة» (115) أكد ذلك أغلب من ترجم له بالقول : «كان على طريقة من الزهد والعبادة» (116) و«تدقيق في غوامض اشارات الصوفية» (117) بحيث يبدو أنه، قد أخذ الجانب العقلاني البرهاني (118) من الاعتزال، وثورية التشيع (119) وشعبية

-
- (105) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 21. كما ورد ذلك عند ابن الفرضي : المرجع السابق : 40
 (106) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 27
 (107) ابن الفرضي : المرجع السابق : 217
 (108) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 32
 (109) ابن الفرضي : المرجع السابق : 39. ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 32
 (110) نفسه : 21
 (111) نفس المصدر والصفحة
 (112) نفسه : 20
 (113) نفسه : 21
 (114) ابن الفرضي : المرجع السابق : 40
 (115) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 21
 (116) ابن خاقان : المرجع السابق : 66 - الحميدي : المرجع السابق : 58
 (117) نفس المصدر والصفحة
 (118) فقد اشتهر لدى معاصريه بعذوبة منطقته وقوة حجابه. انظر : ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 21
 (119) فهو «الراض لفتنة» نفسه : 21. ولما دخل الأندلس، «طمع في تفريق أهلها»، نفسه : 22

التصوف، لصياغة أيديولوجية طبقية للعامة. يؤكد ذلك مأورده ابن حيان (120) عن المسيرين بالقول: «فاختدعوا العوام بما أظهروه من التقشف في الزي والتشظف في المعيشة، واستتروا لبدعتهم بسكنى الأطراف البعيدة حتى استمالوا بفعلهم عصابة». وقد كشف الناصر ذاته عن استناد المذهب المسري على عامة قرطبة، كقاعدة اجتماعية، في رسائله، إذ قال: «طلعت فرقة لا تبغي خيراً ولا تأتمر رشداً من طعام السواد ومن ضعف آرائهم ومن خشونة الأوغاد» (121) وليس أدل على مشاركة وتزايد انتظام العامة في الحركات الثورية من قول ابن حيان (122) أن «الباطن والظاهر من مذاهب العوام موضوعان بين يدي» الناصر. ومن الملاحظ أن المسرية برزت عشية ظهور الخلافة الأموية، واتخذت من قرطبة والضواحي مركزاً لها. وهو الظرف الأنسب لكسب قاعدة شعبية عريضة. باعتبار الوضعية الخطيرة التي كانت عليها البلاد. لذلك، فالمذهب «انتشر بقرطبة وطراً إلى بلاد سواها» (123) بسرعة. بمعنى أن هذه المرحلة، شهدت طرح بدلين لتجاوز الأوضاع المزرية السائدة، الأول من داخل القصر الأموي بقيادة الأمير عبد الله، والناصر بعده، والثاني من خارجه، بقيادة عبد الله بن مسرة. كلاهما ارتكز على العامة كقاعدة للخلاص. ولعل في ذلك ما يفسر تحاشي الطرفين، الاصطدام فيما بينهما، واقتصارهما على التنافس لكسب مزيد من الأنصار. فالأمير عبد الله «رأى أن يسكت عن ابن مسرة وأتباعه خوفاً» (124) وهي نفس السياسة التي سار عليها الناصر إلى حدود «سنة أربعين وثلاثمائة» (125) التي شرع فيها بشن حرب لاهوادة فيها على المدرسة المسرية (126)، فلماذا إذا تأجيل الحسم في هذا المشكل الذي «ذعر له أهل السنة من أهل قرطبة وتوقعوا منه البلية» (127)

يتزامن هذا التاريخ مع التحول الذي طرأ على سياسة الخلافة تجاه العامة. فبعد هزيمة الخندق اقتنع الناصر — كما اتضح ذلك سلفاً — بضرورة الابقاء على الاقطاع. كما تحولت حروبه ضد نصارى الشمال إلى مجرد صوائف. فقد «رأى

(120) نفسه : 25

(121) نفسه : 27

(122) نفسه : 24

(123) نفسه : 23

(124) بلنشا : المرجع السابق : 327

(125) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 24

(126) نفسه : 24 — 30

(127) نفسه : 22

تسريب الخيل إليهم وإطلاق السرايا إلى بلادهم أنكى لنفوسهم وأجمع لأذيتهم وأشغل لقلوبهم من قصدهم من وجه واحد ولقائهم بزحف متكامل» (128) ومما يدل على انكفائه إلى سياسة دفاعية، تركيزه على «إشحان الثغور» (129) و«تحصين» (130) القلاع. في حين ازداد التهريج عند الاعداد أو الرجوع من كل صائفة. فكتب الخطب والبيانات، ويجمع العامة لسماعها «من الأسواق والأرباض» (131) ان من شأن هذه التحولات أن تكشف الوجه الحقيقي للخلافة الأموية، مما ساعد المعارضة المسرية على اكتساب مزيد من الأنصار. من ثم ضرورة اجتثاثها قبل استفحالها، في وقت أصبحت السلطة المركزية، متينة الجذور.

ويبدو أن الايديولوجيات الثورية، مسرية كانت أم شيعية، انكفأت بشكل ملحوظ منذ هذا التاريخ، وطوال عصر الحكم المستنصر. ولعل فيما أورده ابن سهل (132) عن أبي الخير الشيعي الذي كان «يقول لو كانت تسعة أسياف لكان سيفي العاشر» (133) ما يؤكد ذلك. مما لا يستبعد قيام محاولات فردية انتحارية موجهة ضد شخص الخليفة. فقد تصدى للناصر «يوما في بعض مخارجه من القصر في موكب له رجل معتوه تكمن له في بعض جنبات طريقه، فثار في وجهه وصاح عليه صياحا منكرا وهرولا نحوه ومد يده إلى شكائم عنانه...» (134) ولعل في هذا ما يفسر الاعدام الفردي الذي طال من حين لآخر «أهل التشريق والبدع المضلة» (135) أي الشيعة.

ثانيا : العامة والحجابه العامرية

علل معظم الدارسين قيام الحجابه العامرية، كنتيجة طبيعية لـ«صغر سن الخليفة الجديد» (136) هشام المؤيد، ولما نعم به محمد بن أبي عامر من حظوة لدى صبح، أم الخليفة (137) اضافة، لـ«مواهبه وكفاياته الباهرة» (138) كشخصية سياسية نافذة.

(128) نفسه : 451

(129) نفسه : 455

(130) نفسه : 456 - 57

(131) نفسه : 481

(132) المرجع السابق : هـبريس : 94 - 102

(133) نفسه : 98

(134) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 36

(135) نفسه : الحجى : 143

(136) أحمد بدر : المرجع السابق : عصر الخلافة : 20

(137) Dufourcq, la vie quotidienne, op. cit, p. 65

(138) عنان : الدولة العامرية : 36

مع ذلك، لم تمنعهم تفسيراتهم عن الاندهاش⁽¹³⁹⁾ لسرعة ترقيه. وهي نفس التعليقات التي تواترها المؤرخون القدماء⁽¹⁴⁰⁾ بما فهم ابن خلدون⁽¹⁴¹⁾ الذي اعتبر الاستبداد على السلطان «سببه في الأكثر ولاية صبي صغير». رغم ذلك، استمر البعض⁽¹⁴²⁾ يعتبر نجاح ابن أبي عامر، من «أعاجيب الدنيا». في حين انكفاً آخرون⁽¹⁴³⁾ إلى القول بـ«المقادير». تتم هذه الأقوال، عن عدم صلاية التعليقات الشائعة. ونظرياً، يبدو من غير المعقول، الركون إليها لتفسير ظاهرة بهذه الأهمية.

من المعلوم، أنه بوفاة الحكم المستنصر، انفجر الصراع بين أجنحة الطبقة الأرستقراطية الحاكمة للانفراد بالسلطة. فتكتل الصقالية، من قواد الجند ورؤساء الخدم وبيروقراطيي القصر والأقاليم، حول فائق وجوذر. وكانوا «أكثر جمعا، وأحد شوكة، يظنون أن لا غالب لهم وأن الملك بأيديهم»⁽¹⁴⁴⁾ وقد أخفوا موت الحكم لترتيب الأمور، وتولية المغيرة، الخلافة، بدل هشام. وبعد نقاش حاد بين القائدين، اتفقا على التحالف مع جعفر بن عثمان المصحفي، كبير وزراء الحكم، الذي «عنه كان يسمع وبه يبصر»⁽¹⁴⁵⁾ فأرسلا فيه «وعرضا عليه ما أجمعا عليه من الرأي»⁽¹⁴⁶⁾ مع ذلك، اختار المصحفي الطرف النقيض، الذي جمع «أصحاب الهاشمية مثل زياد بن أفلح مولى الحكم وقاسم بن محمد، ومحمد بن أبي عامر، وهشام بن محمد بن عثمان وأشباههم. واستدعى بني برزال. إذ كانوا بطانته من سائر الجند، واستحضر قواد الأجناد الأحرار»⁽¹⁴⁷⁾ وبعبارة أخرى، الأرستقراطية العربية والبيروقراطية المستجدة وقواد الجيش الأندلسي والبربري. وقد اتفق الجميع على اقرار خلافة هشام و«قتل المغيرة»⁽¹⁴⁸⁾ وفي النهاية، حسم الصراع لصالح

(139) نفسه : 44

(140) الضبي : المرجع السابق : 104، الحميدي : المرجع السابق : 73، ابن الأبار : الحلة السراء : ج

1 : 269، ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 57، ابن عذاري : المرجع السابق : ج

252 : 2

(141) المقدمة : ج 2 : 510

(142) ابن الأبار : الحلة السراء : ج 1 : 268

(143) الضبي : المرجع السابق : 104، الحميدي : المرجع السابق : 73

(144) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 259

(145) ابن خاقان : المرجع السابق : 3.

(146) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 260

(147) نفس المصدر والصفحة

(148) نفس المصدر والصفحة

نتلمس في هذا، بأن انفلات القوى السياسية من عقابها، وصيرورة الصراع فيما بينها، هو الذي أفرز الدكتاتورية العامرية، التي لا يمكن فهمها بمعزل عن الأزمة المزمنة التي لازمت الخلافة الأموية.

أجمع المؤرخون (150) الذين ترجعوا لمحمد بن أبي عامر المعافري عن أصله العربي، وأن «عبد الملك جده الوافد على الأندلس مع طارق في أول الداخلين من العرب» (151). أما أصوله الطبقية، فقد كشف عنها بنفسه، إذ قال : «فإنما أنا ابن امرأة من تميم، طالما تقوتت من غزلها، أغدو إلى السوق وأنا أفرح الناس بمكانه» (152). ثم أصبح بعدئذ «يكسب قوته بكتابة المعروضات» (153) ولم يترق إلى خطط الدولة إلا مؤخرًا، في عهد الحكم. فتولى السكة سنة ست وخمسين وثلاثمائة، ثم أضيفت له الخزانة والمواريث، وتدرج في القضاء والشرطة الوسطى (154). وأخيرًا، اختصه الحكم «بخدمة أم ولده هشام، فزاد بخاصته لولي العهد، عزًا ومكانة في الدولة» (155). واضح إذا، بأن هناك خيوطًا تربطه اجتماعيًا بالعامية. مع ذلك فانتماؤه في «الطبقة الوسطى» (156) إلى تلك الفئة من البيروقراطيين الحديثي الترقى في الدواوين. فكيف إذا، التغلب على ذوي الجذور، والانفراد بالسلطة ؟

ماكان بمقدور المصحفي وحلفاؤه، فل شوكة الصقالبة، لولا «مواطأة محمد بن أبي عامر» (157) الذي دعى الجميع إلى الوحدة ضد العدو الطبقي المشترك (158). ونحمل القسطنطين الأوفر من هذه المهمة. فهو الذي اغتال المغيرة بتكليف من الجماعة المتحالفة، التي أشارت عليه بالقول : «أنت أحق بتولي كبره لخاستك بالخليفة

(149) نفسه : 263

(150) الحميدي : المرجع السابق : 73، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 256 - 57

(151) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 399

(152) ابن الأبار : أعتاب الكتاب : 198

(153) ول ديورانت : المرجع السابق : 286

(154) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 251

(155) ابن الخطيب : الاحاطة : م 2 : 103

(156) عنان : الدولة العامرية : 78

(157) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 262

(158) فقد نادى عليهم بالقول : «يا قوم أني أخاف فساد أمركم، ونحن نبع هذا الرئيس وأشار إلى جعفر،

فينبغي ألا تختلف عليه» انظر : نفسه : 261

هشام ومملك في الدولة» (159) أي تخلت له عن تدبير الأمر. ليرد ذلك «بشت نظام الفتيان الصقالبة» (160) وليتجرد بعدئذ «لطلبهم فاستخرج منهم أموالاً جمة» (161)

من الطبيعي، في إطار ماتعرفنا عنه من تجاسر الصقالبة على الرعايا، أن تثير هذه الإجراءات مساندة العامة. ومن القرائن ما يدل على ارتكاز ابن أبي عامر عليهم في إدارة هذا الصراع. فبمجرد انتشار خبر وفاة الحكم، أشار «على جعفر بن عثمان باسركاب ولي العهد هشام في ذلك اليوم في الجيش، أرهابا لأهل الخلاف، ففعل وركب ركبته المشهورة، ومحمد بن أبي عامر بين يديه» (162) وقد تنبه أحد الدارسين (163) إلى أن «إثارة حماس العامة» هو المطلوب من هذا الاجراء. ولعل في إسناد القيام به للعامري، ما ينم عن حظوته لدى العامة، مما يسهل عليه انتزاع رضاهم بالخليفة الجديد، وجرهم للاسهام في إسقاط مشروع الصقالبة. وفي النص ما يكشف على أن مجرد الحصول على مساندتهم لخلافة هشام، كاف لارهاب أهل الخلاف، أي الصقالبة. ومن الملاحظ، أن نفس الخطوة استعملت لأسقاط من كان متأمرًا منهم بالكور. وكان أجسرهم دري الفتى، الذي تكلف بأمره ابن أبي عامر «فدس إلى رعيته ببياسة وأمرهم بالشكوى به وبعماله، ووعدهم العدوى عليه والاراحة من جوره، فسارعوا إلى ذلك» (164) إن في هذا، ما يكشف عن الثقل السياسي للعامة، ومشاركتهم الفعالة في حسم الصراع، وتعلق آمالهم للخلاص، في ظل الوضعية السياسية الجديدة، على ابن أبي عامر. وبما يدل على شعبيته ومكانة كلمته، تكليفه، دون الوزراء والحجاب، بدعوة الناس للبيعة لهشام المؤيد «فلم يختلف عليه اثنان، فكان لابن أبي عامر في أخذها أثر كبير، تذاكره الناس، وعلا شأنه وبعد في الناس صيته» (165) بمعنى أنه، استطاع الظهور بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح العامة في خضم الصراع بين شرائح الأرستقراطية الحاكمة، والوارث لذلك الوجه المشرق الذي عمل الخليفان الناصر والمستنصر للحفاظ عليه. أورد

(159) نفس المصدر والصفحة

(160) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 68، وهو ما أكده ابن عذاري قائلا : «أول عروة فصمها من عرى الملكة عروة الصقالبة، المرجع السابق : ج 2 : 259، انظر كذلك ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 61

(161) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 263

(162) نفسه : 259

(163) أحمد بدر : عصر الخلافة : 24

(164) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 263

(165) نفسه : 262

ابن عذاري (166) نصا، لا يترك مجالا للشك في صحة هذا الاعتقاد، اذ قال : «وأمر ولي العهد هشام... باسقاط ضريبة الزيتون المأخوذة على الزيت بقرطبة، وكانت إلى الناس مستكرهة، فسروا بذلك أعظم السرور، ونسب شأنها إلى محمد بن أبي عامر، وأنه أشار بذلك فأجبهه». معنى هذا أن السماح له بتبوؤ قيادة الصراع ضد الصقالبة، لدليل عن ايمان الأطراف الأخرى بمكانة عامة قرطبة في خريطة القوى السياسية المتناحرة.

الحقيقة أن ابن أبي عامر، لم يترك مناسبة إلا واستغلها لتوسيع شعبيته. وقد قارنه ابن حيان بالمصحفي قائلا : انه كان «يستضم الرجال وجعفر يدفعهم، ويزيدهم وجعفر ينقصهم» (167) وبمجرد ترقيه، طرح نفسه مدافعا عن المظلومين «فاحتاج الناس إليه وغشوا بابه، فأنساهم من سلف من أصحاب السلطان سعة إسعاف وكرم لقاء وسهولة حجاب وحسن أخلاق» (168) وبالمثل، فلما ولي المدينة «سد باب الشفاعات، وقمع أهل الفسق والدعارات، حتى ارتفع البأس، وأمنت عادية المتجرمين من حاشية السلطان» (169) فبضره لسقط العامة، اكتسب مساندة البوجوازية التجارية وأصحاب المشاريع (170) وبقمعه للبرروقراطية والاقطاعيين المتسلطين، كسب عطف العامة. وقد وصلت شعبيته إلى درجة أو والد ابن حيان لم يتالك عن التصريح : «أحببت ابن أبي عامر، حتى لو دعاني إلى معصية الحكم... لما قعدت عنه» (171) من الطبيعي أن يثير ذلك تحفظات الحكم، الذي كثيرا ما قال فيه : «واني خائف على ما بيده» (172)

ويبدو أن ذلك كله، كان يتم وفق مخطط محكم، وضعه ابن أبي عامر للانفراد بالسلطة. وطبقه تدريجيا. فمما تناقله المؤرخون (173) أنه «كان كثيرا ما يترشح للامارة، ويترجح لملك الأندلس كلها، ويكثر في التحدث بذلك في حدثان سنه وإقبال أمره، ويتمنى ذلك ويرصده». ومن القرائن، ما يدل عن إدراكه الدقيق

(166) نفسه : 259

(167) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 60

(168) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 258، وقد ورد نفس النص لدى ابن الخطيب الاحاطة : م

2 : 103 - 104

(169) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 266

(170) راجع ما قبل سلفا عن اشادة التجار بالأمن الذي تحقق على يدي التصور

(171) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 63

(172) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 252

(173) انظر مثلا : النباهي : المرجع السابق : 81، ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 89 - 90

لطبيعة القوى المتناحرة، وللثقل الذي يمثله العامة، وللأزمة المزمنة التي عانت منها الخلافة. فقد «كان على بصيرة من أمره هانيا بما ذخرت له الأيام في حداثة سنه» (174) كما اشتهر بكونه «آية من آيات الله فطرة ودهاء وسياسة» (175) ومن المعلوم أن وعي الضرورة الملزمة لحادث ما، ليس من شأنه إلا أن يزيد من طاقة الشخص الذي يواجه هذا الحادث فيتجاوب معه ويعتبر نفسه إحدى القوى التي تحدد وجوده (176).

بمجرد تصفية الصقالية، أعيدت صياغة التحالفات فيما بين القوى المتصارعة على السلطة. فانتظمت القيادات العسكرية بالحضرة و«الشيخة» (177) من كبار الفقهاء في سلك جعفر بن عثمان المصحفي، في حين مالت البيروقراطية والأرستقراطية المتبرجة (178) إلى «مهاودة المنصور عليه والانحراف عنه إليه» (179) وقد كشف ابن خاقان (180) عن أهمية المقاييس الطبقية في هيكله أطراف هذا الصراع بالقول: «وإن لم تكن حمية أعرابية، فقد كانت سليقة سلطانية». ولم يتردد المنصور عن استغلال التناقضات فيما بين القيادات العسكرية لاستئالة بعض أجنحتها إلى التحالف معه «فلم يجد سببا أقوى من مظاهرة الوزير أبي تمام غالب الناصري صاحب مدينة سالم والثغر الأدنى، شيخ الموالي قاطبة وفارس الأندلس... وكانت بينه وبين الحاجب جعفر بن عثمان عداوة قديمة ومنافسة» (181) كما حاول عزل جماهير الجنود بالحضرة عن قياداتها، مستغلا رفضها — في إطار الوضع المتفجر — الخروج من العاصمة. فتجرد لقيادة غزوتين متتاليتين لصدهم هجومات الممالك النصرانية (182) «على أن يختار من يخرج معه من الرجال» (183) فضرب

(174) نفسه : 89

(175) نفس المصدر والصفحة

(176) بليخانوف : دور الفرد في التاريخ : تحقيق إحسان سركريس : دار دمشق 1974 : 82

(177) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 260

(178) كما يستفاد من قول لابن خاقان، نفسه : «فلما اصطفي الحكم... جعفر بن عثمان واصطنعه... وهو نزع بينهم وتابع فهم حسدوه وذموه وخصوه بالمطالبة وعموه. وكان أسرع هذه الطائفة من أعالي الوزراء وأعظم الدولة إلى مهاودة المنصور عليه والانحراف عنه إليه. آل عيدة وآل شهيد وآل فطيس من الخلفاء وأصحاب الرداقة وأولي الشرف والاناقة وكانوا في الوقت أزمة الملك وقوام الخدمة». المرجع السابق : 7

(179) نفس المصدر والصفحة، والنص وارد في البيان : ج 2 : 271، وكذلك لدى المقري : ج

1 : 420 - 21

(180) المرجع السابق : 7

(181) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 265

(182) التي استغلت الصراعات على الحكم بقرطبة لتقوم بحملات عنيفة على الأندلس.

(183) نفسه : 264

عصفورين بحجرة واحدة، فقد «أخلص الجند له» (184)، وفي نفس الوقت استمال «قلوب العامة والخاصة، وتعرفوا منه يمين النقية، فبعد صيته، وهان عليه أمر جعفر وغيره» (185) بما يكشف من جديد، عن استمرار دور العامة في حسم الصراع لصالح المنصور.

استمر بعدئذ الصراع متأججا، فاستعان المنصور بالجند البربري المستقدم من العدو، لتصفية غالب والقيادات العسكرية بالثغور (186)، ثم بالجيوش العربية (187) لتصفية القيادات البربرية، لينتجدا لاحقا «لرؤساء الدولة... وحطهم على مراتبهم» (188) بما فيهم «الكتاب والعمال والقضاة والحكام وأصحاب السيوف والأقلام ومزقهم، وأقام بازائهم من تخريبه رجالا سدوا مكانهم» (189) وهكذا استمر يضرب القوى المتناقضة بعضها ببعض حتى أتلها جميعا. وهو ما لخصه أحد المؤرخين (190) في عبارات موجزة بالقول: «عدا بالمصاحفة على الصقالية حتى قتلهم ثم عدا بغالب على المصاحفة حتى قتلهم ثم عدا بجعفر بن الأندلسي على غالب حتى استراح منه ثم عدا بنفسه على جعفر حتى أهلكه ثم انفرد ينادي صروف الدهر هلي من مبارز». ماكا بمقدوره أن يخرج من جميع هذه المعارك ظافرا لولا «تأييد العامة» (191)

إيماننا من الحجابة العامرية بالثقل السياسي لعامة قرطبة وبضرورة الحفاظ عليها قاعدة للنظام، سارت على نهج الخليفين الناصر والمستنصر في التخفيف عنها ورعاية مصالحها. فالمنصور كثيرا ما «فرق أموالا كثيرة لأهل الفقر وذوي الحاجات» (192) ولم تفته مناسبة للترلف إليها. فلما ختن أولاده، ختن معهم «من أولاد الضعفاء عدد لا ينحصر» (193)، كما شدد توصياته للولاة والقضاة للرفق «بالضعفاء» (194) على أن يتم ذلك باسمه، حتى لا يسمح لغيره بكسب العامة إلى

(184) نفس المصدر والصفحة

(185) نفسه : 266

(186) نفسه : 278 - 79

(187) نفسه : 279

(188) ابن خلدون : العبر : ج 4 : 147

(189) ابن بسام : المرجع السابق : ج 4 : م 1 : 61

(190) انظر : ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 89، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 286

(191) محمود اسماعيل : المرجع السابق : ج 2 : 223

(192) ابن أبي زرع : المرجع السابق : 107

(193) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 396

(194) النباهي : المرجع السابق : 82

جانبه ويتكرر نفس مافعله هو سابقا. لذلك، اضطر إلى عزل أحمد بن سعيد بن حزم كبير وزراءه، ونفاه «لما تناهت حاله وأملته الخاصة والعامة» (195) على غراره، سار الحاجب عبد الملك، فكان «يرفق بالرعية ويحيط عنها البقايا» (196)، كما سبق له أن أسقط «سدس الحباية لأول ولايته في جميع أقطار الأندلس عن الرعية» (197) ولم يجد غضاضة في مصاهرة رجل من العامة (198). إظهارا للتواضع.

والمعلومات ضافية عما أبداه العامريون من «عدل في الرعية» (199)، فعلى الرغم من وجود خططي القضاء والمظالم، خصص المنصور «مجالس للعامة» (200) كان يرأسها بنفسه. «ومن عدله أنه وقف عليه رجل من العامة يوما بمجلسه، فتاداه : ياناصر الحق إن لي مظلمة على ذلك الوصيف الذي على رأسك» (201)، يعني أحد كبار الفتيان، فلم يتردد عن نهره ومحاكمته وإيداعه السجن رغم مكانته في الدولة. على غراره، كان عبد الملك المظفر «يظهر العدل ويحمي الشرع وينصر المظلوم ويوفي بالرعية» (202) وليس أدل على أهمية هذه السياسة في استمرار الدولة، من وصية المنصور لابنه وهو على فراش الموت، بالقول : «لا تقض لظلمة العمال فيختل أمرك سريعا... واستثبت فيما يرفع إليك أهل البطالة والرعية» (203) وقد كشف في مناسبة أخرى بوضوح أكثر عن مصدر قوة واستمرارية نظامه، بالقول : «ماأنا عند الله لولا عطفي على المستضعف المظلوم، وقهري للجبار الطاغى» (204)

تتم هذه النصوص على أن العدل في الرعية، لم يكن اختيارا سياسيا حرا،

(195) ابن الآبار : المرجع السابق : أعتاب الكتاب : 191

(196) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 3

(197) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 78، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 3، ابن

الخطيب : أعمال الأعلام : 97

(198) انظر : ابن حزم : طوق الحمامة : 5

(199) ابن الأثير : الكامل : نشر تورنبرغ : بريل : ليدن : 1862 : م 8 : 498، انظر كذلك، ابن

الخطيب : الأحاطة : م 2 : 104، وابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 289 - 90،

المقري : المرجع السابق : ج 1 : 409 - 10

(200) الضبي : المرجع السابق : 170، الحميدي : المرجع السابق : 118، ابن الخطيب : أعتاب

الكتاب : 192

(201) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 289، المقري : المرجع السابق : ج 1 : 409

(202) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 97

(203) نفسه : 94

(204) ابن الآبار : أعتاب الكتاب : 198

بل اضطراباً، وهو ما أكدته أحد المؤرخين⁽²⁰⁵⁾، إذ قال : «قيام العامة في ذلك وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان، وقد يلج السلطان في شيء من ذلك ولا ينكره، فيدخلون عليه قصره المشيد ولا يعاؤون بخيله... وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم». لا يترك هذا النص مجالاً للشك في أن العامة، قوة سياسية متيقضة ومستعدة للذب عن مصالحها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لذلك حاولت الحجابة العامرية جهد الامكان، ابطال مفعول العامة السياسي، باعتبارها لا تمثل مصالحهم الطبقية، بالطبيعة، بل بالضرورة. ويبدو أن الحروب ضد الممالك النصرانية، التي نيفت في عهد المنصور عن «خمسين غزوة»⁽²⁰⁶⁾ تدخل في هذا الاطار، باعتبار أهمية توجيه الأنظار إلى الخارج في تجميد الصراع الطبقي الداخلي. ولعل في إنفاذ السرايا باستمرار ما يدل على ذلك. فقد «كان في أكثر زمانه لا يحل بغزوتين في السنة»⁽²⁰⁷⁾ وعلى الرغم من أهميتها في اذلال النصراني، وجلب السبايا⁽²⁰⁸⁾ والغنائم و«الرفيق»⁽²⁰⁹⁾ فلم يكن لها كبير مفعول في توسيع رقعة الدولة أو اسقاط الممالك النصرانية، حتى بدت للبعض⁽²¹⁰⁾ نوعاً من «الكفاح العقيم». ولاغرو، فقد حرص المنصور على تغطية معاركه بالتشهير والحملات الدعائية الواسعة. فكان يصطحب معه الأدباء والشعراء، الذين خصص لهم «ديوانا يرتزقون منه على مراتبهم»⁽²¹¹⁾ للتغني بانتصاراته والاشادة بسياسته. كما كان يصر على حمل «رؤوس الكفرة»⁽²¹²⁾ لعرضها بقرطبة في حشود العامة. وكذلك، انفاذ «كتب الفتوح إلى الحضرة وإلى سائر الأعمال»⁽²¹³⁾ لتقرأ على الرعية إلخ... بما يسقط زعم أحد الدارسين، بأن الهدف منها، هو «سحق الممالك النصرانية سحقاً تاماً»⁽²¹⁴⁾ وليس أدل على صحة هذا الاعتقاد، من النصيحة التي

(205) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 220

(206) الحميدي : المرجع السابق : 74

(207) نفس المصدر والصفحة، انظر كذلك : الضبي المرجع السابق : 19

(208) انظر : ابن الأبار : الحلة السراء : ج 1 : 216

(209) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 13، فقد صاح أحد النخاسين عند وفاة المنصور قائلاً : «مات الجلاب، مات الجلاب» : نفس المصدر والصفحة

(210) عنان : الدولة العامرية : 82

(211) الضبي : المرجع السابق : 148

(212) ابن الأبار : الحلة السراء : ج 1 : 216

(213) الحميدي : المرجع السابق : 104

(214) عنان : الدولة العامرية : 53

قدمها أحدهم لعبد الملك المظفر — الذي جرى «في الغزو والسياسة مجرى أبيه» (215)، إذ قال: «والله، الله في الجهاد فيه أعز الله أباك» (216).

ويبدو أن العامة بقرطبة قد تنبّهت تدريجياً إلى حقيقة هذه الحروب، ووعت بدورها في شلها سياسياً. فعند رجوع عبد الملك المظفر من إحدى حروبه «كانت العامة بقرطبة أزرّت بغزوت»... هذه... فتقدم في زجر العامة» (217). لذلك. لنفس السبب، أشعلت الحجابة العامرية حرباً لاهوادة فيها على الفكر المستنير، فطاردت الفلاسفة والمعتزلة، وضيق الخناق على الفكر العقلاني، وقمعت «أهل البدع» (218)، فمنهم من «سجن» (219) ومنهم من نفى و«أمر بإخراجه من البلاد» (220) ومنهم من «صلب على باب السدة» (221). فقد ذكر الطرطوشي (222) أن أحدهم «شهد عليه بالزندقة فحبسه المنصور مدة مع جماعة من الأدباء من وجوه قرطبة مرموقون بالإنهامك والزندقة». كما أنفذ التوصيات إلى أهل المملكة «بترك الجدل والخلاف والتشغب» (223) حتى اشتهر بكونه «أشد الناس في التغيير على من علم عنده شيء من الفلسفة والجدل في الاعتقاد، والتكلم في شيء من قضايا النجوم» (224) وهو نفس المصير الذي لقيه المسيرين الذين تجرد لمحاربتهم القاضي محمد بن بقي بن زرب، فوضع كتاباً «في الرد على ابن مسرة» (225) وجد في طلبهم «والكشف عنهم» (226) كما «أحرق بين يديه ما وجد عندهم من كتيبه» (227) ولعل أبرز مظهر على الانكفاء الثقافي وسيادة التزمّت الفكري، اقدام المنصور على ائتلاف وحرّق ذخائر مكتبة الحكم المستنصر «تقييحاً لمذهب الخليفة

(215) الحميدي : المرجع السابق : 74

(216) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 99

(217) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 13

(218) ابن خلدون : العبر : ج 4 : 147

(219) الضبي : المرجع السابق : 132

(220) ابن الفرضي : المرجع السابق : 114

(221) نفسه : 257

(222) سراج الملوك : 144

(223) ابن الخطيب : الأحاطة : م 2 : 104

(224) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 292

(225) الباهي : المرجع السابق : 78، ورد هذا النص كذلك عند ابن الفرضي : المرجع السابق : 95

(226) نفسه : 53، الباهي : المرجع السابق : 78

(227) نفس المصدر والصفحة

الحكم» (228) مع التركيز على «كتب الدهرية والفلاسفة، بمحضر كبار العلماء» (229)

علل المؤرخون القدماء هذا الاضطهاد باعتباره «تقريبا لقلوب العامة» (230) من طرف المنصور. فما أحرق مكتبة الحكم، حسب صاعد الأندلسي (231)، إلا «تجيباً إلى عوام الأندلس». وهو ما أكدته المقرئ (232) إذ قال: «كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت أنفاسه، فان زل في شبهة رجوه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان». وهو نفس التفسير الذي أخذ به معظم الدارسين (233)

حقيقة أن القضايا التي تمحور حولها اهتمام المتكلمين والمعتزلة والفلاسفة عموماً، كانت بعيدة عن مس المشاكل اليومية المادية التي يعيشها العامة. ولا تدخل بالشكل الذي طرحت به في نطاق ادراكهم، من ثم سهولة اثارهم ضدهم. وهو ما لا ينطبق على التشيع والاتجاهات التي استطاعت النزول إلى العامة وتلمس مشاكلهم، ومحاولة قيادتهم. مع ذلك، فمن شأن حرية الفكر أن تنعش مختلف الاتجاهات، والعكس. من ثم يبدو أن أهداف الاضطهاد الفكري تتجاوز مجرد كسب مساندة العامة، إلى محاولة عزله عن الاتجاهات الثورية والمستنيرة، قصد شلهم سياسياً وتحويل طاقاتهم من مواجهة السلطة إلى المشاركة في التصدي للنظم المتبرجزة.

نتيجة لذلك، استرجع الفقهاء المالكيون مكانتهم السابقة في الدولة والمجتمع. ولم يتورعوا عن الصاق تهمة «الزندقة والكفر» (234) بالمرء عند أدنى بادرة منه للتفكير الحر. فعلى الرغم من أن عبد الوهاب بن منذر، مثلاً، كان «ناسكاً منقبضاً عن الناس، كثير الصلاة مذكراً بالله» (235)، تعرض لانتهام «الفقهاء المالكيين

(228) صاعد الأندلسي : المرجع السابق : 66

(229) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 93

(230) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 221

(231) المرجع السابق : 66

(232) المرجع السابق : ج 1 : 221، الضبي : المرجع السابق : 119 - 20

(233) انظر : بلنشا : المرجع السابق : 12 - 13، خالد الصوفي : المرجع السابق : 232، أحمد

بدر : عصر الخلافة : 34

(234) الطوطوشي : سراج الملوك : 145

(235) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج : 373

فتكلموا فيه» (236) بديهي إذا، أن تصبح قرطبة من جديد قبلة للمترمتين من الفقهاء، وإن تفتتح في وجههم الوظائف وخطط الدولة. فعندما ورد أحدهم من القيروان «نوه بمكانه ابن ذكوان وأجلسه في الجامع فنشر علمه وعلا ذكره... وولي الشورى والخطبة والصلاة» (237) بعدما كان «لا يؤبه بمكانه» (238) وبالمثل، أصبح ابن المكوي المالكي «فقيها معظما ومفتيا مقدما على جميع من إليه الفتوى بقرطبة وانتهت إليه الرئاسة» (239) وليس أدل على اهتمام المنصور بالمالكيين وتقريبهم من إصدار أمره بجمع «أقاويل مالك» (240) على غرار كتاب «الباهر» الذي جمعت فيه أقاويل الشافعي.

وعلى عكس ما يفهم من النصوص السابقة، فشلت الحجابة العامرية في شل العامة سياسيا. وهو ما أكدته النباهي (241) في نص بالغ الدلالة إذ قال : «امتحن بن زرب، على فضله مع عوام الناس بقرطبة... ولهجت العامة بزم القاضي، واستبطاء الرحمة بوسيلته وأطلقوا ألسنتهم بالطعن في دينه، ووصفه بالركون إلى ابن أبي عامر... فلما تكرر بالاستسقاء وإبطاء الغيث هاجت العامة في بعض بروزه إلى الربض وثارَت فاجتمعوا إليه بعد اتمامه الصلاة، يطعطعون وينكتونه بمعا به ويقولون له : بش الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة، إذ أصبحت إمام الدين وقيم الشريعة ثم لا تتورع عن قبول ما يرسل إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبابرة. وأبدوا في ذلك وأعادوا وهموا أن يسيطوا إليه أيديهم ويمتنوه حتى لا ذ منهم... وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه فأرسل الفرسان والاشراط إلى ناحيته، فكشفوا عنه من كان قد تلف به من العامة وفرقوهم».

من المفيد التذكير بالدور الفعال الذي لعبه القاضي بن زرب هذا، في محاربة أتباع بن مسرة و«أهل البدع». لذا فطعن العامة في دينه، وانكشاف أمره، لدليل عن وعيهم بحقيقة الأرستقراطية الدينية، والمترمتين من الفقهاء المالكيين. ولا يستبعد أن يكون المضطهدون من أتباع بن مسرة، وغيرهم ممن طاله لسان وسيف الفقهاء، وراء هذا التحرك. على أن أهم ما يكشف عنه هذا النص، هو ثورة العامة على

(236) نفس المصدر والصفحة

(237) ابن فرحون : المرجع السابق : 346

(238) نفس المصدر والصفحة

(239) الحميدي : المرجع السابق : 124

(240) نفس المصدر والصفحة

(241) المرجع السابق : 78 - 79

الاستبداد العامري، وانتقادهم للمنصور، وتخليهم نهائيا عن مؤازرته. أكد ذلك ابن عذاري (242)، بالقول: «وكان أهل قرطبة على الجملة من قلة الرضى عن أملاكهم العامرين بحال من الجور عظيمة». وقد اتسع سخطهم على النظام تدريجيا تبعا لسقوط الأقنعة التي حجبت طبيعته المعادية لهم. كشف ابن الخطيب (243) عن احتدام الصراع بين الطرفين، بقوله: «وكان سفهائهم بالأسواق والمجامع غير المحتشمة تؤثر عنهم في العامرين نوادر حارة واستراحات عنهم كان المنصور وولده المظفر يستحضر لذلك مشيختهم ويأمرهم بانهاء وعيده ويشارفهم بانكاره ولا يزال حكامه يبلغون في تغيير ذلك أقصى المبالغ ضربا وقطعا للآلئنة».

ولاغرو، فمنذ بروز المنصور عمل على فك ارتباطه، والتمهيد لتقليل استناده على العامة، وذلك بتقوية الأجهزة العسكرية والأمنية. فعند تصفية الرؤساء الصقالبة انتظم أتباعهم وغلمانهم وفرقهم العسكرية في سلكه، «فاشتد بهم أزره، وفخم أمره» (244). كما «انقلب بنو برزال» (245) البربر إليه، باقصاء المصحفي. وقد أطنب المؤرخون (246) في ذكر التغييرات التي أدخلها المنصور على بيئة الجيش، ف«استبدل... جند الأندلس بالبربر» (247)، الذين فتح لهم أبواب البلاد على مصراعها «حتى صاروا أكثر أجناد الأندلس» (248)، أردف ذلك «باعفاء الناس من أجبارهم على الغزو استغناء» (249) وهي نفس السياسة التي سار عليها خلفه عبد الملك المظفر، الذي «انهمك أيضا في اصطناع البرابر العدوين، ودعا القبائل منهم إلى الدخول إليه» (250)، حتى نيفت القوة العسكرية العامرية عن «عشرين ألف مرتزق» (251).

إن الهدف من هذه السياسة، حسب بعض المؤرخين القدماء هو ضرب الأرسقراطية العسكرية العربية، و«قطع التحانهم وتعصيبهم» (252)، وإخماد أولئك

(242) المرجع السابق: ج 3: 13

(243) أعمال الأعلام: 105

(244) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 2: 263

(245) نفس المصدر والصفحة

(246) ابن الخطيب: أعمال الأعلام: 75، الحلة السيرة: ج 2: 50، ابن عذاري: المرجع السابق: ج 2: 147

(247) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 1: 293، ابن خلدون: العبر: ج 4: 147

(248) ابن عذاري: المرجع السابق: 293

(249) نفسه: 279

(250) ابن الخطيب: أعمال الأعلام: 78

(251) ابن بسام: المرجع السابق: ق 4: م 1: 81

(252) نفسه: ق 4: م 1: 74، وقد أورد ابن الخطيب أرقاما مغايرة: أعمال الأعلام: 115 - 16

(252) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 293

الأعلام الأكابر» (253) منهم. وهو التعليل الذي أخذ به معظم الدارسين (254) مع ذلك، فهناك من (255) يفسر هذا الاجراء برغبة من المنصور في جعل الأندلس بلدا قويا مهاب الجانب. بناء على ذلك، لم يتردد أحدهم (256) عن اعتبارها «سياسة حكيمة». بل، وبلغ الأمر بالبعض (257) إلى حد وصفها بال«ثورية». في حين تحفظ القدماء من اصدار مثل هذه الأحكام، على العكس حملوا لهذه السياسة مسؤولية انفراط وحدة البلاد وقيام الفتنة (258)

ولم جانب القوة العسكرية، ركزت الدولة العامية على أجهزة الأمن و«جبايرة أصحاب الشرطة» (259) والعيون والجواسيس (260) فكان الجميع بقرطبة وغيرها «تحت الضبط الشديد» (261) وهو ماكشف عنه النباهي (262) بوضوح بقوله : «وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار، لا يقع أمر من الأمور حتى يعلم به». ولم تكن أجهزته نفسها لتند عن المراقبة. ف«كان له كاتب يدور في الدواوين يترصد ما يجري... فيثبت ذلك ويطلع به» (263)

لاحظنا سلفا بأن المنصور وجه ضرباته إلى كل الطبقات الاجتماعية. وفي نفس الوقت عمل على رعاية مصالح الاقطاع بجميع شرائحه، وشجع التجار ووفر لهم الأمن (264) كما اهتم بشؤون العامة. بمعنى أنه حاول اعادة التوازن الاجتماعي الذي اختل عند وفاة الحكم. وذلك بالقبض على لجام كل الطبقات والقوى السياسية، وتجميد الصراع فيما بينها، وحماية بعضها من بعض. أي، بعبارة أخرى، توقيف عجلة التاريخ الأندلسي، حتى لا تعود إلى الوراء، فيتكسر التمزق الاقطاعي من جديد، ولكن كذلك حتى لا تتقدم إلى الامام فتحدث ثورة ونقلة نوعية.

(253) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 274

(254) انظر : خالد الصوي : المرجع السابق : 85 ، p. 19 Guichard, op. cit.

(255) Dozy, Histoire des musulmans d'Esp. op. cit, T. II, p. 228

(256) عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 1 : 83

(257) Cagigas, op. cit, p. 385

(258) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 293، رغم تناقضه مع البربر.

(259) ابن بسم : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 605

(260) انظر القصة التي أوردها المقرئ، البالغة الدلالة عن اتساع شبكة التجسس : المرجع السابق : ج

411 : 1

(261) ابن بسم : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 605

(262) المرجع السابق : 80

(263) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 89

(264) راجع ما قيل في هذه المسألة في الفصل الأول.

وبالرجوع إلى الوضعية الاقتصادية، ندرك بأن أغلب عناصر التحول الرأسمالي كانت ماثلة بالبلاد. المطلوب اذا، جهاز دولة يعلو فوق كل الطبقات، أي دكتاتورية سياسية على الجميع. ولتحقق ذلك، عليه أن يستمد قوته من نفسه، من ثم فكرة الارتكان إلى قوى طارئة، والتي سرعان ما تجذرت اجتماعيا واقتصاديا ليختل التوازن من جديد لصالح الاقطاع العسكري.

الحقيقة أن المنصور، قد تنبه إلى فشل مشروعه. يتجلى ذلك فيما تناقله المؤرخون⁽²⁶⁵⁾ عن تنبؤاته بقيام الثورة. فكثيرا ما «أنذر خاصته بما يكون وراءه من الفتن»⁽²⁶⁶⁾ ولم يتوقف عن ترديد قوله : «يا زهرة فليت شعري من الخائن الذي يكون خرابك على يديه عن قريب»⁽²⁶⁷⁾ بل ومن الشعراء⁽²⁶⁸⁾ والفقهاء⁽²⁶⁹⁾ والمنجمين⁽²⁷⁰⁾ من كان على دارية بحقيقة الوضع الاجتماعي والسياسي و«توقع... حلول الفتنة على رأس الأربعمائة»⁽²⁷¹⁾

أوصى المنصور ابنه عبد الملك المظفر، وهو على فراش الموت بالقول : «إن انتقادات إليك الأمور بالحضرة فهذا وجه العمل... وإن خفت الضعف فانتبه بخاصتك وغلما نك إلى بعض المعامل التي حصنتها لك»⁽²⁷²⁾ ينم هذا النص على أن الأوضاع كانت تغلي بقرطبة. وقد كشفت المصادر⁽²⁷³⁾ عن وجود حركة واسعة، عملت على إسقاط خلافة هشام المؤيد والحجابه العامرية. انتظم فيها «العامة»⁽²⁷⁴⁾ و«طغام الرجال»⁽²⁷⁵⁾ بمشاركة صنوف من الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية، أجمعت على البيعة لأموي هو «هشام بن عبد الجبار»⁽²⁷⁶⁾ وخوفا من مضمونها الاجتماعي وقوة العامة في صفوفها، انقسمت أجهزة الدولة

(265) أنظر : ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 92 — 93، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 299،

المقري : المرجع السابق : ج 1 : 589

(266) ابن الأبار : الحلة السراء : ج 1 : 269

(267) المقري : المرجع السابق : ج 1 : 589

(268) الضبي : المرجع السابق : 426، ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 594

(269) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 376

(270) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 14 — 15

(271) ابن الأبار : التكملة : ج 1 : 376

(272) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 95، ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 197

(273) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 125 — 26، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 27

35 —

(274) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 126

(275) نفسه : 121

(276) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 27

العامرية على نفسها. فاختار عيسى بن سعيد القطاع، أحد أكابر الدولة، الانضمام إلى الثورة بمن تحت سلطته من الجند والبيروقراطيين. واتفق مع هشام بن عبد الجبار، على أن «يأخذ ما بيده لمنزلته من أولياء العامريين» (277) بمعنى أن الهدف هو الاستيلاء على قيادة الثورة لافراغها من مضمونها. ولاغرو، فعيسى بن سعيد القطاع هذا، من الاقطاعيين الكبار، الذي «تناهى في الاكتساب بالحضرة وجميع أقطار الأندلس ضياعا وذورا فات الناس احصاؤها» (278) وبرهن في عديد من المناسبات عن مدى كراهيته للعامية (279) ويبدو أن تخلي هشام عن قيادة الثورة له، كان برغبة التخلص من نفوذ العامة، الذين لم يكتروا لاعتقاله وقتله.

على أي، بلغت الاضطرابات والصراعات بداخل أجهزة الحكم العامري خلال حجابة عبد الملك المظفر، أن «سعي بعضهم على بعض عنده حتى أهلكهم جميعا بيده» (280) بما يكشف عن مدى عزلة النظام. بمعنى أن الدكتاتورية العامرية، قد فشلت نهائيا في وضع حل للأزمة المزمنة التي عانت منها الخلافة الأموية.

ثالثا : العامة والثورة

اختلفت المصادر حول الأسباب الكامنة وراء قيام ثورة العامة بقرطبة، وسقوط الحجابة العامرية. منها ما أعزى ذلك إلى رغبة «الذلفاء أم عبد الملك المظفر» (281) في الانتقام لأبنها من أخيه الذي سمه (282) ومنها ما أرجع ذلك، إلى حقد ابن عبد الجبار، زعيم الثورة «على العامريين قتلهم أباه هشاما» (283) وهو التفسير الذي أخذ به كاجيكاس (284) في حين ركز الأغلبية (285) على دور استهتار وضعف شخصية الحاجب عبد الرحمن، الذي أشعل الفتنة بمحاولة «الاستئثار بما بقي من

(277) نفسه : 30، انظر كذلك : الذخيرة : ق 1 : م 1 : 125

(278) نفسه : ق 1 : م 1 : 124

(279) انظر قصة له مع العامة في البيان : ج 3 : 28

(280) نفسه : 24

(281) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 52

(282) اختلفت المصادر حول قضية التسميم هذه. انظر : أعمال الأعلام : 126 والكامل : م 8 : 499، التي تؤكد، ومن المصادر على العكس، ما أرجع ذلك إلى الذبحة التي أصابته.

(283) ابن الأبار : الحلة السرياء : ج 2 : 5

(284) op. cit, p. 396

(285) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 2 : 38 — 39، المقري : المرجع السابق : ج 1 : 425—26، ابن الأثير : المرجع السابق : م 8 : 499، أنظر نص استخلاف عبد الرحمن شنجول في الذخيرة : ق

1 : م 1 : 104 — 105، وفي النفع : ج 1 : 424 — 25

رسوم الخلافة» (286)، وبما أن العامرين يمنية، لم يجد ابن خلدون (287) غضاضة في تحليل الثورة كنتيجة لـ «تحويل الأمر جملة من المضرة إلى اليمنية». وباستثناء بعض الدراسات (288) التي أشارت إلى دور بعض العوامل الاجتماعية، فالغالبية (289) تبنت ماأوردته المصادر. بل ومنها ماذهب إلى القول بدور «العوامل الأدبية والنفسية» (290)

بناء على ذلك، اختلفت الآراء بصدد مسؤوليات «النكبة». فأغلب المؤرخين الأندلسيين وجهوا الاتهام إلى الجند البربري الدخيل، وأجمعوا على نعت هذه المرحلة بـ «الفتنة البربرية» (291) وقد خص ابن حيان بالذكر، زاوي بن زيري، باعتباره «موقد الفتنة» (292) دون أن يمنعهم ذلك من الالتقاء مع ذوي الميول البربرية (293) في القاء اللوم على «المهدي، مفرق الجماعة بقرطبة، ومبتعث تلك الفتنة المييرة» (294) وبالخصوص أتباعه من العامة. فالخلافة الأموية «مزقت كل مزق بأيدي الجهال» (295) ورغبة في الانصاف، لم يتردد أحد الدارسين (296) عن توزيع المسؤولية على جميع العناصر «التي تشكل المجتمع الأندلسي».

وفي تتبع المصادر لمجريات الثورة، حددت طريقي الصراع الرئيسيين، في أهل قرطبة والجند البربري. مع ذلك، فهي تنعت الطرف الأول، تارة بالأندلسيين، وتارة بأهل قرطبة، وأخرى بعوام قرطبة. دون إغفال الأطراف الأخرى كالفتيان الصقالبة العامرين، وجند السودان ونصارى الشمال. ومن الملاحظ، أن معظم الدراسات (297) أجمعت — دون محاولة الكشف عن المضامين الطبقية لهذه

(286) نفسه : 424

(287) العبر : ج 4 : 149

(288) أحمد بدر : عصر الخلافة : 246 — 47، 24، p. cit. op. au X^e s. mus. Provençal, Espagne

(289) Cagigas, op. cit. p. 396, henri Terrasse, op. cit. p. 112 عنان الدولة العامرية : 143

(290) نفس المصدر والصفحة

(291) النباهي : المرجع السابق : 88، ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 576

(292) نفسه : ق 1 : م 2 : 588

(293) يقول ابن عذاري : «والفتنة العظيمة التي يسميها أهل الأندلس بالفتنة البربرية ولو سموها بفتنة ابن

عبد الجبار لكان الحق والأولى» : المرجع السابق : ج 3 : 76

(294) ابن بسام : الذخيرة : ق 2 : م 1 : 27

(295) ابن حيان : المرجع السابق : ج 5 : 50

(296) خالد الصوفي : المرجع السابق : 74

(297) Provençal, Espagne mus. au X^e s. op. cit. p. 40, henri Terrasse, op. cit. p. 112 أحمد

بدر : عصر الخلافة : 246، خالد الصوفي : المرجع السابق : 89

الأطراف — على تصوير الثورة كصراع طائفي «عنصري بين أندلسيين وصقالبة وبربر» (298)

نخلص إلى أن هذه الفترة، رغم ما كتب عنها، مازالت غامضة وملغزة. ولاغرو، فالبحث عن أسباب الثورة في بعض التصرفات السياسية المعزولة، وعن مسؤوليات النكبة لدى الأشخاص، والتعلق بظاهر النصوص لتحديد طبيعة الثورة، من شأنه تكريس البلبلة والغموض.

كثيرة هي الدلائل التي تكشف عن ضغط القيادات العسكرية البربرية باستمرار على الحجابة العامرية للحصول على اقطاعات شاسعة بمختلف مناطق الأندلس. فقد خاطب أحد قوادهم المنصور بالقول: «يامولانا، ليس كل التجار قعد عن سوقه، وإذا عذر التجار طلب الربح بالفلوس فنحن أعذر بإدراكه بالبدر ومن غير رؤوس الأموال، وهم يتناوبون الأسواق على أقدامهم ويذيلون في قصدها ثيابهم، ونحن نأتيك على خيلك، ونذيل على صهواتها ملايسك ونجعل الفضل في قصدك مضمونا إذا جعله أولئك طمعا ورجاء، فترى لنا أن نجلس على سوقنا هذا» (299). بمعنى أن التنافس للهيمنة فيما بين التجار والجند الاقطاعي كان على قدم وساق. ويبدو أن الاقطاع العسكري اتسع تدريجيا، تبعاً لتزايد وعي الجند البربري بدوره في أجهزة الدولة، وكذلك تبعاً لتزايد فك ارتباط الحجابة العامرية بالعامية. وهو ما يكشف عنه أحد قواد الجند، الذي خاطب المنصور قائلاً: «أعطيني من الضياع ما نصب علي منها ماملاً بيوتي وأخرجني عنها» (300). لتزداد الظاهرة رسوخاً على عهد عبد الملك المظفر الذي، «ما كان يسايره ويناديه إلا العجم من الجلالقة والبرابرة» (301). ولا غرو، فهو الذي استفاد زاوي بن زيري «وولاه الوزارة أرفع خطط أصحاب السلطان» (302). بمعنى أن الأدوات التي اعتمدت عليها الحجابة العامرية لاقرار الدكتاتورية والسمو فوق الطبقات الاجتماعية المتناحرة، سرعان ما تأصلت اجتماعياً واقتصادياً — على غرار الصقالبة في عهد الناصر والمستنصر — لتكوّن شريحة اقطاعية عسكرية قوية. فبؤفاة المظفر، اختل التوازن من جديد فأصبحت الأوضاع بقرطبة قابلة للانفجار.

(298) أحمد بدر : عصر الخلافة : 246

(299) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 418

(300) نفسه : 417

(301) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 79، ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 208

(302) ابن بسام : المرجع السابق : ق 4 : م 1 : 82

انعكس ذلك على الجهاز العامري الحاكم نفسه، الذي غدا عاجزا عن الحفاظ على مكانته في مركز تفصل الاطراف المتناقضة، فانقسم على نفسه إلى اتجاهين : الأول اختار التحالف مع العامة، وتمثله الذلفاء أم عبد الملك المظفر، التي «داخلت المروانيين في الوثوب عليه (أي على عبد الرحمن شنجول) بواسطة بشر الصقلي من الفتيان العامرية المنحرفين عن مولاة عبد الرحمن» (303) أما الاتجاه الثاني، فيمثله الحاجب عبد الرحمن شنجول. وقد أجمع المؤرخون على أنه «سلك غير طريق أبيه وأخيه» (304) وأسرع «إلى تغيير السيرة» (305) «ومال إلى صحبة الجند بكليته» (306) مفسحا بذلك عن عدائه للعامة «فأكثر أنواع النكر والزيادات» (307) كما أرغم رجال المملكة وذوي الهيئات «يطرح قلائسهم الطوال المرقشة الملونة... وأمرهم بالانتقال إلى العمام... صدقها ظهور أصحاب العمام البرابرة» (308) تأكيداً منه على طابع الاقطاع العسكري لدولته. من ثم، لم يكن اصراره على تولي الخلافة نتيجة «جهل» (309) بالوضع السياسي، ولا «من سخف عقله» (310) كما هو شائع، بل اقراراً بضرورة تحلي الخلافة عن احتواء أطراف متناقضة. مما جعل الجميع في حالة انتظار لنقطة الصفر لانطلاق الصراع.

أمام هذا الوضع المتفجر، لم يجد عبد الرحمن، لتجميده بدا من الخروج — على غرار سنة سلفيه — في غزوة عسكرية إلى الممالك النصرانية، ضارباً بما «كان فتاه الأكبر نصيح له في ترك الغزو وخوفه من اضطراب الناس» (311) عرض الحائط. بذلك يكون قد وفر الظروف الأنسب لقيام الثورة، التي لخصها أحد مدمن حضر هذه الحادثة من الثقة» (312) في عبارات موجزة ودالة بالقول : ومن أعجب ما رأيت «أنه من نصف نهار يوم الثلاثاء لأربع بقين» (313) من جمادي

(303) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 126، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 52

(304) ابن الأثير : المرجع السابق : م 8 : 499، انظر كذلك : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 39

— 40، ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 208

(305) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 38

(306) نفسه : 47، ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 109

(307) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 47

(308) نفسه : 48

(309) نفسه : 38

(310) نفس المصدر والصفحة

(311) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 112

(312) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 74

(313) الصواب، لأربع عشرة ليلة بقيت من جمادي الآخرة. فالثورة اندلعت في اليوم السادس عشر من

الشهر المذكور. انظر : أعمال الأعلام : 127، والبيان : ج 3 : 74

الأخرة إلى نصف نهار يوم الأربعاء فتحت قرطبة وهدمت الزاهرة وخلع خليفة وهو المؤيد، وولي خليفة وهو المهدي، وزالت دولة بني عامر العظيمة، وقتل وزيرهم محمد بن عسقلاجة وأقيمت جيوش من العامة، ونكب خلق من الوزراء وولي الوزارة آخرون وكان كل ذلك على يد عشرة رجال فحامين وجزارين وزبالين» (314)

يحمل هذا النص في طياته معان شتى، فنجاح الثورة بهذه السرعة ينم عن دقة التنظيم والتخطيط، وسلامة في وضع الترتيبات واختيار الظرف الأنسب. فالثورة اندلعت في غياب الجيش عن الحضرة، بينما كان أكثر حرس صاحب المدينة مشغولاً «في احتفار كرومه أمنا وطمأنينة» (315) مما سهل على الثوار السيطرة على القصر الخلافي، وقتل صاحب المدينة، الذي «رفع رأسه على قناة وحين أبصرت العامة رأس المذكور تداعت إلى ابن عبد الجبار كالسيول من السفلة والغوءاء فقويت بهم نفسه» (316) ليتم المرور بعدئذ إلى تنفيذ بقية المخطط. فكان أول أمر صدر عن القيادة «كسر سجن العامة فانطلق جميع من كان فيه... وسارعوا إلى محمد فاستعان بهم» (317) أردف ذلك، ببسط أيدي الجميع «العنازين والجزارين والسفلة وسائر غوءاء الأسواق» (318) على «خزائن الأسلحة» (319) من ثم الشروع في مهاجمة الزاهرة، التي التف بها «خلق عظيم من العامة» (320) لينتهي الأمر بالاستيلاء على جميع مرافق العاصمة، وإعلان محمد بن عبد الجبار الملقب بالمهدي خليفة للبلاد.

كما يتضح بأن تدبير الثورة، تم على يد عشرة من الرجال (321) كلهم من العامة والممارسين لهم «ذليلة». وقد حافظت المصادر على أسماء بعضهم، مثل

(314) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 576

(315) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 127

(316) نفس المصدر والصفحة، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 55 - 56

(317) نفسه : 56

(318) نفس المصدر والصفحة

(319) نفسه : 57

(320) نفسه : 58

(321) اختلفت المصادر حول هذا الرقم، فمنها ما يتحدث عن «اثنا عشر قتي»، انظر : أعمال

الأعلام : 127، البيان : ج 3 : 55، الكامل : م 8 : 500

«طرسوس المجوسي» (322) الذي كان أشههم (323) و«أبو سلمة الزاهد» (324) الذي كان ممن فتن بمحمد المهدي وأسر معه التدبير» (325) و«صاعد بن عبد الوهاب الحرار» (326) «المنسوب من قبله لدعاء العامة وأخذ بيعتهم» (327) غير أن هذين الأخيرين كانا من أهل القلم. فأولهما اشتغل بالأمامة واشتهر بـ«الزهد والتقشف» (328) والثاني كان فقيها واشتهر لدى معاصريه بكونه «في الجهل آية» (329) شكل هؤلاء جميعا النواة المركزية التي قادت الثورة. بمعنى أن الثورة كانت عامية قيادة وقاعدة.

ما كانت الأمور أن تتم بمثل تلك الدقة، ولا أن تهب العامة بتلك الأعداد، وفي الوقت المحدد، لولا وجود خلايا وتنظيمات في صفوفهم. والحقيقة أن تنبؤات المنصور السالفة الذكر بخراب الزاهرة وانهيار الحجابة العامرية، ماهي إلا دليل على أن تنظيم العامة في حركة سياسية كان ساري المفعول منذ عهده، ليتعمق بعدئذ على عهد خلفيه. كشف ابن عذارى (330) عن جذور هذا التنظيم بالقول متحدثا عن المهدي «وقد كان له ولأبيه دعاة من أهل قرطبة فابتعثهم الآن محمد بن هشام». وقد استطاعوا فعلا أن يستميلوا «له خلقا كثيرا يلقونه بأطراف قرطبة على حال اكتتام وخفية» (331) مركزين نشاطهم على «دعاء العامة وأخذ بيعتهم في السر» (332) وليس أدل على مدى اتساع التنظيم وجاهيريته، من أن الكل بقرطبة كان ينتظر «ظهور قائم من بني مروان فكثرت خوضهم في ذلك» (333) ولم تكن تلك التحركات لتخفي عن مخابرات الدولة. فقد سبق لكبيرفتيان العامريين أن نبه الحاجب عبد الرحمن «من اضطراب الناس وأبلغه عن بعض المروانيين

(322) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : ج 3 : 55

(323) نفس المصدر والصفحة

(324) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 231

(325) نفس المصدر والصفحة

(326) ابن عذارى : المرجع السابق : ج 3 : 54، ويبدو أنه نفس الشخص الذي ترجم له ابن بشكوال باسم محمد بن المرسى الأموي الحرار الذي كانت العامة تعظمه. المرجع السابق : ج 2 : 471 — 72

(327) ابن عذارى : المرجع السابق : ج 3 : 54

(328) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 231

(329) ابن عذارى : : المرجع السابق : ج 3 : 54

(330) نفسه : 53

(331) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 127

(332) ابن عذارى : المرجع السابق : ج 3 : 54

(333) نفس المصدر والصفحة

نصيحة في محاولة رجل منهم القيام عليه» (334) بمعنى أن الثورة لم تكن عفوية، بما يزيل عنها صبغة «الفتنة». ولا غرو، فقد كشف أحد المؤرخين (335) عن انضباط الجميع لأوامر القيادة بالقول : فلما هبت العامة «غل الله أيديهم عن سائر الأسواق بلطفه».

الحقيقة أن ارتداء الحجاب العامرية في أحضان الجند البربري لم يثر سخط العامة فحسب، بل وكذلك «انحراف أكابر الأندلس عن عبد الرحمن» (336) وبالأخص «الأمويين والقرشيين» (337) باعتبار أن هذه السياسة تهدد مصالح الجميع، بما في ذلك الأرستقراطية والطبقة الوسطى من التجار وأهل القلم. فكلمة الجميع «يومئذ في بغضاء العامرية متفقة ونفوسهم من مخالفتهم مختلصة» (338) وعلى الرغم من التناقضات التي تفصلهم عن العامة، لم يجدوا بدا من التحالف معهم «فلاذوا بمحمد بن هشام وبأيعوه سرا» (339) ولم يتأخر الجناح العامري المعارض تحت قيادة الذلفاء من الالتحاق بالركب، فاتصل بالمهدي و«فتح معه باب التدبير ووعده عن الذلفاء الاعانة بالمال... وقد شملتهم كلمة العامرية فبايعوا محمدا سرا واستأثروا له خلقا كثيرا» (340) بمعنى أن العامة، هيمنوا بفضل منظماتهم على العمل السياسي، مشكلين بذلك القوة الوحيدة القادرة على استقطاب باقي أطراف المعارضة. وهو ما أكدته بعض الروايات في نصائحهم للجناح العامري المنشق بالانضمام إلى المهدي بالقول : «فليس لكم غيره» (341).

واضح إذا، بأن قيادة العامة للثورة لم تمنع بقية الطبقات الاجتماعية عن المشاركة فيها. يدل على ذلك ما أورده ابن عذاري (342) بالقول : «فلم يختلف... في فتنه فقيه ولا عالم ولا عادل ولا إمام ولا تاجر إلا وقام في نصرته». وهو ما يتجلى بوضوح من خلال تراجم المشاركين في معركة قتيش (343) دفاعا عن النظام

(334) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 112

(335) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 57

(336) نفسه : 58

(337) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 426

(338) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 53

(339) نفس المصدر والصفحة

(340) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 127

(341) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 52

(342) نفسه : 62

(343) انظر : الضبي : المرجع السابق : 20، عبد الواحد المراكشي : المرجع السابق : 42

الجديد. يقول ابن حيان : «من كل طبقة أخذت وقعة قتيش» (344)، وبالمثل لم يتأخر جند الثغور عن اعلان مساندتهم للثورة فـ«كتب... واضح العامري صاحب طليطلة بالطاعة وتم مراده في انتظام الملك» (345)، إن قدرة العامة على تكوين وقيادة جبهة سياسية تضم كل المعارضين للنظام القائم لدليل عن مدى وعيها السياسي.

مع ذلك، فقيادة العامة للثورة ليس راجع لنضجهم فحسب، بل وكذلك لطاقتهم النضالية ولتفوق ثورتهم عن بقية الطبقات. وهو ما أفصح عنه أحد المؤرخين (346) بالقول : «إلا أن عامتها أكثر الناس فضولا، وأشدهم تشغيا، ويضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك، والتشجيع على الولاة». وهي خاصية ميزت عامة المدن والخواضر الاسلامية عموما، لاسيما الكبرى منها، كما يستفاد من نص للجاحظ (347) اذ قال : «لا تدفع صولتهم اذا هاجوا ولا يؤمن هيجانهم إذا سكنوا، ان أخصبوا طفوا في البلاد وان اجذبوا آثروا العناد». وفي التاريخ الاسلامي من الأمثلة (348) ما يفرغ ادعاء البعض (349) بأن الاسلام لم يعرف حركات تحررية مدنيّة كبرى، من كل معنى.

حقيقة أن المصادر القديمة لم تتحدث عن وجود مذاهب سياسية وايدولوجية وراء تحركات العامة، على غرار ما أوردته عن نظرائهم بالشرق الاسلامي (350) مع ذلك، فمن القرائن ما يدل على أنها استمدت بعض عناصر منظورها الايدولوجي والسياسي من التشيع والتصوف. ولعل أبرز مظهر على ذلك، تبني فكرة المهدي المنتظر (351) التي لعبت دورا هاما في التنظيم والاستقطاب. وهي الفكرة التي لقيت معارضة من طرف كثير من أهل القلم، رغم مشاركتهم في الثورة، ولم يعوزهم ايجاد أحاديث نبوية رددوها دفاعا عن مواقفهم، اذ رءوا، أنه قال : «ولا

(344) انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 44

(345) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 130 - 31

(346) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 154 - 55

(347) الرسائل : 180

(348) انظر : ابن الأثير : الكامل : م 8 و 9 : أماكن متعددة، المسعودي : المرجع السابق ج 2 : 125

— 26، مسكويه : تجارب الأمم : نشر مارجليرت : شركة الحداد الصناعية : مصر : ج 1 : أماكن متعددة

(349) Henri Terrasse, op. cit, p. 36

(350) مسكويه : المرجع السابق : ج 2 : 327 - 28

(351) يقول ابن عذاري : «وأرجح الناس بظهور قائم من بني مروان فكثروا خوضهم في ذلك» المرجع

السابق : ج 3 : 54

تقوم الساعة إلا على شرار الناس ولا مهدي إلى عيسى بن مريم» (352) ولم يتوقعوا عن الطعن في تسمية ابن عبد الجبار بالمهدي، فهو «اسم لم يتلبس به أموي قط فكان ذلك أول مناكيره» (353) يضاف إلى ذلك، العمل ببدأ التقية، وتبني أسلوب العمل السري (354) في الدعوة والتنظيم. من جهة أخرى، فكثيرا ممن شارك في تدبير الثورة، كان معروفا «بالزهد والتقشف» (355) بما في ذلك أبو سلمة الزاهد السالف الذكر. ومما يدل على نفوذ المتصوفة والزهاد في صفوف العامة، انه لما توفي أحد ممن عرف بـ«الزهد والتقلل في الدنيى... وكان يلبس الصوف ويستشعره ويمشي حافيا» (356) حضر جنازته «جمع عظيم لم ير بعده... وشهده المهدي» (357) بنفسه.

أجمع المؤرخون، على تجريد ثورات العامة من كل مضمون اجتماعي أو سياسي. ويستفاد مما أوردوه أنها لم تتوفر على أي برنامج، ولم يكن لديها أية رؤيا للمستقبل. لذلك «كانوا يتعوذون بالله من شر فتنة... الجاهل» (358) وإذا «حدث التغلب لبعض السفلة من الفوغاء والدعماء» (359) فلا ينتظر إلا الخراب والنهب والفساد (360) و«زوال الدول» (361) ومنهم من بلغ به الأمر أن اعتبر «موت ألف من العلية أقل ضررا من ارتفاع واحد من السفلة» (362) وكلما تعلق الأمر بالتأريخ لمرحلة طغى فيها دور العامة في مجريات الأحداث (363) تفتنوا في سبهم والتغليظ لهم. فهو تارة «المفسدون» (364) «من أهل الفسق والدعارة» (365) وتارة

(352) ابن الفرضي : المرجع السابق : 117

(353) ابن عذارى : المرجع السابق : ج 3 : 61

(354) انظر : أعمال الأعلام : 127، ابن عذارى : المرجع السابق : ج 3 : 54

(355) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 231

(356) نفسه : 195

(357) نفس المصدر والصفحة

(358) الطرطوشي : الحوادث والبدع : 72

(359) ابن خلدون : المقدمة : ج 3 : 888

(360) انظر : ابن الأثير : الكامل : م 8 : 455

(361) الطرطوشي : سراج الملوك : 48

(362) نفس المصدر والصفحة

(363) انظر : مسكويه : المرجع السابق : أماكن متعددة، ابن الأثير : المرجع السابق : م 8 : أماكن

متعددة، المسعودي : المرجع السابق : أماكن متعددة

(364) ابن الأثير : الكامل : م 8 : 477

(365) الطرطوشي : سراج الملوك : 42

«السوقة واللصوص والمناهبة» (366) وأخرى «الصقورة والفتاك» (367) من «السفلة والغوغاء» (368) وهكذا دواليك. وإذا كان الجاحظ قد ند عن هذه القاعدة وألف كتابا في «أخلاق الفتيان وفضائل أهل البطالة» (369) فسرعان ما تراجع، متصلا بما سلف منه ومقرا بخطئه (370)

وبالمثل، فقد أجمع المؤرخون على سب المهدي، خليفة العامة. ولم تعوزهم في ذلك النعوت. فهو «فاتك» (371) «خليع» (372) «فاجر» (373) «خسيس» (374) و«كذاب» (375) بما يدل عن صحة الاعتقاد بتمثيلته للعامة. ومن الملاحظ أن أغلب الدراسات (376) لم تغير في هذه الصورة شيئا، ان لم يكن بعضها قد تجاوز القدماء سبا ولعنا. فالمهدي، لم يكن حسب البعض (377) سوى «زعيم عصابة» من «محتري الاجرام واللصوصية» (378) وثورة العامة ماكانت إلا «عملا إجراميا» (379) مع ذلك، فمن الدارسين (380) من نبه إلى أهمية الكشف عن مضمونها الاجتماعي الثوري. بل ومنهم من ذهب بعيدا فشبه حركات العامة بقرطبة «بالثورة الفرنسية» (381)

-
- (366) نفس المصدر والصفحة
 (367) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 127
 (368) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 127
 (369) الجاحظ : التاج في أخلاق الملوك : دار الفكر : بيروت 1955 : 37
 (370) نفس المصدر والصفحة
 (371) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 52
 (372) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 126
 (373) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 94
 (374) نفسه : 89
 (375) ابن الأثير : الكامل : م 8 : 500
 (376) انظر : Dozy, Histoire des musulmans. op. cit, T. II, p. 268 عنان : الدولة العامرية : 147 - 48، عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 2 : 125، خالد الصوفي : المرجع السابق : 132
 (377) عنان : الدولة العامرية : 147
 (378) عبد العزيز سالم : المرجع السابق : ج 121
 (379) نفسه : 112
 (380) عبد العزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي : دار الطليعة : الطبعة الثانية : بيروت 1978 : 77 - 78
 (381) ول ديورانت : المرجع السابق : ج 2 : م 4 : 289

وبمجرد قيام الثورة، انعقد تجمع شعبي حاشد برئاسة المهدي، حضرته «سيول من السفلة والغوغاء» (382) فنهض «بخطابهم بوجه قيامه واحتسابه» (383) فهل معنى هذا، أن الثورة توفرت على برنامج سياسي واضح المعالم، وتصبو إلى تحقيق أهداف محددة ؟ ولعل في سكوت المصادر عن هذا الجانب، مايدفع إلى تحديد طبيعة الحكومة الجديدة كخطوة أولى للكشف عنه.

من الطبيعي أن تقدم الثورة على تنحية رموز العهد البائد. فعملت على «نكب خلق من الوزراء» (384) «ونصب اصدقاءهم تقتحمهم العين هجنة وقماء» (385) وهو ما أكدته ابن الخطيب (386) بالقول : إن المهدي «وكل بأبوابه من السفلة ومحدثي الاستعمال والاستخدام من أراذل العامة». وقد حفظت المصادر أسماء وزيرين، هما «خالد بن طريف» (387) و«محمد بن ذري» (388) كما تحدث ابن حيان (389) عن أخوين «كلاهما ممن استبينت به خطة الوزارة»، وعن وزير آخر، كان الزمان قد «أقعدته إلى الأرض واضطره إلى التوكل على مسحاته مرفحا معيشته بعمارة بستانه» (390) لا تترك هذه النصوص مجالاً للشك في أن معظم المناصب السامية والحיוية في الدولة أصبحت في يد العامة.

ينطبق نفس الشيء على بقية خطط الدولة، فكم هم «المترقين من السمسرة صدور الفتنة» (391) إليها. وقد تعجب ابن حيان، كيف أصبح «أحد سماسرة البر بقرطبة» (392) من أركان الدولة «على عامية وأفنه وأميته» (393) وبالمثل «ولي المظالم» (394) عامي يدعى فزارة، اشتهر لدى معاصريه بـ«الجهل والأفن

(382) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 127

(383) نفس المصدر والصفحة

(384) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 576

(385) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 84

(386) أعمال الأعلام : 130

(387) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 79

(388) نفس المصدر والصفحة

(389) انظر : ابن بسم : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 591

(390) نفسه : 597

(391) نفسه : 593

(392) نفسه : 596

(393) نفسه : 593

(394) نفسه : 599

والغباوة» (395) كما «تولي عقد الوثائق لمحمد المهدي» (396) أحد المتصوفة الزهاد. لخص ذلك ابن حيان بالقول : «ومن غرائب هذا الدهر الغفل في اعتبار تحويل العالم والتنويه بمضاعي الأسافل» (397)

مع ذلك، تم اشراك كثير من أهل القلم المرموقين والنبهاء في أجهزة الدولة. منهم من عين لل«نظر في الأحكام» (398) ومنهم من «تولى الحكم بالجانب الغربي من قرطبة» (399) وعلى الرغم من أن أحدهم، كان «ذا بيت نبيه ووجهة بقرطبة، كان في عداد المفتين» (400) ولم يكن مثقل «الشورى بقرطبة» (401) أقل نباهة منه. ولعل أشهرهم، ابن الفرضي المؤرخ، الذي «استقضاه محمد المهدي بكورة بلنسية» (402) كما اشتهر يحيى بن وافد اللخمي قاضي الجماعة بكونه «آخر كملاء القضاة بالأندلس علما وهديا ورجاجة ودينا، جامعا لخلال الفضل» (403) وقد ذكرت كتب التراجم والطبقات (404) منهم ما يتجاوز الحصر. ومن الملاحظ أن هؤلاء أبدوا من الاخلاص للحكومة العامة، ومن العداء للجند البربري، ما جعلهم جديرين بتلك المناصب. فعند احتلال البربر للعاصمة، خرج أحدهم «شاهرا سيفه يناديهم إلي يا حتب» (405) النار طوى لي أن كنت من قتلاكم» (406) وبالمثل، كان قاضي الجماعة «أحد الأشداء عليهم وأكبر الناس نفار منهم» (407) لذلك تعرض أغلبهم للذبح والقتل (408) «واشتد طلب» (409) البربر عليهم. وما يؤكد على أن اشراك بعض الخاصة من أهل القلم في الحكم، كان على أساس مواقفهم السياسية،

(395) نفسه : 598

(396) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 41

(397) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 595

(398) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 63

(399) نفسه : 45، الضبي : المرجع السابق : 176

(400) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 31

(401) نفسه : 163

(402) نفسه : 250

(403) النباهي : المرجع السابق : 88

(404) انظر : ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 و ج 2 : أماكن متعددة

(405) وردت هذه الكلمة خطأ بالباء، والمقصود هنا «الحطب»

(406) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 2 : 472

(407) النباهي : المرجع السابق : 88

(408) انظر : الضبي : المرجع السابق : 114، ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 و ج 2 : أماكن

متعددة

(409) النباهي : المرجع السابق : 88

متابعة هؤلاء لجميع من أبدى نوعاً من التعاطف مع البربر، بل ومنهم من «أضجموه وذبحوه حين ثورة الأندلس بالبرابرة» (410) على أي، ففي هذا ما يدل على انسجام الأجهزة الحكومية والإدارية للدولة العامة.

كشفت حكومة العامة منذ البداية، عن وجهها المعادي للاقطاع العسكري ورغبتها في استئصاله. فصدر قرار ضد الجند البربري «أن لا يركبوا ولا يتسلحوا» (411) كما تم التشديد في معاملتهم «من غير تمييز بين أعلاهم وأدناهم» (412) مع ما يشكل ذلك من خطورة على وضعيتهم الاجتماعية. ولم يسلم المتعنتون، من مختلف أنواع الاهانات لكبرياتهم، فكثيراً ما «رد رؤسائهم... من باب القصر» (413) بما فهم زاوي بن زيري، عظيم صنهاجة الذي «ردوه وقرعوا فرسه» (414) وفي المجال الاقتصادي، صودرت أملاكهم ووجهت لهم الدعوة كي «يصيروا حراثين كما كانوا» (415) وهو ما غالت المصادر والدراسات في وصفه باللصوصية والنهب والسلب. وليس أدل على خطأ هذا الزعم من أقدام المهدي على «قتل بعض من أتهم بنهب البربر» (416) من سقط العوام، الذين لم يترك لهم المجال للانحراف بالثورة عن أهدافها الاجتماعية الثورية.

وبالمقابل، فلتقوية مركز الدولة وحمايتها، وتوفير الأدوات الضرورية لتنفيذ السياسة الجديدة، عمدت إلى «إقامة جنود من العامة» (417) عوض «أجناد السلطان أهل الدرية والتجربة» (418) أغلبهم من «ذوي المهنة» (419) أثبتوا جميعاً «في ملاحق ديوان الجند ووزعت عليهم الأسلحة» (420) وكان عددهم «خمسون ألفاً» (421)

(410) ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : 180

(411) ابن خلدون : العبر : ج 4 : 150، المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 427

(412) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 130، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 74

(413) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 427

(414) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 74

(415) نفسه : 82

(416) نفسه : 76، المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 427

(417) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 74، المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 576

(418) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 74

(419) نفس المصدر والصفحة

(420) نفسه : 62

(421) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 129

ومما يدل على السيطرة الطبقية للعامة، مراعاة مصالحها في كل ماصدر من قرارات. وعلى الرغم من سكوت المصادر عن أغلبها، ففي نص لابن عذاري (422)، ما يغطي بعض النقص، إذ قال : «فمضت الناس أيام لم يوجد فيها حجام ولا كفاف ولا ذو مهنة ذليلة». فهل معنى هذا أن العامة توقفوا عن دورهم الاقتصادي المنتج، ليعيشوا على العطاء، عالة على الدولة ؟ أو بعبارة أخرى، ألم يكن للدولة برنامج للتنمية الاقتصادية، قادرا على أحداث تحول نوعي في الأنماط الانتاجية ؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة سابقة لأوانها. فطبيعة المرحلة تطلبت تكثيف الجهود لتجدير الحكم والدفاع عن الدولة، أملا في الوصول إلى الاستقرار السياسي، وهو ما لم يتم. من ثم فأى جواب عن السؤال، لا يمكنه أن يكون إلا نظريا تأمليا. مع ذلك، فاستمرار الثورة على اجتناب سطوة الجند البربري الاقطاعي، يقدم بعض العناصر عن تصورات الثوار للمستقبل الاقتصادي.

ومن القرائن، ما يلقي مزيدا من الأضواء على هذه التطورات. فمن الملاحظ أن العوام سرعان ما تنكروا لحلفائهم من الجند الصقلي والبيروقراطية العامرية، وذلك بمجرد نجاح الثورة. يتجلى ذلك في اقدامهم على مصادرة أملاك «الذلفاء أم المظفر»، وأخذوا من أمتعتها مالا يضبط بوصف ولا قيمة وهي التي أعانت القائم بما لها وحرصته على أمره» (423)، ليليه قرار بنفي «جماعة من الصقالبة العامريين» (424) من قرطبة. ثم أردف ذلك بتطهير الجيش، بأن «أسقط سبعة آلاف ممن كان قد استلحقه» (425)، مما يدل على أن التحالف مع الجناح العامري المعتدل ما كان إلا تكتيكيا، وأن حكومة العامة لم تبد أي استعداد للتنازل لصالح هذه الشريحة من الطبقة الأرستقراطية.

وهي نفس الاجراءات التي اتخذت مع بقية الشرائح الأرستقراطية، بما في ذلك القرشيين والأمويين، الذين تعرضوا للاضطهاد خلال العصر السابق. ويبدو أن تحالفهم مع المهدي كان على أساس انقاذ الخليفة هشام المؤيد من الحجر والاستبداد، ليتخذوا منه واجهة لصراع مستقبلي مع العامة، يضمن لهم استعادة

(422) المرجع السابق : ج 3 : 61

(423) نفسه : 63

(424) نفسه : 77

(425) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 131، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 78

مراكزهم، بعد تصفية خطر الجند البربري. ولعل في ذلك ما يفسر اقدام المهدي على اخفاء هشام المؤيد وادعاء موته (426) لذلك فبمجرد ما «أشاع أنه مات انصرف عنه نفوس الموالي والخواص واضطربت عليه بنوا أمية» (427) في وقت كانت فيه حكومة العامة في أمس الحاجة إلى استمرار سندهم. مما دفع بالمهدي إلى اتخاذ «سليمان بن هشام بن الناصر... ولي عهده» (428) لاستألتهم وتمكينهم من الأمل في عودة الحكم إليهم. لكن، على غرار ما حدث للعامرين، سرعان ما كشفت حكومة المهدي عن وجهها المعادي لهم، فأقدمت على اعتقال «ولي عهده وسجن مع جماعة من قریش» (429) وشددت المراقبة على الخواص، ومتابعة أهل البيوتات (430) «ولم تزل مناكيره (أي المهدي) تزيد حتى هانت أجرام آل عامر» (431) عند الناس.

ولم يسلم كبار التجار من المصادرة والمتابعة. وهو ما كشف عنه ابن بشكوال (432) في حديثه عن تاجر من أهل قرطبة كان «مختفيا بعد طلب شديد بسبب مال طلب منه»، وأكدته ابن عذاري (433) في وصفه للمهدي بكونه «مضيقا على أهل قرطبة ومفترسا للتجار».

نخلص إلى أن حركة العامة، لم تكن فتنة كما وصفت، الغرض منها، السلب والنهب، بل ثورة ذات مضمون اجتماعي واضح ورؤيا طبقية لا غبار عليها.

استغل الجند البربري، التصدع الحاصل في الجبهة المعادية له، لتنظيم الثورة المضادة. هكذا «اشتوروا في تقديم هشام بن سليمان» (434) كما استطاعوا، على ما يبدو، استمالة بعض المتضررين من الاجراءات الثورية. حتى «فشا في الخاصة حديثهم» (435) ومال إليهم «غيرهم من البلديين والصنائع والفتيان» (436) بما في

(426) تناقل المؤرخون خبر اخفائه وادعاء موته. انظر: أعمال الأعلام : 131، والبيان : ج 3 : 51، وقد كان ابن حزم من جملة الحاضرين عند دفن الشخص الذي ادعى أنه هشام. انظر ما أورده

في : الفصل في الملل والأهواء والنحل : م 1 : ج 1 : 59

(427) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 51

(428) نفسه : 78

(429) نفس المصدر والصفحة

(430) انظر : ابن بشكوال : المرجع السابق : ج 1 : أماكن متعددة

(431) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 63

(432) المرجع السابق : ج 1 : 27

(433) المرجع السابق : ج 3 : 99

(434) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 427

(435) نفس المصدر والصفحة

(436) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 131

ذلك سبعة آلاف جندي «من كان ابن عبد الجبار أسقطه» (437) اجتمع الحلفاء في «فحص السراشق» (438) ومن هناك «زحفوا إلى القصر وحاصروا ابن عبد الجبار» (439) وما كان إلا وقت حتى انهالت عليهم قوى الثورة من كل جهة «واشتعلت الفتنة بقرطبة بين البربر والعامة» (440) والتي انتهت بتصفية الثورة المضادة وقتل هشام بن سليمان وطرد الجند البربري إلى «أرملاط خارج قرطبة» (441) وقد أوردت الحوليات التاريخية (442) معلومات مماثلة عن الصراعات بين العامة والجند بمدن المشرق، مما يؤكد شمولية الظاهرة لكل العالم الاسلامي.

ورغبة في اقتلاع جذور الجند البربري من العاصمة، «أمر ابن عبد الجبار أن ينادى في الناس من أتى برأس بربري فله كذا» (443) «فلم يبق تاجر ولا جندي إلا وعمل مجهوده في ذلك» (444) ولم يصدر هذا القرار إلا بعد فشل «محاورة بينهم وبين العامة» (445) وعلمنا بالخطورة التي يشكلها وجود الجند البربري بخارج العاصمة، ترك باب المفاوضات مفتوحا. فقد دعاهم المهدي إليها مرارا «فلم يلتفوا إليه» (446) وخاطبوه بالقول : «ان أمننا لم تؤمننا رعيته وإن أمنتنا رعيته لم يؤمننا جنده» (447) ولعل في هذا مايكشف على أن السلطة الفعلية لم تكن في يد الخليفة المهدي، الذي ما كان إلا واجهة شرعية لحكم العامة.

عند خروج البربر من قرطبة، اجتمعوا على بيعه سليمان المستعين خليفة لهم، عملا برأي زاوي بن زيري الذي خاطبهم بالقول : «بايعوا هذا القرشي سليمان يرفع عنكم الانفة في الرياسات، وتستميلون إليه العامة بالجنسية» (448) فكونت على إثر ذلك، ما يشبه حكومة عسكرية من رؤساء القبائل، «وامتارت بطون

(437) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 79

(438) نفس المصدر والصفحة

(439) نفس المصدر والصفحة

(440) نفسه : 81

(441) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 131

(442) انظر : ابن الأثير : الكامل : م 8 : 119، مسكويه : المرجع السابق : ج 2 : 302 - 306،

السعودي : المرجع السابق : ج 4 : 193، ابن القلاني : ذيل تاريخ دمشق : مطبعة ابياء اليسوعيين : بيروت

1908 : 4 - 5

(443) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 81

(444) نفس المصدر والصفحة

(445) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 131، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 79

(446) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 131

(447) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 84 - 85

(448) ابن الخطيب : الاحاطة : م 3 : 515

القبائل على أرحامها وقبائلها إلى أفخاذها وفصائلها، فاجتمع كل فريق منهم على سيده» (449)، وعلمنا منهم بالعجز عن حسم الصراع لصالحهم، التمسوا من قائد جيش الثغور «واضحاً أن يعمل بينهم وبين ابن عبد الجبار صلحاً» (450)، على أن يصبح سليمان ولياً للعهد. ويبدو أن هذه الخطوة، وسعيهم لاستئالة جيش الثغور، ما كانت إلا مناورة لاضعاف سلطة العامة، تمهيداً للهيمنة على الوضع بالتدريج. بفشل هذه المحاولة، أسرع الجند البربري إلى عقد تحالف مع نصارى الشمال الذين تزعمهم شانجه بن غرسية المعروف في المصادر العربية باسم «ابن مامة النصراني» (451)، وكان ذلك أيداناً باحتدام الصراع العسكري بالمناطق الثغرية، بين الجيوش المتمسكة بطاعة المهدي والحلفاء، حسم بسرعة لصالح الطرف الثاني، ليتم نقل المعارك من جديد إلى العاصمة.

استغل العامة انشغال البربر في الثغور ثمتين وسائلهم الدفاعية واستكمال الاستعداد للحرب. فشرعوا في «حفر حفائر حول قرطبة على أفواه الأرياض» (452)، واستنفروا الناس للجهاد «والبلد قد غصت أرياضه ورحابه ومقابرهم بأهل البوادي والمحشودين من مدائن الأندلس وأقاليمها» (453)، بما يوضح المشاركة الفعالة للفلاحين في الدفاع عن العاصمة وعن وحدة البلاد. إن في هذا ما يؤكد روابط التحالف الطبقي بين عامة المدن والبوادي، ووعيمهم بوحدة المصالح والمصير. مما يفند الزعم (454)، بوجود صراع طبقي بين أهل المدن والبوادي واعتبار الطرف الأول في مجموع، فئة مستغلة. ولاغرو، فقد نودي «أن يخرج كل من بلغ الحلم من سائر الناس، فلم يتأخر أحد فلا ترى إلا شيخاً ضعيفاً أو حدثاً غراً» (455)، إن تحمس الجميع للنضال، لدليل عن الايمان بمدالة القضية، وعن الطابع الشعبي للحرب ضد الجند الاقطاعي. وهو ما كشف عنه ابن عذاري (456)، ساخراً، فيما أورده عن قواد العامة، أمثال «القصاصي الطيب وابن عامر الوكيل وغيرهما»، الذين تجردوا للكفاح «ومعهم قوم من الخواتين والجزارين

(449) نفس المصدر والصفحة

(450) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 85

(451) نفسه : ج 3 : 86

(452) نفسه : ج 3 : 87

(453) نفسه : ج 3 : 88

(454) انظر : André P, le rapport ville-compagne, in Sur le feodalisme, op. cit, p. 219

(455) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 89

(456) نفسه : ج 3 : 88

وأشباههم وقد لبسوا الدروع عليهم والبنود والطبول بين أيديهم فكانوا فضيحة وضحكة لمن رآهم» (457)

ومن القرائن ما يدل على أن العامة آخذوا على المهدي، مراهنته على أهمية جيش الثغور بقيادة واضح، في الصراع. ولا غرو، فلما وصلته أخبار الهزائم التي مني بها واضح «ظهر منه جزع وخوف» (458) فلم يتردد عن السعي للتصالح مع البربر (459)، فما كان إلا أن «اجترأ عليه العامة فاستخفوا به» (460) كما اختلفوا معه بصدد البربر المقيمين بقرطبة. إلى درجة أنهم اضطروا للقيام بمظاهرة لفرض وجهة نظرهم، فقد «توزب أهل قرطبة وتجمعوا من كل ربض وخرجوا إلى القصر وهم يقولون نقتل هؤلاء البربر الذين معنا» (461) ويبدو أن لهذه التناقضات تأثير على الجبهة المضادة للجند البربري.

تناولت المصادر القديمة تفاصيل الهجوم البربري على قرطبة، والهزيمة التي مني بها العامة وحلفائهم في معركة قتيش المشهورة. ومن المؤرخين (462) من حمل مسؤوليتها للعامة الذين «خالقوا واضحا في تدبير حربهم». ولعل في هذا ما يكشف عن تمسك العامة باستقلالهم كقوة سياسية وعسكرية عن جيش الثغور، ورفضهم الانضواء تحت قيادته. مما ساعد على استمرار خلافهم مع الخليفة المهدي، الذي «قلد أمر الحرب» (463) لواضح زعيم جيش الثغور.

بمجرد انجلاء الحرب عن هزيمة العامة (464) «هرب واضح من فوره إلى الثغر» (465)، عندئذ أظهر المهدي هشام بن الحكم (466) أملا في أن «يستميل البربر» (467) إلى حل وسط دون جدوى. فما كان عليه إلا أن «خرج في الليل

(457) نفس المصدر والصفحة

(458) نفسه : ج 3 : 85

(459) انظر : نفسه : 87

(460) نفسه : 85

(461) نفسه : 87 - 88

(462) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1

(463) نفس المصدر والصفحة

(464) وقد كانت الحساثر في صفوفهم بالغة، بحيث قدرها البعض في ثلاثين ألفا، انظر : أعمال

الأعلام : 132، في حين حددها آخرون في عشرين ألفا، انظر : الحلة السيرة : ج 2 : 6،

الحميدي : المرجع السابق : 18، ولم تتجاوز حسب آخرين عشرة آلاف، انظر : ابن

بسام : المرجع السابق : ق 1 : 43

(465) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 89

(466) بعدما أعلن سابقا عن موته وأقيمت له جنازة دفن فيها شخص آخر على أنه هو هشام.

(467) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : 44 - 45



عن القصر» (468) فاسحا المجال لسليمان المستعين كي يتولى الخلافة. فاندفع «البربر يومئذ في أرض قرطبة يقتلون ويأسرون» (469) مركزين على الأعضاء القياديين في حكومة العامة و«اشتد طلبهم» (470) عليهم. وليس أدل على تصفية قيادة العامة من تصريح لابن مامة النصراني، إذ قال: «كنا نظن أن الدين والشجاعة والحق عند أهل قرطبة فاذا القوم لادين لهم ولا شجاعة فيهم ولا عقول معهم» (471) والجدير بالذكر أنه لما «اختفى ابن عبد الجبار بقرطبة لم يطلب» (472) مما يؤكد صحة الاعتقاد بأنه ما كان إلا واجهة شرعية لنظام العامة.

رغم فداحة الهزيمة، استمر العامة يكافحون الجند البربري ويتصدون لاجراءات خلافة المستعين. وقد اتخذ الصراع في اطار الوضعية الجديدة شكل حرب عصابات المدن. حتى «كان البربر اذا دخلوا أسواق قرطبة تخوفوا من العامة» (473) ولا غرو، ف«كل من وجدوه منهم في خلوة أو منفردا قتلوه غيلة» (474) مما اضطر المستعين إلى الحذر منهم، بل وإلى محاولة ارضائهم. هكذا، فلما «نهب بعض عبيد البربر دورا من أرباض قرطبة ضربت رقاب أربعة منهم فسكن الناس» (475)

أما المهدي، فسرعان ما التحق بالثغور «فقبله أهلها أحسن قبول» (476) والتف حوله واضح مع غيره من قواد الجيش. من ثم بدأ المهدي على ما يبدو يتحول تدريجيا من خليفة للعامة إلى ورقة سياسية في يد جيش الثغور. ولعل في هذا التحول ما يفسر رغبة سليمان المستعين في التصالح. فارسل «جماعة من الفقهاء والوزراء فاعذروا إليهم، فلم يجدوا فيهم قبولا للطاعة» (477) مما دفع به «جماعة من العبيد» (478) العامريين والبيروقراطيين في دولة المستعين إلى الالتحاق بالمهدي

(468) نفسه : 45

(469) نفسه : 44

(470) النباهي : المرجع السابق : 88

(471) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 90

(472) نفس المصدر والصفحة

(473) نفسه : 92

(474) نفسه : 90

(475) نفس المصدر والصفحة

(476) نفسه : 93

(477) نفس المصدر والصفحة

(478) نفس المصدر والصفحة

الذي «استجاش... بالنصارى» (479)، فتقدم الحلفاء إلى قرطبة وأنزلوا الهريرة بالجند البربري في الوقعة المشهورة بعقبة البقر. واضح بأن العامة قد تم تهميشهم كقوة فاعلة لتصبح الطغمان العسكرية سيدة الموقف.

كثيرة هي القرائن التي تدل على أن خلافة المهدي الثانية، لم تكن عامة. فإضافة لاستجاش النصارى وإطلاق يدهم على قرطبة (480)، أثقل الرعية بالمغارم «وطلب أهل المدينة بالمال تجلدا وغرامة كاذبة» (481)، والأخطر من ذلك، تم إفراغ الثورة من مضمونها الاجتماعي الثوري، بتغليب الطابع العنصري العرقي عليها. لذلك لم يتردد المنتصرون عن التنكيل به «كل مشتبه بالبربر وكل عدوي ومن لم ير العدو ولا سمع بها اسرافا وتحاملا وجرأة... حتى أن كل من بينه وبين أحد عداوة قال هذا بربري فقتل» (482)، وعلى الرغم من مشاركة العامة بفعالية وحماس في متابعة الجند البربري إلى «وادي آره» حيث تلقى المهدي هزيمة ساحقة، وانكفائهم بعدئذ للدفاع عن العاصمة، واستكمال حفر الخندق الدفاعي المشهور حول الأرباض (483)، فجميع المؤشرات تدل على أنهم فقدوا قيادة الأمور. وقد أورد الطرطوشي (484) نصا مؤكدا على هذه الحقيقة إذ قال: «ولما قامت العامة على السلطان بقرطبة ولبوا السلاح كان شيخ جالس على كبره يعالج صنعته فقال مابال الناس، قالوا قامت العامة على السلطان قال، لهم رأس قالوا لا قال شق الكير يا صبي فذهبت مثلاً».

إن في هذا ما شجع جند الثغور والفتيان العامرين وفلول البيروقراطية وبقية الخواص للعمل على تهميش العامة بصفة نهائية والاستحواذ على السلطة. وهو الهدف الذي قدم من أجله «إلى قرطبة جملة من العبيد العامرية من شاطبة وغيرها... ووصل معهم منذر بن يحيى صاحب سرقسطة بمجملته» (485) سرعان ما دبر هؤلاء «الغدر بالمهدي» (486) فقتلوه وروفعا هشاما المؤيد من جديد إلى الخلافة «وتقدم واضح لحجابه» (487) ما كان بمقدوره القيام بهذه الخطوات لولا

(479) ابن الأبار: الحلة السراء: ج 2: 7

(480) انظر التفاصيل في البيان: ج 3: 97 - 98

(481) ابن الخطيب: أعمال الأعلام: 135

(482) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 97

(483) انظر ما قبل عن هذا الخندق في الفصل التمهيدي

(484) سراج الملوك: 99

(485) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 96

(486) ابن بسام: المرجع السابق: ق 1: 45

(487) ابن الخطيب: أعمال الأعلام: 136

تغير موقف العامة من المهدي الذي «تشاءموا به وبدا لهم سوء مآذخر لهم» (488) يبدو أن هذه القوى، انطلاقاً من موقعها الاجتماعي والسياسي الوسيط، حاولت استلهاً التجربة العامرية، وإقامة نظام سياسي شبيه بها، يحافظ على توازن القوى المتصارعة. لذلك فأول ما أقدمت عليه، هو إرسال «رأس المهدي إلى عسكر سليمان على معاودة طاعة هشام» (489) وقد أبدى أهل الثغور استعداداً للدفاع عن هذا المشروع، فخطبوا أهل قرطبة يحثونهم على مصالحة البربر بالقول: «فانه لا طاقة لنا ولا لكم بهم» (490) حقيقة استألت هذه السياسة بعض القيادات المعتدلة في الجند البربري، بل ومنها (491) ما بلغ بها الحماس أن تخلت عن المستعين والتحقت بقرطبة. لكن أغلب القواد «لم يقبلوا ذلك واغبطوا بأمرهم» (492)

أفضى هذا الوضع إلى بلورة خطين سياسيين بقرطبة. «فمالت طائفة منهم إلى الصلح وأنكرته طائفة أخرى» (493) من الطبيعي إذا أن يحتدم الصراع بداخل العاصمة بين الخاصة ورجال الدولة المتمسكين بالموقف الأول، والعامة المتشددون في «التعصب على البربر» (494) وسرعان ما «انضم الخلق من الاحواز إلى المدينة» (495) لمساندة خط الثورة والتصدي، كما «انضم أهل البوادي من كل ناحية» (496) فتحولت قرطبة من جديد إلى قلعة للنضال، ونموذج للتحالف بين الفلاحين وأهل الحرف ضد قوى الاقطاع. وقد بلغ اصرار العامة على اجتثاث الخط الاستسلامي إلى درجة أن كل «من ذكر الصلح قتل حتى أن رجلاً من وجوه أهل القلم قال في الجامع اللهم أصلح علينا فقتل في مكانه» (497) وبالمثل، فلما حاولت حكومة هشام استئناف الحوار مع البربر بتكليف «رجل خير يعرف بابن بكر وقع للناس عليه فقتلوه ومثلوا به وقد عجز صاحب الأمر عن

(488) نفسه : 135

(489) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 45

(490) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 108

(491) يذكر ابن بسام إقدام عبد الرحمن بن مثوية أحد قواد البربر على مكاتبة واضح وتخليه عن بيعة

سليمان والتحاقه بالعاصمة. المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 46

(492) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 136

(493) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 106

(494) نفسه : 103

(495) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 136

(496) ابن عذاري : البيان : ج 3 : 102

(497) نفسه : 103

نصره» (498) سرعان ما تجلى فشل مشروع القوى المعتدلة «وتغير واضح وارتبك عليه امره فعزم على الفرار» (499) لكنه استدرك فقتل. وقد خاطب الخليفة هشام وزراره بالقول : «اصنعوا ما أردتم ودعوني بمعزل فلست أقدر لكم لنفسي على شيء» (500) فما كان على أعضاء الحكومة إلا الهروب «وبقيت قرطبة يدبر أمرها العبيد وسفال الناس» (501) وإيماننا من العامة، الذين تجردوا من جديد لقيادة الأمور، بتذبذب مواقف حلفائهم من الخاصة والعاميين، ألزموهم بعقد مكتوب ومشهود عليه بأن «تكون أيديهم متفقة وكلمتهم في حرب البربر واحدة» (502)

بلغت الوضعية الاقتصادية خلال خلافة هشام الثانية أقصى درجات تدهورها «حتى أكل الناس الدم من مذابح البقر والغنم وأكلوا الميتة» (503) وقد كشف أحد الوزراء عن مدى العجز الذي أصبحت عليه الدولة بالقول : «ليس عندنا مال وقد أجبحتنا برعيتنا في المغرم وسعرنا في غاية الغلاء» (504) وفي نص لابن حزم (505) ما يؤكد هذه الحقائق، اذ قال : «ثم شغلنا بعد قيام أمير المؤمنين هشام المؤيد بالنكبات وباعتداء أرباب دولته وامتحننا بالاعتقال والترقيب والاعرام الفادح والاستتار وأرزمت الفتنة وألقت باعها وعمت الناس». ولما شكّا هشام للرعية، خطورة الأزمة «أظهروا العجز وقالوا لم يبق فينا مطمع» (506) ومما زاد الطين بلة أن البربر «قطعوا الميرة عن قرطبة» (507) وانتشروا في كور الأندلس «يخربون الديار ويسبون الحرم ويصادرون بالفداء» (508)

حقيقة أظهر العامة من الصمود، مامكتهم من مقاومة الحصار الذي «دام حوالي عامين» (509) لكن انهيار الأوضاع، وتفشي المجاعات والأوبئة، إضافة للصراعات الطبقية الداخلية، مكن الجند البربري من تحطيم الخطوط الدفاعية والدخول إلى

(498) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 137

(499) نفس المصدر والصفحة

(500) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 109

(501) نفس المصدر والصفحة

(502) نفسه : 106

(503) نفس المصدر والصفحة

(504) نفسه : 108 — 109

(505) طوق الحمامة : 110

(506) ابن الخطيب : أعمال الأعلام : 137

(507) نفسه : 136

(508) نفس المرجع والصفحة

(509) خالد الصوفي : المرجع السابق : 223

العاصمة لاعلان خلافة سليمان المستعين بها من جديد. وقد أطنب المؤرخون في وصف الخراب والتقنيل الذي حل بقرطبة يومئذ. يقول ابن الخطيب (510) على سبيل المثال «اقتحم البرابرة أرباض قرطبة عنوة فكان الأمر في هول يومها يحل عن الوصف ويشذ عن العبارة...». أما «الفتيان العامريون والبقايا والشاميون» (511) من حلفاء العامة، فسرعان «ماتأهبوا للفرار» (512) إلى بلنسية وشاطبة ودانية (513) وغيرها. مع ذلك، استمرت تحذفات البربر من انتظام مقاومة عامية جديدة بقرطبة، فما كان إلا أن «أخلوها من أهلها حاشى المدينة وبعض الربرض الشرقي» (514)

وبمجرد اعلان خلافة المستعين الثانية، تم الكشف عن مضمونها الاقطاعي. فقسمت «كور الأندلس بين رؤساء القبائل البربرية» (515) بذلك وضع حد للمركزية السياسية «وافترق شمل الجماعة بالأندلس وصار الملك طوائف» (516) كما أطلقت يد الجند على أملاك الرعية و«أغرم كل من الناس فوق طاقته» (517) ولم يكن الخاصة والتجار ليسلموا من التجاوزات فقد «أغرم ابن أبي السرح وحده مائة ألف دينار» (518) يقول ابن حزم (519) «ووقع انتهاب جند البربر منازلنا في الجانب الغربي بقرطبة ونزولهم فيها». كان ابن حيان اذا صائبا في وصفه لأيام خلافة المستعين بكونها «شداد نكدات، صعايا مشؤومات، كريات المبدأ والفاخمة، قبيحة المنتهى والخاتمة» (520)

(510) أعمال الاعلام : 138.

(511) نفسه : 139.

(512) نفسه : 140.

(513) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 115، انظر كذلك الضبي : المرجع السابق : 22.

(514) الضبي : المرجع السابق : 19 - 20، وهو ما أكدته ابن حزم : الجمهرة : 91.

(515) أعمال الاعلام : 149، وقد كان عدد الرؤساء ستة فأعطى صنهاجة منهم بني زيري بن مناد البيرة وأعطى مغراوة جوفي البلاد ومنذر بن يحيى سرقسطة وبني برزال وبني يفرن جيان وذواتها والمغرب وبني دمر وأزداجة شذونة ومورور وولي علي بن حمود على سبتة والقاسم بن حمود على مدينة طنجبة وأصيلا والحضرء. نفس المرجع والصفحة.

(516) المقرئ : المرجع السابق : ج 1 : 429، انظر كذلك ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 م 1 : 37.

(517) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 112.

(518) نفس المرجع والصفحة.

(519) طوق الحمامة : 117.

(520) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 م 1 : 36.

والجدير بالذكر أن سليمان المستعين عبر في عديد من المناسبات عن «أسف»ه) على جماعة الفتيان لشرودهم عنه وانتباذهم منه» (521) وقد أورد ابن بسام (522) نص إحدى الرسائل الكثيرة التي بعثها يدعوهم إلى التحالف معه بقوله : «فلو كشف لكم الغطاء، واجتلى عليكم الغيب، لعلمتم أن أمير المؤمنين لا ينام على مصالحكم ولا يني في منافعكم ولا يسعى إلا فيما يرد ألفتكم ويجمع كلمتكم». لم يكن هذا الاصرار على كسب ودهم نتيجة لتخوفه من العامة، على ما يبدو. فلعل المقصود بالغيب الذي لم يكشف عنه الغطاء هنا، وجود تناقضات في صفوف الجند البربري تهدد مركزه. ولا غرو، فقد أفصح أحد القواد العسكريين عن الخطر الذي شكلته «فرقة المغاربة» (523) على خلافة المستعين، بالقول : «بلغني أنك وليت بني حمود العلويين على المغرب قال نعم قال ليس العلويون طالبيين قال نعم قال تأتي خشاش تردهم ثعابين» (524)

وليس أدل على صحة هذا الاعتقاد، من مجريات الأحداث التالية. فسرعان ما تحالف علي بن حمود (525) صاحب سبقة مع الفتيان العامريين الذين بشرق الأندلس، وانضم إليهم «زاوي بن زيري وحبوس بن ماكسن بن زيري وإخوته وبنو عمه الصنهاجيون» (526) فهاجم الجميع قرطبة واستولوا عليها وأنهوا خلافة المستعين. لكن سرعان ما انفجر الصراع في صفوف المنتصرين لما تأكدت رغبة علي بن حمود في الانفراد بالسلطة (527) فما كان على الفتيان العامريين إلا الخروج من قرطبة للانتزاع بـ«شرق الأندلس» (528) إن في هذا ما يكشف عن التهميش الذي لحق بالعامة، لتطفو على سطح الأحداث الطغيمات العسكرية التي فتحت عهدا من الاضطرابات والصراعات اللامتناهية.

(521) نفسه : ق : 3 : م : 22.

(522) نفسه : ق : 1 : م : 114.

(523) نفسه : ق : 1 : م : 37.

(524) ابن عذاري : المرجع السابق : ج : 3 : 114.

(525) أنظر أنساب الحموديين لدى ابن حزم : الجمهرة : 45

(526) ابن عذاري : المرجع السابق : ج : 3 : 120

(527) فالتحالف انعقد على أساس اقتسام السلطة. فعلى بن حمود صرح أنه «ما وصل إلا لنصرة هشام المؤيد، لكنه سرعان ما أظهر عقدا بأن هشاما ولاء عهده، وهو العقد الذي أجمع المؤرخون باستثناء ابن بسام، على أنه مزور. وباحتلاله لقرطبة اتهم المستعين بقتل هشام كمنافرة لاقضاء الصقالية العامريين. ومن الدلائل ما يؤكد أن هشاما كان حي يرزق. انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق

2 : م : 1 : 16 - 18

(528) ابن عذاري : المرجع السابق : ج : 3 : 122

ومن الملاحظ أن الخليفة علي بن حمود شدد على القيادات العسكرية البربرية، وبالغ في التكيل بكثير من فرق الجند. وقد بلغ عدد رؤسائهم المقتولين في عهده أن «عجب الناس من اجتماع رؤوس من ضاقت أرض الأندلس برحبها عنها» (529)، إلى درجة أنه «ضرب عنق أحد البرابرة على حمل عنب قال أخذته كما يأخذ الناس» (530)، وقد أحل من «الذل والقتل» (531)، بالبربر أن شاع خبره في الناس، وأشادت به العامة والخاصة، وتناقل المؤرخون (532) خصائله. عكس ما يفهم من هذه النصوص، فمن المستبعد أن يتحول علي بن حمود بين عشية وضحاها ليصبح خادما لمصالح القرطبيين فموافقه هذه ما كانت على ما يبدو إلا محاولة لتوظيف الصراعات فيما بين الطغيمات العسكرية البربرية، لكسب تأييد العامة للخلافة.

ما كان العامة لينخدعوا بهذه الاجراءات، ولا أن تغيب عنهم حقيقة نظام ابن حمود. ففي تجاربهم السابقة ما جعلهم على معرفة تامة بأعدائهم، وذوي قدرة على اختيار حلفائهم، رغم تشابك الرضية السياسية الجديدة. هكذا، فبمجرد اقدم الفتيان العامرين بشرق الأندلس على تقديم أحد الأمويين (533)، أسرع أهل قرطبة في تقديم البيعة له. وما أن أنس ابن حمود «منهم الكراهية لدولته» (534)، حتى كشف قناعه و«انقلب سريعا عن التجميل الذي كان يظهره لهم وانصرف إلى حزبه البربري» (535)، ليشرع بعدئذ في اذافة «أهل قرطبة ضروبا من التكيل والمفرم» (536) حتى أصبح في عزلة تامة. فاضافة لتعميقه الصراع القبلي مع «زناتة» (537) وصنهاجة، سبق له أن فجر الصراع مع العامرين، ليصبح أخيرا بدون أية قاعدة شعبية بالعاصمة، مما أدى إلى «قتله بأيدي أحداث من صقالبته بحمام قصره» (538) مع ذلك حافظ الزناتيون على السلطة، واستقدموا القاسم بن حمود لتولي الخلافة.

(529) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 42

(530) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 121، نفس القصة مذكورة في : الذخيرة : ق 1 : م

98 : 1

(531) نفسه : ق 1 : م 1 : 97

(532) انظر : ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 150 - 51، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 121،

ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 97 - 120

(533) وهو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر، الملقب بالمرتضى

(534) نفسه : ق 1 : م 1 : 99

(535) نفس المرجع والصفحة

(536) نفس المرجع والصفحة

(537) انظر : ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 122

(538) ابن الخطيب : أعمال الاعلام : 151

ساعد هذا الوضع على اتساع دعوة المرتضي بشرق الأندلس. كما انضم إليها «منذر التجيبي صاحب سرقسطة وخيران العامري الصقلي صاحب المرية» (539) بالتحالف مع «جمع من الفرنج» (540) ورغبة من البعض في «الغدر بسلطانهم المرتضي» (541) «عرجوا به إلى غرناطة ليدأوا بحرب ذلك الفريق من صنهاجة» (542) بدلا من الاتجاه رأسا إلى العاصمة. لم يكن ذلك تكتيكا عسكريا كما فسره البعض (543) بل رغبة في تفجير الصراع بداخل صفوف الجبهة (544) التي لم تعد تمثل مصالحهم. يقول الحميدي (545) «وخافوا عواقب تمكنه وقدرته». كما ذكر غيره فساد «نية منذر وخيران على المرتضي» (546) ولا غرو، فدعوته حظت بمساندة فعالة من طرف الأندلسيين، خاصتهم وعامتهم. انتهت هذه المحاولة بهزيمة ساحقة، لخصها ابن حيان بالقول: كانت «مصيبة سوداء أنست ماقبلها، ولم يجتمع لهم على البربر جمع بعد وأقروا بالادبار» (547)

مع ذلك، تزايدت عزلة القاسم بن حمود بقرطبة، «فتها لك في اقتناء السودان وابتاع منهم كثيرا» (548) ليتخذهم درعا لنظامه. مما عجل بتخلي البربر عنه والتمسك بخلافة ابن عمه يحيى بن حمود، الذي أفلح في تكوين جبهة من بربر زناتة وبربر العاصمة وخيران العامري، فاحتل قرطبة بينما هرب منها القاسم إلى اشبيلية. وتقربا من العامة، استوزر الخليفة الجديد أحد «السفلة» (549) مما أدى إلى تخلي البربر عنه هو الآخر ليعودوا إلى مبايعة القاسم بن حمود.

نخلص إلى أن تهميش العامة كقوة سياسية، أدى إلى انفجار الصراعات فيما بين الشرائح الاقطاعية المختلفة، بل وبداخل الجند البربري، مما أضفى عليها طابعا عنصريا، بل وأحيانا قبليا. ومن شأن ذلك أن يضعف هذه القوى جميعا. ولعل

(539) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 484 - 85

(540) نفسه: 85

(541) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 125

(542) نفس المرجع والصفحة

(543) المقصود ابن حيان. انظر: خالد الصوفي: المرجع السابق: 269

(544) لذلك ترأسوا مع زاوي بن زيري صاحب غرناطة، وغرفوه بمخطة الهجوم وكشفوا له أسرارهم العسكرية

(545) المرجع السابق: 22

(546) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 485

(547) ابن بسم: المرجع السابق: ق 1: م 1: 455، ابن الخطيب: الاحاطة: م 1: 516

(548) المقرئ: المرجع السابق: ج 1: 484، البيان: ج 3: 130

(549) ابن بسم: المرجع السابق: ق 1: م 1: 483، ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 132

في هذا ما يفسر اضطراب زاوي بن زيري عظيم صنهاجة إلى الانسحاب من الحلبة والعودة إلى إفريقية رغم انتصاره الساحق على الأندلسيين (550) من البيهقي إذا أن تسترجع عامة قرطبة أنفاسها لتساهم من جديد في الفعل السياسي.

تناقل المؤرخون (551) أحداث ثورة أهل قرطبة على القاسم بن حمود والبربر، والتي انتهت باسقاط الحموديين، وذلك بمشاركة الخاصة والعامة. وبالتخلص من الجند البربري، تحول الصراع ليصبح طبقياً، بين الخاصة الذين بايعوا «سليمان بن عبد الرحمن» (552)، والعامة. وتفادياً للصدام المسلح، اتفق الطرفان على جعل الأمر «شورى» (553) فتم ترشيح ثلاثة أفراد من البيت الأموي (554) لينتهي الأمر بفوز مرشح العامة الملقب بالمستظهر. وقد كان المؤرخ ابن حيان «فيمن حضر المقصورة يومئذ» (555) لذلك اعتبر أفضل مصدر عن تفاصيل العملية. يقول: «فبينما نحن على ذلك... إذ غشيتنا ضجة وزعقة هائلة ارتج لها الجامع واضطرب لها من بالمقصورة، فإذا عبد الرحمن بن هشام وافي شرقي الجامع في خلق عظيم من الجند والعامة» (556) فتمت له البيعة. بما يكشف عن تفوق العامة وقدرتهم على حسم الصراع، ولو مؤقتاً لصالحهم.

ويبدو أن العامة، استغلوا الصراعات فيما بين الطغمت العسكرية ليعيدوا ترتيب أوضاعهم وتنظيم أنفسهم في حركة سياسية سرية. يقول ابن حيان، متحدثاً عن المستظهر: «وكان عاد إلى قرطبة بعد تجواله، فدخلها مستخفياً أيام القاسم بن حمود وقد اضطرب سلطانه بها، فشاهد الفتنة الحادثة بين البرابرة وأهلها، وهم فيها بالوثوب، وبث دعائه إلى أهلها» (557) مما اضطّر الحموديين إلى محاربتهم «فتجردوا لطلبه وطلب دعائه فسجنوا» (558)

(550) وهو ما أثار تعجب أغلب المؤرخين. انظر: نفسه: 128 - 29، ابن الخطيب: الأحاطة: م

1: 516 - 17، ابن بسام: المرجع السابق: ق 1: م 1: 457 - 59

(551) انظر: الحميدي: المرجع السابق: 22 - 23، ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 134، ابن

بسام: المرجع السابق: ق 1: م 1: 485، المقرئ: النفع: ج 1: 432

(552) ابن عذاري: المرجع السابق: ج 3: 135

(553) نفسه: 136، ابن بسام: المرجع السابق: ق 1: م 1: 49

(554) وهم عبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار، وسليمان بن المرتضى، ومحمد عبد الرحمن بن هشام.

انظر: الحميدي: المرجع السابق: 24

(555) ابن بسام: المرجع السابق: ق 1: م 1: 49

(556) نفس المرجع والصفحة

(557) نفسه: 48

(558) نفس المرجع والصفحة

على غرار خلافة المهدي، نهج المستنظم سياسة طبقة واضحة. فقد سجن مرشحي (559) الخاصة للخلافة، وشدد على أفراد هذه الطبقة «وأطبقهم وأغرمهم أموالاً» (560) كما استدعى الوزراء ف«صادرهم على أموال لصروفهم عنه» (561) بدعي أن يثير ذلك سخط الخاصة الذين شرعوا في تنظيم الثورة المضادة من داخل السجن. كما استطاعوا استمالة كثير من العامة، مستغلين في ذلك بعض الأخطاء السياسية التي وقع فيها الخليفة (562) فتم إسقاطه وتقليد الخلافة لمحمد بن عبد الرحمن الملقب بالمستكفي. لم يتجاوز حكم هذا الأخير «سبعة وأربعين يوماً، لم تنتشر له فيها طاعة ولا التامت عليه جماعة ولا تجاوزت دعونه قرطبة» (563) فأصبح الوضع شبيهاً بما كانت عليه الأندلس عشية ظهور الخلافة.

ويبدو أن حكومة المستكفي كانت ائتلافية، شاركت فيها الخاصة والعامة، كما يستفاد من نص لابن بسام (564) إذ قال : «آثر العلية منهم المشاورين أصحاب الفتوى بالارقاء إلى خطة الوزارة، خالطاً فيها من ذكرناه من وزعائف الخدمة وكبار الدائرة النظار وجاؤوا في ذلك بطامة لم تسمع في الأعصر الخالية». وبالمثل ف«الشرطة العليا وما دونها من رفيع المنازل حملها كثير من التجار والعامة» (565) في حين أسندت رئاسة الوزارة لـ «رجل حائك يعرف بأحمد بن خالد، هو كان المدير لأمره والمدير لدولته» (566) ولعل في هذا ما يفسر اجماع أهل القلم (567) على ذم المستكفي والتغليظ له. على أي، فسرعان ما اقتنع الجميع من خاصة وعامة، بعجز حكومة المستكفي عن رسم طريق للخلاص، خصوصاً وأن الوضعية الاقتصادية ما فتئت تزداد تأزماً (568)

-
- (559) وهما، سليمان بن المرتضى وابن العراقي. انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 52
 (560) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 137
 (561) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 52
 (562) يقول صاحب البيان : «ورد عليه فوارس من البربر فكرم جانبهم وأنزلهم معه في القصر فهاجت لذلك الدائرة وقالوا للعامة : نحن الذين قهرنا البرابرة وطردها عن قرطبة وهذا الرجل يسمى في ردهم إلينا وتمكينهم من نواصيتنا فهاجت العامة فوثبوا على القصر» ج 3 : 138
 (563) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 55
 (564) نفسه : 435
 (565) نفس المرجع والصفحة
 (566) عبد الواحد المراكشي : المرجع السابق : 56
 (567) الحميدي : المرجع السابق : 26، ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 433، ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 141، ابن سعيد : المرجع السابق : ج 1 : 54 - 55
 (568) انظر : نفسه : 55، ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 1 : 434

أمام هذا الوضع، راودت الطغمتا العسكرية، فكرة السيطرة من جديد على قرطبة. فهاجمها كل من يحيى بن علي الحمودي صاحب مالقة بمعية مجاهد وخيران العامرين. لكنهم سرعان ما اضطروا إلى الانسحاب منها لتصبح العاصمة بدون خليفة.

للىء هذا الفراغ السياسي، أجمع أهل قرطبة على بيعه هشام المعتد، وهو «غائب عنها» (569) عند صاحب حصن البونت. واستمر بعدئذ «مرتددا في الثغور ثلاثة أعوام غير شهرين» (570) حتى «اتفق أمرهم على أن يصير إلى قرطبة» (571) ولعل في شخصيته ما ساعد على الإجماع على بيعته، فقد «كان معروفا بالشطارة في شبابه، فأقلع مع شبيهه فرجي فلاحه» (572) مع ذلك، فمنذ البداية انحاز إلى العامة، فترأس وزارته «حائك من أبناء الزعانيف بقرطبة يسمى حكم بن سعيد» (573) ولما تجرد هذا الأخير لتكوين الحكومة «لم يهتد... إلا إلى نفل دغل وماجن سفیه أو سوقي رذل» (574) وما أن أمسكت العامة بمقاليذ السلطة حتى أصدرت قوانين معادية للخاصة. فاضافة إلى أن الخليفة «مقت جنده البلدين لعلمه أنهم صنائع الوزراء» (575) صودرت «أموال التجار» (576) وثروات الأرستقراطية (577) أدى ذلك إلى قيام انتفاضة بقيادة الخاصة، قتل على أثرها حكم بن سعيد القطاع، واسقطت خلافة المعتد.

إذا كانت الطغمتا العسكرية قد برهنت عن عجزها، وعدم قدرتها على بناء دولة مستقرة وحسم الموقف لصالحها، فبالمثل وقفت العامة والخاصة مكتوفتي الأيدي. ولما اقتنع الجميع باستحالة معالجة الوضعية في إطار نظام الخلافة «أجمع الملأ على خلع (الخليفة) وهتفوا بإبطال الخلافة جملة لعدم الشاكلة» (578) فأسند الأمر على أثر ذلك للشيخ أبي الحزم جهور الذي «اخترع لهم لأول وقته نوعا من التدبير حملهم عليه فاقترون صلاحهم به» (579)

(569) ابن الخطيب : اعمال الاعلام : 161

(570) الحميدي : المرجع السابق : 27، الضبي : المرجع السابق : 23

(571) نفس المرجع والصفحة، الحميدي : المرجع السابق : 27

(572) ابن بسام : المرجع السابق : ق 3 : م 1 : 515

(573) نفسه : 516

(574) نفسه : 518 - 19

(575) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 149

(576) نفسه : ج 3 : 146

(577) انظر : ابن بسام : المرجع السابق : ق 3 : م 1 : 518

(578) ابن عذاري : المرجع السابق : ج 3 : 150

(579) ابن بسام : المرجع السابق : ق 1 : م 2 : 603

صفوة القول — أن أ عامة قرطبة لعبت دوراً أساسياً في الحقل السياسي. وتبعاً لما طرأ على طبيعة ومضمون الخلافة من تغيير، تحولت من مجرد ورقة ضغط سياسية في أيدي الغير، إلى قوة معارضة مستقلة، لتمسك في النهاية بمقاليد السلطة.

خاتمة

طوال الفصول السابقة، حاولنا الكشف عن دور عامة قرطبة خلال عصر الخلافة في المجالين الاقتصادي والسياسي، ورصد تطور بنيتها الاجتماعية. ونعتقد أنه بفضل ما توفر من مادة تاريخية أمكن تجاوز المشاكل التي اعترضت تحقيق النتائج المتوخاة من هذه الدراسة.

ولكي يتسنى تقدير الحجم الحقيقي لهذا الدور، وقياس مدى عمق التحولات التي طرأت على تركيب طبقات العامة، تناولنا جذورها في العصر السابق، عشية ظهور الخلافة. حيث تجلّى أن التمرق السياسي، وتأصل الاقطاع العسكري، وانكماش الأنشطة الاقتصادية. وتدنى المستوى التقني، كان له أبلغ الأثر على غل يد العامة أثناء أداء وظائفها الاقتصادية. كما أثر على روابطها الحرفية التي تمسكت بالطابع الوراثي العائلي المغلق. وبالمثل فاستفحال السخائم العصبية والنزعات العقائدية أدى إلى تهميش الأساس الطبقي وتفكيك العامة إلى طوائف، ومن ثم شلها سياسياً.

وفي عصر الخلافة، انتقل الثقل الاقتصادي من البوادي إلى المدن، ومن الهوامش إلى المركز بقرطبة — حقل الدراسة — التي غدت حاضرة كبرى، تحتضن أكبر تجمع للعامة بالغرب الاسلامي. وقد تمت معاينة ذلك من خلال كثافتها السكانية واتساعها العمراني، وما تضمنته من مرافق اقتصادية واجتماعية. يمكن تفسير هذه الظاهرة بما طرأ على الهياكل الاقتصادية التقليدية من تغيير، وتعتبر وضعية الأرض إحدى ركائزها الأساسية. وقد أمكن الوقوف على مختلف أشكال ملكية الأرض. رغم قلة العناية التي حظت بها من الدارسين، قدامى ومحدثين. وبفضل استنطاق بعض الأحداث السياسية، ولم شتات ما توفر من مادة تاريخية، أمكن إبراز التهميش الذي لحق بالاقطاع العسكري والبيروقراطي، والانساع الذي أصبحت عليه

الأراضي السلطانية والأملاك المحبسة واستغلاليات التجار، وكذلك الأراضي الخراجية والملوك الخاصة الصغيرة. كما حددنا خصائص كل صنف بما يكشف عن تداخل التملين الاقطاعي والرأسمالي، والطبيعة الانتقالية للمرحلة التاريخية.

استنادا على هذه النتائج، حاولنا تحديد طبيعة العلاقات التي ربطت الملاكين بالمنتجين حول العوائد الزراعية بكل قطاع على حدة. ففي القطاع الخراجي، كان الفلاح ملزما بعدة واجبات تجاه الدولة التي تضمن له الحماية والأمن والخدمات وتتكلف بانجاز المشاريع الفلاحية الكبرى. مع ابراز دور تفشي الجباية نقدا وارتفاع مداخيل الفلاح في تعميق تقسيم العمل بين البوادي والمدن وتعميم علاقات التبادل بينهما. أما فيما تبقى من اقطاعيات الجند والبيروقراطيين، فقد استمرت علاقات السخرة والقنانة سارية المفعول. مع ذلك، وفرت الظروف الجديدة للاقتان من امكانيات التخلص منها، ماعمق أزمة هذا القطاع. بينما تفوقعت العلاقات العبودية في نطاق ضيق بعدما فقدت كثيرا من مضمونها. أما أغلبية الأملاك السلطانية والموقوفة وأراضي التجار، فكانت توضع موضع الاستغلال بواسطة عقود منظمة للعلاقات بين الملاك والمنتج. وتقدم الكتب الفقهية معلومات نظرية غاية في الأهمية بهذا الصدد، ساعدت بعض المادة المتناثرة على تأصيلها تاريخيا، ورصد مظاهر دالة عن وجود علاقات استثمارية بهذا القطاع. ولعل أهم ما تم الكشف عنه، ظهور العمل المأجور بالقطاع الفلاحي، تقدمه أيدي عاملة زراعية متحررة.

وفيما يتعلق بدرجة التطور الذي كانت عليه قوى الانتاج، أمكن الوقوف على مختلف أنواع التقنيات المستعملة في الري وفي مقاومة الجليد وفي عمليات الحرث والغرس وغيره. اضافة للابتكارات الجديدة والخبرات المكتسبة في شتى الميادين، بما كشف عن الخطوات الجبارة التي أقدمت عليه أندلس الخلافة في هذا القطاع. أفضى ذلك إلى اتساع المجال الفلاحي وارتفاع مردودية الأرض والفلاح وتعدد المواسم الزراعية في السنة الواحدة. من خلال هذا، تتبعنا التحولات التي طرأت على طبيعة الانتاج الفلاحي الذي تجاوز الاهتمامات الغذائية الاستهلاكية إلى توفير محاصيل تسويقية والتخصص في بعض المزروعات الصناعية.

ومن خلال محاولة لترميم الخريطة المنجمية الأندلسية، تجلت غزارة وتنوع الانتاج المعدني. كما تم الكشف عن تقنيات الاستخراج والصفهر، والخبرات المكتسبة ومختلف الأدوات الصناعية. ووقفنا على ظاهرة التركز الجغرافي لوسائل

الانتاج الصناعي وعلى دور كل من الدولة والخواص في الاستخراج المعدني. استنادا على هذه المعطيات، أمكن تتبع تحول القطاع الصناعي من انتاج قيم استعمالية إلى الاهتمام بتغطية الحاجيات السوقية الداخلية والخارجية، مع ما لذلك من تأثير على كثافة وطبيعة المؤسسات الانتاجية. فالروابط الحرفية تخلت تدريجيا عن طابعها الوراثي العائلي، وتعمق داخلها تقسيم العمل بين التجارة والصناعة. على أن أهم ما تم توضيحه، تحول بعض معلمي الحرف والتجار إلى مستثمرين صناعيين، مما أدى إلى ظهور ما يشبه المانيفاتورات. كما تعرضنا للعوامل التي عطلت دور هذه العناصر في تحقيق تحول نوعي فعلي في علاقات الانتاج بهذا القطاع.

ساعدت النتائج السابقة على بيان كثافة التبادل التجاري. كما مكنت المعلومات الواردة في كتب الجغرافيا من وضع خريطة لشبكة المواصلات البرية والنهرية والبحرية، الداخلية والخارجية، والوقوف على التجهيزات والمرافق التجارية المختلفة. وقد انفردت قرطبة بلور هام في البنية التحتية التجارية التي مافشت ترداد كثافة واتساعا. كما ساهمت الحملات العسكرية والدبلوماسية في توسيع آفاق التسويق الخارجي الذي عانى من نقطة ضعف خطيرة، تجلت في ارتباطه بالهيمنة على طرق العبور العالمية. أما الدولة فقد لعبت دورا مزدوجا، فهي من جهة وفرت الأمن والضمانات والرعاية للتجار، ومن جهة أخرى زاحمتهم باحتكاراتها وفرضت نوعا من الوصاية عليهم. كما تم الكشف عن وضعية وتطور العملة وبوادر انفصال تجارة الجملة عن تجارة التقسيط، اضافة لدور الازدهار التجاري وتمركزه بقرطبة في استقطاب جماهير غفيرة من المتحررين حديثا من القيود الاقطاعية.

ولعل في هذه النتائج ما يمكننا من الاسهام في النقاشات التي دارت حول عوامل وعراقيل التحول الرأسمالي بالمجتمعات الماقبل الرأسمالية، وفي ابراز خصوصيات التطور التاريخي للمجتمعات العربية — الاسلامية.

على ضوء ماتم التوصل إليه بصدد الهياكل الاقتصادية، وبلم شتات المادة التاريخية، أمكن الاقدام على تشریح عامة قرطبة : اثنا، طائفا وطبقيا. فقد اتضح أن التطورات الاقتصادية السالفة الذكر قد فعلت فعلها في تفكيك البنيات القبلية والعشائرية العربية والبربرية. مما أزال العقبات أمام انحدار جماهير غفيرة منهم إلى صفوف العامة. وبالمثل تظافرت العوامل الاقتصادية مع مناخ التسامح الديني والمذهبي والعرقى لتفكيك الروابط الطائفية لدى المستعربين والمولدين واليهود. وقد أمكن معاينة ذلك في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية. أفضت هذه التطورات إلى اعادة صياغة العلاقات الاجتماعية على أسس طبقية، مما مكن العامة رغم تعدد

انتبائها الاثنية والطائفية، من التماسك. وبعد تحديد موقع العامة في قاعدة التركيبة الاجتماعية الأندلسية، نجردنا لتفصيل شرائحها المختلفة مع ابراز أهمية كل منها، وما تشترك فيه من مصالح، وما يفرق بينها من تناقضات، بما يكشف عن مواطن قوتها ونقاط ضعفها.

ولعل في هذه الخلاصات ما يزيل اللبس والغموض الذي استمر عالقا بطبيعة المجتمع الأندلسي، وما يساهم في تفنيد الادعاءات الرائجة بأن التناقضات الدينية والعرقية والطائفية، هي وحدها التي حركت التاريخ الأندلسي.

وفيما يتعلق بالنشاط السياسي للعامة، تتبعنا مساهمتهم في بناء صرح الخلافة الأموية، والتصدي لخطر الانتزاع الاقطاعي، ومظاهر مشاركتهم في الحياة السياسية العامة، في ضوء ما أسدله عليهم الخليفان، الناصر والمستنصر، من رعاية وتقريب. كما أمكن رصد تحركاتهم المناهضة لبعض توجهات الخلافة، باعتبارها الرد على وجهها الثاني المعادي لهم، لنخلص إلى تأرجح مواقفهم تجاه الدولة، خلال هذه الفترة، بين الوفاق والصراع. وفي محاولة للكشف عن التيارات السياسية والمذهبية المختلفة التي انتعشت في ظل التسامح الفكري والازدهار الثقافي، تجلت الجذور الاجتماعية لحركة ابن مسرة، وطبيعة مذهب كاديولوجية عامية. كما اتضح تحرر العامة من سطوة الفقهاء المالكية.

أما عن نشاطهم في عهد الحجابة العامرية، فقد أبرزنا دورهم في حسم الصراعات التي انفجرت حول السلطة عند وفاة الحكم، لصالح محمد بن أبي عامر. وقد تمكن هذا الأخير من كسبهم بفضل سياسة التزلف إليهم ورعاية مصالحهم. لكن اضطرابه إلى ارساء الدكتاتورية وتزايد اعتماده، لفك ارتباطه بالعامة وابطال مفعولهم السياسي، على اصطناع الجند، دفع بهم إلى التخلي عن مؤازرة الحجابة العامرية للانتظام في حركة سياسية سرية مستقلة. في ضوء ذلك، تتبعنا معاركهم الطبقية ومظاهر عدائهم للنظام.

وبعد ذلك، تناولنا ثورات العامة في أواخر عصر الخلافة، مع بيان أسبابها وجذورها الضاربة في بنية نظام الخلافة الأموية، مع ابراز عجز الحجابة العامرية عن حل الأزمة المزمنة التي عانى منها هذا النظام. وعرضنا هذه الثورات، وثورات الجند الاقطاعي المضادة، ابتداء من سقوط الحجابة العامرية سنة 399 هجرية، وقيام حكم العامة، إلى حدود الاعلان عن إلغاء الخلافة الأموية سنة 422 هجرية. مع بيان طبيعة ومضامين وبرامج كل ثورة على حدة. وبفضل ما تم التوصل إليه

بصدد الهياكل الاقتصادية والبنية الاجتماعية، أمكن فك الأحداث المتشابهة وتصنيف القوى المتصارعة وتتبع مائطراً على مواقفها وتخالقاتها من تغيير.

ان تنصل الطبقة الوسطى — بحكم طبيعتها — من دورها التاريخي، هو الذي يفسر تجرد القوى المنتجة لقيادة الثورة. وإذا كانت العامة قد نجحت في الاستيلاء على السلطة، وعرقلة عملية التراجع والانكفاء الاقطاعي لفترة، فإنها عجزت هي الأخرى عن طرح بديل شامل للخروج من الأزمة ورسم آفاق جديدة للتطور. إن فشل مشروع العامة، وتخلي الجميع عن التمسك بنظام الخلافة، كان ايذاناً بيداية عصر ملوك الطوائف. فعادت الثغرات الطائفية والعنصرية لتكرس من جديد التمزق السياسي وتغرق البلاد في سلسلة لا مخرج لها من الصراعات والحروب. انعكس ذلك على مجموع الأنشطة الاقتصادية، التي انكفأت وتبعثرت، لتصبح عاجزة عن تلبية الحاجيات الضرورية للسكان. ومع انسداد الأفق، لم يجد أهل القلم والتجار من مخرج إلى في الهجرة أو الانقباض والتصوف. كما تراجع التمدن وتخرت الطرق وال عمران والمنجزات، وغدت قرطبة مدينة صغيرة. بكلمة واحدة، كل المظاهر كانت تنطق بالانهيار الشامل.

إن الكشف عن دور العامة كطرف رئيسي في تحريك مجريات الأحداث، من شأنه الحث على إعادة النظر فيما تكرس لحد الآن من تفسيرات وتعليلات لكثير من قضايا التاريخ الأندلسي.

مع ذلك فقلة الدراسات عن العامة على صعيد العالم الاسلامي، والافتقار إلى تراكم معرفي في مجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الأندلسي، اضافة لشح المادة التاريخية المتعلقة ببعض الجوانب، من شأنه الابقاء على بعض الثغرات في هذه الدراسة. فما تم رصده من مظاهر كاشفة عن بؤادر الاستثمار الرأسمالي بالقطاعات المنتجة: المانيفاتورات، العمل المأجور، التراكم الرأسمالي، تمركز وسائل الانتاج، يتطلب مزيداً من التعميق بالبحث والدرس، مع فتح إمكانية رصد مثيلات لها بمناطق أخرى من العالم الاسلامي. وبالمثل، فرغم الوقوف على ما يؤكد محاولة ابن مسرة صياغة ايديولوجية ثورية للعامة، وتطورها في نهاية العصر في اتجاه نوع من التصوف، ووجود عناصر من التشيع في ثورة العامة، لم تطاوعنا المادة التاريخية على احكام الربط بين ذلك للخروج بنظرة واضحة عن ايديولوجية العامة. ومن ثم فأني تعليل لأسباب فشل ثورات العامة ماعساه أن يكون إلا ناقصاً. ولعله باستحضار المناخ الثقافي العام بالأندلس وإجراء دراسة مفصلة لمكوناته الفكرية

وتياراته السياسية، مع تأصيل ذلك اجتماعياً، يمكن تقديم الجواب. ولاشك في أن تراكم الدراسات عن العامة ببقية مناطق العالم الاسلامي، وتغطيه المرحلة السابقة واللاحقة لعصر الخلافة الأموية بدراسات مماثلة، كفيل باثارة قضايا جديدة والاسهام في اغناء ما تمخضت عنه هذه الدراسة.

قائمة المصادر

أولا : المصادر العربية

- ابن الأبار : أبو عبد الله بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت 658)
- 1 — اعتاب الكتاب، تحقيق صالح الأشر (دمشق 1961)
- 2 — التكملة لكتاب الصلة، جزآن، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني (مصر 1956).
- 3 — الحلة السراء، جزآن، تحقيق الدكتور حسين مؤنس (القاهرة 1963 — 1964)
- ابن الأثير : علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت 630)
- 4 — الكامل في التاريخ، تحقيق ك.ج. تورنبرغ (ليدن 1862)
- الادريسي : الشريف أبو عبد الله محمد (558)
- 5 — وصف افريقيا الشمالية والصحراوية، تحقيق هنري بريس (الجزائر 1957)
- ابن آدم : يحيى القرشي (ت 203)
- 6 — كتاب الخراج، تحقيق جوينبول، (ليدن 1895)
- الاصطخري : أبو إسحاق ابراهيم محمد الفارسي الاصطخري المعروف بالكرخي (ت 339)
- 7 — المسالك والممالك، نشر دي خويه (ليدن 1927)
- ابن بسام : أبو الحسن علي بن بسام الشنترنبي (ت حوالي 541 — 542)
- 8 — الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القسم الأول، المجلد 1 و2، القسم الثاني، المجلد 1 و2، تحقيق إحسان عباس (بيروت 1978)

- ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود (ت 578)
9 — الصلة في أخبار أئمة الأندلس، جزآن، نشر السيد عزت العطار الحسيني (القاهرة 1955)
- الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255)
10 — التاج في أخلاق الملوك، (بيروت 1955)
11 — الرسائل (مصر 1324 هـ)
- الحريري : أبو القاسم بن علي الحريري البصري (ت 516)
12 — المقامات الأدبية، (القاهرة 1950)
- ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم القرطبي الأندلسي الظاهري (ت 456)
13 — الأحكام في أصول، الجزء الأول (القاهرة 1345 هـ)
14 — جمهرة أنساب العرب، تحقيق بروفنسال (القاهرة 1948)
15 — الفصل في الملل والأهواء والنحل (بيروت 1975)
16 — طوق الحمامة في الألفة والآلاف (دمشق 1349 هـ)
- الحميدي : أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي (ت 488)
17 — جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تحقيق محمد بن ناوي الطنجي، (القاهرة 1952)
- ابن حوقل : أبو القاسم بن حوقل النصيبي (ت حوالي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري)
18 — صورة الأرض (بيروت 1979)
- ابن حيان : حيان بن خلف بن حسين بن حيان (ت 469)
19 — المقتبس في أخبار بلد الأندلس.
- (أ) قطعة تتحدث عن السنوات الأخيرة من إمارة عبد الرحمن الأوسط، تحقيق محمد علي مكّي (القاهرة 1971)
(ب) قطعة خاصة بالثلاثين سنة الأولى من حكم الخليفة عبد الرحمن الناصر، تحقيق شالميتا وغيره، (مدريد 1979)
(ج) قطعة تناول خمس سنوات غير كاملة من خلافة الحكم المستنصر، تحقيق عبد الرحمن علي الحججي (بيروت 1965)
- الخشني : أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخشني القيرواني (ت 366)
20 — قضاة قرطبة المكتبة الأندلسية (القاهرة 1966)

- ابن خاقان : أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان القيسي (ت529)
- 21 — مطمح الأنفس ومسرح الأنس في ملح أهل الأندلس (القاهرة1352 هـ)
- ابن خرداذبه : أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت حوالي سنة300)
- 22 — المسالك والممالك (ليدن1306)
- ابن الخطيب : لسان الدين محمد بن الخطيب السليماني (ت776)
- 23 — الأحاطة في أخبار غرناطة، المجلد الأول والثاني (القاهرة1973 — 74)
- 24 — أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الاسلام، تحقيق بروفنسال (رباط الفتح1934)
- 25 — مجموعة رسائل نشرها الدكتور أحمد مختار العبادي تحت عنوان، مشاهدات لسان الدين ابن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس (الاسكندرية1958)
- ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت808)
- 26 — المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، الأجزاء : 1، 2، 3 (القاهرة1957، 1958، 1959)
- 27 — العبر وديوان المبتدأ والخير في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزء الرابع، (القاهرة1284 هـ)
- إخوان الصفا :
- 28 — الرسائل، نشر خير الدين الزركلي، الجزء الأول (مصر1928)
- أبو الخير الأندلسي :
- 29 — كتاب الفلاحة، نشر القاضي التهامي الناصري الجعفري (فاس1357 هـ)
- الرازي : أحمد بن محمد موسى الرازي الأندلسي (ت344)
- 30 — وصف إسبانيا، نشر ليفي بروفنسال، مجلة الأندلس، المجلد الثامن عشر، 1953
- ابن رسته : أبو علي أحمد بن عمر (ت290)
- 31 — الاغلاق النفيسة، المجلد السابع، نشردي خويه (ليدن1891)
- الزجالي : عبد الله أحمد بن محمد بن أحمد الزجالي القرطبي (ت694)
- 32 — أمثال العوام بالأندلس، القسم الأول والثاني، تحقيق بن شريفة، (فاس1975 — 1971)

- ابن أبي زرع : أبو الحسن علي بن عبد الله أبي زرع الفاسي (كان حيا سنة 726)
- 33 — الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، نشر وتحقيق دار المنصور للطباعة والنشر (الرباط 1973)
- ابن سعيد : أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي (ت 673)
- 34 — كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي (بيروت 1970)
- 35 — المغرب في حلى المغرب، القسم الخاص بالأندلس، تحقيق شوقي ضيف، الجزء الأول، دار المعارف بمصر.
- السقطي : أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي المالقي الأندلسي
- 36 — في آداب الحسبة، نشر ليفي بروفنسال / كولان، مطبعة معهد العلوم المغربية (الرباط 1931)
- ابن سهل : أبو الاصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الاسدي (ت 486)
- 37 — النوازل الفقهية، مخطوط المكتبة العامة بالرباط : رقم د 1728
- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911)
- 38 — تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مصر 1952)
- الشيزري : عبد الرحمن بن نصر الشيزري
- 39 — نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق البازعريني (بيروت 1969)
- صاعد الأندلسي : أبو القاسم صاعد بن أحمد بن صاعد الأندلسي (ت 462)
- 40 — طبقات الأمم، نشر الأب لويس شيخو اليسوعي (بيروت 1912)
- الضبي : أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي
- 41 — بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق كوديرا / ريبيرا (مدريد 1884)
- الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310)
- 42 — تاريخ الأمم والملوك (القاهرة 1323 هـ)
- الطرطوشي : أبو بكر محمد بن الوليد.
- 43 — الحوادث والبدع، تحقيق محمد الطالبي (تونس 1959)
- 44 — سراج الملوك، المطبعة الأزهرية (القاهرة 1319 هـ)
- ابن عبد البر القري : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القري (ت 463)

- 45 — القصد والأهم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ومن أول من تكلم بالعربية من الأمم، نشر مكتبة القدسي (القاهرة 1350 هـ)
- ابن عبدون : محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي
- 46 — كتاب الحسية، نشر ليفي بروفنسال 1934 Journal asiatique tccxxiv
- ابن عذاري : أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (كان حيا سنة 712)
- 47 البيان المغرب في أخبار المغرب، الجزء الأول والثاني والثالث، تحقيق ليفي بروفنسال / كولان (بيروت 1980)
- عريب بن سعد :
- 48 — يومية قرطبة، نشر رهنهارت دوزي (ليدن 1873)
- ابن عاشر : عبد الواحد بن عاشر الأندلسي الفاسي
- 49 — المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، المطبعة الأزهرية، القاهرة
- ابن عاصم الغرناطي :
- 50 — تحفة الحكام، شرح أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، الجزء الثاني، القاهرة بدون تاريخ.
- ابن عمر : أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى الأندلسي، (ت 289)
- 51 — أحكام السوق، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب (تونس 1975)
- العمري : ابن فضل الله العمري :
- 52 — مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق أحمد زكي باشا (القاهرة 1924)
- الفسائي : محمد بن عبد الوهاب الفسائي
- 53 — رحلة الوزير في افتكاك الأسير، الفريد البستاني (طنجة 1940)
- ابن غالب : محمد بن أيوب الأندلسي
- 54 — فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، قطعة من الكتاب منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، الجزء الأول : القاهرة 1955
- ابن فرحون : برهان الدين بن علي (ت 799)
- 55 — الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، مطبعة المعاهد (القاهرة 1351)
- ابن الفرضي : عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي (ت 304)

- 56 — تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة 1966)
 — ابن الفقيه الهمداني : أبو بكر أحمد بن محمد
 57 — مختصر كتاب البلدان، نشر دي خويه (ليدن 1885)
 — ابن قتيبة : أبو محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276)
 58 — أدب الكاتب، تحقيق ماكس كرونرت (ليدن 1900)
 — القزويني : زكريا بن محمد بن محمود القزويني
 59 — آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت 1960)
 — ابن القوطية : محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت 267)
 60 — تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع (بيروت 1957)
 — ابن القلانسي : أبو يعلى حمزة بن القلانسي
 61 — ذيل تاريخ دمشق، نشر مطبعة الأباء اليسوعيين (بيروت 1908)
 — مجهول :
 62 — أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها،
 (أ) مخطوط المكتبة الوطنية بمدريد، رقم 4995
 (ب) نشر اميليو لافوريتي القنيطرة، الأكاديمية الملكية للتاريخ (مدريد 1867)
 — مجهول :
 63 — ذكر مشاهير أهل فاس في القديم، مخطوط المكتبة العامة بالرباط، رقم
 1394، يتضمن صفحة لمؤلف أندلسي مجهول، ورقة 21
 — مجهول :
 64 — الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، منسوب لابن الخطيب، نشر
 علوش (رباط الفتح 1936)
 — مجهول :
 65 — ترجمة لعبد الرحمن الثالث الناصر : نشر ليفي بروفنسال وغارسيا
 غومس (مدريد 1950)
 — المراكشي : عبد الواحد بن علي التميمي (ت 647)
 66 — المعجب في أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العيان ومحمد العربي
 العلمي (القاهرة 1949)
 — المسعودي : علي بن الحسين (ت 346)
 67 — مروج الذهب ومعادن الجوهر، الجزء الثاني والرابع، (القاهرة 1938)
 — مسكويه : أبو علي أحمد بن محمد (ت 421)

- 68 — تجارب الأمم، نشر مرجليوث، الجزء الأول والثاني (القاهرة 1914 — 15)
- المقدسي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 388)
- 69 — أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي خويه (ليدن 1906)
- المقرئ : أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى المقرئ التلمساني (ت 1041)
- 70 — نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس (بيروت 1968)
- المقرئ : تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (ت 845)
- 71 — المخطط أو المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة إحياء العلوم (لبنان بدون تاريخ)
- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450)
- 72 — الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت 1978)
- النباهي : أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي (ت خلال العقد الأخير من القرن الثامن)
- 73 — تاريخ قضاة الأندلس المعروف باسم كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشر ليفي برونفيسال (القاهرة 1948)
- أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم صاحب الامام أبو حنيفة (303)
- 74 — كتاب الخراج، نشر المكتبة السلفية (القاهرة 1352 هـ)
- ثانيا : مراجع عربية حديثة
- أحمد بدر دكتور :
- 75 — دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها، من الفتح حتى الخلافة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دمشق 1972.
- 76 — تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري، عصر الخلافة، الجزء الثاني، دمشق 1974
- أحمد مختار العبادي دكتور :
- 77 — الاسلام في أرض الأندلس، بمجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الثاني، 1979
- 78 — الحياة الاقتصادية في المدينة الاسلامية، بمجلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول 1980.
- أنخل جنثالث بلنثيا :

- 79 — تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس الطبعة الأولى، القاهرة 1955
— بليخانوف :
- 80 — دور الفرد في التاريخ، ترجمة إحسان مركيس، دار دمشق 1974
— الحبيب الجنحاني دكتور :
- 81 — الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر، من خلال المقتبس لابن حيان، ندوة ابن حيان بالرباط 1981، مطبوع وزارة الشؤون الثقافية.
— خالد الصوفي :
- 82 — تاريخ العرب في اسبانيا، الطبعة الأولى، حلب 1963
— سعيد عبد الفتاح عاشور :
- 83 — الحياة الاجتماعية في المدينة الاسلامية، بمجلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول 1980
— سورديل، دومنيك وجانين :
- 84 — الحضارة الاسلامية في عصرها الذهبي : الجزء الأول، ترجمة حسني زينه، بيروت 1980
— شكيب أرسلان :
- 85 — الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، الطبعة الأولى، مصر 1936
— عبد العزيز الدوري دكتور :
- 86 — مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت 1978
— عبد العزيز سالم دكتور :
- 87 — قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، جزآن، بيروت 1971 — 1972
— علي حسني الخربوطلي :
- 88 — الاسلام في حوض البحر المتوسط، بيروت 1970
— كارل ماركس :
- 89 — نصوص حول أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية، جمع وتقديم اريك ج. هوبزباوم، ترجمة لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم، بيروت 1974
— كلود كاهن :

- 90 — تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، ترجمة بدر الدين القاسم، بيروت 1977
- ليفي بروفنسال :
- 91 — الشرق الاسلامي والحضارة العربية الأندلسية، تطوان 1951
- محمد عبد الله عنان :
- 92 — دولة الاسلام في الأندلس، الخلافة الأموية والدولة العامرية، الطبعة الثالثة، القاهرة 1960
- 93 — الدولة العامرية وسقوط الخلافة الأندلسية، الطبعة الأولى، القاهرة 1958
- 94 — الآثار الأندلسية الباقية في اسبانيا والبرتغال، الطبعة الثانية، القاهرة 1961
- محمود اسماعيل دكتور :
- 95 — سوسيولوجيا الفكر الاسلامي، الجزء الثاني، الدار البيضاء 1980
- مورييس لومبار :
- 96 — الاسلام في عظمته الأولى، ترجمة ياسين الحافظ، بيروت 1977
- نيقولا زيادة :
- 97 — الحسبة والمحتسب في الاسلام : بيروت 1963
- ول ديورانت :
- 98 — قصة الحضارة، الجزء الثاني، المجلد الرابع، ترجمة محمد بدران، القاهرة 1957

ثالثا : المراجع الأجنبية

- Abilio Barbero y Marcelo Vigil,
99 - La formacion del Feudalismo en la península iberica, Editorial critica,
2è ed. Barcelona 1979
- Andre corz,
100 - Critique de la division du travail, Textes choisis ed. du Seuil, Paris
1973
- Andre P,
101 - Le rapport ville-compagne, in sur le feodalisme, ed. Sociales, Paris
1974
- Angel Gonzalez Palencia,
102 - Aspectos sociales de la Espana arabe, cuadernos del congreso de
estudios sociales, Madrid 1946
- Antonio Garcia Marciera
103 - Apuntes y notas sobre la agricultura de los arabes Espanoles, zamora
1876
- Asin Palacios,
104 - Ibn Massarra y su escuela, obras escogidas, TI, Madrid 1946
- Autor anonimo,
105 - Historia de la ciudad de cordoba, por el racionero Francisco de
cordoba, Mss de la biblioteca nacional de Madrid, N 2077
- Castro Ma del rivero,
106 - La moneda arabigo-Espanola, Madrid 1933
- Emmanuel charles Dufourcq,
107 - La vie quotidienne dans L'europa medievale, sous domination arabe,
Hachette 1978
- 108 - L'Espana chretienne au moyen age, Armand colin Paris 1976
- Emilio garcia gomez,
109 - Al-Hakam II y los berberes, segun un texto inedito de Ibn Hayyan,
Al-Andalus Vol XIII, 1948
- Ernesto mandel,
110 - traité decomie marxiste 10 - 18 juliard, Paris 1973

- Francisco Javier Simonet,
111 - Historia de los mozarabes de Espana, Madrid 1897 - 1903
- Groupe d'Historiens,
112 - Histoire de moyen age, ed. du progres, Moscou 1976
- Henri Terrasse,
113 - L'Islam d'Espagne, une rencontre de l'orient et de l'occident, Plon, Paris 1958
- Imamuddine SM,
114 - Sobre el autor de la cronica anonima, Al-Andalus, Vol XXI 1956
- Isidro de las Cagigas,
115 - Minorias etnico- religiosas de la edad media, Los Mozarabes, T II, consejo superior de investigacion cientifica, Madrid 1948
- Leopoldo Torres Balbas,
116 - Ciudades Hispano-musulmanes, 2 tomos, Inst. Hispano-arabe de cultura, sin fecha
- 117 - Al Madina al zahira la ciudad de al Manzor, Al-Andalus Vol XXI, 1956
- 118 - Las norias fluviales en Espana, Al-Andalus Vol V, 1940
- 119 - Mozarabes y Juderias, Al-Andalus Vol XIX 1954
- Levi Provencal, E,
120 - Espana musulmana hasta la caida del califato de Cordoba, Instituciones y vida social e intelectual, tr. Emelio garcia gomes, in Coll Historia de Espana, TV, Madrid 1957
- 121 - L'Espagne musulmane au Xé siecle, larose, Paris 1932
- 122 - La civilizacion arabe en Espana, tr. Isidro de las cagigas, tercera ed. Madrid 1969
- Ocana Jimenez, M,
123 - Las puertas de la medina de cordoba, Al-Andalus, Vol III 1935
- Pedro chalmeta Gendron,
124 - El-Senor del zoco en Espana, edades media y moderna, Inst. Hispano- arabe de cultura, Madrid 1973
- Pierre Guichard,
125 - Al-Andalus, Estructura antropologica de una sociedad islamica en occidente, Barral, Barcelona 1976
- Pierre Vilar,
126 - La transition du feodalisme au capitalisme, in sur le feodalisme C.E.R.M ed. sociales, Paris 1974
- Rehenhart Dozy,
127 - Histoire des musulmans d'Espagne jusqu'a la conquete de l'anadalousie par les almoravides, tomes I, II et III, lyde 1932

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
— مقدمة	7

الفصل التمهيدي

— عامة قرطبة عشية ظهور الخلافة	19
--------------------------------	----

الفصل الأول

دور عامة قرطبة الاقتصادي في عصر الخلافة

— أولا : في القطاع الفلاحي	57
أ — وضعية الأرض	57
ب — علاقات الانتاج	79
ج — القوى المنتجة	94
— ثانيا : في القطاع الصناعي	105
— ثالثا : في القطاع التجاري	122

الفصل الثاني

البنية الاجتماعية لطبقات العامة

— أولا : التركيب الانثي الطائفي	139
— ثانيا : البناء الطبقي	160
— ثالثا : مظاهر الحياة الاجتماعية	171

الفصل الثالث

دور عامة قرطبة السياسي

— أولا : عهد الناصر والمستنصر	183
— ثانيا : العامة والحجابه العامرية	198
— ثالثا : العامة والثورة	213
— خاتمة	243
— قائمة المصادر	251

